المملكة المغربية

وزارة الإقتصاد و المالية

مشروع قانون المالية لسنة 2016

تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع

http://www.finances.gov.ma

شارع محمد الخامس، الحي الإداري، الرباط - المغرب

الهاتف : 01 72 67 537 (0) (00212) الفاكس : 30 75 67 537 (0) (00212)

محتويات التقرير

مقدمة عامة 3

I. الولوج المتساوي والعادل للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية: أهم الإنجازات وفرص التقدم 5

1. نحو ملاءمة الإطار التشريعي والمؤسساتي الوطني مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان : الوضعية الراهنة 5
2. مؤسسات الديمقراطية التشاركية : أرضية اقتراحية للنهوض بالمساواة بين الجنسين 6
3. الجهوية الموسعة: مقاربة مبتكرة للمساءلة حول قضايا المساواة ترتكز على منطق القرب 9
4. نحو تفعيل القانون التنظيمي للمالية: إعداد مؤشرات الأداء التي تراعي النوع الاجتماعي 11
5. إنجازات مهمة في مجال احترام حقوق النساء بالرغم من وجود تحديات كبرى يتعين رفعها 14

II. الولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية 24

1. وزارة العدل والحريات 24
2. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 29
3. الإدارة العامة للجماعات المحلية 32
4. وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني 36
5. وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية 39
6. وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة 45
7. وزارة الاقتصاد والمالية 50
8. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون 56
9. الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وبشؤون الهجرة 59
10. وزارة الاتصال 63

III. الولوج العادل للحقوق الاجتماعية 68

1. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 68
2. الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء 72
3. الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة 78
4. المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر 81
5. قطاع الطاقة 83
6. وزارة السكنى وسياسة المدينة 86
7. وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك 90
8. وزارة الصحة 94
9. قطاع التربية الوطنية 99
10. الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية 106
11. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر 108
12. قطاع التكوين المهني 111
13. قطاع الشباب والرياضة 114

IV. الاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية 119

1. وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية 119
2. قطاع الفلاحة 126
3. قطاع الصيد البحري 130
4. قطاع الصناعة والتجارة 134
5. مجال التكنولوجيات الحديثة 140
6. الوزارة المنتدبة المكلفة بالتجارة الخارجية 145
7. وزارة السياحة 148
8. وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني 152

خاتمة عامة 158

المراجع 159

الملحقات i

مقدمة عامة

يندرج إعداد تقرير ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2016 في سياق مسلسل النقاشات الدولية حول أهداف التنمية لما بعد سنة 2015. وقد عبرت المجموعة الدولية عن إرادة قوية لتطوير نماذج جديدة للتنمية البشرية ترتكز على أسس جديدة تراعي احترام الكرامة الإنسانية وتعزز الإنصاف ومبادئ النموالشامل.

وفي خضم هذه المقاربات الجديدة، تم اعتماد بشكل واضح المقاربة المبنية على حقوق الإنسان التي تحتل فيها قضية النوع الاجتماعي مكانة محورية سواء من منظور الاعتبارات الأخلاقية أومن خلال المتطلبات الاقتصادية الموجهة إلى ضرورة تعبئة مجمل إمكانيات النساء وكذا قدراتهن في تعزيز المسارات الجديدة للرفاهية والتقدم.

ويعتبر احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية من الشروط الأساسية لإعطاء معنى كامل للتحولات الاقتصادية والاجتماعية ولترسيخ آمال جديدة للإنسانية، وذلك بهدف بناء "العالم الجديد الذي نريد" على قاعدة متينة أكثر إنصافا واستدامة.

إن إعادة بلورة السياسات العمومية على قاعدة مرجعية لحقوق الإنسان أصبحت أمرا ملحا وتستدعي وضع أهداف ذات أولوية، خاصة في مجال تقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية. ويجب أن تعطي هذه الأهداف الأفضلية لمنطق الإدماج والإشراك والمساءلة خدمة لآليات الديمقراطية التشاركية. وفي هذا الاتجاه، تتجلى ضرورة وضع أنظمة للتقييم والمتابعة تكون غنية بالمؤشرات المركبة والحساسة للنوع الاجتماعي ومقروءة بشكل واضح ومستندة على معطيات مضبوطة.

وتستجيب ميزانية النوع الاجتماعي تماما لهذه المتطلبات من منظور حقوق الإنسان، كآلية لتدبير الشأن العمومي من أجل تحقيق المساواة والاحترام الفعلي لحقوق الإنسان. وترتكز منهجيتها على تقديم ما تم إنجازه في مجال حقوق الإنسان في إطار تفعيل السياسات العمومية. وتجمع بين مقاربتين، الأولى مرتبطة ببعد النوع الاجتماعي والثانية بحقوق الإنسان. وترتكز المقاربة الأولى على البحث عن الفعالية والنجاعة المثلى للسياسات العمومية لتحقيق نتائج أكثر تنسيقا واستهدافا بالنظر إلى الحاجيات المتباينة لمختلف شرائح الساكنة. كما تدعوالمقاربة الثانية إلى إعادة بلورة منطق وأهداف المخططات والسياسات العمومية في اتجاه احترام أكبر للحقوق والواجبات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وتظهر أهمية ميزانية النوع الاجتماعي في الخطاب الملكي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان المنعقد شهر نونبر 2014 بمراكش:

"وفي هذا الصدد، ننوه باختيار منتدى مراكش لموضوع المساواة والمناصفة، كأحد المحاور الرئيسة المطروحة للنقاش. وإننا على يقين بأن النقاش وتبادل الرؤى فيما بينكم، خلال هذا الملتقى، سيشكل إسهاما نوعيا وهاما في المسار التقييمي الجاري حاليا على الصعيد الدولي.

إن المغرب يعتبر هذه المسألة من المحاور الرئيسية لسياساته العمومية، لاسيما من خلال اعتماد ميزانيات تأخذ بعين الاعتبار البعد الخاص بالنوع. وهي نفس المقاربة التي أقرتها الأمم المتحدة كآلية رائدة. كما أننا نعرف أن أمامنا الكثير مما ينبغي القيام به...".

وقد شكلت هذه الرسالة الملكية خارطة طريق واضحة وتوجيها مهما لمواكبة مختلف أوراش الإصلاح ببلادنا، سواء المشاريع التي هي في طور الإنجاز أوالمشاريع المستقبلية.

وهكذا، وفي وقت تتطلب فيه سياسات التنمية الاعتماد على منطق القرب في التعاطي مع الاحتياجات المتباينة للسكان، وفي ظل تصدر الجهوية الموسعة المشهد السياسي والمؤسساتي ببلادنا، فإن المقاربات الجهوية للتنمية تدعو، أكثر من أي وقت مضى، إلى تقييم مناسب لمستوى ولوج المواطنات والمواطنين لمختلف أجيال حقوق الإنسان في ترابطاتها وشموليتها. وقد بات ذلك ممكنا مع اعتماد المغرب للقانون التنظيمي الجديد لقانون المالية خلال سنة 2015 والذي يضع مجموعة من الآليات لتدبير التنمية المرتكزة على القرب، بهدف تحقيق التنمية والرفاهية للمواطنات والمواطنين، كما تمكن هذه الآلية من إرساء مبدأ المساءلة التي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، تكرس ميزانية النوع الاجتماعي من منظور حقوق الإنسان، فضلا عن أهميتها العملية، توجهها المؤسس للسياسات العمومية نحو تحقيق التمتع الفعلي بمختلف أجيال حقوق الإنسان بدون تمييز في إطار ديمقراطية تشاركية محترمة للكرامة الإنسانية.

وعلى ضوء هذه التطورات، تم تخصيص الجزء الأول من تقرير ميزانية النوع الاجتماعي 2016 لرصد الجهود المبذولة لإثراء الترسانة القانونية والتشريعية والتنظيمية والمؤسساتية انسجاما مع التزامات المغرب تجاه آليات الأمم المتحدة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، خاصة من منظور مبدأ المساواة بين الجنسين المتضمن في دستور البلاد.

ويسلط الجزء الثاني من هذه النسخة الضوء على الوضعية الراهنة والتحديات التي يجب مواجهتها والسبل الكفيلة بتحسين البرمجة والتخطيط لضمان التمتع الفعلي للنساء والرجال بالأجيال الثلاثة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وقد أعطي اهتمام خاص بمسلسل تفعيل القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية الهادف للتكريس العملي لمتطلبات النجاعة والمساءلة وجعل السياسات العمومية أكثر اهتماما بقضايا القرب والإدماج والإنصاف والمساواة وخاصة بين الجنسين.

وتكرس الطبعة الحادية عشرة لتقرير النوع الاجتماعي انتقال بلادنا إلى مستوى جديد في مجال تدبير الشأن العام أكثر ملاءمة للازدهار والطموح الديمقراطي الذي دشنه دستور 2011 والذي أولى لقضية المساواة بين الجنسين مكانة بارزة.

I. الولوج المتساوي والعادل للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية: أهم الإنجازات وفرص التقدم

1. نحو ملاءمة الإطار التشريعي والمؤسساتي الوطني مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان : الوضعية الراهنة

أكد الدستور الجديد في ديباجته على التزام المملكة المغربية "بجعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة". وهكذا، فإن دسترة سمو المعاهدات الدولية على التشريعات الوطنية، جعلت بلادنا تنخرط في دينامية متواصلة لملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان والآليات المسطرية لتنفيذها.

وفي هذا الإطار، تستدعي ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان مساهمة كل الفاعلين، خصوصا، المؤسسات الدستورية والهيئات الوزارية والبرلمان والمجتمع المدني.

1.1. الإطار التشريعي والتنظيمي: ضرورة تسريع الجهود المتواصلة للملاءمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان

حسب الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري وبرنامج عمل بيكين ومعاهدة حقوق الطفل والإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وبروتوكولها الاختياري...) وبناء كذلك على مقتضيات الدستور المغربي لسنة 2011، يواصل المغرب بذل المزيد من الجهود بهدف الانضمام والتصديق على باقي الأليات الدولية لحقوق الانسان وكذا ملاءمة التشريعات الوطنية مع هذه الآليات.

وفي هذا الصدد، صادق البرلمان في يوليوز 2015[1] على القانون رقم 12/125 المتعلق بالموافقة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويرمي البروتوكول إلى تمكين الدول الأعضاء من الاعتراف بصلاحية لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة للبت في التبريرات المقدمة من قبل أفراد أو مجموعات خاضعين لولاية الدولة الطرف والذين يدعون أنهم ضحايا لأي من الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

كما باشر المغرب مسطرة المصادقة على البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المتعلق بوضع مسطرة تقديم البلاغات تزامنا مع الارادة الملكية التي أكدت على استعداد المغرب للمصادقة على هذا البروتوكول وذلك خلال افتتاح المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد بمراكش في نونبر 2014.

وبهدف مواكبة المعايير الدولية للنهوض بحقوق الإنسان، تم خلال سنة 2015 وضع العديد من القوانين للنقاش والمصادقة. ويتعلق الأمر على الخصوص بـ:

- ✓ موافقة المجلس الدستوري في ماي 2015 على مشروع القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية بعد إدماج ملاحظات المجلس. ويعتبر هذا القانون نتيجة للجهود المبذولة والالتزام بتعميم اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي بالمغرب. وهكذا، فإن الموافقة على قانون تنظيمي لقانون المالية يؤسس لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برمجة القطاعات الوزارية وفي مسلسل التتبع والتقييم يضع المغرب في مركز الصدارة في هذا المجال.
- ✓ موافقة المجلس الحكومي في مارس 2015 على مشروع قانون رقم 78-14 بشأن إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز. ويهدف هذا المشروع، التي يندرج في إطار تفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وخصوصا

[1] صدر القانون بالجريدة الرسمية في 17 غشت 2015

المادتين 19 و164 من الدستور، ويرمي إلى تحديد صلاحيات الهيئة وآليات عملها وفقا لمقتضيات المادة 171. وستتكلف لجنة وزارية بدراسة وإدماج التعديلات المقدمة من قبل كل القطاعات الوزارية على المشروع.

موافقة المجلس الحكومي في شتنبر 2015 على مشروع قانون بشأن إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفل. ويهدف هذا المشروع، الذي تم إعداده وفق المادتين 169 و171 من الدستور، إلى وضع أسس مجتمع متجانس ومتضامن، حيث يتمتع الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى وضع أسس حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع. كما يرمي المشروع إلى ضمان الحماية القانونية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة بهدف ضمان وحدتها وتماسكها.

2. مؤسسات الديمقراطية التشاركية : أرضية اقتراحية للنهوض بالمساواة بين الجنسين

رافق الإثراء المستمر للترسانة القانونية الوطنية بنصوص تهم تعزيز حماية حقوق المواطنات والمواطنين مواصلة الجهود المبذولة، من قبل الهيئات التي تم إحداثها أو تعزيز صلاحياتها في الدستور، لضمان الحفاظ على الحقوق والحريات الفردية والجماعية للمواطنين وعلى كرامتهم، وذلك وفقا للمرجعيات الدولية في هذا المجال.

1.2. تنظيم الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان تحت الرعاية السامية لجلالة الملك

انعقدت أشغال الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الانسان بمراكش من 27 إلى 30 نونبر 2014 بمشاركة حوالي 7.000 شخص من 95 بلدا يمثلون جمعيات المجتمع المدني الوطنية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والحكومات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتجمعات المهنية، وكذا القادة السياسيين والفاعلين الدوليين في مجال التنمية وحقوق الإنسان والنقابات والمقاولات.

وقد تميز هذا المنتدى المنظم تحت الرعاية السامية لجلالة الملك بتوجيه جلالته لخطاب للمنتدى أكد فيه التزام المغرب القوي باحترام حقوق الإنسان ودعوة المنتظم الدولي والمدافعين عن حقوق الإنسان إلى مراعاة الإشكاليات الجديدة في هذا المجال مع الاستمرار في الاهتمام بالأجيال الأخرى من حقوق الإنسان.

ومكن هذا المنتدى، الذي ساهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تنظيمه، من مناقشة قضايا مهمة تخص أساسا حقوق النساء والاطفال والأشخاص في وضعية إعاقة، بالإضافة إلى قضايا أخرى عالقة منذ منتدى فيينا لحقوق الإنسان وكذا قضايا مرتبطة بالأجيال الجديدة لحقوق الإنسان.

وتمت معالجة أكثر من 100 موضوع خلال هذا المنتدى. وبالنظر إلى أهمية المواضيع المطروحة'، فقد شكل المنتدى أرضية مناسبة لتعميق النقاش حول خطة عمل الأمم المتحدة حول رؤية التنمية لما بعد 2015.

ومكنت أشغال المنتدى من بلورة فضاء عالمي للحوار بهدف الاستجابة لتطلعات الشعوب في مجال احترام كرامتهم وفي مجال تحقيق العدل والمساواة.

وتمت، على الخصوص، مناقشة أربع مواضيع كبرى من خلال ورشات واجتماعات عقدت على هامش أشغال المنتدى، والتي كانت موضوع تقارير تحليلية تضمنت توصيات واقتراحات عملية.

وقد ساهم منتدى مراكش بشكل كبير في التحضير للذكرى العشرين لإعلان برنامج العمل بكين +20 حول حقوق النساء وذلك عبر تسع ورشات موضوعاتية تهم الإشكالات المرتبطة بالمناصفة والمساواة والعنف على أساس النوع الاجتماعي والقيادة النسائية...

كما ساهم المشاركون في أشغال هذا المنتدى في إغناء النقاش حول أهداف التنمية لما بعد 2015. وفي هذا الإطار، دعت الأطراف الفاعلة في هذا الورش العالمي إلى تقييم درجة بلوغ أهداف الألفية للتنمية وتحديد أهداف جديدة قائمة على التنمية المستدامة مع إدماج مقاربة حقوق الإنسان.

كما كانت قضايا الهجرة حاضرة بقوة في أشغال الدورة الثانية من المنتدى. وتمحورت حول ضرورة وضع حكامة دولية جديدة في مجال تدبير الهجرة بين البلدان وكذا حقوق اللاجئين.

وقبل بضع شهور من افتتاح الدورة الواحدة والعشرون للمؤتمر الدولي حول المناخ في باريس، تمت مناقشة قضايا حماية البيئة والمدن المستدامة ضمن ورشات خاصة بمواضيع المدينة وحقوق الإنسان والحق في الماء...

وتمت خلال أشغال هذا المنتدى كذلك مناقشة قضايا أخرى مختلفة تهم الحقوق المدنية والسياسية والحقوق السوسيو اقتصادية والثقافية والبيئية. كما تبلورت مواضيع جديدة تهم بالأساس حقوق الأشخاص المسنين وحقوق الإنسان والمقاولة، والحق في المعلومات، والحكامة الأمنية، وحرية الضمير...

تنظيم ورشة حول مقاربة النوع الاجتماعي على هامش أشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

نظم مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي ورشة رفيعة المستوى حول ميزانية النوع الاجتماعي على هامش أشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان وذلك تحت شعار "ميزانية النوع الاجتماعي من منظور حقوق الانسان: نظرة مستقبلية لأهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 ".

وقد كانت هذه التظاهرة مناسبة لاقتسام إنجازات وآفاق التجربة المغربية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي وهي التجربة التي أثنى عليها الخطاب الملكي الموجه للمنتدى.

وتم إغناء هذا الحدث المميز بمشاركة متخصصين وخبراء يمثلون مختلف المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المهتمة بهذه القضية. ويتعلق الأمر بنظام الأمم المتحدة (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان،...) والمؤسسات المالية المانحة والمنظمات الوطنية والمتعددة الأطراف كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار ولجنة للأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد من أجل المتوسط ومركز مرسيليا للاندماج المتوسطي والوكالة الفرنسية من أجل التنمية،...)، إضافة إلى متخصصين في مجال ميزانية النوع الاجتماعي يمثلون مؤسسات عمومية من مختلف القارات وكذا ممثلين عن المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والفاعلين في مجال حقوق الإنسان.

وتميزت هذه الورشة بتقديم خريطة تبين انجازات التجارب الدولية في هذا المجال (النمسا والاكواتور،...). وسمحت كذلك بملامسة وجهات نظر الجهات المانحة والمنظمات متعددة الأطراف (البنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار) بخصوص المواضيع المتعلقة بتمويل التنمية خاصة تمويل برامج المساواة وذلك من حيث المقاربات المعتمدة ومسارات التطور اللازم استكشافها بالنظر للظرفية الحالية المتأثرة بالأزمة العالمية التي فاقمت من التفاوتات، خاصة منها المتعلقة بالنوع الاجتماعي .

وفي نفس الاتجاه، تم إغناء الورشة بمعالجة التصورات التي قدمها كبار الخبراء الدوليين في مجال ميزانية النوع الاجتماعي في علاقتها مع أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 والتي تتجه خصوصا نحو الاستدامة والانصاف واحترام حقوق الانسان. وفي ضوء هذه النقاشات، تم استخلاص العديد من التوصيات الداعية، على الخصوص، إلى إطلاق شراكة دولية من أجل الدفاع عن ميزانية النوع الاجتماعي وتقديمها كمحرك للتطور والرقي بثقافة المساواة واحترام حقوق الانسان.

2.2. المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان: نحو إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية

في إطار ممارسة مهامها المرتبطة بتنسيق العمل الحكومي في مجال حقوق الإنسان، تتكلف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بتنسيق علاقات المغرب مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (آليات المعاهدات ومجلس حقوق الإنسان والآليات الخاصة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان) ومواكبة القطاعات الوزارية في تملك الآليات الدولية لحقوق الإنسان واحترام الالتزامات المترتبة عنها وإعداد مشاريع النصوص وبرامج العمل التي تدمج الابعاد المرتبطة بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، وفي إطار القيام بمهامها، قامت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بالعديد من الأنشطة ما بين سنتي 2014 و2015. ويتعلق الأمر على الخصوص بـ:

- ✓ إعداد التقرير الوطني المرحلي بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل خلال سنة 2014.
- ✓ إعداد وتقديم التقرير النهائي الخاص بتنفيذ الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في مارس 2014.
- ✓ إعداد وتقديم التقرير الدوري الرابع بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ✓ إعداد وتقديم التقرير الدوري السادس بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في يناير 2015.

كما شرعت المندوبية في إعداد مجموعة أخرى من التقارير، نذكر منها على الخصوص التقرير المتعلق بتنفيذ الإتفاقية الدولية حول حماية الأشخاص من الاختفاء القسري والتقارير الدورية رقم 19 و20 و21 بشأن إعمال الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وكذا التقريرين المرحليين الخامس والسادس حول تنفيذ اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة.

➢ ***تهييئ فحص التقارير***

- ✓ عملت المندوبية على تنسيق فحص التقريرين الدوريين الثالث والرابع المتعلقين بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وكذا البروتوكولات الملحقة بها والتي عرضت بجنيف في 3 و4 شتنبر 2014 بمناسبة انعقاد الدورة السابعة والستين لمجلس حقوق الإنسان.
- ✓ عملت المندوبية كذلك على تنسيق إعداد فحص التقرير الدوري الرابع بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المقدم لمجلس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في شتنبر 2015 بجنيف.

➢ ***التفاعل المستمر مع الآليات الأممية لمجلس حقوق الإنسان***

تنخرط زيارات المقررين الأمميين، المنسقة من طرف المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، في إطار مسلسل انفتاح المغرب على الآليات الأممية الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وقد عرف المغرب خلال الفترة الممتدة من نهاية 2013 إلى أكتوبر 2015 زيارة مجموعة من المقررين الأمميين :

- ✓ الزيارة الأولى لمجموعة العمل للأمم المتحدة حول الاعتقال التعسفي.
- ✓ زيارة المفوض السامي لحقوق الإنسان للمغرب في ماي 2014.
- ✓ زيارة المقرر الخاص حول الحق في التغذية للمغرب في أكتوبر 2015.

➢ ***مواكبة ملاءمة القوانين الوطنية مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان***

قامت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان في هذا المجال على تنسيق عمل اللجنة الثانوية المكلفة بوضع الإطار التشريعي والمؤسساتي المتعلق بالهجرة واللجوء ومعاملة الأشخاص. وتتكلف اللجنة الثانوية ببلورة ثلاث مقتضيات تشريعية خاصة بالهجرة واللجوء ومعاملة الأشخاص بتعاون مع القطاعات الوزارية المعنية، وذلك انسجاما مع الدستور والالتزامات الدولية للمغرب في هذا المجال.

كما واكبت المندوبية ورش إصلاح العدالة عبر إعداد مذكرة توضح رأيها في هذا الإصلاح مع الاعتماد على المعايير الدولية في مجال احترام حقوق الإنسان.

كما ساهمت المندوبية في مسلسل إعداد مشروع القانون المتعلق بإحداث الهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز. وشاركت كذلك في الاجتماعات التنسيقية حول إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

➢ ***الشراكة مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ومع شركاء جهويين لإدماج مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية***

- ✓ الشراكة مع هيئة الامم المتحدة للمرأة تحت عنوان "دعم تنسيق القوانين الوطنية مع التزامات المغرب في مجال حقوق النساء"، وترمي هذه الشراكة إلى إعداد دليل حول تنسيق القوانين الوطنية مع مقتضيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وذلك في إطار إدماج مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية.
- ✓ مشروع توأمة مؤسساتية موقعة بين المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي تحت عنوان "دعم القدرات التنظيمية والتقنية للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان" وذلك بهدف المساهمة في احترام حقوق الإنسان ودعم دولة الحق والقانون. وتأتي هذه التوأمة في إطار المكون الرابع المتعلق بمسلسل تنسيق الترسانة القانونية الوطنية والوثيقة المشتركة بين المغرب والاتحاد الأوروبي حول دعم العلاقات الثنائية في إطار الوضع المتقدم.
- ✓ التعاون والشراكة مع مؤسسة جنيف لحقوق الإنسان التي ترمي إلى تعزيز الكفاءات والنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

➢ ***دعم قدرات القطاعات الوزارية في مجال إدماج مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية***

- ✓ تنظيم أربع دورات تكوينية خلال سنة 2014 وذلك بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، استفادت منها القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية حول تنسيق القوانين الوطنية مع مقتضيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- ✓ تنظيم المندوبية خلال سنة 2014 لثلاث دورات تكوينية حول الآليات الدولية لحقوق الإنسان لفائدة القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية والبرلمان وذلك بشراكة مع مؤسسة جنيف لحقوق الإنسان.
- ✓ تنظيم المندوبية في ماي2015 ليوم تحسيسي حول الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق المرأة وذلك بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للتنمية.
- ✓ تنظيم دورة تكوينية، خلال سنة 2015، حول منهجية إعداد التقارير الدورية لفائدة القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية.

إن الإغناء المتواصل للترسانة القانونية الوطنية عبر إصدار نصوص قانونية تدعم حماية حقوق المواطنات والمواطنين، صاحبه تواصل الجهود المبذولة من قبل المؤسسات الدستورية الجديدة أو تلك التي عزز الدستور أدوارها، بهدف ضمان ممارسة المواطنات والمواطنين لحرياتهم الفردية والجماعية، وذلك في إطار الاحترام التام للمرجعيات الدولية في هذا المجال. ويتطلب إنجاح تفعيل الاستفادة المتساوية من الاجيال الثلاثة من الحقوق تملك مجموع الفاعلين للمبادئ الأساسية لهذه الحقوق. وفي هذا الصدد، تأتي الدينامية التي أحدثها اعتماد إصلاح الجهوية المتقدمة والقانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، والتي تمنح مقاربة متجددة لفعالية ومساءلة العمل العمومي المبني على أهداف الاندماج والعدالة والمساواة عبر الاعتماد التلقائي لمبادئ احترام حقوق الإنسان في السياسات العمومية.

3. الجهوية الموسعة: مقاربة مبتكرة للمساءلة حول قضايا المساواة ترتكز على منطق القرب

لقد تم تكريس بعد حقوق الإنسان، الذي يشكل أساسا للتنمية المندمجة والمستدامة، وذلك من خلال روح ونص دستور 2011، الذي يعد بمثابة ميثاق حقيقي للحقوق والحريات كما نص على ذلك خطاب العرش ليوم 30 يوليوز 2014. وقد أدرج خطاب صاحب الجلالة الإشكالية الكبرى للرأسمال اللامادي، وإشكالية الفوارق والولوج للحقوق الشخصية كأبعاد أساسية يجب مراعاتها عند صياغة نموذج التنمية المغربي. ويبقى هذا النموذج مطالب منذ ذلك الحين بتوجيهه في تشكيلته العامة كما في تفرعه الجهوي، نحو قضية ولوج المواطنين للحقوق الأساسية بالاعتماد على الإمكانيات اللامادية" *...كمعيار أساسي خلال وضع*

السياسات العمومية، وذلك لتعميم استفادة جميع المغاربة من ثروات وطنهم"(مقتطف من الخطاب الملكي ليوم 30 يوليوز 2014).

وفي الوقت الذي تتطلب فيه سياسات التنمية منطق القرب عبر ملامسة الاحتياجات المتباينة لمختلف مكونات الساكنة، والذي تحتل فيه إشكالية الجهوية واجهة المشهد السياسي والمؤسساتي للبلاد، فإن المقاربات الجهوية للتنمية تستدعي اليوم، وقبل أي وقت مضى، تقييما ملائما لدرجة ولوج المواطنات والمواطنين لمختلف أجيال حقوق الإنسان باختلاف الميادين التي تتناولها وعدم قابليتها للتجزيء التي تشكل المبدأ الذي بنيت عليه.

وفي نفس السياق، تعد المقاربات الجهوية للتنمية من منظور الحقوق الإنسانية، من الاهتمامات الأساسية لوزارة الاقتصاد والمالية، كما تشهد على ذلك الدراسة التي أنجزتها مديرية الدراسات والتوقعات المالية تحت عنوان "تحليل التفاوتات الجهوية من منظور الولوج إلى الحقوق الإنسانية: من التعدد إلى عدم القابلية للتجزيء".

وقد مكن هذا التحليل، الذي اعتمد على مؤشر مركب للولوج إلى الحقوق الأساسية[2]، كما تم تعريفها من طرف نظام الأمم المتحدة، من تقييم درجة ولوج الجهات لهذه الحقوق، وتقييم الفوارق الترابية الممكنة وانبثاق تشكيلة مجالية عامة للولوج لمختلف الحقوق على مستوى كل جهة، تقدم التحولات والدينامية الترابية التي تلوح في الأفق من أجل استخلاص العبر التي تفرض نفسها وبناء تنمية ترابية متوازنة.

ويتضح في نهاية هذا التحليل، أن التقدم الذي تم إحرازه في الولوج لمختلف مستويات الحقوق الشخصية، لم يعرف فقط دينامية متباينة حسب الجهات وطبيعة الحقوق، بل إنه يؤسس لمقاربة متناسقة تساعد على تحسين التأثيرات الإيجابية لهذه الحقوق على الساكنة المستهدفة، وتحصيل مبدأ عدم قابليتها للتجزيء في الحياة اليومية للمواطنات والمواطنين في نهاية المطاف.

ويتجلى من خلال هذه الدراسة أن سبع جهات تتمتع بولوج أفضل للحقوق الأساسية مقارنة بالمعدل الوطني سنة 2013[3]. وفي مقدمتها جهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء، متبوعة بجهات الرباط-سلا-زمور-زعير، وكلميم-السمارة، وفاس-بولمان، والشاوية-ورديغة، والدار البيضاء الكبرى، والجهة الشرقية. فيما تحتل جهة تادلة-أزيلال المرتبة الأخيرة. ويعد هذا الترتيب نتيجة لولوج متفاوت وفقا لطبيعة فصول الحقوق الأساسية. لكن وبالرغم من احتلال جهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء للمرتبة الأولى استنادا للمؤشر العام وكذا معظم فصول الحقوق الأساسية، فإنها تتواجد في المرتبة الثامنة بالنظر إلى فصل الشمولية والتضامن. وذلك راجع إلى تسجيلها لمعدل منخفض نسبيا من حيث عدم التمييز والمساواة بين الجنسين (المرتبة 11 سنة 2013) خاصة على مستوى المساواة بين الجنسين في سوق الشغل (على سبيل المثال، تصل نسبة البطالة لدى النساء 35,9% في الجهة مقابل 10,4% على المستوى الوطني).

أما بالنسبة لجهة الرباط-سلا-زمور-زعير، فبالرغم من تواجدها بالمرتبة الثانية في الترتيب العام غير أنها تحتل الصف الرابع عشر فيما يتعلق بمؤشرات الحوار الاجتماعي والحوار المدني والشراكات المبتكرة (نجد على سبيل المثال 75 منخرطا بالتعاونيات لكل 10.000 شخص مقابل 130 على الصعيد الوطني). وبالإضافة إلى ذلك، فرغم تميز الجهة بأفضل ولوج للمعرفة والتكوين والتنمية الثقافية على الصعيد الوطني، غير أن ولوجها إلى الحقوق الثقافية مازال ضعيفا نسبيا (تحتل الجهة الرتبة الخامسة بمعدل 21 مستفيدا من أنشطة دور الشباب بالنسبة لكل 10.000 شخص مقابل 100 بالنسبة لجهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء).

وعلى غرار جهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء، فإن تموقع جهة كلميم-السمارة في المرتبة الثالثة بالنسبة للمؤشر الكلي، يعود بالأساس إلى الولوج المهم نسبيا إلى الخدمات الأساسية والرفاه الاجتماعي (الرتبة 4) وإلى المعرفة والتكوين والتنمية الثقافية (الرتبة 4) في حين تحتل المرتبة 15 بالنسبة للمؤشرات المرتبطة بالإدماج والتضامن. ويعزى هذا الترتيب إلى النتيجة الضئيلة

[2] يأخذ كل مؤشر قيمة تتراوح بين 0 و 1 بالنسبة لكل جهة على حدة. ويحسب مؤشر كل حق من الحقوق كمعدل حسابي للمؤشرات التي يتكون منها. ولكل فصل يتم حساب مؤشره كذلك كمعدل حسابي للحقوق الأساسية. وفي الأخير يتم حساب المؤشر المركب كمعدل مرجح لمختلف مؤشرات الفصول.

[3] معطيات 2013 أو معطيات محينة.

نسبيا والمرتبطة بمؤشرات عدم التمييز والمساواة بين الجنسين (المرتبة 15 سنة 2013) وحماية الأشخاص والفئات الهشة (المرتبة 14). ويتعلق الأمر أساسا بالمساواة عند ولوج سوق الشغل.

وفي الجانب الآخر، وعلى الرغم من احتلال جهة تادلة-أزيلال للرتبة الأخيرة في المؤشر العام للولوج للحقوق الأساسية، فإن هذه الجهة تحقق تقدما نسبيا في ما يخص حماية الطفولة (المرتبة الثانية). وضمن هذا الفصل، تحتل الجهة، على الخصوص، الرتبة الأولى في حق الحماية الصحية للأم والطفل (خاصة تحقيقها لثاني أفضل معدل خام لتلقيح للأطفال ضد داء السل (BCG) بنسبة 153% مقابل 139% على الصعيد الوطني وكذا ثاني أعلى معدل من الفحوصات للنساء الحوامل بنسبة 18 فحص لكل 10.000 نسمة مقابل 140 فحص على الصعيد الوطني). وتحتل الجهة أيضا رتبة متقدمة نسبيا في مجال الحوار الاجتماعي والحوار المدني والشراكات المبتكرة (الرتبة الثالثة، لاسيما تحقيقها لأفضل معدل انتشار التعاونيات بنسبة 255 عضو منخرط في التعاونيات لكل 10.000 نسمة مقابل 130 على الصعيد الوطني) وفي مجال حماية البيئة (الرتبة الرابعة، لاسيما أن 27,2% من مساحة الجهة مغطاة بالأنواع الغابوية الطبيعية مقارنة ب 12,6% على الصعيد الوطني).

ومن حيث الدينامية، تمكنت كل من جهة كلميم-السمارة والجهة الشرقية من تحقيق أفضل النتائج بتحسينهما لمرتبتيهما بخمس مراتب مقارنة مع سنة 1998 لتتمركزا في الرتبتين الثالثة والسابعة على التوالي سنة 2013. ويعود التطور المنجز في الجهة الشرقية بالأساس إلى تحسين فرص الولوج حقوق فصل الشمولية والتضامن (ربح أربع مراتب وتحقيقها للرتبة السابعة سنة 2013) وذلك بتحقيقها لحماية أفضل للأشخاص والفئات الهشة بالأساس (ربح تسع مراتب وتحقيقها للرتبة الخامسة سنة 2013). وبالنسبة لجهة كلميم-السمارة، فيرجع تقدم مكانتها سنة 2013 بالمقارنة مع 1998 إلى تحسن فرص الولوج إلى الخدمات الأساسية والرفاه الاجتماعي (تقدم بسبع مراتب، محتلة بذلك المرتبة الرابعة خلال 2013) وكذلك على مستوى الحوار الاجتماعي و المدني والشراكات المبتكرة (تقدم ب 11رتبة، محتلة المرتبة الثانية سنة 2013).

في حين يعود التراجع النسبي لجهة طنجة-تطوان على مستوى المؤشر الإجمالي (متراجعة بست رتب، محتلة بذلك المرتبة 11 خلال 2013) إلى انخفاض فرص الولوج إلى الخدمات الأساسية والرفاه الاجتماعي (تراجع بثماني رتب لتحتل المرتبة 14 خلال 2013). وفيما يتعلق بهذا الفصل، يرجع هذا الترتيب إلى المستوى المنخفض في الولوج إلى العدالة (متراجعة ب 14 رتبة، محتلة بذلك المرتبة 15 خلال 2013، خاصة على مستوى المعدل الخام للقضايا الجنائية التي صدر فيها حكم ابتدائي والذي وصل إلى 91% سنة 2013 مقابل 110% سنة 1998) والحق في إحداث مقاولة (متراجعة ب 10 رتب، أي في المرتبة 15 خلال 2013، حيث بلغ المعدل الصافي لإنشاء الشركات الصناعية -6,9% سنة 2013 مقابل 11,2% سنة 1998).

وعموما، يتبين من خلال هذا التحليل أن بعض الجهات استفادت من التقدم الملموس المحرز في مجموعة كبيرة من الحقوق الأساسية، لكنها لم ترق إلى إحداث تغيير ملموس في كنه العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة بين الجنسين، خصوصا فيما يرتبط بسوق الشغل. فمن هذه الزاوية المتعلقة بتطور سوق الشغل والولوج إلى أدوات الإنتاج التي يحتل فيها الآن مصير اقتصاد المعرفة مكانة محددة، يجب النظر إلى قضية المساواة من أجل نموذج للتنمية مندمج وأكثر مساواة. وحري بالذكر أن هذا الطموح لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق استنباط قيمه من مزايا الديمقراطية التشاركية التي يمكن لتمثيلية مختلف شرائح السكان، ولاسيما النساء والشباب، أن تساهم في تعزيز تكافؤ الفرص، وترسيخ مبدأ الاندماج والولوج إلى مختلف أجيال الحقوق الشخصية.

4. نحو تفعيل القانون التنظيمي للمالية: إعداد مؤشرات الأداء التي تراعي النوع الاجتماعي

إن جعل نموذجنا التنموي أكثر شمولية وأكثر إنصافا وأكثر مساواة، رهين بصياغة وامتلاك مشترك لأدوات عملية وتعزيز الحكامة الجيدة، ثم نجاعة وفعالية العمل العمومي، وجعل المواطنات والمواطنين يتمتعون فعليا بحقوقهم. ففي هذا السياق جاء تعديل القانون التنظيمي للمالية الذي أشر عليه المجلس الدستوري بعد أن أدرج فيه جل ملاحظاته في ماي 2015.

ومن أجل مسايرة مقتضيات القانون التنظيمي للمالية، فإن القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية مطالبين بالعمل على دعم الأداء الجيد للتدبير والبرنامج الميزاناتي وكذلك تحسين شفافية ميزانيتهم. حيث ينص الفصل 39 من القانون التنظيمي للمالية

على أن أي برنامج، ينحدر من نفس الوزارة أو نفس المؤسسة، متفرع إلى مشاريع وإجراءات، يجب أن ترافقه أهداف محددة، ومؤشرات رقمية تمكن من قياس النتائج المحققة مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي في ذلك. وستكون بذلك الخيارات الميزاناتية موجهة نحو الأنشطة التي تساهم في بلوغ النتائج المتوخاة، مع الأخذ بعين الاعتبار هذا التفرع، مما سيدعم ربط المسؤولية بالمحاسبة بالنظر إلى الالتزامات المعلنة خاصة فيما يتعلق بتشجيع المساواة بين الجنسين. بمعنى أن القطاعات الوزارية ستضطر إلى التطبيق الحرفي لمبادئ الأداء التي تراعي بعد النوع الاجتماعي.

خطة الأداء التي تراعي بعد النوع الاجتماعي

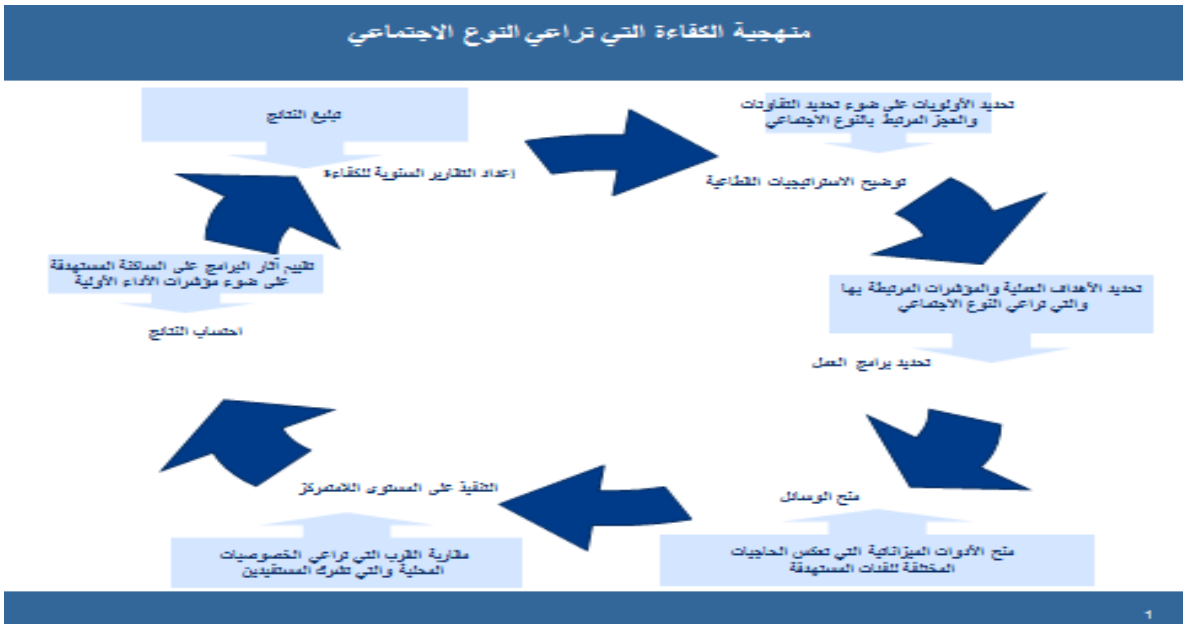

ترمي هذه الخطة إلى تحسين فعالية النفقات العمومية من خلال توجيه التدبير نحو النتائج المحددة مسبقا من حيث النجاعة والفعالية الاجتماعية والاقتصادية وجودة الخدمة تحت إكراه الميزانية مع احترام الالتزامات المعلنة لتقليص الفوارق بما فيها المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

ولهذا يجب في مراحل أي خطة مراعاة بعد النوع الاجتماعي. وبصيغة أخرى، فإن بعد النوع الاجتماعي يجب أن يراعى منذ مرحلة تحديد استراتيجيات القطاعات الوزارية بالنظر لنتائج التشخيص المتعلق بحالة الفوارق بين الجنسين في القطاع المعني. حيث أن البرامج والمشاريع والإجراءات المنبثقة من هذه الاستراتيجيات، مطالبة بالاستجابة إلى الحاجيات المتباينة لمختلف مكونات الساكنة المستهدفة، وذلك بهدف تقليص الفوارق المحصية.

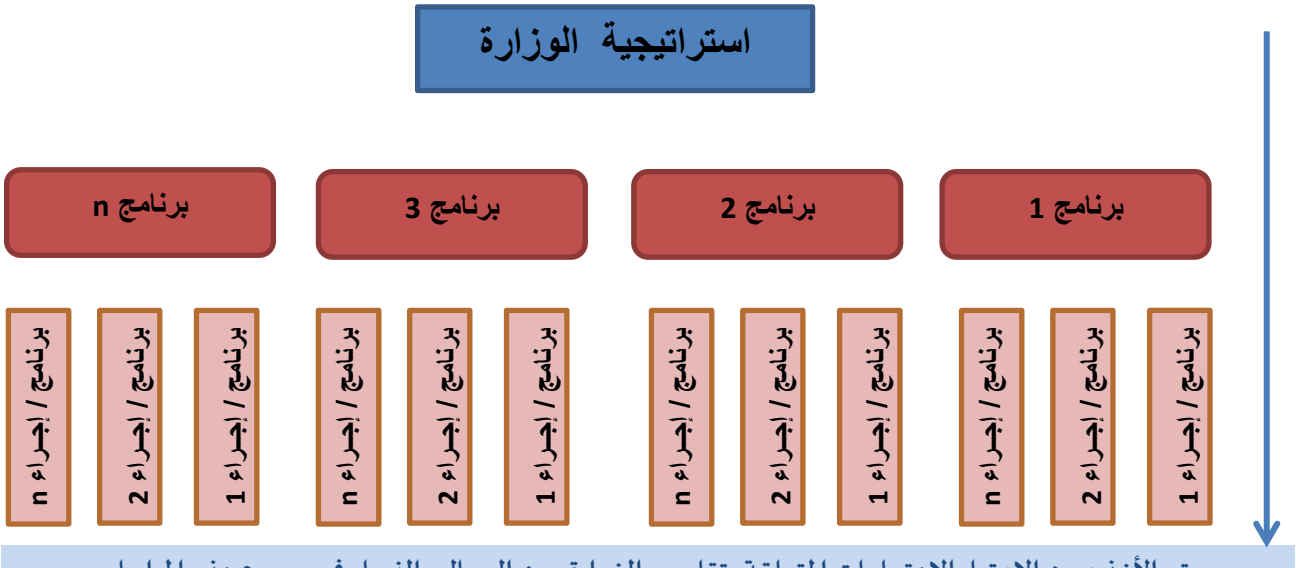

إن الأداء الذي يراعي بعد النوع الاجتماعي يفترض التحديد المسبق للهدف الذي يحدد بدوره طبيعة النتيجة المتوقعة. حيث يتعلق الأمر بنتيجة متوخاة، مبحوث عنها، لأنها تستجيب لانتظار معلن بخصوص تقليص اللامساواة بين الجنسين في إطار تفكير استراتيجي مسبق.

يجب أن تثبت هذه الأهداف النجاعة السوسيو اقتصادية (من وجهة نظر المواطنات والمواطنين) للاستراتيجية التي تم وضعها، عن طريق تحديد أهداف تعكس تحسن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والصحية التي يعيشها المواطنات والمواطنين، وتحسن جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، وقدرته على الاستجابة للحاجيات المتباينة لكل شرائح المستفيدين ونجاعة التدبير المطبق عن طريق ترشيد الوسائل المستعملة، التي تناسب النتائج المحصل عليها مع الموارد المستهلكة.

وهناك عدة شروط يجب أن تتحقق خلال مرحلة إعداد أهداف الأداء بصفة عامة والتي تعد قابلة للتطبيق أيضا على أهداف الأداء التي تراعي بعد النوع الاجتماعي. ويتعلق الأمر بضرورة أن تكون هذه الأهداف مفهومة ويعني ذلك أن تكون واضحة ومضبوطة. إضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هذه الأهداف، من جهة، متناسقة مع الاستراتيجيات والبرامج التي تم وضعها، ومن جهة أخرى، أن تكون قابلة للقياس عن طريق مؤشرات رقمية (تراعي بعد النوع الاجتماعي). وبهذا الخصوص، فإن كل هدف أداء يتم قياسه بمؤشر أو عدة مؤشرات –تترجم أكثر ما يمكن مدى تحقيق الهدف المنشود والتي تحدد لها مسبقا قيما مستهدفة اعتمادا على الوضعية الحالية أو الماضية. وبهذا تكون هذه المؤشرات مختلفة عن أهداف النشاط والوسائل.

وفي نفس السياق، يجب أن تكون تصاحب هذه المؤشرات منهجية مضبوطة في ارتباط بمصادر المعطيات، وكيفية حساب كل مؤشر (نسبة: تحديد البسط والمقام؛ مؤشر بقيمة متوسطة: توضيح طرق الترجيح الممكنة...). كما أن تكون هذه المؤشرات قابلة للقياس بكلفة معقولة.

استشراف جديد لمنهجية الأداء في إطار إصلاح القانون التنظيمي للمالية

تتم مراعاة بعد النوع الاجتماعي خلال هذا المسلسل وبشكل صريح خلال تحديد مؤشرات النجاعة

وحتى يتسنى للقطاعات الوزارية أن تكون في مستوى مقتضيات إصلاح القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، فهي مطالبة بتطوير وإغناء وتزويد أنظمتها المعلوماتية بانتظام بمعطيات تراعي بعد النوع الاجتماعي، مما سيمكنها من تطوير مؤشرات أداء ملائمة وقادرة على ضمان التتبع/التقييم لتأثيرات النوع الاجتماعي للبرامج التي تم وضعها وكذلك القدرة على تعليل وتقييم التكاليف التي تمت تعبئتها.

وفي إطار التفعيل التدريجي للقانون التنظيمي للمالية الجديد، ومن أجل الاستفادة من فترة ما قبل الشروع في تطبيق جميع مقتضيات هذا القانون التنظيمي، تم اختيار بعض القطاعات من أجل اختبار المحاور المتعلقة بإعادة بنية ميزانيتها حول برامج مرفوقة بمؤشرات النجاعة، وبتبني البرمجة الميزاناتية على مدى ثلاث سنوات ثم بإعداد مشاريع الأداء.

تم القيام بتجربتين رائدتين من أجل تمكين القطاعات الوزارية من اعتماد هذه المرجعيات الجديدة المرتبطة بالتدبير الميزاناتي التي جاء بها القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية. أطلقت الدفعة الأولى بمناسبة قانون مالية 2014، وهمت اربعة قطاعات وزارية، وهي وزارة الاقتصاد والمالية، وقطاعات التربية الوطنية والفلاحة والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر. أما الدفعة الثانية، التي انطلقت مع قانون مالية 2015، فقد ألحقت خمسة قطاعات جديدة، وهي وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ووزارة الصحة ثم قطاع التكوين المهني. كما تم تحديد دفعة ثالثة لتطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية سنة 2016. وتهم سبعة قطاعات وزارية جديدة، ويتعلق الأمر بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، والوزارة المنتدبة لدى وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء، ووزارة السكنى وسياسة المدينة، ووزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وقطاع الصيد البحري.

وبالنظر إلى كل ماسبق، فإن دينامية الإصلاح الجهوي يجب أن تفتح قنوات التقدم للتنمية البشرية بشكل واضح وملموس في جميع جهات المملكة، مع وضع الشغل الشاغل للدستور في صلب السياسات العمومية وهو ترتكز على حقوق الإنسان غير القابلة للتجزيء وفي شموليتها وبدون أي تمييز. وقد أصبح هذا أكثر واقعية بعد ان أصبح العمل العمومي يملك قانونا تنظيميا جديدا للمالية يضع أدوات عملية وقابلة للحقيق وقادرة كذلك على تعزيز الحكامة الجيدة للعمل العمومي، ونجاعته وفعاليته والذي يدمج بعد النوع الاجتماعي بدون جدل.

5. إنجازات مهمة في مجال احترام حقوق النساء بالرغم من وجود تحديات كبرى يتعين رفعها

ترتبط فعالية الحقوق المعترف بها للمرأة على صعيد المشاركة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، إلى حد كبير، بوتيرة تفعيل الإصلاحات التي شرعت فيها بلادنا والتي تهدف إلى الإثراء المستمر للترسانة التشريعية والقانونية والمؤسسية الوطنية، مما سمكن من ضمان التمتع الكامل والحفاظ على الكرامة والحقوق والحريات الفردية والجماعية للمواطنات والمواطنين. ولذلك، أضحى من الضروري بالنسبة لجميع الفاعلين، التبني والتنفيذ الفعال للأدوات اللازمة لدمج بعد النوع الاجتماعي ومبادئ حقوق الإنسان في ممارساتهم على مستوى البرمجة والتخطيط.

1.5 الولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية

باعتبارها قاعدة وطنية مشتركة ومنسقة لإجراءات تعزيز المساواة بين الجنسين، وتجمع بين 32 قطاعا وزاريا، تهدف الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة إلى بلوغ 26 هدفا من خلال 132 إجراء. وتنحو هذه الإجراءات نحو إدماج المساواة بين الجنسين في السياسات العمومية وبرامج التنمية لأجل تفعيل العدالة الاجتماعية. وانخرطت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، كمنسقة لهذه الخطة، إضافة إلى القطاعات الوزارية المعنية، في مشاريع مهمة تتعلق بحماية وتعزيز حقوق المرأة.

وهكذا همت الإجراءات المتخذة خلال سنتي 2014 و2015 على وجه الخصوص:

- ✓ ***الترابط المؤسساتي ونشر ثقافة المساواة***

تطلب تفعيل الخطة الحكومية للمساواة، خلق لجنة وزارية قيادية ولجنة تقنية مشتركة ما بين الوزارات مكلفتان بفحص مراحل تقدم الخطة وتنسيق وتوجيه سياسة الحكومة في مجال الإنصاف والمساواة بين الجنسين. وفي هذا الاتجاه، عقدت اللجنة الوزارية لأجل المساواة اجتماعا ثانيا خلال يناير 2015 تحت رئاسة رئيس الحكومة. وقد تمخض عن هذا الاجتماع عدة مقترحات لإجراءات ذات أولوية، منها: إصلاح صندوق دعم الأسرة ليشمل أيضا المرأة المتزوجة التي هجرها زوجها والأمهات العازبات؛ ودعم وحدات وخلايا الاستقبال والمصحابة لفائدة النساء ضحايا العنف التي تم تعميمها من طرف وزارة الصحة على مستوى 80% من المستشفيات وتفعيل آليات وطنية لدعم حقوق المرأة في مجالات مختلفة داخل وخارج المملكة.

إضافة إلى ذلك، وفي إطار تفعيل برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لتعزيز الإنصاف والمساواة بين المرأة والرجل، انعقد خلال يونيو 2015 اجتماع للشروع في جانب "المساعدة التقنية" للخطة الحكومية للمساواة، كما انعقد يوليوز 2015 الاجتماع الأول للجنة التقنية لتتبع برنامج الدعم التقني للاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل المصادقة على خطة العمل السنوية إضافة إلى دليل الإجراءات الذي من شأنه تنظيم عمل هذه المساعدة التقنية.

وفي إطار نشر ثقافة المساواة، تم إحداث جائزة التفوق "تميز" للمرأة المغربية بهدف تشجيع الإسهامات المتميزة والمبتكرة للنساء المغربيات في مجال تكريس مبادئ العدالة والمساواة. وتمنح هذه الجائزة سنويا تقديرا للمشاركة المتميزة للمرأة في مجالات الإبداع والتنمية، وتلك المتعلقة بالعمل الاجتماعي. وهكذا، منحت، خلال مارس 2015، الجائزة الأولى من "تميز" للمرأة المغربية برسم سنة 2014 لثلاث جمعيات أنجزت مشاريع مبتكرة ومتميزة لصالح المرأة.

وفي نفس السياق، تساهم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مساهمة فعالة في تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين من خلال برامج مختلفة، منها ما هو متعلق بتكوين المرشدات والذي يهدف إلى تكوين 100 مرشدة سنويا عوض 50، وبالتعليم التقليدي وبمحو الأمية في المساجد. وهكذا، انخرطت السنة الدراسية 2015/2014 في استمرارية الإجراءات المتخذة من طرف الوزارة في إطار تحديث نظام التكوين، من خلال أساليب تدريس جديدة ملائمة لصالح المستفيدين من هذا البرنامج (التلفزيون، الأنترنت ...)، وذلك لضمان تنوع أساليب التعلم، والتقارب مع برنامج المواطنين والمشاركة المستمرة للمستفيدين في التكوين الذاتي والتكوين المستمر.

كما واصلت وزارة الاتصال جهودها الهادفة لتعزيز صورة المرأة في المجال السمعي البصري، وذلك من خلال الحرص على أن تتضمن دفاتر التحملات للقطب العمومي إجراءات تحسن من صورة المرأة في وسائل الإعلام[4]. وقد تكللت هذه الجهود بتبني مجلس النواب بالإجماع في يوليوز 2015، لمشروع قانون رقم 96-14 المعدل والمكمل للقانون 77-03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري. ويتضمن هذا المشروع أحكاما تحظر أي إشهار ينتهك حقوق المرأة أو يحمل رسالة من شأنها نشر صور نمطية سلبية[5]. كما وافق مجلس الحكومة في يوليوز 2015، على مشروع قانون 13-99 المتعلق بتأسيس المجلس الوطني للصحافة. ويندرج هذا المشروع في إطار تفعيل أحكام المادة 28 من الدستور القاضية بإحداث هيئة مستقلة وديمقراطية، على أساس مقاربة تشاركية، تهدف أساسا إلى تنظيم الصحفيين ولعب دور الوساطة والتحكيم، وتعزيز احترام أخلاقيات المهنة وتتبع وضعية حرية الصحافة.

علاوة على ذلك، شهدت سنة 2015 تنصيب أعضاء المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام. ويقوم هذا المرصد الذي تم إحداثه بالتنسيق مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بتتبع ومكافحة الصور السلبية التي تروج في وسائل الإعلام، كما أنه يقوم بتقديم مقترحات وبدائل لتسليط الضوء على نماذج إيجابية للمرأة في المجتمع والمساهمة أيضا في تعزيز صورة المرأة في وسائل الإعلام.

- ✓ ***مكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة***

تعززت الترسانة القانونية التي تؤطر محاربة جميع أشكال العنف ضد المرأة، من خلال صياغة القانون رقم 13-103 الذي يؤطر مكافحة العنف ضد المرأة. وقد تم إثراء هذا الأخير بالآراء والتوصيات المنبثقة عن مختلف أعضاء اللجنة الوزارية التي يرأسها رئيس الحكومة، وتم وضعه من جديد في مسطرة المصادقة.

وبالنسبة لإنشاء هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز، فقد قامت لجنة علمية مكونة من باحثين وجامعيين ذوي سمعة وطنية بإعداد تقرير يحدد الشكل التنظيمي والوظيفي للجنة والمسودة الأولى للقانون المتعلق بإنشائها. وقد تم عرض مشروع القانون رقم 79-14 المتعلق بإنشاء الهيئة على القطاعات الوزارية والمجتمع المدني بغرض إبداء الرأي. كما تم تقديمه للجنة

[4] أعدت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة خلال سنة 2013 ميثاقا أخلاقيا والذي تلتزم من خلاله باحترام مقاربة النوع الاجتماعي في برامجها. كما أعدت صورياد-القناة الثانية خلال سنة 2014 ميثاقا داخليا يتعلق بتعزيز المرأة والذي تلتزم من خلاله بخلق وتفعيل جميع الوسائل والآليات المتاحة لتعزيز صورة المرأة

[5] وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون يتيح، لأول مرة، حظر الاستغلال السلبي لصورة المرأة سواء في الإشهار أو العروض أو البرامج التلفزيونية الأخرى، مع الحرص على ضمان التكافؤ في البرامج الحوارية.

البندقية التابعة لمجلس أوروبا لإبداء الرأي فيه. وبعد تجميع الآراء، تمت الموافقة على مشروع القانون في مجلس الحكومة خلال مارس 2015 وتم وضعه خلال يوليوز 2015 في البرلمان من أجل دراسته والمصادقة عليه.

كما شهدت سنة 2015 تفعيل وتعيين أعضاء المرصد الوطني للعنف ضد المرأة. وتتمثل المهام الرئيسية لهذا المرصد في التتبع ارتباطا بظاهرة العنف ضد المرأة؛ إعداد وتطوير المؤشرات في هذا المجال؛ وإنشاء قاعدة معطيات ومعلومات جهوية ووطنية؛ وتتبع وتقييم السياسات العمومية في مجال مكافحة العنف ضد المرأة وإعداد تقارير سنوية.

بالإضافة إلى ذلك، تم وضع نظام معلومات متكامل حول العنف ضد المرأة من خلال التوقيع، في أكتوبر 2014، على بروتوكول تبادل المعطيات الالكترونية حول العنف ضد المرأة بين وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وشركائها (وزارة العدل والحريات، ووزارة الصحة والإدارة العامة للأمن الوطني والدرك الملكي). ويهدف هذا البروتوكول إلى توحيد المفاهيم والمصطلحات ومنهجية تسجيل التصريحات وجمع المعطيات المتعلقة بالعنف ضد المرأة ما بين مختلف الشركاء المؤسساتيين المعنيين.

ومن حيث التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، واصلت وزارة العدل والحريات مجهوداتها في هذا المجال. فعلى المستوى الجنائي، تم إرسال خطابات دورية إلى المحاكم لتوفير التكفل اللازم لهذه الفئة الهشة. كما تم القيام بالعديد من الإجراءات لأجل مواصلة إحداث هذه الخلايا. وفي نفس السياق، تم تنظيم دورات تكوينية لفائدة القضاة والمساعدات الاجتماعيات في المجالات المرتبطة بالتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف.

وفيما يتعلق بالمجال المدني، شكلت مراجعة القانون 41-10 المتعلق بصندوق دعم الأسرة تقدما مهما، وذلك من خلال وضع حلول فعالة لإشكالية التأخير المسجل على مستوى تنفيذ الأحكام القانونية التي تنظم النفقة. وقد همت التعديلات الرئيسية المحاور المتعلقة بتوسيع دائرة المستفيدين، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالحصول على هذه المخصصات المالية، وتوسيع مجال تدخل الصندوق وتعزيز آلية حماية المصادر المالية للصندوق. وبلغ عدد المستفيدين من صندوق دعم الأسرة خلال سنة 2015 حوالي 1468 امرأة (14,403 مليون درهم بتاريخ 6 يونيو 2015)، ليصل العدد الإجمالي للمستفيدين منذ تفعيل الصندوق إلى 6.369 مطلقة، أي ما يعادل 57,29 مليون درهم من النفقات المتراكمة.

وفيما يتعلق بالأطفال المتخلى عنهم، تمت مراجعة القانون المتعلق بتبني هذه الفئة من الأطفال. ويهدف هذا القانون، على الخصوص، إلى تبسيط إجراءات التبني مع توفير جميع الضمانات اللازمة للمؤسسة المسؤولة عن التبني لتعزيز آليات تتبع وضعية الأطفال الذين تم تبنيهم خارج المغرب، وضمان وضع تشريعي جيد لصالحهم. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الحكومة تبنى في نونبر 2014، مرسوم إنشاء اللجنة البين وزارية المسؤولة عن تتبع وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية الخاصة بتعزيز وضعية الطفولة وحمايتها. وعقدت هذه اللجنة اجتماعا في يونيو 2015 للمصادقة على مشروع السياسة العمومية المتكاملة لحماية الطفولة. ومن المتوخى أن تشكل هذه السياسة إطارا استراتيجيا متعدد الأبعاد يهدف لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف.

وفي سياق تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، قامت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية خلال سنة 2015 بتفعيل صندوق التكافل الاجتماعي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة في وضعية هشة بما في ذلك النساء. وتم التوقيع كذلك على اتفاقية ثلاثية خلال مارس 2015، ما بين وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والمالية والتعاون الوطني، والتي تحدد التزامات كل شريك.

- ✓ ***تحسين تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار***

في إطار إجراءات الخطة الحكومية للمساواة، ومن أجل تقوية حقوق المرأة من خلال تعزيز فرص ولوجها للوظيفة العمومية ولمواقع صنع القرار، تواصل شبكة التشاور ما بين الوزارية من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية تنفيذ الإجراءات المدرجة في خطة عملها. وهكذا، واكبت الشبكة خلال سنة 2015 إنجاز الدراسة المتعلقة بوضع استراتيجية مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية. وتهدف هذه الدراسة إلى توفير مواكبة استشارية لأجل الدمج الأفقي لمبدأ العدالة والمساواة بين الجنسين في جميع مراحل عملية إصلاح الوظيفة العمومية الذي شرعت فيه وزارة الوظيفة العمومية وتحديث

الإدارة. كما تصادف سنة 2015 تفعيل المرصد حول النوع الاجتماعي في الوظيفة العمومية كآلية أساسية في عملية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.

وبفضل اجهود المبذولة لتعزيز مكانة المرأة في الوظيفة العمومية، بلغ حضورها في الوظيفة العمومية حوالي 39,4% عند نهاية ماي 2015 مقابل 34% خلال سنة 2002. وتبقى المرأة حاضرة بشكل كبير في بعض الوزارات التي تعرف تركيزا للعنصر النسوي، كوزارة الصحة ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية التي تتجاوز فيها نسبة النساء 50%. غير أن هذه النسبة تبقى ضعيفة جدا في وزارة الداخلية حيث لا تتجاوز 10%. كما يبقى تمثيل المرأة في المناصب العليا للمسؤولية ضعيفا مقارنة بالرجال، حيث لم يتجاوز هذا المعدل 16,4% خلال سنة 2014.

وبهدف دعم مشاركة النساء في تدبير الشأن المحلي، تم اتخاذ العديد من التدابير القانونية والمؤسساتية. ويتعلق الأمر بالقانون التنظيمي رقم 28-11 المتعلق بمجلس المستشارين والذي يقضي بأن يكون الترشح للانتخابات بالتناوب بين الرجال والنساء، وكذا القانون التنظيمي رقم 34-15 المعدل والمتمم للقانون التنظيمي المتعلق بانتخاب أعضاء الجماعات الترابية الذي ينص على مسطرة جديدة للترشح وذلك عبر اعتماد لائحة واحدة مكونة من قسمين، الأول مفتوح لكلا الجنسين على قدم المساواة والثاني مخصص للنساء.

وبفضل هذه الجهود، شكلت ترشيحات النساء 21,94% من مجموع الترشيحات في الانتخابات الجماعية و38,64% بالنسبة للانتخابات الجهوية وذلك بتاريخ 4 شتنبر 2015. ومن حيث النتائج، حصلت النساء على 6673 مقعد في الانتخابات الجماعية وهو ما يعادل ضعف المقاعد المحصل عليها في انتخابات 2009.

- ✓ ***مأسسة دمج بعد النوع الاجتماعي في عمليات التخطيط والبرمجة للقطاعات الوزارية***

شكلت مصادقة المجلس الدستوري خلال ماي 2015 على القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية بعد مراعاة ملاحظات هذا المجلس، نتيجة رئيسية للجهود المبذولة ولالتزام لفائدة تعميم تنفيذ وتبني ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب. وهكذا، من خلال اعتماده لقانون تنظيمي جديد لقانون المالية يقوم بشكل صريح على مأسسة مراعاة بعد النوع الاجتماعي في عمليات البرمجة والتتبع والتقييم للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، كسب المغرب اعترافا بكونه بلدا رائدا على صعيد ميزانية النوع الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، شرعت وزارة الاقتصاد والمالية من خلال مركز التميز لميزانية النوع الاجتماعي في عدة إجراءات لتعزيز تبني ميزانية النوع الاجتماعي من طرف الفاعلين الوطنيين، وتبادل المعارف والخبرة وتطوير البحث في مجال تمويل المساواة بين الجنسين. ويتعلق الأمر، على الخصوص، بما يلي:

- *تنظيم مركز التميز لميزانية النوع الاجتماعي خلال نونبر 2014 لورشة عمل على مستوى عال تتناول موضوع "ميزانية النوع الاجتماعي من منظور حقوق الإنسان: أفق رئيسي لأجل أهداف التنمية المستدامة ما بعد 2015"* وذلك، في إطار أعمال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في مراكش من 27 إلى 30 نونبر 2014. وشكلت هذه الورشة فرصة مهمة لتقاسم إنجازات وآفاق التجربة المغربية على مستوى ميزانية النوع الاجتماعي، وهي التجربة التي كرستها الرسالة الملكية الموجهة للمنتدى خلال حفل الافتتاح: ***"وفي هذا الصدد، ننوه باختيار منتدى مراكش لموضوع المساواة والمناصفة، كأحد المحاور الرئيسة المطروحة للنقاش. وإننا على يقين بأن النقاش وتبادل الرؤى فيما بينكم، خلال هذا الملتقى، سيشكل إسهاما نوعيا وهاما في المسار التقييمي الجاري حاليا على الصعيد الدولي. إن المغرب يعتبر هذه المسألة من المحاور الرئيسية لسياساته العمومية، لاسيما من خلال اعتماد ميزانيات تأخذ بعين الاعتبار البعد الخاص بالنوع. وهي نفس المقاربة التي أقرتها الأمم المتحدة كآلية رائدة. كما أننا نعرف أن أمامنا الكثير مما ينبغي القيام به. ..."***.

- *تنظيم ورشات عمل للتكوين وتقوية القدرات لصالح القطاعات الوزارية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي*: وفقا لمهامها من حيث مواكبة القطاعات الوزارية المنخرطة في تنفيذ أحكام القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، نظم مركز التميز لميزانية النوع الاجتماعي خلال دجنبر 2014 ويناير 2015، ورشات عمل لتقوية القدرات في مجال إعداد مؤشرات تراعي النوع الاجتماعي وتعميم أو إدماج بعد النوع الاجتماعي وتقنيات تطبيق ميزانية النوع الاجتماعي لفائدة العديد من القطاعات الوزارات.

- *مشاركة وزارة الاقتصاد والمالية في دورة لجنة وضعية المرأة*: شارك مركز التميز لميزانية النوع الاجتماعي، بصفة فعالة، من خلال الأبحاث والتحليلات المنجزة والمناقشات بشأن تمويل المساواة بين الجنسين في إطار المحادثات حول أهداف التنمية لما بعد 2015 والتي ميزت الدورة 59 للجنة وضعية المرأة التي عقدت في نيويورك خلال مارس 2015.

2.5 الولوج العادل للحقوق الاجتماعية

تم إطلاق عدة مشاريع من أجل ضمان الولوج المتكافئ للمواطنات والمواطنين للتعليم والصحة والسكن والبنيات التحتية الأساسية (الماء، الكهرباء، الطرق والطرق السيارة، الربط بشبكة التطهير...). وقد تم تحقيق إنجازات ملموسة في هذا الصدد، غير أنه لا تزال هناك تحديات يجب تجاوزها والتي تتعلق باستفادة النساء بشكل متساو مع الرجال من هذه الحقوق.

وهكذا، على مستوى التعليم، واصل قطاع التربية الوطنية جهوده من أجل إدماج منهجي لبعد النوع الاجتماعي في استراتيجيات أعماله. وفي هذا الإطار، تدمج الرؤية الاستراتيجية الجديدة لإصلاح نظام التعليم الوطني مبدأ المساواة بين الجنسين في جميع محاور ودعامات العمل، سواء من الناحية الكمية أو الكيفية، مع التركيز على تطوير الجودة والتغطية الترابية للمؤسسات مع الأخذ بعين الاعتبار للاحتياجات الخاصة للساكنة المستهدفة (الداخليات، والمقاصف، والمراحيض، والنقل المدرسي ...).

موازاة مع ذلك، ترجمت المجهودات المبذولة لصالح تحسين ولوج الفتيات للتعليم بارتفاع ملموس لمؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الابتدائي، حيث انتقل من 0,84 خلال 2000-2001 إلى 0,90 (90 فتاة ممدرسة مقابل 100 فتى ممدرس) خلال 2014-2015، أي بزيادة 6 نقط مئوية. وانتقل هذا المؤشر بالعالم القروي من 0,76 إلى 0,89 (89 فتاة ممدرسة مقابل 100 فتى ممدرس)، أي بزيادة 13 نقطة مئوية. وخلال نفس الفترة، ارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الثانوي الإعدادي العمومي من 0,75 ليصل إلى 0,81، أي بزيادة 6 نقط مئوية. وبالمناطق القروية، انتقل هذا المؤشر من 0,42 إلى 0,64، مسجلا بذلك ارتفاعا مهما بحوالي 22 نقطة مئوية. ومن جهته، انتقل مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الثانوي التأهيلي العمومي على الصعيد الوطني من 0,85 خلال 2000-2001 إلى 0,92 خلال 2014-2015، أي بارتفاع بحوالي 7 نقط مئوية. وبالوسط القروي انتقل هذا المؤشر من 0,48 إلى 0,68، مسجلا ارتفاعا بحوالي 20 نقطة مئوية ما بين 2000-2001 و2014-2015.

وبالرغم من الجهود المبذولة، تبقى نسبة الهدر المدرسي في التعليم الإبتدائي مرتفعة لدى الفتيات حيث بلغت 4% خلال الموسم الدراسي 2014-2015. وارتفعت نسبة الهدر المدرسي بالتعليم الثانوي الإعدادي، منتقلة من 7,6% بالنسبة للفتيات خلال 2012-2013 إلى 10,4% خلال 2014-2015. وفي ما يخص نسبة الهدر المدرسي بالنسبة للفتيات بالتعليم الثانوي التأهيلي، فقد سجلت انخفاضا طفيفا، منتقلة من 9,9% خلال 2010-2011 إلى 9,6% خلال السنة الدراسية 2014-2015.

أما بالنسبة للحق في التعلم، فقد تبنى المغرب، منذ سنة 2014، خارطة طريق لمحو الأمية خلال الفترة ما بين 2014 و 2020. ووفقا لهذه الاستراتيجية، تم وضع برامج متنوعة حسب خصائص الفئات المستهدفة. وعلى الرغم من هذا التقدم الاستراتيجي، تظل النساء أكثر عرضة للأمية، بمعدل بلغ 41,9% خلال سنة 2014 مقابل 22,1% بالنسبة للرجال.

وفيما يتعلق بالتعليم العالي، تم تحقيق التكافؤ بين الجنسين، حيث بلغت نسبة عدد الطالبات حوالي 48,4%. وتتجاوز هذه النسبة 50% في بعض مؤسسات التعليم العالي. وهكذا، ارتفع العدد الإجمالي للطالبات بالتعليم العالي بنسبة 11,9%، بانحدار سنوي، خلال السنة الدراسية 2014-2015.

وفيما يخص الولوج للخدمات الصحية، تم إحراز تقدم كبير في مجال الصحة الإنجابية، وصحة الأم والطفل. وهكذا، عرف المؤشر المركب للخصوبة انخفاضا متواصلا منذ 1980 ليبلغ 2,21 طفل لكل امرأة خلال سنة 2014 (2,01 بالوسط الحضري و 2,55 بالوسط القروي). كما عرف معدل وفيات الأمهات انخفاضا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة (تراجع بنسبة 50,7% مقارنة مع سنة 2004)، ليبلغ 112 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية خلال 2009-2010. ولا تزال هناك فوارق مهمة ما بين الوسط الحضري والقروي. هذا الأخير يسجل معدل وفيات الأمهات يبلغ 148 لكل 100.000 ولادة حية مقابل 73 بالوسط الحضري. كما واصلت وفيات الرضع والأطفال منحاها التراجعي لتبلغ على التوالي 28,8 و 30,5 وفاة لكل 1000 ولادة حية سنة 2011، أي بانخفاض بنسبة 28% و 35% مقارنة مع سنة 2004. كما سجلت وفيات حديثي الولادة (خطر الوفاة قبل سن شهر واحد) وما بعد الولادة (خطر الموت بين شهر واحد و 12 شهرا) انخفاضا كبيرا خلال الفترة 2004-2011، حيث انتقلت على التوالي من 27 إلى 21,7 ومن 14 إلى 7,1 لكل 1000 ولادة حية. إلا أنه وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال هناك عوامل خطر، لا سيما على مستوى تتبع الحمل مع معدلات استشارة قبل الولادة في حدود 4 زيارات تسجل مستويات لاتزال منخفضة. كما لاتزال معدلات الوضع بالمنزل بالوسط القروي مهمة، موازاة مع مشاكل الولوج الجغرافي التي تشكل أيضا عامل خطر مهم، وإن تم التخفيف جزئيا من ذلك من خلال تطوير الطب الجوال.

وعلاوة على ذلك، وفي سياق توسيع عدد المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض، تم اعتماد القانون 116-12 المتعلق بالتأمين الإجباري عن المرض للطلاب من طرف مجلس النواب بتاريخ 22 يوليوز 2015، وتم اعتماد مرسوم تطبيقه فيما بعد من طرف مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 19 غشت 2015. وسيمكن هذا النظام، الذي سيدخل حيز التنفيذ اعتبارا من السنة الدراسية 2015-2016، أولئك الذين يستوفون شروط الاستحقاق، من الاستفادة من الخدمات على غرار ما يوفره التأمين الإجباري عن المرض العمومي. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض بلغ 8 ملايين شخصا خلال سنة 2013، منها 5,1 مليون بالقطاع الخاص و 2,9 مليون بالقطاع العام. أما بالنسبة لنظام المساعدة الطبية لفائدة المعوزين، فقد مكنت مواصلة جهود تعميمه من بلوغ ما يقارب 8,78 مليون مستفيدا عند يوليوز 2015 وهو أكثر من الرقم المستهدف مبدئيا.

ومن حيث الحصول على سكن لائق، تواصلت الجهود لضمان عرض ملائم وفي متناول جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين ظروف عيش المواطنين وتقليص عجز السكن. وهكذا، انتقلت نسبة الأسر التي تقطن ببيوت مغربية تقليدية من 62,5% سنة 2004 إلى 65,9% سنة 2014. كما ارتفعت نسبة الأسر التي تقطن بشقق بـ4,2 نقطة منتقلة من 12,4% سنة 2004 إلى 16,6% سنة 2014. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت نسبة الأسر التي تملك مساكنها بحوالي 5,9 نقطة منتقلة من 56,8% سنة 2004 إلى 62,7% سنة 2014[6].

وفي إطار برنامج "مدن بدون صفيح"، بلغت نسبة المستفيدين ملكية السكن 92,5%. وهذا المعدل بلغ 91,3% لدى لأسر التي يرعاها رجل و93,2% لدى الأسر التي ترعاها امرأة. وتجدر الاشارة أن 80,9% من السجلات العقارية (أرض أو شقة) تبقى في ملكية الرجال مقابل 16,3% في ملكية النساء و 2,2% فقط تشمل أسماء كلا الشريكين (الرجل والمرأة).

وفيما يتعلق بالإطار المعيشي، سهر برنامج مدن بدون صفيح على تيسير ولوج المستفيدين إلى الخدمات والبنى التحتية الأساسية[7]. فعلى مستوى الخدمات الصحية، أحرز المستفيدون من البرنامج على تقليص ثلثي متوسط المسافة ما بين المنازل الجديدة و أقرب مركز صحي (من 30 كلم إلى 8 كلم).

ومن حيث الحصول على الماء الصالح للشرب، مكنت الجهود المبذولة لتعبئة الموارد المائية من ارتفاع نسبة الأسر المستفيدة من الربط بشبكة الماء الصالح للشرب، منتقلة من 57,5% سنة 2004 إلى 72,9% سنة 2014.[8] فضلا عن ذلك، مكن برنامج توفير

---

[6] المصدر : النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان 2014 (المندوبية السامية للتخطيط).

[7] على هذا الأساس، لم تتغير كثيرا المسافة التي يقطعها التلاميذ قبل و بعد تغيير السكن، حيث مرت من 1,6 كلم إلى 1,8 كلم. وبالنسبة للأطفال والشباب الذين يقصدون مراكز التكوين المهني، تقلصت المسافة التي يقطعونها من مقرات سكناهم إلى المركز، في المتوسط من 7,5 كلم إلى 5,5 كلم.

[8] المصدر : النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان 2014 (المندوبية السامية للتخطيط).

الماء الصالح للشرب لفائدة سكان القرى، من ارتفاع معدل الوصول إلى مياه الشرب في المناطق القروية إلى 94,5% مع نهاية سنة 2014 مقابل 14% فقط سنة 1994، ومن المتوقع أن يبلغ حوالي 95% سنة 2015.

أما بالنسبة للبرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي، فقد مكن من تزويد 38.893 قرية بالشبكة الكهربائية، خلال يوليوز 2015 (ما يعادل 2.079.722 منزل)، استفاد منه نحو12.4 مليون نسمة، ورفع معدل الكهربة القروية إلى 99,09%.

وفي السياق نفسه، أحرز تقدم كبير في إطار البرنامج الوطني للطرق القروية، والذي يتوقع أن تختتم مرحلته الثانية في أواخر سنة 2015. ويبلغ طول الطرق القروية التي أنجزت في إطار هذا البرنامج 14.756 كلم مع نهاية يونيو 2015. و بفضل المجهودات المبذولة، بلغت نسبة ولوج الساكنة القروية للشبكة الطرقية (المؤشر الوطني لولوج الطرق القروية) ما يقرب من 80% نهاية يونيو 2015 مقابل 54% سنة 2005، ويتوقع أن تبلغ هذه النسبة 82% سنة 2017. وبلغ عدد المستفيدين المباشرين من البرنامج حوالي 2,78 مليون شخص مع نهاية سنة 2014 في حين تشير التوقعات إلى بلوغه ثلاثة ملايين شخص في 30 نوفمبر 2016. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع مؤشر الولوج التفاضلي، الذي يقيس نسبة التقليص من الفوارق بين الأقاليم، قد مر من 0,43 سنة 2006 إلى 0,65 مع نهاية سنة 2014 (وهي النسبة التي كان متوقع أن تحقق مع نهاية البرنامج).

وكمشروع مجتمعي، خلق تحولا على مستوى نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا ويشمل مجموعة منسقة من البرامج تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنات والمواطنين، ترتكز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على نظام من القيم والمبادئ تحث على كرامة الإنسان، وثقة المواطنات والمواطنين ومشاركتهم في التعبير عن الاحتياجات وصنع القرار في إطار الحكامة الرشيدة والشفافية والمساءلة. وتعتبر نتائج تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، خلال الفترة 2005-2014، إيجابية إلى حد كبير من حيث انجاز المشاريع التنموية وتحسين الحكامة المحلية. فمنذ إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، استفاد حوالي 9,7 مليون شخص، من بينهم أكثر من 4,1 مليون امرأة من خلال تنفيذ أكثر من 38.341 مشروعا و8.294 نشاط تنموي باستثمار بلغ أكثر من 29 مليار درهم، تجاوزت منها مساهمة المبادرة الوطنية 17 مليار درهم وهو ما يمثل رافعة مالية بنسبة 41% ممولة من طرف الشركاء. وتمثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مثال جيدا على إدراج بعد النوع الاجتماعي في هيئات الحكامة وبين المستفيدين. ولذلك، فقد استهدفت أو استفادت نحو 1,5 مليون امرأة من أكثر من 29.000 مشروعا منذ إطلاق المبادرة.

3.5 الولوج إلى الحقوق الاقتصادية

تطلب تعزيز الولوج العادل للنساء والرجال إلى حقوقهم الاقتصادية اعتماد عدة تدابير من قبل السلطات العمومية، بشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتوفير البيئة الملائمة لعمل النساء وولوجهن عالم المقاولة.

وهكذا، يشير إنجاز البرامج الرئيسية المعتمدة لدعم الشغل تشير إلى أن برنامج "**إدماج**"[9] قد سمح بدمج 63.143 شخص في سوق الشغل سنة 2014، منها 53% من النساء. وخلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2015، بلغ مجموع المدمجين في سوق الشغل 30.740 شخص منها 46% من النساء.

وعلى مستوى برنامج **"تأهيل"**[10] تم تسجيل ما يقرب من 18.400 باحث عن العمل سنة 2014، منهم 30% من النساء، كما تم تسجيل 5.591 باحث عن العمل خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2015، منهم 47% من النساء. وتجدر الاشارة إلى أن هذا البرنامج كان، سنة 2015، موضوع تقييم للأثر بهدف تحديد الصعوبات التي تواجهه واعتماد التعديلات اللازمة لتطويره.

[9] إضافة إلى اتفاقيات الحق المشترك، يضم برنامج "إدماج" اتفاقيات التكوين والإدماج التي تشكل إجراء مشجعا على التشغيل يهدف تحفيز المقاولات على توظيف الباحثين عن الشغل حاملي الشهادات من خلال اتفاقيات التدريب لفترة محدودة من أجل تمكينهم من اكتساب تجربة مهنية والرفع من قابليتهم للتشغيل.

[10] يهدف برنامج "تأهيل" إلى تحسين قابلية التشغيل لدى طالبي الشغل حاملي الشهادات من خلال اكتساب كفاءات مهنية لشغل مناصب الشغل المحددة أو المحتملة. ويتيح هذا البرنامج ثلاث منظومات للتكوين: التدريب التعاقدي للشغل والتدريب التأهيلي أو التحويلي وبرنامج دعم القطاعات الواعدة.

وبالمثل، ففي إطار برنامج التشغيل الذاتي **"مقاولتي"**[11] تمت مصاحبة 1408 مرشحا سنة 2014، منهم 22% من النساء. وخلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2015، تمت مصاحبة 754 مرشح منهم 21% من النساء.

وعلاوة على ذلك، بدأ العمل، في ماي 2015، ببرنامج التعويض عن فقدان الشغل، الذي تم اعتماده سنة 2014 لفائدة العمال ويديره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وبلغ عدد الطلبات المستجيبة لشروط البرنامج والمسجلة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 3.620 شخص، منهم 400 استفادوا من مصاحبة الوكالة الوطنية لانعاش الشغل و الكفاءات والمكتب الوطني للتكوين المهني و انعاش الشغل. و بلغ عدد المستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 2015 حوالي 2.289، منهم 37% من النساء. وستتم إعادة تقييم نظام التعويض عن فقدان الشغل خلال النصف الثاني من سنة 2015 لدراسة امكانيات تعزيز فعاليته.

ورغم النتائج المشجعة على مستوى برامج دعم التشغيل، يظهر تطور نسبة التكافؤ في الشغل بين الرجال والنساء أن الرجال يفوقون النساء بثلاث مرات على مستوى الحصول عل مناصب الشغل. وحسب وسط الإقامة، يتبين أن نسبة التكافؤ المسجلة بالوسط الحضري هي أقل بمرتين مقارنة بتلك المسجلة بالوسط القروي. ولا تفسر الفجوة في المساواة بين الرجال والنساء في الوسط القروي فقط بصعوبات ولوج المرأة إلى سوق الشغل بل تفسر في جزء كبير منها بأهمية عدد النساء غير العاملات مقارنة بالرجال. ويظهر المعدل الوطني للنشاط تفاوتا واضحا بين الجنسين (72,4% لدى الرجال و25,2% لدى النساء خلال سنة 2014) مما يعكس ضعف مشاركة المرأة في سوق الشغل. وتلاحظ نفس النتيجة على مستوى معدل البطالة، الذي سجل على المستوى الوطني 9,9% سنة 2014 (9,7% لدى الرجال و 10,4% لدى النساء).

وارتفع معدل الإناث الناشطات العاطلات عن العمل من 27,8% سنة 2013 إلى 28,6% سنة 2014 (0,8+ نقطة). واستمرت بطالة النساء في المناطق الحضرية (21,9% مقابل 12,8% للرجال)، وفي المقابل يظل معدل بطالة النساء في العالم القروي (1.8%) أدنى من مثيله لدى الرجال (5.4%).

وفي هذا السياق، تم اتخاذ عدة إجراءات في مجال تعزيز المساواة في مجال الولوج المتكافئ للعمل وفرص الشغل والحماية الاجتماعية.

ومن حيث الحصول على عمل لائق، وفي إطار مهمة المراقبة، يسهر مفتشو الشغل على التنفيذ الفعال للأحكام القانونية المتعلقة بحقوق المرأة في أماكن العمل. وخلال سنة 2014، أجرى مفتشو الشغل 12.833 زيارة[12] إلى وحدات الإنتاج المختلفة لضمان الامتثال لمدونة الشغل[13]. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت سنة 2015 دورتين تدريبيتين[14] لفائدة مدراء الشغل الإقليمين والجهويين وركزت على التوعية على الحقوق الأساسية في الشغل، خاصة حماية حقوق النساء في العمل.

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت وزارة الشغل والشؤون الاجتماعية بشراكة مع منظمة العمل الدولية مشروع "عمل الشباب" مبرمج على مدى خمس سنوات (2012-2016) في ثلاثة مناطق ريادية[15] من أجل الرفع من شغل الشابات والشبان في المغرب. وكرست واحدة من مكونات هذا المشروع إلى تشغيل النساء، حيث أطلقت منظمة العمل الدولية دراسة تقييم شاملة لتسليط الضوء على توصيات استراتيجية لتعزيزه وتطويره. وعلاوة على ذلك، بدأ مشروع **"وضعيتي"** الذي سيستغرق 3 سنوات (2014-2016) لتحسين حصول واحتفاظ المرأة على عملها. ويهدف هذا المشروع، الذي تموله وزارة الشغل الأمريكية، إلى دعم تطوير المسؤولية

[11] يهدف البرنامج إلى تشجيع خلق المقاولات الصغيرة جدا من أجل تحفيز حاملي المشاريع لخلق مقاولتهم الفردية.

[12] خلال هذه الزيارات تم إحصاء 297.886 امرأة خلال هذه الزيارات، منهن 652 امرأة بين سن 15 و18 و 7.511 امرأة في منصب مسؤولية و620 امرأة مندوبة الإجراء و111 امرأة تمثل النقابات.

[13] سجل مفتشو الشغل 24.910 ملاحظة خلال هذه الزيارات منها 3.732 ملاحظة حول الأجر، 811 تهم التشغيل، 222 ملاحظة تهم الترقية، 37 مخالفة متعلقة بحماية الأمومة و54 مخالفة متعلقة بالشغل الليلي.

[14] تم إعداد دليل حول الحقوق الأساسية للشغل خاصة حماية حقوق المرأة في العمل بتعاون مع خبراء منظمة العمل الدولية وتم توزيعه على المشاركين خلال الدورات التكوينية الأخيرة من أجل تحسين أدائهم في هذا المجال.

[15] يتعلق الأمر بجهة سوس ماسة درعة والجهة الشرقية ومحور الدار البيضاء- القنيطرة.

الاجتماعية للمقاولات، وبهم محورين هما: تحسين المساواة بين الجنسين داخل المقاولات وتحسين ولوج المرأة إلى البنى التحتية المجتمعية للاندماج في سوق العمل.

وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، أنجزت دراسة تتعلق بتحسين المعرفة وفقا للنوع الاجتماعي لنظام الحماية الاجتماعية تغطي الفترة ما بين 2011-2014[16]. وخلصت هذه الدراسة إلى عدم وجود تمييز مباشر بين الجنسين على مستوى الحماية الاجتماعية. وفي الواقع، تضمن النصوص التشريعية المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. ومع ذلك، تم الكشف عن بعض أوجه عدم المساواة في فرص التغطية الاجتماعية منها: أهمية نسبة الإناث غير النشيطات، ارتفاع نسبة العمل غير المهيكل والقطاع غير المنظم الذي لا يغطيه الضمان الاجتماعي وارتفاع عدد النساء في وضعية مزرية (اللواتي يشتغلن في أنشطة منخفضة المهارة وبراتب بسيط). وأوصت الدراسة بتوسيع نطاق التغطية الاجتماعية لتشمل المساعدين العائليين والعاملين المستقلين، خاصة العاملين في قطاع الصناعة التقليدية.

وركزت الإجراءات المتخذة لتعزيز ولوج المرأة إلى عوامل الإنتاج والشغل أيضا على الدعم التقني والتكوين والتأطير وتقوية القدرات الإنتاجية للمرأة القروية، من خلال مخطط المغرب الأخضر. وهكذا، مكنت الإجراءات المتخذة في إطار هذه الخطة، ما بين سنتي 2011 و 2015، من إطلاق 47 مشروع في إطار الدعامة الثانية "Pilier II" استفاد منها 7.806 شخص في مختلف مناطق المملكة، وشكلت النساء نسبة 47% من إجمالي المستفيدين. كما تم تقديم الدعم إلى 1.779 تعاونية نسائية التي تم إنشاؤها في إطار مخطط المغرب الأخضر والتي تشمل 32.126 عضوا. واعتمدت عدة إجراءات لفائدة المرأة القروية في إطار مخطط المغرب الأخضر بشراكة مع العديد من المنظمات بما في ذلك، أساسا، انجاز 16 مشروعا ضمن برنامج "مؤسسة تحدي الألفية" استفادت منها 1.230امرأة قروية، و30 مشروعا بشراكة مع المنظمة العربية للتنمية الفلاحية استفادت منها 300 امرأة قروية، و15 مشروعا بشراكة مع المفوضية الأوروبية للتكوين والفلاحة، للفترة 2012-2015، لفائدة 796 مستفيد، بالإضافة إلى انجاز 6 دراسات إقليمية للفحص والتدقيق المبني على النوع الاجتماعي وإحداث 12 نقطة اتصال بين الجنسين على المستوى الإقليمي.

وتحتل المساواة بين الجنسين مكانة مركزية في سياسة الصيد البحري، حيث أقامت وزارة الفلاحة والصيد البحري مع وكالة الشراكة من أجل التقدم وفي إطار برنامج "مؤسسة تحدي الألفية" المغرب، مشروعين لبناء وتجهيز وحدتين لتقييم المنتجات البحرية منها وحدة لفائدة التعاونية النسوية "حورية سيدي العابد" ووحدة لصالح التعاونية النسوية "إسلمان إفنو". واتخذت عدة إجراءات خلال سنة 2015 لتفعيل هاتين الوحدتين من أجل جعل هذه وحدات التقييم هاته متطابقة مع المعايير المطلوبة على مستوى النظافة والسلامة الصحية للمنتجات وتقوية هاتين التعاونيتين.

وفي الوقت نفسه شرعت الوزارة، بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، في إطلاق مشروع "التدبير المستدام للحقول الطبيعية وتطوير قطاع تربية بلح البحر" يهدف إلى الجمع بين التدبير المستدام للحقول الطبيعية تعزيز تربية بلح البحر. وفي نفس السياق وفي إطار برامج تطوير قطاع الصيد البحري التقليدي، وقعت الوزارة اتفاقية للشراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية من أجل تعزيز الأنشطة المدرة للدخل من أجل تحسين ظروف عيش وعمل الصيادين (الرجال والنساء) وأسرهم.

وفيما يتعلق بتطوير شبكات النساء العاملات في قطاع الصيد البحري "الشبكة المغربية لنساء قطاع الصيد البحري"، التي أنشئت سنة 2013، اعتمدت الوزارة برنامج أنشطة للفترة 2014-2016 تهدف إلى تحسين القدرة المؤسساتية للشبكة، وتقوية القدرة المهنية للنساء في القطاع وبلورة مشاريع تقييم المنتوجات البحرية وتربية الأحياء المائية.

وإدراكا منها لدور المقاولات النسوية كركيزة أساسية وضرورية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة، وضعت السلطات العمومية بشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني مجموعة من الإجراءات الخاصة تتعلق على وجه الخصوص بتفعيل صندوق الضمان **"إليك"**[17] التابع للصندوق المركزي للضمان الذي سمح، منذ دخوله حيز التنفيذ في مارس 2013 وإلى غاية شتنبر 2015،

16 انجزت هذه الدراسة من طرف وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية ومولها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

17 تم التوقيع، في مارس 2013، على مسودة اتفاق بين الصندوق المركزي للضمان وجمعية النساء المقاولات بالمغرب من أجل تفعيل صندوق الضمان "إليك"، الذي تستفيد منه المقاولات النسائية في طور الإنشاء والتي تتوفر على مشروع استثماري يتطلب قرضا لا يتجاوز مليون درهم. ويجب التنبيه أن نسبة الضمان لا تتجاوز 80٪ من المبلغ المقترض.

بتعبئة 81,5 مليون كقروض لتمويل إنشاء 236 مقاولة جديدة أنشأت من طرف امرأة واحدة أو أكثر وساهمت في خلق ما يقرب من 762 منصب شغل مباشر. وتجدر الاشارة أن عددا ملفات الضمان "إليك" التي تمت الموافقة عليها قد ارتفعت بنسبة 85% خلال الفترة 2014-2015، لتنتقل من 67 ملف سنة 2014 إلى 124 ملف معتمد سنة 2015 (من يناير إلى 21 شتنبر 2015).

وتعتبر المقاولات النسوية أيضا مكونا استراتيجيا أفقيا للاستراتيجية الوطنية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (2010-2020). وهكذا، ولتقديم الدعم للحرفيات وتحسين ظروف عملهن وعيشهن، فضلا عن الجوانب المرتبطة بجودة العمل، تم خلق 64 "دار الصانعة" في العالم القروي نهاية سنة 2014، تتشكل من 3.650 امرأة عاملة في مهن السجاد القروي والتطريز والخياطة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء 839 تعاونية نسوية في قطاع الصناعة التقليدية مع نهاية سنة 2014[18] (41,5% من العدد الإجمالي للتعاونيات) ضمت 34.877 منخرطة (36,1% من إجمالي المنخرطات) و 15 علامة تجارية في مجال الصناعة التقليدية تم اعتمادها أو في طريق الاعتماد لفائدة النساء الحرفيات، وهو ما يمثل 40% من إجمالي العلامات التجارية المسجلة.

ويلاحظ أن التكوين في مجال الصناعة التقليدية يدمج بعد النوع الاجتماعي، كما يدل عل ذلك تحسين معدل ولوج النساء إلى أنواع مختلفة من التكوين المتعلقة بالقطاع. وهكذا، وفيما يتعلق بالتكوين الأولي للشباب، للفترة 2007-2015، بلغ عدد المسجلين في التكوين بصيغة الإقامة 4.891 منهم 37% من الفتيات. وبخصوص التكوين بالتدرج المهني بلغ عدد المتلقين 20.407 منهم 55% من الفتيات. أما بالنسبة لعدد المستفيدين من التكوين المستمر، فقد بلغ 20.096 ما بين عامي 2007 و 2015، منها 28% من النساء الحرفيات. وفي نفس الإطار، شهد برنامج محو الأمية الوظيفية، وهو جزء من برنامج الشراكة بين الوزارة ومؤسسة تحدي الألفية، تسجيل 32.022 حرفي، منهم 72,7% من النساء الحرفيات.

وتشير التحليلات التي أجريت في إطار هذه النسخة من تقرير ميزانية النوع الاجتماعي، بتطابق مع مبادئ تحليل النوع الاجتماعي للسياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان، أن بلادنا انخرطت في طريق التقدم والتأسيس التدريجي لمعالم متقدمة قادرة على تعزيز رفاهية النساء والرجال على قدم المساواة دون تمييز في الحقوق. فالإنجازات التشريعية والقانونية والمؤسساتية المحققة على صعيد تعزيز المساواة تتحسن باستمرار من خلال اعتماد الآليات الفعالة، كالقانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، التي تسمح ببرمجة وتخطيط إدماج البعد الاجتماعي. ومع ذلك، فإن التطبيق الناجح والموسع للقانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، وخاصة تلك المتعلقة بإدماج النوع الاجتماعي في مؤشرات أداء الوزارات والمؤسسات العمومية، لا زال يواجه بعض المشاكل المرتبطة بتوفر وانتظام المعطيات الخاصة بالنوع الاجتماعي. وفي هذا الصدد، أصبح من الضروري وضع أنظمة معلومات خاصة بالنوع الاجتماعي.

ويبرز القسم التالي الجهود المبذولة من طرف كل قطاع حكومي في مجال تعزيز إدماج المساواة بين الجنسين في برامجه وخطط عمله، وذلك بالنظر للمرجعية المعيارية المؤطرة لمجال تدخله وكذا للتحديات التي يثيرها تحليل مؤشرات النتائج المتعلقة بمستوى تمتع الرجال والنساء بحقوقهم.

[18] المصدر : مكتب تنمية التعاون.

II. الولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية

يشمل هذا المحور مجموعة من القطاعات الوزارية التي تعمل على إرساء المؤسسات من أجل المساواة بين الجنسين والولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية. وتضم هذه القطاعات وزارة العدل والحريات ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والإدارة العامة للجماعات المحلية والوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة الوظيفة العمومية وتحديث القطاعات العامة ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وبشؤون الهجرة ووزارة الاتصال.

1. وزارة العدل والحريات

قطعت مسيرة الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة أشواطا مهمة في سبيل تنزيل توصيات الميثاق الوطني لإصلاح العدالة الذي حدد أسس وآليات تحقيق الأهداف المتوخاة منه وذلك وفق جدولة زمنية تتوخى المزج بين الحكامة الجيدة في التدبير ونجاعة التسيير.

وفي هذا الصدد، قامت وزارة العدل والحريات بإطلاق العديد من الأوراش من أجل إنجاح عملية إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مخطط عملها حسب ما نص عليه الميثاق المذكور وكذلك في برمجتها تماشيا مع إصلاح القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية. ونشير في هذا الإطار إلى أن وزارة العدل والحريات تعد ضمن أولى الوزارات التي عرفت تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية.

1.1. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المرجعي

1.1.1. جذاذة تقديمية

تتجلى المهام الرئيسية الموكلة لوزارة العدل والحريات في إعداد السياسة الحكومية المتعلقة بقطاع العدل، والمساهمة في تنفيذ سياسة الحكومة في مجال حماية الحريات وحقوق الإنسان بالإضافة إلى تطوير هذه الميادين ضمن حدود صلاحياتها.

وفيما يخص الموارد البشرية للوزارة، فهي تضم ما يناهز 14.915 موظف سنة 2015، حيث تمثل النساء نسبة أكثر من 49%. كما بلغت حصة المرأة في مناصب المسؤولية للوزارة 13,64%. أما بالنسبة لتمثيلية المرأة في النظام القضائي، فقد استقرت في نسبة 23,5% سنة 2015، وهي نسبة تقارب النسبة المسجلة خلال السنة السابقة.

وفيما يخص تتبع إدماج النوع الاجتماعي في مشاريع وزارة العدل والحريات، فقد تم إحداث مجموعة من الهياكل[19] المخصصة لهذا الغرض. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بخلية النوع الاجتماعي التي تم إحداثها سنة 2005 والتابعة مباشرة للكتابة العامة. وتتكون هذه الخلية من ممثلي مديريات الإدارة المركزية، والمعهد العالي للقضاء وكتابة المجلس الأعلى للقضاء. وقد تمكنت الخلية من تحقيق عدة إنجازات أهمها نشر نتائج دراسة حول وضعية المرأة في النظام القضائي وإنشاء قاعدة بيانات مصنفة حسب الجنس تتعلق بالعاملين بالإدارة المركزية وكذا إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية وزارة العدل وذلك بتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية.

كما أن الوزارة ممثلة في "شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية" منذ سنة 2010 وذلك عبر ممثلة عن خلية النوع الاجتماعي وممثل عن الوحدة المكلفة بالموارد البشرية.

2.1.1. الإطار المرجعي المتعلق بالحقوق المرتبطة بالقطاع

وفقا للمهام الموكلة إليها، تبذل وزارة العدل والحريات جهودا متواصلة في اتجاه ملاءمة التشريعات الوطنية مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان. وذلك وفقا لما ينص عليه دستور 2011.

[19] بالإضافة إلى ذلك تتوفر إدارة الشؤون الجنائية والعفو على مصلحة خاصة برصد قضايا المرأة والطفل كما تتوفر إدارة الشؤون المدنية على مصلحة مكلفة برصد قضايا الأسرة. وتجدر الإشارة إلى توفر وزارة العدل والحريات على 67 قسم لقضاء الأسرة يسيرها 67 قاض مشرف.

وقد ساهمت وزارة العدل والحريات بشكل كبير في تحقيق مجموعة من الانجازات في هذا الصدد، نخص بالذكر منها :

- المساهمة في إعداد القانون 125-12 الذي يخص المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية محاربة كل أشكال العنف ضد النساء وكذلك القانون 126-12 المتعلق بالمصادقة على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وقد تمت المصادقة على هذين القانونين في مجلس النواب في يوليوز 2015.
- تحديث المنظومة القانونية في مجال العدالة الجنائية التي شهدت وضع مجموعة من مسودات مشاريع قوانين تتعلق بالمسطرة الجنائية والقانون الجنائي وقانون تنظيم الطب الشرعي.
- المساهمة في إعداد مجموعة من التقارير الوطنية المتعلقة برصد وتتبع تفعيل الاتفاقيات والمعاهدات التي انضم إليها المغرب بتعاون مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وقطاعات وزارية أخرى. ونخص بالذكر في هذا الإطار:

✓ تحيين التقرير الوطني الرابع حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بغية تقديمه إلى مجلس الأمم المتحدة المكلف بحقوق الإنسان نهاية شتنبر 2015 بمناسبة انعقاد الدورة 56 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف.

✓ المساهمة في إعداد التقرير المتعلق بتقدم خطة عمل بكين (20 سنة بعد اعتماده).

✓ المساهمة في إعداد التقرير حول تتبع تفعيل اتفاقية محاربة كل أشكال العنف ضد النساء...

2.1. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.1. وضع السياسات والإستراتيجيات القطاعية

تتبع تنفيذ ميثاق إصلاح منظومة العدالة

ووعيا منها بالاكراهات والعراقيل التي يواجهها النظام القضائي، قامت وزارة العدل والحريات بوضع جدولة زمنية لتحقيق ما تضمنه ميثاق إصلاح العدالة، أملا في الوفاء بالاستحقاقات المتعهد بها برسم سنتي 2014 و2015.

ففي مجال توطيد استقلالية السلطة القضائية، قامت الوزارة بوضع مشروعي قانونين تنظيميين يتعلق أولهما بالانتخابات وتنظيم المجلس الأعلى للسلطة القضائية وتدبير الوضعية المهنية للقضاة وثانيهما بالنظام الأساسي للقضاة.

وعلى مستوى تخليق منظومة العدالة، تم تحسين الوضعية المادية للقضاة عبر تفعيل الزيادة في أجورهم (مرسوم 23 يناير 2014)، حيث بلغت الكلفة الإجمالية لهذه المبادرة 233,284 مليون درهم. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز دور التفتيش العام للوزارة وكذا دور جميع المصالح المكلفة بالتفتيش والتحقيق.

كما يحظى تعزيز الحماية القضائية للحقوق والحريات باهتمام خاص من لدن الوزارة الوصية، حيث عرفت سنة 2014 وضع مجموعة من مسودات مشاريع قوانين تخص مراجعة القانون الجنائي والمسطرة الجنائية في أفق تقديمهم للنقاش العام في غضون سنة 2015. كما تم العمل على إصلاح سياسة التجريم والعقاب، وذلك في إطار ملائمة القانون الوطني مع مقتضيات الدستور والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.

وفي شهر مارس 2014، تم اعتماد مشروع جديد للقضاء العسكري يهدف إلى تحقيق إصلاح شامل ومتكامل لقانون القضاء العسكري لسنة 1956 وتنسيق مضمونه مع أحكام الدستور الجديد والنصوص القانونية التي اعتمدها المغرب. وذلك من أجل تعزيز أسس عدالة مستقلة ومتخصصة، ضامنة للحقوق والحريات وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المهام الموكلة للقوات المسلحة الملكية.

2.2.1. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تعتبر وزارة العدل والحريات من بين الأطراف المعنية بالخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة 2012-2016 ، وتتجلى مساهمة الوزارة في هذه الخطة في وضع برنامج عمل خاص بتعزيز التكفل بالنساء والأطفال وتحسين العمل القضائي من أجل

توفير الحماية اللازمة للنساء والأطفال وتسهيل ولوجهم إلى العدالة. كما تشارك الوزارة أيضا في برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لتفعيل الخطة الحكومية للمساواة بما في ذلك الجزء المتعلق بتقديم الدعم التقني.

واعتبارا للأهمية التي تحظى بها الفئات الهشة ضمن اهتمامات الحكومة، واصلت وزارة العدل والحريات جهودها الموجهة لهذا المجال وخاصة فيما يتعلق بالمرأة والطفل.

ففي الميدان الجنائي، قامت الوزارة بتوجيه رسائل دورية إلى المحاكم من أجل ايلاء العناية اللازمة لقضايا هذه الفئات الهشة. كما اتخذت عددا من التدابير الرامية إلى استكمال إحداث الخلايا المكلفة بالنساء والأطفال ضحايا العنف. بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم دورات تكوينية داخل المغرب وخارجه لفائدة القضاة والمساعدات الاجتماعيات من أجل تعريفهم بالمعايير الدولية لحماية النساء والأطفال ضحايا العنف.

وفي هذا الصدد، تم تسجيل ارتفاع في عدد الشكاوي المقدمة بشأن قضايا العنف ضد الأطفال والنساء، حيث وصل عدد ملفات التتبع ما مجموعه 170 ملف بالنسبة لحالات الأطفال و175 ملف بالنسبة لحالات النساء.

أما فيما يتعلق بالميدان المدني، فقد ساهمت مراجعة القانون 41-10 المتعلق بصندوق التكافل العائلي بشكل كبير في إيجاد حلول ناجعة لإشكالية تأخر تنفيذ المقررات القضائية المحددة للنفقة. حيث تم الاستناد في بلورته وصياغته على المحاور التالية:

- توسيع دائرة المستفيدين من خدمات الصندوق ليشمل الأولاد مستحقي النفقة خلال قيام العلاقة الزوجية إلى جانب مستحقي النفقة من الأطفال بعد انحلال ميثاق الزوجية؛
- تبسيط الإجراءات الخاصة بالاستفادة من المخصصات المالية؛
- توسيع نطاق تدخل الصندوق ليشمل مبالغ النفقة المحكوم بها بـ 12 شهرا قبل تقديم طلب الاستفادة.
- تعزيز آلية حماية الموارد المالية للصندوق.

وقد بلغ عدد المستفيدين من الصندوق بموجب سنة 2015، ما يناهز 1.468 امرأة (14,403 مليون درهم بتاريخ 6 يونيو 2015) ليرتفع العدد الإجمالي للمستفيدين منذ تفعيل الصندوق إلى 6.369 امرأة مطلقة، أي ما يعادل 57,29 مليون درهم من النفقات المتراكمة.

وفيما يتعلق بالأطفال المهملين، فقد تمت مراجعة القانون المتعلق بكفالتهم بهدف تبسيط إجراءات إسناد الكفالة مع إحاطة مؤسسة الكفالة بكافة الضمانات لتعزيز آليات تتبع ومراقبة وضعية الأطفال المكفولين المقيمين خارج المملكة وتأمين وضعية قانونية سليمة لهم.

3.2.1. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات فاعلية أداء

حصة نفقات العدل في الميزانية العامة للدولة

استفادت وزارة العدل والحريات، برسم سنة 2015، من ميزانية تقدر ب 4,45 مليار درهم. حيث بلغت نفقات التسيير 4,14 مليار درهم، 90,7% منها موجهة لنفقات الموظفين، أي بارتفاع سنوي يقدر بنسبة 10,7%.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم اختيار وزارة العدل والحريات سنة 2015 ضمن الوزارات النموذجية لتطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية والتي اعتمدت الهيكلة الجديدة للميزانية على أساس البرامج. وفي هذا الصدد، تم تحديد 3 برامج أساسية يتكون كل منها من مجموعة مشاريع. ويتعلق الأمر ببرنامج "دعم فعالية الأداء القضائي"وبرنامج "السياسة القضائية" وبرنامج "المواكبة والحكامة".

وبالتالي، تعتمد نفقات الاستثمار التي خصصت للوزارة برسم سنة 2015 والتي بلغت 306,45 مليون درهم، على نفس الهيكلة الجديدة المعتمدة على أساس البرامج كما يوضحه الجدول التالي :

البرامج	المشاريع	ميزانية التسيير (مليون درهم)	ميزانية الاستثمار (مليون درهم)
دعم فعالية الأداء القضائي	دعم فعالية الأداء القضائي في الميدان المدني	8,5	-
	دعم فعالية الأداء القضائي في الميدان الجنائي	25,3	-
مجموع البرنامج		33,8	-
السياسة القضائية	السياسة القضائية والتنظيمية	10,66	5,15
	الولوج إلى العدالة	41,97	-
مجموع البرنامج		52,6	5,15
المواكبة والحكامة	تدبير الوسائل والموارد	35,7	-
	دعم الإدارة المركزية والمحاكم	263,2	301,3
مجموع البرنامج		298,9	301,3
المجموع		385,33	306,45

المصدر: وزارة العدل والحريات

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن وزارة العدل والحريات خصصت ميزانية استثمار لبرنامج "دعم قسم العدالة في قضاء الأسرة في المحاكم الابتدائية" بموجب سنة 2015 والتي بلغت 22,44 مليون درهم بارتفاع يقدر ب 187% بالنسبة لسنة 2014 (7,8 مليون درهم فقط).

مبيان 1: الميزانية المخصصة لبرنامج "دعم قضاء الأسرة بالمحاكم الابتدائية"

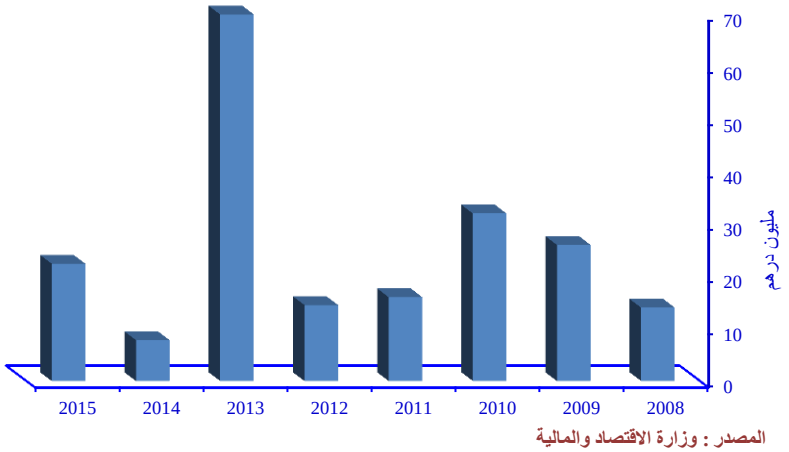

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

وفي نفس السياق، خصصت الوزارة حصة من نفقات الاستثمار للدعم المالي للمنظمات الحقوقية غير الحكومية التي تنشط في مجال المرأة والطفل بغلاف مالي يقدر ب 2 مليون درهم برسم 2014.

تحليل مؤشرات فاعلية الأداء

في إطار الجهود الجبارة التي تبذلها لتطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية والتي اعتمدت الهيكلة الجديدة على أساس النتائج، اعتمدت وزارة العدل والحريات على مؤشرات النوع الاجتماعي التالية في إطار مشروع الولوج إلى العدالة :

- مؤشر رقم 1: نسبة تغطية خلايا استقبال النساء والأطفال ضحايا العنف من طرف الموارد البشرية؛
- مؤشر رقم 2: عدد الخلايا المجهزة لاستقبال النساء والأطفال ضحايا العنف.

3.1. تحليل النتائج والتحديات التي يجب اجتيازها

تشير إحصائيات سنة 2014 المتعلقة بولوج المرأة إلى خدمات العدالة إلى إبرام 312.495عقد زواج سنة 2014 مقابل 306.533 عقد سنة 2013، أي بارتفاع نسبي يقدر ب 1,94%. كما تفيد الإحصائيات أن عدد عقود زواج النساء اللواتي تزوجن دون رخصة الولي بلغ 72.189، أي بنسبة 23,10% من مجموع عقود الزواج المبرمة سنة 2014.

كما أن نسبة زواج القاصرين تظل مرتفعة نسبيا، إذ مثلت 10,72% من مجموع رسوم الزواج المبرمة سنة 2014 (33.500 عقد من بين 312.495) مسجلة رغم ذلك انخفاضا بنسبة 11,47% بالنسبة لسنة 2013.

مبيان 2: تطور عدد عقود زواج القاصرين ونسبة الطلبات المقبولة والمرفوضة (%)

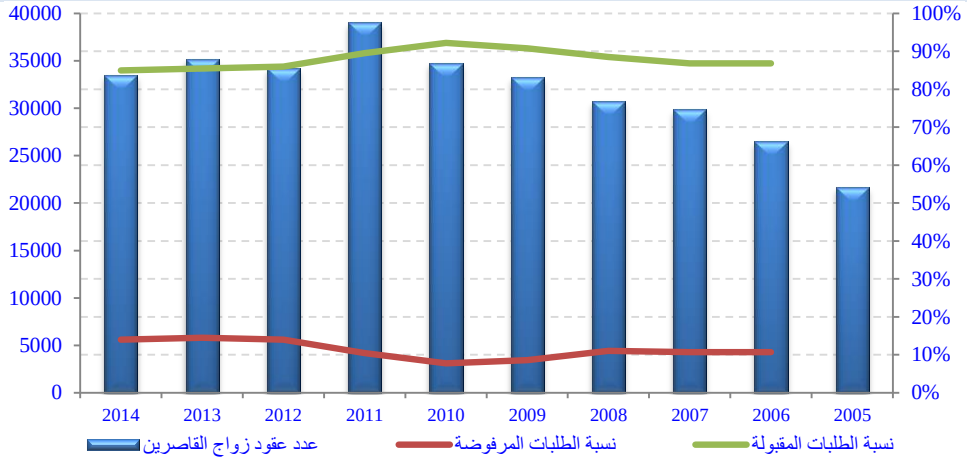

المصدر : وزارة العدل والحريات

وتشير هذه الإحصائيات أيضا إلى استقرار نسبة زواج التعدد حول 0,28% على مدى السنوات الثلاث الماضية. ومن جهة أخرى، سجل الطلاق بالتوافق بين الزوجين ارتفاعا بنسبة 2,09% بين 2013 و2014، إذ ارتفع عدد رسوم الطلاق الاتفاقي من 14.992 سنة 2013 إلى 15.306 سنة 2014. وعلاوة على ذلك، مثلت حصة طلبات الطلاق بالشقاق التي أقامتها الزوجات 55,87% من مجموع الطلبات الموضوعة.

أما فيما يخص اقتسام الممتلكات المكتسبة خلال الحياة الزوجية ، فقد بلغ مجموع وثائق الاتفاق ما مجموعه 1.607وثيقة بارتفاع بنسبة5,71% مقارنة بسنة 2013 (1.520 وثيقة). كما بلغت نسبة تنفيذ قضايا الأسرة في عمومها 86,33% مقابل 86,72% سنة 2013.

مبيان 3: تطور نسبة تنفيذ القضايا في مجال الأسرة

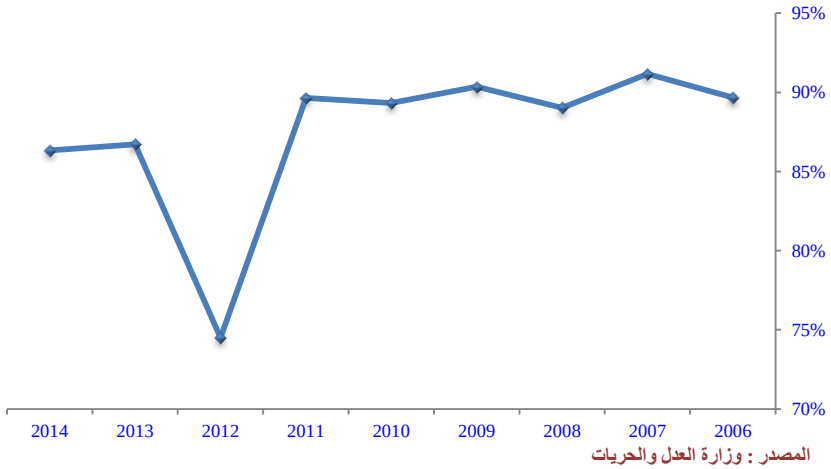

المصدر : وزارة العدل والحريات

2. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

تواصل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية جهودها الرامية إلى إعادة تأهيل الحقل الديني والسهر على تحقيق مهام مؤسسة الأوقاف. ويعتبر تقليص الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي من أهم أولويات الوزارة من خلال البرامج التي تهدف إلى تعزيز تواجد المرأة في برامج التعليم العتيق وبرامج محوالأمية في مساجد المملكة وبرامج تكوين المرشدات.

1.2. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المرجعي لحقوق الإنسان

1.1.2. جذاذة تقديمية

تسهر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على ترسيخ الوعي الديني لدى المواطنين عبر اطلاعهم على أسس الدين الإسلامي وذلك من خلال تحقيق المهام المنوطة بها عن طريق:

- الحفاظ على الهوية الدينية للمملكة والعمل على التعريف الصحيح بحقائق الدين الإسلامي الحنيف والسهر على نشر تعاليمه السمحة وقيمه الراسخة وكذا الثقافة الإسلامية والقيم الوسطية للإسلام.؛
- وضع سياسة للتكوين الأساسي والمستمر لفائدة الأطر الدينية من أجل تحسين أدائهم والرفع من مستوى تكوينهم؛
- توثيق أواصر التعاون وإقامة علاقات التبادل والتنسيق مع القطاعات والهيئات الوطنية والدولية في إطار السعي لتحقيق أهداف الوزارة؛
- العمل على ضمان إقامة الشعائر الدينية في جميع مساجد المملكة في ظروف من الطمأنينة والسكينة والتسامح والإخاء ؛
- العمل على تنمية ممتلكات الأوقاف وتحسين مداخيلها ؛
- إعداد سياسة الدولة في مجال التعليم العتيق والإشراف عليه وتنظيم شؤونه.

ولتحقيق المهام المسندة إليها، تتوفر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على 4.569 موظفا، موزعين بين الإدارة المركزية (630 موظفا) والمصالح الخارجية (3.714 موظفا) والمؤسسات التابعة ميزانيتها لميزانية وزارة الأوقاف (225 موظفا). وتبلغ نسبة الإناث بالوزارة 32,83%. أما عن حصة النساء في مناصب المسؤولية، فتصل إلى 14,9% (انظر الملحق رقم 1).

كما تقوم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعدة مجهودات للالتزام بمسلسل الإصلاحات المشتركة بين الوزارات كالإعلان عن مناصب المسؤولية الشاغرة مع مراعاة مبدأ المساواة بين الجنسين وتطبيق مقاربة النوع فيما يخص تشكيل اللجان الخاصة بإجراء الإنتقاء المتعلق بتقلد مناصب المسؤولية.

2.1.2. الإطار المرجعي لحقوق الإنسان

تعتبر مسألة حقوق الإنسان من الأولويات الرئيسية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، حيث تساهم بفعالية في الالتزامات التي تعهد بها المغرب على المستوى الدولي من خلال أدوات وآليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان. وقد ساهمت الوزارة في إعداد العديد من التقارير بما في ذلك التقرير الوطني "بكين +20" للفترة الممتدة بين 2009 و2014، والتقرير الدوري الجامع للتقارير الدورية الثالث والرابع حول إعمال مقتضيات حقوق الطفل، والتقرير الدوري الثاني المتعلق بتنفيذ البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية والتقرير الوطني الأول المتعلق بتفعيل الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، والتقرير نصف المرحلي المتعلق بتنفيذ توصيات الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، والتقرير الوطني حول تنفيذ البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وذلك بالتنسيق مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.

2.2. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تراعي بعد النوع الاجتماعي

2.2.1. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

في إطار تحديث الحقل الديني في المغرب، تعمل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على تكريس رؤية متكاملة وفعالة للشؤون الدينية من خلال تأهيل الفاعلين في الحقل الديني وإدماج المؤسسات التعليمية العتيقة في المنظومة التعليمية والمساهمة في الجهود الوطنية لمحوالأمية وتعزيز وتنظيم أماكن العبادة، مع تحسين وضعية القيمين الدينيين وتنمية مؤسسة الأوقاف من خلال ترشيد إدارتها وتأهيل مواردها البشرية.

وتواصل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى ترشيد وتحديث وتوحيد التربية الإسلامية لضمان تربية إسلامية سليمة. كما تعمل الوزارة على تعزيز التكوين العلمي الحديث وذلك من خلال الحفاظ على نظام تعليم القرآن الكريم في مدارس التعليم العتيق مع توفير برامج تكوينية تروم إدماج المتخرجين من هذه المدارس في المنظومة التعليمية الوطنية.

2.2.2. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تساهم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بفعالية في تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال العديد من البرامج وخصوصا البرامج المتعلقة بتكوين المرشدات والتعليم التقليدي ومحوالأمية في المساجد.

- **برنامج تكوين المرشدات:** تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية (20 ماي 2014)، يهدف هذا البرنامج لتكوين حوالي 100 مرشدة دينية سنويا بدلا من 50 مرشدة بالإضافة إلى 150 إماما مرشدا. ويهم هذا البرنامج الفئات الحاصلة على إجازة من إحدى الجامعات المغربية أوما يعادلها والتي لا تتجاوز أعمارهن 45 سنة. كما ينبغي للمرشحات التوفر على الجنسية المغربية وأن يكن حافظات لنصف القرآن الكريم على الأقل، ويجب عليهن أيضا التمتع بحقوقهن المدنية وبقدرات بدنية جيدة. وستحصل المرشدات على منحة دراسية بقيمة 2.000 درهم خلال فترة التكوين لمدة 12 شهرا. وعند نهاية التكوين، يتوجب على المرشدات التحلي بمظاهر الورع والتقوى والإيمان والدراية بشؤون الدين، ليكن قادرات على المساهمة في استتباب الأمن الروحي للمواطنين وتنزيه المسجد من كل ما قد يخل بحرمته.
- **التعليم العتيق:** يعتبر هذا البرنامج عنصرا أساسيا في نظام التعليم والتكوين في المغرب. وتسهر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على تعزيز حضور المرأة في قطاع التعليم العتيق من خلال تخصيص منح للمدرسات في المدارس العتيقة وتوفير نفس الظروف التعليمية للفتيات والذكور. وإلى جانب الاستفادة من خدمات الإطعام المدرسي والحق في الحصول على المنح الدراسية والكتب والبرامج المدرسية، تتمتع الفتيات ببعض المرونة في الانخراط (وخاصة في برامج حفظ القرآن الكريم). وعلاوة على ذلك، تشرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على بناء أوالمساهمة في بناء المدارس الداخلية الخاصة بالفتيات.
- **برنامج محو الأمية بالمساجد:** عرفت السنة الدراسية 2015/2014 استمرارية الأعمال التي تقوم بها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في إطار تحديث نظام التكوين، وذلك من خلال مناهج بيداغوجية جديدة لصالح المستفيدين من هذا البرنامج، على وجه الخصوص إطلاق برنامج محو الأمية بواسطة التلفزيون والإنترنت وضمان تنويع وسائط التعلم، وتقريب البرنامج من الناس وإشراكهم المستمر في التعلم الذاتي والتكوين المستمر.

3.2. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات فاعلية أداء

تحليل نفقات التسيير والاستثمار

بلغت الميزانية المخصصة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، برسم سنة 2015، ما يقرب من 3,58 مليار درهم، أي بزيادة 14,5% مقارنة مع السنة السابقة. أما فيما يخص ميزانية التسيير، فقد بلغت نسبة برامج محوالأمية في المساجد وبرامج تنمية التعليم العتيق في ميزانية المعدات والنفقات المتنوعة 0,6% و9,4% على التوالي.

أما بالنسبة لنفقات الاستثمار، فقد بلغت 961,23 مليون درهم، أي بنسبة 26,8% تقريبا من مجموع الميزانية المخصصة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ويتم تقسيم الميزانية المخصصة لنفقات الاستثمار حسب الجهة، وتهم على وجه الخصوص النفقات المتعلقة ببناء وتجهيز المباني الإدارية، بما في ذلك أعمال إعادة ترميم المباني وبناء وتجهيز المجمعات الدينية والثقافية. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج توطيد المدارس في المجال القروي ومدارس التعليم العتيق والمساجد والبرامج المتعلقة ببناء وتهيأة وتجهيز مؤسسات التعليم العتيق تشكل على التوالي حوالي 1% و7,1% من ميزانية الاستثمار.

تحليل مؤشرات فاعلية الأداءحسب النوع الاجتماعي

وضعت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، برسم سنة 2015، ما يزيد عن مئة مؤشر للأهداف متعلق بميزانية التسيير والاستثمار ويأخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي.

وتماشيا مع مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، ينبغي على وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بذل مجهود أكبر لتصنيف بعض مؤشرات فاعلية الأداءحسب النوع الاجتماعي وفقا لمهامها ولتعزيز المساواة بين الجنسين، خصوصا وأن تحليل المؤشرات التي تم إعدادها من طرف الوزارة تظهر عدم مراعاة بعد النوع، ما عدا المؤشرات المتعلقة ببرنامج محوالأمية في المساجد (انظر الملحق 2).

4.2. تحليل أهم مؤشرات النتائج

يظهر تحليل مؤشرات النتائج الرئيسية للبرامج التي قامت بها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بما في ذلك برنامج تكوين المرشدات والتعليم العتيق وبرنامج محوالأمية بالمساجد، تحسنا ملحوظا في المؤشرات المتعلقة بهذه البرامج، كما تظهر أيضا الجهود التي تبذلها الوزارة لإدماج بعد النوع الاجتماعي لتأهيل الحقل الديني في السنوات الأخيرة.

برنامج تكوين المرشدات

يعتبر عدد المتخرجات من مركز تكوين المرشدات مؤشرا يدل على مدى نجاح هذا البرنامج. فقد بلغ عدد المرشدات المتخرجات 457 متخرجة نهاية دجنبر 2013. وتضم الدفعة العاشرة 55 طالبة مرشدة، يتابعن تكوين المرشدات برسم السنة الدراسية 2014. وابتداء من سنة 2015، سينتقل عدد المرشدات المستفيدات من هذا البرنامج من 50 إلى 100 سنويا.

التعليم العتيق

بلغت نسبة الإناث في الجهاز البيداغوجي العتيق 11,85%، منها 12,38% تشرف على تعليم القرآن الكريم. فيما بلغت نسبة الفتيات المسجلات في المدارس القرآنية ومدارس التعليم العتيق 31,77% و15,51% على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر المساواة بين الجنسين في قطاع التعليم العتيق بلغ 0,45 (45 فتاة مقابل 100 فتى) مع الأخذ بعين الاعتبار المدرسة القرآنية.

برنامج محوالأمية بالمساجد

بلغ عدد المستفيدين من برنامج محوالأمية بالمساجد، برسم سنة 2015، ما يناهز 291.330 مستفيدا منهم 261.736 من الإناث، أي بنسبة 89,84% من مجموع المستفيدين. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تسجيل نفس العدد من المستفيدين من برنامج محوالأمية بواسطة التلفزيون والإنترنت.

بالإضافة إلى ذلك، قارب عدد المؤطرين البيداغوجيين المشاركين في برنامج محوالأمية في المساجد حوالي 6.000 منهم 4.850 من الإناث، أي بنسبة 80,33%. أما فيما يخص عدد المدربين، فقد وصل إلى 153 من أصل مجموع 275، أي بمعدل تأنيث يصل إلى 55,64% من مجموع المدربين البيداغوجيين.

3. الإدارة العامة للجماعات المحلية

تعتبر تقوية مشاركة المرأة في التسيير المحلي، في إطار تعزيز الحكامة الترابية المستجيبة للنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى مساهمتها في بروز ثقافة تكافؤ الفرص والإنصاف والمساواة ورشا رئيسيا تنخرط فيه الإدارة العامة للجماعات المحلية بشكل كامل.

1.3. جذاذة تقديمية للمديرية العامة للجماعات المحلية والإطار المرجعي

1.1.3. جذاذة تقديمية

تم إنشاء المديرية العامة للجماعات المحلية تنفيذا لسياسة اللامركزية. وتتمثل مهام المديرية العامة في إعداد القرارات التي يتخذها وزير الداخلية في إطار صلاحياته تجاه الجماعات المحلية وضمان رصد ومراقبة التنفيذ، حيث تواكب هذه المديرية الجماعات المحلية وتتدخل في جميع الإصلاحات الهادفة إلى تحديث الإدارة المحلية.

وتتثمل المهام الرئيسية للمديرية العامة للجماعات المحلية في التأهيل الحضري وفي تحسين تدبير المرافق العمومية والحد من الفوارق الاجتماعية بالوسط القروي وكذا تشجيع الأنشطة الاجتماعية والثقافية، مثل إعادة تأهيل المدارس وتعزيز الأنشطة الرياضية في الجماعات المحلية ودعم برامج التنمية الوطنية.

ومن أجل أداء المهام المسندة إليها، تتوفر المديرية العامة للجماعات المحلية على موارد بشرية متنوعة الكفاءات. حيث تمثل نسبة النساء 47% من مجموع الموظفين بالإدارة، منهم 7,6% يشغلن مناصب المسؤولية.

2.1.3. الإطار المرجعي

ساهم التزام المغرب بالاتفاقيات الدولية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...)، في إحراز تقدم كبير في مجال تعزيز دور المرأة في التنمية المحلية وتحسين تمثيلها السياسي في المستويات الإدارية بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقانونية وعلى جميع مستويات صنع القرار.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز التمثيل السياسي للمرأة يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، خصوصا بلوغ الهدف الخامس الذي ينص على تعزيز المساواة بين الجنسين واستقلالية جميع النساء والفتيات.

وعلى المستوى الوطني، يكفل الدستور المغربي الجديد حق المرأة في المشاركة وأخذ القرار وتسيير الشأن العام، كما يتطرق بوضوح للمقتضيات المتعلقة بالتكافؤ والمساواة بين الرجل والمرأة، خصوصا في المواد 19، 30، 115 و146.

وفيما يتعلق بالجماعات الترابية، تدعم القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات (القوانين 111.14، 112.14 و113.14) هذه الأحكام الدستورية وتعزز الخطوات الهامة في مجال إدماج مراعاة النوع الاجتماعي في رؤيتها التنموية.

كما تم إضفاء الطابع المؤسساتي على عملية دعم إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على المستوى المحلي وتقويته من خلال المادتين 14 و36 من الميثاق الجماعي واللتان تنصان على تأسيس لجنة استشارية للمجلس الجماعي تحت اسم " لجنة المساواة وتكافؤ الفرص" وإعداد مخططات العمل الجماعية المبنية على مبدأ المشاركة، النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى ذلك، تمت المصادقة على مجموعة من القوانين التي تدعم إجراءات التمييز الإيجابي لضمان ولوج أفضل للنساء للمناصب السياسية والهيئات القيادية داخل الأحزاب.

2.3. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي

1.2.3. إعداد الاستراتيجيات

تشارك الإدارة العامة للجماعات المحلية، بشكل مباشر وغير مباشر، في العديد من البرامج المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال بعض الإجراءات، التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- دعم المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان لإدماج منظور حقوق الإنسان في السياسات العمومية؛
- إرساء حكامة مجالية محلية تراعي بعد النوع الاجتماعي، بمبادرة من الإدارة العامة للجماعات المحلية ومكتب الأمم المتحدة للمرأة في المغرب العربي 2014-2015؛
- الالتزام بالمشاركة الفعالة لحماية حقوق الطفل (اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل)، من خلال الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الإطار، خصوصا الحق في هوية الطفل، مشاركة الجماعات الترابية في ضمان الحق في الحياة والحق في المشاركة والمشاركة الفاعلة في المخطط الوطني للطفولة 2005-2015.

وفي إطار تنفيذ سياستها الهادفة إلى دعم الجماعات المحلية لتعزيز إدماج مقاربة النوع الاجتماعي، قامت الإدارة العامة للجماعات المحلية بدعم العديد من البرامج التي تساهم في تعزيز حقوق الفئات الاجتماعية الهشة، بما في ذلك النساء والشباب والأطفال والمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة ، وذلك من خلال:

- دعم برنامج التعاون بين المغرب واليونيسف "برنامج التنمية المحلية وحقوق الأطفال والشباب" الذي تتناول محاوره الرئيسية التخطيط الترابي (المخطط الجماعي للتنمية المراعي لبعد النوع) ودعم الجماعات الصديقة للأطفال والشباب (إنشاء المجالس البلدية للشباب، دار الأمومة، التعليم الأولي ...)؛
- المساهمة في أشغال اللجنة الوزارية لإنجاز استراتيجية وطنية مندمجة لحماية الطفولة؛
- المشاركة في أشغال اللجنة الوزارية لإعداد القانون المتعلق بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- المساهمة في أشغال اللجنة الوزارية المكلفة بتطوير الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب؛
- دعم الجماعات في تحسين البنية التحتية الأساسية التي ينعكس آثارها إيجابا على حياة كل الفئات الاجتماعية، بما في ذلك الفئات الهشة.

وتماشيا مع مؤشرات الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة، بما في ذلك تلك المرتبطة بوزارة الداخلية، تم إعمال اتفاقية شراكة مع هيأة الأمم المتحدة للمرأة لمدة سنة ونصف 2014-2015 من أجل تعزيز مشاركة المرأة في إدارة الشؤون المحلية وتقوية الحكامة المحلية المستجيبة لبعد النوع. وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز وتعميم مكاسب النهوض بالمساواة المتعلقة بالنوع الاجتماعي على المستوى الترابي.

كما تم الأخذ بعين الاعتبار العديد من الإجراءات التي تخص تعزيز الحقوق السياسية للمرأة من أجل دعم مشاركتها في الحكامة المحلية. وفي هذا الإطار، تم إحداث صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء قصد توفير الدعم لتقوية تمثيلية المرأة في الانتخابات الجماعية والجهوية والتشريعية. ويمول هذا الصندوق مختلف المشاريع المقدمة من طرف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال تقوية قدرات النساء والحكامة المحلية والتنمية البشرية[20].

وتجدر الإشارة إلى أنه تم اختيار 86 مشروعا، منها 9 مشاريع مقترحة من قبل الأحزاب السياسية و10 مشاريع مقدمة من طرف الجمعيات الوطنية و67 مشروعا مقترحا من طرف جمعيات محلية سنة 2014. كما ناهز مبلغ التمويل الكلي لهذه المشاريع 18,47 مليون درهم، ساهم فيها صندوق الدعم ب 12,46 مليون درهم.

[20] تم تحديد سقف التمويل في مبلغ 200.000 درهم يتم تمويل 70% منه على الأقل من قبل الدولة.

2.2.3. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

وضعت مديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية مخططا استراتيجيا للفترة الممتدة من 2011 إلى2015، وذلك بهدف جعل الجماعات المحلية في قلب دينامية التقدم والتنمية للبلاد من خلال إدارة محلية ديمقراطية وفعالة وناجعة وذات كفاءة ومستجيبة لبعد النوع الاجتماعي .كما أعطى هذا المخطط دينامية جديدة لإدارة التكوين. وتستند مراعاة بعد النوع على مستوى استراتيجية عمل مديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية على:

- تحديد احتياجات النساء الموظفات والمنتخبات محليا؛
- وضع برامج تكوينية لفائدة النساء المنتخبات محليا والنساء الموظفات على المستوى المحلي؛
- تعزيز القيادة والريادة النسائية؛
- تدعيم قدرات النساء في مجال تسيير الشأن المحلي ؛
- تلقين مبادئ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تشجيع تبادل الخبرات والتجارب الجيدة.

وخلال النصف الأول من سنة 2015، استفادت 3.594 من النساء الأطر والنساء المنتخبات محليا، من مجموع 10.905 مشارك، من برامج التوعية والتكوين وتقوية القدرات والتشبيك، أي بنسبة بلغت 33%. كما عرفت دورة المؤتمرات الجهوية (2013-2015)، المتعلقة بتعزيز الدور القيادي للمرأة في الجماعات الترابية المغربية مشاركة 645 امرأة منتخبة محليا وأطر عليا بالجماعات الترابية خلال نفس الفترة.

ووفقا لحصيلة إنجازات مديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنيين برسم سنة 2014، تم إنجاز 422 برنامجا للتكوين وتطوير القدرات لفائدة 12.817 مستفيدا من أطر وأعوان ينتمون أساسا للمصالح المركزية، اللامتمركزة واللامركزية، منهم 4.509 مستفيدة (أي بنسبة 35%).

في نفس السياق، وفي إطار التعاون على مستوى المديرية العامة للجماعات المحلية، تم تكريس ثلاثة محاور استراتيجية لقضية النوع الاجتماعي، وهي:

1. الحكامة المحلية التشاركية.
2. تعزيز قدرات النساء المنتخبات والأطر.
3. تكوين المنتخبين حول المواضيع المتعلقة بالجهوية المتقدمة والحكامة الترابية.

علاوة على ذلك، تم إطلاق شبكة-مدينة جديدة، سنة 2015، تحت اسم "الشبكة المغربية للحكامة التشاركية" بدعم من مشروع "CoMun" للتعاون بين البلديات في إطار برنامج "الحكامة المحلية والتشاركية في المغرب العربي"، ليصل عدد شبكات المدن التي أطلقت إلى خمس شبكات والتي تروم التنمية الحضرية المستدامة.

لجنة المساواة وتكافؤ الفرص

شرعت المديرية العامة للجماعات المحلية في إنشاء نظام داخلي لفائدة الجماعات يهدف إلى توجيهها ومساعدتها في تأسيس لجان المساواة وتكافؤ الفرص[21] وتسريع تنفيذها.

وفي هذا الإطار، قامت حوالي 755 جماعة بتأسيس هذه اللجان عبر اعتماد مقاربة منهجية، تمثل فيها النساء 18% من الأعضاء. كما دعمت العديد من المؤسسات الوطنية والدولية إحداث هذه اللجان بما في ذلك اليونسيف، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، جمعية تارغا، وكالة التنمية الاجتماعية.

[21] أسّست هذه اللجنة بموجب المادة 14 من الميثاق الجماعي وخوّل لها الحق في اقتراح وتنوير المجلس الجماعي في القضايا المتعلقة بالإنصاف وتكافؤ الفرص. وتتكون اللجنة من أعضاء الجمعيات المحلية والفاعلين في المجتمع المدني المقترحة من طرف رئيس المجلس.

دعم التشبيك

في إطار الدعم الخاص للنساء المنتخبات محليا، واستنادا إلى نتائج التشخيص التشاركي لسنة 2010، تم إنجاز مجموعة من الأنشطة التكوينية، طبقا لبرنامج الحكامة المحلية، لتطوير قدراتهن القيادية وتعزيز مشاركتهن الفعالة في السياسة المحلية، مع دعم خاص لسلطات الإقليمية الشريكة. وفي ظل هذه الدينامية وبدعم من برنامج الحكامة المحلية، تم إحداث شبكة على مستوى الولاية وخمس شبكات إقليمية للنساء المنتخبات محليا في ثلاث جهات مستهدفة (جهة فاس- بولمان، جهة دكالة-عبدة وجهة الغرب-شراردة بني حسين). كما تم إنشاء شبكتين إقليميتين في يونيو2014، ويتعلق الأمر بمنتدى النساء المنتخبات لجهة دكالة-عبدة ومنتدى النساء المنتخبات لجهة فاس- بولمان.

3.3. تحليل أهم مؤشرات النتائج

مكن التزام المغرب على المستوى الدولي، من خلال مصادقته على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من أجل تحسين التمثيلية السياسية للمرأة على المستويات الإدارية والسلطات التشريعية والتنفيذية والقانونية وعلى جميع مستويات صنع القرار، من الانخراط في دينامية القضاء على الفوارق المبنية على النوع الاجتماعي وتشجيع المشاركة الفعالة للمرأة في تسيير الشأن العام واتخاذ القرار.

من جهتها، انخرطت المديرية العامة للجماعات المحلية في هذه الدينامية من خلال المواكبة المتزايدة للجماعات الترابية في إطار دعم مشاركة المرأة في تسيير الشأن المحلي وتقوية الحكامة الترابية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

في نفس السياق، تم اتخاذ العديد من التدابير القانونية والمؤسساتية بهدف تعزيز مشاركة المرأة في تدبير الشأن المحلي. ويتعلق الأمر، أولا، بالقانون التنظيمي رقم 11.28 لمجلس المستشارين، الذي ينص على أن الترشح للانتخابات يتم بطريقة التناوب بين الجنسين. فبموجب المادة 24 من هذا القانون "لا ينبغي أن تحتوي لائحة المرشحين على اسمين متعاقبين لاثنين من المرشحين من نفس الجنس."

أما فيما يخص الانتخابات الجهوية والجماعية ل 4 شتنبر 2015، يقضي القانون التنظيمي رقم 34.15 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية بإجراء نمط جديد للترشح من خلال وضع لائحة ترشيح وحيدة تشتمل على جزأين : يتضمن الجزء الأول أسماء للمرشحين والمترشحات، فيما يتضمن الجزء الثاني وجوبا أسماء مترشحات فقط.

بالإضافة إلى ذلك، تشجع القوانين التنظيمية الثلاثة المتعلقة بالجماعات الترابية، والتي تمت المصادقة عليها من طرف المجلسين (القوانين 111.14، 112.14 و113.14)، هذه الأخيرة على الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي عند وضع أنشطتها وبرامجها التنموية.

كما تجدر الاشارة، إلى أن القوانين التنظيمية الثلاثة السالفة الذكر، عملت على انشاء هيئات ترابية استشارية تهتم بقضايا الإنصاف وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي، وذلك وفقا لأحكام المادة 139 من دستور 2011.

كما تم إنشاء لجنة المساواة وتكافؤ الفرص على مستوى الجماعات طبقا لمقتضيات إصلاح الميثاق الجماعي سنة 2009، وقد ساهم ذلك في رفع عدد هذه اللجان ليصل حاليا إلى 755 لجنة.

بالموازاة مع ذلك، مكنت المادة 36 من الميثاق الجماعي من إضفاء الطابع المؤسساتي على ميزانية النوع الاجتماعي وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في إعداد مخططات العمل الجماعية على المستوى المحلي. وفي هذا الإطار، تمكنت 1.242 جماعة من أصل 1.503 من الالتزام بعملية التخطيط، منها 1.220 جماعة تتوفر على مخطط عمل جماعي تم التصويت عليه واعتماده.

4. وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

في إطار التزام السلطات العمومية بوضع الآليات الضرورية لتعزيز الديمقراطية التشاركية، وفقا للمقتضيات الدستورية، أطلقت الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني استراتيجية للفترة 2012-2016 ترمي إلى دعم ومواكبة المجتمع المدني. وتشكل حماية والنهوض بحقوق المرأة إحدى المكونات الرئيسية لهذه الاستراتيجية.

1.4. جذاذة تقديمية للوزارة وللإطار المرجعي

1.1.4. جذاذة تقديمية

بعد الموافقة على دستور 2011، أصبحت الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني مكلفة بالتمثيل الدائم للحكومة داخل البرلمان، وتسهيل الحوار بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، وضمان تتبع أشغال البرلمان، ومواكبة أنشطة المجتمع المدني، وكذا دعم القدرات التدبيرية للجمعيات عبر التكوين.

وتتوفر الوزارة على 143 موظف منهم 72 امرأة، وهو ما يمثل نسبة 50,34% من مجموع الموظفين. وتبلغ حصة النساء من مناصب المسؤولية 26%.

2.1.4. الإطار المرجعي

أكد دستور 2011 على الديمقراطية التشاركية وعلى حرية تأسيس الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني وكذا على حق المواطنات والمواطنين في تقديم عرائض ومقترحات. كما تنص المادة 12 من الدستور على ما يلي "تُؤسس جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتمارس أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون. ولا يمكن حل هذه الجمعيات والمنظمات أوتوقيفها من لدن السلطات العمومية، إلا بمقتضى مقرر قضائي".

تُساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. وتقوم المؤسسات والسلطات معا بتنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفيات يحددها القانون.

ويكون تنظيم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وتسييرها مطابقا للمبادئ الديمقراطية". كما ينص الفصل 13 على ما يلي: *"تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها"*. كما يؤكد الفصلان 14 و15 على حق المواطنين والمواطنات في تقديم اقتراحات في مجال التشريع وكذا على حقهم في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية.

وفي إطار تفعيل هذه المقتضيات، تم فتح حوار وطني حول الصلاحيات الدستورية الجديدة للمجتمع المدني. وهمت التوصيات الصادرة عن هذا الحوار المحاور الرئيسية التالية :

- الأسس القانونية المتعلقة بالحق في تقديم العرائض للسلطات العمومية ؛
- الأسس القانونية المتعلقة بالحق في تقديم الملتمسات في المجال التشريعي ؛
- الأسس القانونية المتعلقة بالتشاور العمومي ؛
- الأسس القانونية المتعلقة بمدونة الحياة الجمعوية ؛
- الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية.

2.4. الجهود المبذولة لتنفيذ السياسات العمومية التي تراعي بعد النوع الاجتماعي

1.2.4 وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

وفقا لمقتضيات الدستور الجديد وللبرنامج الحكومي والنصوص المنظمة لمهامها وصلاحياتها، عملت الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني على وضع استراتيجية تهدف إلى تعزيز العلاقات مع المجتمع المدني للفترة 2012-2016. فقد انخرطت الوزارة في التأسيس لتجربة مغربية رائدة في مجال الديمقراطية التشاركية القائمة على النهوض بحقوق الإنسان وبثقافة المواطنة.

وتهدف هذه الاستراتيجية بالأساس إلى تعزيز قدرة المواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني في مجال تقديم المقترحات والعرائض وتتبع وتقييم السياسات العمومية، بما فيها تلك المتعلقة باحترام حقوق الإنسان ومحاربة كل أشكال التمييز.

وفي إطار هذه الاستراتيجية، تم وضع مجموعة من البرامج والمشاريع :

- إعداد مشروع المرسوم رقم 2.13.845 المتعلق بمأسسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوزارات والمسؤولة عن تتبع وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالمجتمع المدني.
- تنظيم "الحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة". ويشكل هذا الحوار آلية تشاورية وتشاركية تجمع ممثلي المؤسسات والمنظمات الجمعوية بما فيها تلك العاملة في مجال حماية والنهوض بحقوق المرأة .
- إطلاق برنامج " ترافع" بهدف تعزيز القدرات والخبرات القانونية والتدبيرية للفاعلات والفاعلين الجمعويين.
- إطلاق برنامج "حكامة" لتكوين وتدريب الجمعيات في مجال الحكامة الإدارية والمالية وتسيير المشاريع .
- تخصيص قسم خاص بالمجتمع المدني على موقع الوزارة يقدم خدمات تتعلق بتوفير المعلومات عن العلاقات مع جمعيات المجتمع المدني وتتبع ومواكبة أنشطتها.

2.2.4. مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

في إطار التزامها بوضع سلسلة من الإصلاحات المتعلقة بتعزيز الحكامة الجيدة وترسيخ مبادئ المشاركة وثقافة حقوق الإنسان، حرصت وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مشاريعها وبرامجها.

تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة 2012-2016

عملت الوزارة على تنفيذ عدة إجراءات في إطار الخطة الحكومية للمساواة والمرتبطة على الخصوص بدعم مشاريع المجتمع المدني التي تساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين والحد من تهميش المرأة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الوزارة تعمل حاليا على مواصلة تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بالمجتمع المدني التي تستهدف وضع أسس ديمقراطية تشاركية تعزز التنمية المستدامة وتكافؤ الفرص. وتستند هذه الخطة على المحاور التالية :

- تأهيل البيئة القانونية عبر وضع نظام قانوني يعزز حرية المبادرة المدنية على مستوى المأسسة والتشغيل والشراكة ؛
- تدعيم وتعزيز حكامة المجتمع المدني بما فيها تلك الفاعلة في مجال النهوض بحقوق المرأة ؛
- تثمين عمل المجتمع المدني وتعزيز دوره.

ونسجل هنا أن الوزارة عضو في اللجنة التقنية المكلفة بتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة.

تمثيل الوزارة في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية

تساهم وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية. وتهدف هذه الشبكة إلى :

- إغناء التفكير وتبادل التجارب في مجال مأسسة المساواة بين الجنسين في الإدارة العمومية ؛
- تسريع وتيرة إدماج هذه المقاربة في الإصلاحات التي تهم الوظيفة العمومية، خصوصا تلك المتعلقة بالموارد البشرية ؛

- تشكيل قوة اقتراحية لمواكبة مختلف مجهودات المملكة بهدف ضمان تمثيلية متوازنة للنساء في مجال تدبير الشأن العام ؛
- المساهمة في إعداد استراتيجية وطنية لمأسسة النوع الاجتماعي في الوظيفة العمومية.

تكوين موظفات ومسؤولات الوزارة

وعيا منها بأهمية إدماج مقاربة النوع الاجتماعي، وتطبيقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.05.1366 الصادر في 29 شوال 1426 الموافق لـ2 دجنبر 2005، والمتعلق بالتكوين المستمر لفائدة موظفي وأعوان الدولة، أعدت الوزارة مخططا استراتيجيا للفترة 2014-2016، وذلك بهدف جعل المساواة بين الجنسين في قلب دينامية تطوير وتحديث الإدارة.
فبهدف تقوية القدرات القيادية لمسؤولات الوزارة، عملت هاته الأخيرة على إدخال وحدات تتعلق بالقيادة والريادة النسائية في برنامجها التكويني. فقد استفادت بعض موظفات وجميع مسؤولات الوزارة من الدورات التكوينية التي نظمتها الوزارة والمتعلقة بالقيادة النسائية.

التكوين الخاص بجمعيات المجتمع المدني

أعدت الوزارة برنامجا تكوينيا لفائدة جمعيات المجتمع المدني على مستوى 10 جهات. ويهدف البرنامج إلى مواكبة وتقوية قدرات الجمعيات في مجال الحكامة وفي الميدان التشريعي. وفي مجال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي، تعتزم الوزارة كذلك إدماج الجمعيات التي يتعلق نشاطها بمجال حماية والنهوض بحقوق المرأة والجمعيات العاملة في مجالات مرتبطة بتمكين المرأة والنهوض بوضعيتها.

3.4. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات فاعلية أداء

تحليل ميزانية الوزارة

بلغت نفقات تسيير الوزارة خلال سنة 2015 ما يناهز 35,7 مليون درهم مقابل 34,7 مليون درهم سنة 2014، أي بزيادة 2,88%. وبلغت نفقات الموظفين 28,175 مليون درهم، أي ما يعادل 80,4% من إجمالي نفقات تسيير الوزارة. وبخصوص نفقات الاستثمار، فقد بلغت 8 ملايين درهم، أي ما يعادل 43,67% من إجمالي الميزانية المخصصة للوزارة. وتنقسم هذه النفقات إلى قسمين، يتعلق الأول بتعزيز قدرات الجمعيات في المجال القانوني ومجال الحكامة الجيدة والذي بلغت حصته في ميزانية الاستثمار 37,5%. أما القسم الثاني فهم نفقات بناء وتجهيز مقر الوزارة والذي خصصت له 62,5% من إجمالي نفقات الاستثمار.

تحليل مؤشرات فاعلية الأداء

لا تتوفر الوزارة، لحد الآن، على مؤشرات فاعلية أداء تعطي معلومات عن التقدم المحرز في البرامج المنفذة. وفي هذا الإطار، يبدومن المناسب تطوير مؤشرات فاعلية الأداءمتعلقة بالبرامج المنفذة خصوصا تلك المرتبطة بتطوير وتعزيز قدرات الجمعيات في المجال القانوني ومجال الحكامة الجيدة والتي تراعي مقاربة النوع الاجتماعي، وذلك بهدف وضع آليات تتبع وتقييم هذه البرامج ومواكبة المقتضيات الجديدة لإصلاح القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية.
وفي هذا الإطار، يقترح الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المؤشرات المهمة ، كعدد جمعيات المجتمع المدني المستفيدة من التكوين الرامي إلى حماية والنهوض بحقوق المرأة، وعدد الجمعيات المستفيدة من التكوين في مجال إرساء آليات الحكامة الجيدة التي تراعي مقاربة النوع الاجتماعي، وعدد الجمعيات الفاعلة في المجالات المرتبطة بتمكين المرأة والنهوض بوضعيتها...

5. وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

تعمل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، تبعا لمهامها واختصاصاتها على تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة بين الجنسين في أفق المناصفة للفترة 2012-2016، والتي تدخل سنتها الثالثة. وقد سجل تنفيذ مقتضيات هذه الخطة تقدما كبيرا على المستوى التشريعي والمؤسساتي (وضع عدة مشاريع قوانين في البرلمان للنقاش، إنشاء عدة مراصد لتعزيز حقوق المرأة وتفعيل مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي، ...). وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت الخطة الحكومية في تشجيع التنسيق والتقارب بين مختلف المتدخلين (32 قطاع وزاري ووكالات التنمية والمجتمع المدني).

1.5. جذاذة تقديمية للوزارة وللإطار المرجعي

1.1.5. جذاذة تقديمية

تعمل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية على وضع وتنفيذ السياسة الحكومية المتعلقة بالنهوض بوضعية المرأة وحماية الطفولة والأسرة وتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين وكذا التنمية الاجتماعية، وذلك بالتنسيق الكامل مع الأطراف الفاعلة في هذا المجال. كما تسهر الوزارة على مؤسستين تحت وصايتها، واللتين تشكلان ركائز القطب الاجتماعي، وتتمثل في التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية.

ولتنفيذ مهامها ، تتوفر الوزارة على 407 موظفا، تمثل منهم النساء ما يناهز نسبة 50% مع نسبة 34,5% من مناصب المسؤولية بالوزارة لفائدة العنصر النسوي.

وقد وضعت الوزارة مديرية خاصة بالمرأة لتتبع وتنسيق إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في البرامج العمومية. وهكذا، تسهر مديرية المرأة في إطار الخطة الاستراتيجية الجديدة للوزارة على :

- دعم تنفيذ وتنسيق الخطة الحكومية للمساواة؛
- تنسيق الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة ودعم تنفيذها؛
- تعزيز الشراكات مع جميع الأطراف الفاعلة في مجال تعزيز حقوق المرأة؛
- تنسيق برامج ومشاريع ومبادرات تعزيز المساواة بين الجنسين التي وضعتها القطاعات الحكومية والجمعيات والقطاع الخاص؛
- إعداد الدراسات والبحوث حول المرأة وكذا جمع ونشر الوثائق المتعلقة بها؛
- دعم مشاريع الجمعيات العاملة في مجال المساواة وتمكين المرأة ومكافحة العنف ضد المرأة.

وفي نفس السياق، تم تشكيل لجنة مقاربة النوع للقطب الاجتماعي سنة 2014 تضم ممثلي مختلف مديريات الوزارة ووكالة التنمية الاجتماعية وكذا التعاون الوطني. وتعمل هذه اللجنة على ضمان تعميم مقاربة النوع الاجتماعي في جميع برامج ومشاريع الوزارة، وذلك في إطار الشراكة بين الوزارة وهيأة الأمم المتحدة للمرأة. وترمي هذه الشراكة إلى المواكبة والتوجيه في إدماج المناصفة والمساواة بين الجنسين في تنفيذ إجراءات واستراتيجيات القطب الاجتماعي. ومن جهة أخرى، يمثل الوزارة مسؤولان في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية منذ إنشائها سنة 2010.

2.1.5. الإطار المرجعي

تماشيا مع التزاماته الدولية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان ولا سيما تجاه المرأة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، وبرنامج العمل بكين واتفاقية حقوق الطفل والإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وبروتوكولها الاختياري) ومع أحكام دستور2011، لا يزال المغرب يبذل جهودا كبيرة للانضمام والمصادقة على الآليات الدولية لحقوق الإنسان وكذا لملاءمة الإطار القانوني مع هذه الآليات.

وفي هذا الصدد، صادق المغرب في يوليوز 2015 على مشروع القانون رقم 12/125 المتعلق بالموافقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويهدف هذا البروتوكول إلى اعتراف الدول الأعضاء باختصاص اللجنة

المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة المتعلق بالبث في البلاغات المقدمة من الأفراد أومجموعات الأفراد ضحايا انتهاك الحقوق المنصوص عليها في الإتفاقية.

وبالإضافة إلى ذلك، أطلق المغرب عملية المصادقة على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل تماشيا مع الإرادة الملكية المعلنة عن استعداد المغرب للمصادقة على هذا البروتوكول، وذلك إثر الجلسة الافتتاحية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في مراكش في نونبر 2014.

وفي إطار ملاءمة الإطار القانوني الوطني مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وضعت العديد من مشاريع القوانين في مسلسل التشاور والدراسة. ويتعلق الأمر بـ:

- مصادقة مجلس الحكومة في مارس 2015 على مشروع قانون بشأن إحداث هيأة المناصفة ومناهضة جميع أشكال التمييز. وسيتم تشكيل لجنة وزارية لدراسة وإدراج التعديلات المقدمة من مختلف الوزارات.

- مصادقة مجلس الحكومة في مارس 2014 على مشروع المرسوم رقم 2-14-64، بشأن جائزة "تميز" للمرأة المغربية.

- مصادقة مجلس الحكومة في يونيو2014 على مشروع قانون إطار رقم 97.13 المتعلق بحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وبالإضافة إلى ذلك، نسقت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، عملية إعداد عدة تقارير وفقا لالتزاماتها في إطار آليات الأمم المتحدة لاحترام حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، أنجزت الوزارة تقريرا حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما أعدت تقريرا عن تنفيذ برنامج العمل بكين الذي تم تقديمه خلال أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجنة المرأة التي عقدت بنيويورك في مارس 2015. ويعكس هذا التقرير التقدم المحرز وكذا تحديات تنفيذ إعلان بكين سنة 1995، لا سيما في الاثني عشر مجال المحددة في الإعلان. كما يقدم هذا التقرير الأولويات والمبادرات المستقبلية للمغرب من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين، وذلك في إطار المناقشات الجارية بشأن رؤية التنمية ما بعد 2015.

كما شاركت الوزارة، إلى جانب المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان يومي 3 و4 شتنبر 2014 بجنيف، في الحوار التفاعلي مع لجنة حقوق الطفل، وذلك بمناسبة فحص التقريرين الثالث والرابع المتعلقين باتفاقية حقوق الطفل، وكذا عرض التقرير الثاني للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية من جهة، والتقرير الأولي المقدم بموجب البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة من جهة أخرى.

2.5. الجهود المبذولة لتنفيذ السياسات العمومية التي تراعي بعد النوع الاجتماعي

1.2.5 وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

استراتيجية القطب الاجتماعي 4+4

تواصل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية تنفيذ المحاور الأربعة لاستراتيجية العمل المتعلقة بالقطب الاجتماعي تحت عنوان "استراتيجية 4+4" للفترة الممتدة ما بين 2012-2016. وتهم هذه المحاور: الدعم المؤسساتي وتعزيز القطب الاجتماعي والتأطير والدعم وهيكلة العمل الاجتماعي والنهوض بالعمل التكافلي والتضامني وكذا تحقيق المناصفة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

2.2.5 الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تندرج برامج تعزيز حقوق المرأة في المحور الأول والرابع من استراتيجية القطب الاجتماعي والمتعلقين على التوالي بتأطير ومواكبة وهيكلة العمل الاجتماعي وكذا تعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. وتنقسم الإجراءات المتخذة في هذا المجال إلى أربع محاور فرعية وهي: الدعم المؤسساتي ونشر ثقافة المساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة

ودعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء وكذا تعزيز حقوق المرأة. وفي إطار الخطة الحكومية للمساواة، يتم ربط هذه الإجراءات وتلك التي تقوم بها القطاعات الحكومية الأخرى بأهداف ومؤشرات قياس لتحقيق الأهداف المنشودة.

- **الدعم المؤسساتي ونشر ثقافة المساواة**

تعمل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية على تنسيق اللجنة الوزارية للمساواة المكلفة بتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة، التي يرأسها رئيس الحكومة، كما تترأس الوزارة اللجنة التقنية المشتركة بين الوزارات.

تفعيل اللجنة الوزارية التوجيهية للخطة الحكومية للمساواة

تم عقد الاجتماع الثاني للجنة الوزارية للمساواة في يناير 2015 برئاسة رئيس الحكومة، والذي أسفر عن عدة مقترحات بخصوص الإجراءات الأولية المتعلقة بإصلاح صندوق التماسك الأسري ليشمل أيضا المرأة المتزوجة المتخلى عنها زوجها والأمهات العازبات ودعم وحدات استقبال ومواكبة النساء ضحايا العنف المعممة من طرف وزارة الصحة بنسبة 80% في المستشفيات وتفعيل الآليات الوطنية لدعم حقوق المرأة داخل وخارج المغرب، وكذا وضع وتفعيل خطة عمل 2015 التي تتضمن إجراء أوإجراءين أولوين لكل قطاع حكومي.

تفعيل وتتبع اللجنة التقنية الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة

عقد الاجتماع الثالث للجنة التقنية في أبريل 2015 تحت رئاسة الكاتب العام لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وممثلي القطاعات الوزارية، وذلك لمناقشة التوجيهات والقرارات الصادرة عن اللجنة الوزارية، وكذا حصيلة القطاعات المعنية بخصوص تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة والإجراءات ذات الأولوية المبرمجة من طرف القطاعات المعنية خلال الفترة 2015-2016 إضافة إلى التحديات الراهنة.

إطلاق "المساعدة التقنية" للخطة الحكومية للمساواة

في إطار تنفيذ برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لتعزيز المناصفة والمساواة بين الجنسين، عقد اجتماع إطلاق "المساعدة التقنية" يوم 23 يونيو2015 بوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بحضور مختلف الشركاء المعنيين في هذا البرنامج. وقد تضمن هذا الاجتماع تقديم الخبرة الأوروبية في هذا المجال والأنشطة المخطط لها لهذه المهمة وكذا تقديم المنهجية المعتمدة.

وفي هذا السياق، عقدت الاجتماعات الثنائية بين الخبراء ومختلف الشركاء المعنيين وعقد أيضا الاجتماع الأول للجنة التقنية لتتبع برنامج الدعم التقني للاتحاد الأوروبي في يوليوز 2015، وذلك للمصادقة على مخطط العمل السنوي ودليل المساعدة التقنية.

مواكبة الفاعلين غير الحكوميين

في إطار تنفيذ برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لتعزيز المناصفة والمساواة بين الجنسين، تم إطلاق دعوة لتقديم المقترحات يوم 10 أكتوبر 2014، لصالح المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الجامعية ومراكز البحوث العاملة في مجال تعزيز حقوق المرأة. ويقدر المبلغ المخصص لهذا الإجراء بـ22 مليون درهم.
وفي هذا الصدد، أعطيت الأولوية للإجراءات التي تعالج القضايا الأفقية والتي تتمثل في المداخلات حول ثقافة المساواة والحقوق وبناء قدرات الجمعيات المحلية وخاصة فيما يتعلق بثقافة المساواة والمرافعة والحوار مع السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية، وكذا تحسين آليات التنسيق والشراكة بين المجتمع المدني والسلطات العمومية حول حقوق المرأة. وأوكل تسيير وتنفيذ هذا الإجراء لوكالة التنمية الاجتماعية.

إطلاق جائزة "تميز للمرأة المغربية"

تهدف هذه الجائزة إلى تشجيع الإسهامات المتميزة للنساء المغربيات في مجال النهوض بمبادئ المناصفة والمساواة. وتمنح هذه الجائزة كل سنة تقديرا للمشاركة الاستثنائية للمرأة في مجالات الإبداع والتنمية، والعمل الاجتماعي. ووفقا لمرسوم الجائزة، وضعت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية لجنة تحكيم الجائزة في أكتوبر 2014. وفي 25 مارس 2015، منحت الجائزة الأولى لصالح ثلاث جمعيات حققن مشاريع إبداعية متميزة لصالح المرأة.

- **مكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة**

تعزيز الترسانة القانونية لمكافحة العنف ضد المرأة

عملت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية على إغناء مشروع القانون رقم 103-13 المتعلق بالعنف ضد المرأة من خلال دمج آراء وتوصيات أعضاء اللجنة المشكلة، وذلك وفقا لقرار رئيس الحكومة إثر تقديم هذا المشروع للمرة الأولى أمام مجلس الحكومة في نونبر 2013. ووضعت المسودة الجديدة للمشروع في مسلسل المصادقة.

وضع هيئات وآليات لليقظة ومحاربة جميع أشكال العنف والتمييز

- ✓ *هيأة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز*

أنهت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية مشروع القانون بشأن إنشاء هيأة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز، آخذة بعين الاعتبار الخلاصات والتوصيات الصادرة عن اللجنة العلمية المختصة. ولقد تمت المصادقة على هذا المشروع من طرف مجلس الحكومة في مارس 2015، وبعد ذلك، تم عرضه في يوليوز 2015 على البرلمان لمناقشته والمصادقة عليه بعد البث فيه من جديد من طرف لجنة مصغرة.

- ✓ *المرصد الوطني للعنف ضد المرأة*

تأسس المرصد الوطني للعنف ضد المرأة، بموجب القرار الوزاري رقم (2852.14)، المكمل والمعدل لقرار وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية (رقم 243.13 بتاريخ 29 أبريل 2013) الذي منحت بموجبه الشرعية الادارية لمرصد العنف ضد المرأة والذي يعادل إحداث مصلحة ضمن قسم المرصد الوطني للمرأة.

وتناط بهذا المرصد مهام تطوير آليات لرصد ظاهرة العنف ضد المرأة وإعداد وتطوير المؤشرات في هذا المجال ووضع نظام معلوماتي على المستوى الاقليمي والوطني وتتبع وتقييم السياسات العمومية في مجال مناهضة العنف ضد المرأة وكذا إعداد التقارير السنوية.

ويضم هذا المرصد الذي انطلق سنة 2015، ممثلين عن مختلف القطاعات الحكومية والمجتمع المدني وجامعيين ووسائل الإعلام ومنظمات دولية.

- ✓ *وضع نظام معلوماتي مندمج حول العنف ضد المرأة*

وقعت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وشركائها يوم 10 أكتوبر 2014،على بروتوكول تبادل المعطيات المعلوماتية حول العنف ضد المرأة الذي يهدف إلى توحيد المفاهيم ومنهجية تسجيل البلاغات، جمع المعطيات حول النساء المعنفات بين مختلف الأطراف المعنية المعنية، وهي: وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وزارة العدل والحريات، وزارة الصحة والمديرية العامة للأمن الوطني والدرك الملكي. ويتم تبادل المعطيات من خلال نظام معلوماتي مؤسساتي حول العنف ضد المرأة، قادر على إعداد تقارير إحصائية دورية حول العنف ضد المرأة.

- ✓ *إحداث مرصد لتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام*

يندرج إحداث هذا المرصد ضمن الهدف الرابع للمحور الأول للخطة الحكومية للمساواة. وتم إنشاء هذا المرصد داخل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بموجب القرار الوزاري رقم (2852.14)، المكمل والمعدل لقرار وزيرة التضامن

والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية (رقم 243.13 من 29 أبريل 2013) الذي منحت بموجبه الشرعية الادارية لمرصد تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام والتي توازي إحداث مصلحة ضمن قسم المرصد الوطني للمرأة.

ويعتبر المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام كآلية ذات هيكل ثلاثي يتكون من القطاعات الحكومية، والمجتمع المدني ووسائل الإعلام ومراكز الأبحاث. ويعكس المرصد المقاربة التشاركية كخيار استراتيجي للرصد المستمر لصورة المرأة التي تنقلها وسائل الإعلام المختلفة (المكتوبة، السمعية والبصرية والرقمية)، وكذا لمحاربة الصور النمطية والمساهمة في تحسين وتطوير المعرفة في هذا المجال، بالإضافة إلى تعزيز ثقافة المساواة وترسيخ حقوق المرأة. ولقد أعلن عن الإنطلاقة الرسمية للمرصد إثر تنظيم حفل تعيين أعضائه بالرباط يوم 19 يونيو2015.

تطوير المعرفة في مجال العنف ضد المرأة

✓ *إطلاق البحث الثاني لانتشار العنف ضد المرأة*

تستعد وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية لإطلاق البحث الثاني لانتشار العنف ضد المرأة بشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط، وذلك لتحيين المعطيات والإحصائيات حول ظاهرة العنف ضد المرأة على المستوى الوطني (أجري البحث الأول سنة 2009).

التواصل والتحسيس والتعبئة الاجتماعية حول العنف ضد المرأة

✓ *تنظيم الحملة التحسيسية الثانية عشر لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات*

نظمت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية الحملة الوطنية الثانية عشر لمناهضة العنف ضد المرأة من 25 نونبر إلى 11 دجنبر2014. وتميزت هذه الدورة باستهداف الرجل كمرتكب للعنف. وقد غطت هذه الحملة أحد عشر مدينة (القنيطرة، الجديدة، طنجة، بني ملال ،تازة، تارودانت، صفرو، الحاجب ،مراكش، وجدة وحد السوالم).

➢ **تقديم الدعم للنهوض بحقوق المرأة**

تعمل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية على إتمام دراسة حول "الزواج المبكر في المغرب". وتهدف هذه الدراسة إلى فهم وتحليل أسباب الزواج المبكر في المغرب في بعده السوسيواقتصادي والثقافي والقانوني، وتقييم تأثيره على حياة الفتيات الصغيرات المتزوجات. كما تهدف الدراسة إلى تقييم البعد الكمي لظاهرة الزواج المبكر وتوزيعها جغرافيا وكذا تقديم توصيات وخطة عمل واضحة للحد من هذه الظاهرة في المغرب.

❖ ***حماية والنهوض بحقوق الأطفال***

✓ *إحداث لجنة وزارية مسؤولة عن رصد وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية لتعزيز وضعية الطفولة وحمايتها*

شهدت سنة 2014 بفضل انخراط وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وضع آلية جديدة بين وزارية تتعلق بحقوق الطفل. وفي هذا السياق، صادق مجلس الحكومة يوم 19 نوفمبر 2014على مرسوم وضع لجنة وزارية لرصد السياسات والبرامج الوطنية لتعزيز وضعية الطفولة وحمايتها.

وقد عقدت اللجنة اجتماعا يوم 3 يونيو2015، للموافقة على مشروع السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، والتي تعتبر هذه السياسة بمثابة إطار استراتيجي متعدد الأبعاد لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف. كما توفر هذه السياسة أيضا تدابير لوقاية وحماية الفتيان والفتيات والأطفال والأسر.

❖ ***حماية وتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة***

✓ *حماية وتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة*

حسب النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط سنة 2014، بلغ عدد الأشخاص المعاقين إلى 1.353.766 شخص (تمثل النساء منهم 52,5%)، أي ما يعادل 4,1% من الساكنة الإجمالية للمغرب.

ومن أجل حماية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، صادق مجلس الحكومة في يونيو2014، ومجلس الوزراء في أكتوبر 2014 على مشروع قانون رقم 97-13 بشأن حماية وتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. ويهدف هذا القانون إلى اكتساب المغرب لإطار قانوني واضح وشامل لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك استجابة لتطلعات الفاعلين المؤسساتيين وفاعلي المجتمع المدني في هذا المجال.

كما يعتمد مشروع القانون على مفاهيم جديدة تتماشى مع التطور الذي يعرفه مجال الإعاقة، مثل مفهوم الإعاقة والتأهيل والتمييز على أساس الإعاقة الخ. ويعتمد أيضا على مقاربة قانونية تستند على مفهوم الحقوق فضلا عن الحماية. وينص هذا المشروع على خلق وضع قانوني جديد لصالح الأشخاص في وضعية إعاقة لضمان تكافؤ الفرص وتسهيل اندماجهم.

✓ *صندوق دعم التماسك الاجتماعي لصالح الأشخاص في وضعية إعاقة*

في إطار تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وبشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية، فعلت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية سنة 2015 صندوق التماسك الاجتماعي لصالح الأشخاص في وضعية إعاقة في حالة هشة بما في ذلك النساء.

ويغطي هذا الصندوق أربعة مجالات خصص لها مبلغ 50 مليون درهم برسم سنة 2015 وهي:

- تحسين ظروف تعليم الأطفال في وضعية إعاقة،
- توفير المعدات المتخصصة والمساعدات التقنية للأشخاص في وضعية إعاقة،
- تعزيز الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل،
- المساهمة في إنشاء وتسيير مراكز الاستقبال.

وفي هذا السياق، تم التوقيع على اتفاقية ثلاثية في 30 مارس 2015، بين وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والمالية والتعاون الوطني، تحدد التزامات جميع الأطراف.

✓ *البحث الوطني الثاني حول الإعاقة*

تم إطلاق البحث الوطني الثاني حول الإعاقة سنة 2013، وذلك من أجل تحيين معطيات البحث السابق الذي أجري سنة 2004. وستكون نتائجه جاهزة نهاية 2015.

ويهدف هذا البحث إلى إنشاء بنك معطيات إحصائية جديدة حول الإعاقة بالمغرب في بعدها الكمي والكيفي وقياس مدى انتشار الإعاقة على المستوى الوطني والإقليمي وتقييم ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المرافق الصحية والتعليم والشغل والحياة المواطنة والخدمات الاجتماعية المختلفة، وكذلك تحديد المعيقات الرئيسية التي تحول دون وصولهم إلى هذه الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، سيمكن هذا البحث من توفير مؤشرات تراعي مقاربة النوع الاجتماعي في جميع مجالات البحث.

3.5. إعداد الميزانية ووضع مؤشرات فاعلية أداء

تندرج وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ضمن القطاعات الحكومية المعنية بتفعيل أحكام القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية برسم سنة 2016. وفي هذا الصدد، يتعين على الوزارة تحديد ميزانيتها حسب البرامج وإعداد مشروعها الأول للأداء.

وبلغت ميزانية وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية 649,540 مليون درهم خلال سنة 2015، بزيادة 2,8% مقارنة مع سنة 2014. كما بلغت ميزانية الاستثمار 98,5 مليون درهم .

وتتوزع ميزانية الاستثمار وفقا لمحاور استراتيجية القطب الاجتماعي على النحو التالي:

مجال العمل	النسبة في ميزانية الاستثمار
التنمية الاجتماعية	**%20,2**
دعم وتوجيه الجهات الفاعلة في التنمية	% 3
هيكلة العمل الاجتماعي على المستوى المجالي	%11,1
الإدماج الاجتماعي من خلال التمكين الاقتصادي	%3
النهوض بحقوق المرأة	**%5,26**
نشر مبادئ المناصفة والمساواة العدالة الاجتماعية	%2,5
مكافحة جميع أشكال التميز والعنف والإقصاء	%1,5
المشاركة في تكافؤ الفرص	%1,3
حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين	**%6,60**
دعم وتوجيه الجهات الفاعلة في التنمية	%3,04
هيكلة العمل الاجتماعي على المستوى المجالي	%2,03
الإدماج الاجتماعي من خلال التمكين الاقتصادي	%0,71
مكافحة جميع أشكال التميز والعنف والإقصاء	%0,81
الوقاية والإدماج الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة	**%20**
تعزيز وتطوير دعم الآخرين	%4,8
الإدماج الاجتماعي من خلال التمكين الاقتصادي	%2
المشاركة في تأسيس تكافؤ الفرص	%12,2

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

وللإشارة، فقد وقعت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية على اتفاقية شراكة مع التعاون الوطني، لإنشاء 40 فضاء متعدد الوظائف للمرأة. والذي خصص له مبلغ 8 مليون درهم سنة 2015 و4 ملايين درهم سنويا لتسيير واستمرار هذه المراكز.

تحليل مؤشرات فاعلية أداء

كما أعدت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية سنة 2015 قرابة 64 موشر أداء متعلق بميزانية الاستثمار يراعي مقاربة النوع الاجتماعي. ويتضمن الملحق 2 مقترحات لمؤشرات أخرى ملائمة يمكن أن تراعي مقاربة النوع الاجتماعي، وذلك وفقا لأحكام القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية.

6. وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

بالرغم من وجود قانون أساسي يعتمد الحياد في ديباجته ويهدف إلى ترسيخ مبادئ مساواة النوع بين جميع الموظفين العموميين، ما زالت مظاهر عدم المساواة بين الجنسين في المسارات المهنية بالوظيفة العمومية المغربية [22] قائمة. ويتجلى حجم التحدي الذي يواجه وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في أهمية إعداد الموظفين العاملين بالمؤسسات العمومية، حيث تعد المساواة المهنية بين جميع الموظفين العموميين رافعة للكفاءة والتقدم في مجال تدبير الموارد البشرية.

ومن أجل مأسسة الإنصاف والمساواة بين الجنسين في الإدارة العمومية، تستمر وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في مجهوداتها من خلال تفعيل عدة إجراءات وتدابير بتنسيق مع القطاعات الوزارية الأخرى.

[22] دراسة حول مكانة النساء الموظفات بمراكز المسؤولية داخل الوظيفة العمومية بالمغرب، 2012،وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة بشراكة مع هيأة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

1.6. تقديم الوزارة والإطار المرجعي

1.1.6. جذاذة تقديمية

تتمثل المهمة الأساسية لوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في:

- العمل على تطبيق النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والحفاظ على تناسق المساطر المرتبطة بالأنظمة الأساسية لجميع موظفي الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية،
- دعم الإجراءات والأعمال الرامية إلى تحسين تدبير الموارد البشرية للإدارات العمومية وتثمينها،
- القيام بكل إجراء يهدف إلى تبسيط المساطر الإدارية وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية الأخرى،
- المساهمة في تطوير جودة الخدمات العمومية الموجهة للمرتفقين والحث على الشفافية في التدبير العمومي،
- إعداد وتدبير قواعد المعلومات المتعلقة بموظفي الدولة والقيام بجميع الدراسات والأبحاث والاحصائيات الخاصة بالوظيفة العمومية،
- المشاركة في تنمية الإدارة الرقمية.

ولتحقيق هذه المهام، تتوفر الوزارة على 306 موظف وموظفة، بنسبة تأنيث تصل إلى 42%، في حين استقرت نسبة تأنيث مناصب المسؤولية بالوزارة في 20% سنة 2014.

ونظرا للطابع الأفقي لمهامها، ترأس الوزارة منذ سنة 2010 شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية التي تضم حاليا جميع القطاعات الوزارية. حيث أصبح الهيكل التنظيمي للوزارة يتضمن منذ سنة 2012 مصلحة مكلفة بمقاربة النوع الاجتماعي بقسم تثمين الموارد البشرية التابع لمديرية تحديث الإدارة (انظر الملحق 1).

2.1.6 الإطار المرجعي

في إطار تنفيذ التزامات المغرب على المستوى الدولي المتعلقة باحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أهداف الألفية من أجل التنمية ،.....)، شرع المغرب في العديد من الاصلاحات أهمها المقتضيات الجديدة التي يضمها دستور 2011 الذي أضفى من خلال المادة 31، الطابع المؤسساتي للمساواة بين المواطنات والمواطنين في الولوج إلى تدبير الشأن العمومي .

ويتطلب تنفيذ هذه الأحكام اعتماد مساطر جديدة تتعلق بالتعيين في المناصب العليا لضمان حكامة جيدة وتحسين المردودية داخل الإدارة. وقد تم سن القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، الذي تم تنفيذ مرسومه في أكتوبر 2012. وهوالقانون الذي يحدد مبادئ ومعايير التعيين في المناصب العليا، التي ترتكز على المساواة في الحظوظ ويتعلق الأمر ب:

- تكافؤ الفرص والجدارة والكفاءة والشفافية بين جميع المرشحين والمرشحات،
- عدم التمييز، بجميع أشكاله في اختيار المرشحين والمرشحات للمناصب الشاغرة وذلك بغض النظر عن التوجه السياسي أوالنقابي أو اختلاف اللغة أو الدين أو الجنس أو الإعاقة أو أي اعتبار آخر مخالف لمبادئ حقوق الإنسان ومقتضيات أحكام الدستور،
- احترام المناصفة بين الرجال والنساء اعتبارا على أنه مبدأ تسعى الدولة لتحقيقه استنادا للفقرة الثانية من الفصل 19 واحتراما للمعايير الأخرى المحددة من طرف القانون،
- التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية،
- مستوى عال من التعليم والمهارات المطلوبة،

- الالتزام والاستقامة.

2.6. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.6. أهم البرامج والمشاريع المنجزة

انطلاقا من مرجعية تستند إلى الأحكام الدستورية الجديدة والتوجيهات الملكية السامية وكذا البرنامج الحكومي، اتخذت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة استراتيجية جديدة لتحديث الإدارة العمومية لسنة 2014-2016. وترتكز هذه الأخيرة على رؤية موحدة تضع المواطن والمقاولة في صلب تحديث المرفق العام وذلك من أجل استعادة الثقة بين المواطن والإدارة . وتندرج المحاور الأساسية للاستراتيجية الجديدة على 04 محاور وهي الرأسمال البشري والعلاقة بين الإدارة والمواطن والحكامة والتنظيم. وتندرج الأهداف المتوخاة من هذه الاستراتيجية كما يلي:

1. إعادة الثقة بين الإدارة والمواطن بالاستجابة لانتظاراته وتحسين جودة الخدمات المقدمة له ودعم سياسة القرب والبحث عن فعالية المرفق العمومي.
2. التوفر على إدارة حديثة قادرة على المساهمة في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني والتنمية وتشجيع الاستثمار.
3. ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة في التدبير العمومي وربط المسؤولية بالمحاسبة.
4. اعتماد مقاربة جديدة في التدبير ترتكز على النتائج بدل التدبير القائم على الوسائل.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، عملت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة على إنجاز مختلف المشاريع المدرجة في الاستراتيجية الجديدة وفق برامج تعاقدية مع مختلف مديريات الوزارة، تضمنت تحديدا للمشاريع التي سيتم إنجازها والأهداف المزمع تحقيقها، والمدة الزمنية للإنجاز وكذا الموارد البشرية والمالية اللازمة لذلك.

2.2.6. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

بتنسيق من وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، تعتبر شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية [23]التي تشمل حاليا معظم القطاعات الوزارية الإطار العملي والتنسيقي الذي منه تنبثق معظم الإجراءات الهادفة إلى مأسسة وإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، ويندرج ذلك في إطار الالتزامات المتخذة من طرف الوزارة في إطار الخطة الحكومية 2012-2016.

وقد قامت الشبكة بإعداد برنامج عمل مشترك لمأسسة المساواة بين الجنسين في مجال تدبير الموارد البشرية في الوظيفة العمومية برسم 2013-2015، كما تم تشكيل ثلاث لجان تابعة للشبكة اعتمدت على جدول اجتماع شهري منتظم وتتكون من:

1- اللجنة المكلفة بالبرمجة والتعاون،
2- لجنة التتبع والتقييم،
3- واللجنة المكلفة بالإعلام والتوثيق والتواصل.

وخلال سنة 2015، واكبت الشبكة إنجاز دراسة تتعلق بوضع استراتيجية لمأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية. وتهدف هذه الدراسة، التي تم إنجازها من طرف مكتب دراسات بتعاون مع هيأة الأمم المتحدة للمرأة، إلى تقديم

[23] للتذكير، شبكة التشاور بين الوزارات المحدثة سنة 2010 تعمل على إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في برامج ومشاريع تحديث الوظيفة العمومية خاصة تلك المتعلقة بتدبير الموارد البشرية. وتهدف الشبكة إلى تحفيز مختلف الوزارات لاعتماد التدابير الرامية لترسيخ هذا المبدأ.

المواكبة والاستشارة لإدماج مبدأ المناصفة والمساواة بين الجنسين في جميع أطوار إصلاح الإدارة العمومية التي شرعت فيها الوزارة. وقد تم إنجاز هذه الدراسة على مرحلتين:

- ✓ **المرحلة 1:** القيام بجرد تشاركي وتحليلي للمنجزات في مجال مقاربة النوع بالوظيفة العمومية وكذا تحديد مجالات العمل الاستراتيجية من أجل مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية،
- ✓ **المرحلة 2:** وضع استراتيجية لمأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية للأربع سنوات المقبلة مرفوقة بمخطط عمل لضمان تنفيذها مع تقديم توصيات الاستراتيجية في إطار المواكبة والاستشارة وكذا آليات التفعيل والتتبع والتقييم المتعلقة بوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والوزارات الأخرى.

وقد انتهت مرحلتي إنجاز هاته الدراسة على التوالي في أواخر 2014 ويونيو2015. وتجدر الاشارة أن توصيات هذه الدراسة تم وضعها بالتنسيق مع شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات، وتهم ثلاث محاور:

- ✓ **المحور1:** وضع وتقوية الهياكل الإدارية المتعلقة بالنهوض بالمساواة مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة المهنية بالإدارات العمومية،
- ✓ **المحور2:** إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في الترسانة القانونية وبالأخص في ما يخص بتدبير الموارد البشرية والكفاءات،
- ✓ **المحور3:** ترسيخ ثقافة المساواة بين الجنسين داخل الإدارة في الممارسات والسلوكيات والثقافة التنظيمية للإدارة.

كما عرفت سنة 2015 تفعيل مرصد مقاربة النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية وذلك وفقا لالتزامات الوزارة المتخذة في إطار الخطة الحكومية للمساواة.

3.2.6. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات فاعلية أداء

بلغ مجموع الاعتمادات المخصصة لوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة برسم سنة 2015 ما يناهز 120 مليون درهم، بنسبة مخصصة للاستثمار تبلغ 23,4% من الميزانية الإجمالية للوزارة.

مبيان 4: توزيع نفقات الوزارة برسم سنة 2015

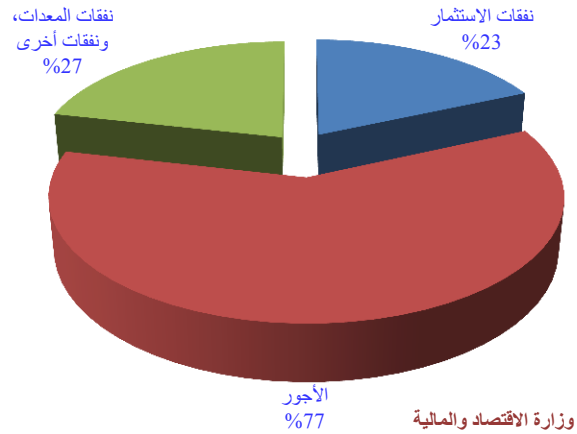

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

ومقارنة مع سنة 2014، عرفت ميزانية تسيير الوزارة ارتفاعا بنسبة 27,7% وذلك من أجل تثمين وتنمية الموارد البشرية العاملة بالوزارة.

وفيما يتعلق بميزانية الاستثمار، فقد تم تخصيص نسبة 35,5% من هذه الميزانية لفائدة صندوق تحديث الإدارة لتشجيع الإدارات على تبني المشاريع الرائدة في مجال التحديث و28,9% لمساندة مختلف مصالح الوزارة و10,7% لتحسين جودة الاستقبال والإرشاد وكذا معالجة الشكايات.

وفيما لم تعرف سنة 2015 تخصيص أي ميزانية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وذلك نظرا لكون جميع المنجزات المحققة من طرف شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات، فقد تم تمويلها من طرف هيأة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار الشراكة بينها وبين الوزارة.

وفي إطار منهجية فاعلية الأداء، عملت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة على تحديد 25 موشر أداء من بينهم 4 مؤشرات تتعلق بميزانية التسيير و21 مؤشر يهم ميزانية الاستثمار، حيث تبقى هذه الأخيرة غير مراعية لبعد النوع الاجتماعي.

ولمعالجة هذا الحيف وكذا مواكبة المقتضيات الجديدة للقانون التنظيمي لقانون المالية، تعمل الوزارة حاليا على وضع مؤشرات فاعلية الأداءالتي تتماشى مع استراتيجية عملها والمراعية للنوع الاجتماعي. ويتعلق الأمر على سبيل المثال بمؤشرات معدل تمثيلية المرأة في الهيئات الاستشارية (اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، المجلس الأعلى للوظيفة العمومية،...)، معدل المستفيدين من الرجال والنساء من الدورات التكوينية للتكوين المستمر وكذا نسبة ولوج النساء لمراكز المسؤولية (انظر الملحق رقم 2).

3.6. تحليل أهم مؤشرات النتائج الخاصة بالقطاع

عرفت نسبة ولوج النساء في الآونة الأخيرة تطورا ملحوظا بالإدارة العمومية، حيث وصلت نسبة التأنيث في الوظيفة العمومية عند نهاية ماي 2015 ما يقارب 39,4% مقابل 34% سنة 2002. وتظل المرأة أكثر تمثيلية بالقطاعات "المؤنثة". ويتعلق الأمر مثلا بوزارة الصحة ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، حيث تبلغ نسبة التأنيث أكثر من 50%. بينما تظل هاته النسبة جد ضئيلة بوزارة الداخلية، حيث لا تتجاوز 9,9%.

وبالنظر للولوج المتأخر للنساء بالوظيفة العمومية، يلاحظ أن نسبة التأنيث داخل الشرائح العمرية أقل من ثلاثين سنة تصل إلى 43,44% مقابل 34,29% بالنسبة للشريحة العمرية ما بين 51-56 سنة و28,44% بالنسبة للشريحة العمرية الأكثر من 56 سنة .

وتدخل نسبة كبيرة من النساء الموظفات في فئة الأطر العليا وذلك بنسبة 68,64% من مجموع النساء الموظفات. بينما لا تتعد الموظفات اللاتي تنتمين لفئة الأعوان10,61%. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة النساء من الأطر العليا هي أكثر أهمية في المصالح الخارجية، حيث تشكل (69,61%) بينما تبلغ هذه النسبة بالمصالح المركزية (53,39%).

ومقارنة مع وضعية الرجال، تبقى تمثيلية النساء في المناصب العليا جد محدودة، حيث أن نسبة ولوج الموظفات لمراكز القرار تعرف وتيرة بطيئة، إذ انتقلت من 10% سنة 2001 إلى 16,4% سنة 2014، أي بزيادة 6,4 نقطة خلال 13 سنة، علما أن 87,3% من النساء المسؤولات تشغل منصب رئيس قسم أورئيس مصلحة، فيما لا تتجاوز نسبة النساء في منصب المسؤولية سوى 10% و11,62% على التوالي في منصبي كاتبة عامة ومديرة.

التوزيع حسب الجنس لمناصب المسؤولية بالإدارات المركزية

	أنثى	ذكر	المجموع الإجمالي	نسبة التأنيث
رئيس قسم	230	1878	2108	%10,91
رئيس مصلحة	1033	4293	5326	%19,40
سفير	12	70	82	%14,63
مكلف بمهمة	25	39	64	%39,06
مكلف بالدراسات	5	8	13	%38,46
قنصل عام	5	52	57	%8,77
مندوب	23	306	329	%6,99
مدير	65	559	624	%10,42
مفتش عام	2	15	17	%11,76
ناظر (الأوقاف)	0	35	35	%0,00
السفير الثاني	4	82	86	%4,65
كاتب عام	3	28	31	%9,68
المجموع الإجمالي بما فيه التربية الوطنية، الداخلية، رئاسة الحكومة والمالية	**1.407**	**7.365**	**8.772**	**%16,04**

7. وزارة الاقتصاد والمالية

تميزت سنة 2015 بالمصادقة على اصلاح القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية من قبل المجلس الدستوري وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات الصادرة عن هذه المؤسسة. تماشيا مع ذلك، شرعت وزارة الاقتصاد والمالية في المواكبة التدريجية للقطاعات الوزارية من أجل تفعيل مقتضيات هذا القانون الجديد بما في ذلك إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برمجة ميزانيات الوزارات والمؤسسات العمومية. وفي هذا الإطار، نظم مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي عدة أنشطة في هذا المجال، واخرى متعلقة بتبادل المعارف والخبرات وتطوير البحث في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

1.7. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المرجعي

1.1.7 جذاذة تقديمية

تعتبر وزارة الاقتصاد والمالية مواكبا رئيسيا للعمل الحكومي، حيث تلعب دورا أساسيا في قيادة وتوجيه الإصلاحات المهيكلة للاقتصاد الوطني الرامية لوضع الشروط اللازمة لتحقيق نمو مستدام ومندمج وتضامني وكذا لاستعادة الثقة وجذب الاستثمارات.

تتكلف وزارة الاقتصاد والمالية بإعداد سياسات المالية العمومية والسياسات الجمركية والضريبية والميزانية، وكذا السياسات الخاصة بتدبير المالية الخارجية. كما تقوم كذلك بالمراقبة المالية للشركات والمؤسسات العمومية وتنسيق وتتبع السياسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية.

من حيث الموارد البشرية، بلغ عدد الموظفين بوزارة الاقتصاد والمالية سنة 2015 ما يقارب 17.472 موظفا منهم 6.460 موظفة (37%). وتبلغ نسبة النساء في مناصب المسؤولية[24] 18% (انظر الملحق 1).

نظرا لكونها الوزارة الرائدة في مجال تعميم وتطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، تتوفر وزارة الاقتصاد والمالية منذ سنة 2011 على مصلحة مسؤولة عن إعداد التقرير حول النوع الاجتماعي (مصلحة التقرير الاقتصادي والاجتماعي وتقرير ميزانية النوع الاجتماعي). كما تتوفر الوزارة منذ سنة 2013 على مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي الذي يهدف لتقوية اعتماد مقاربة ميزانية النوع الاجتماعي لدى مجموع المتداخلين وذلك من خلال تعزيز قدرات الفاعلين...

[24] تتشكل نسبة النساء في مناصب المسؤولية بوزارة الاقتصاد والمالية من 82,8% كرئيسات مصالح و15,4% كرئيسات أقسام.

كما يجب التذكير بأن الوزارة ممثلة كذلك على مستوى شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية بكل من مديرية الميزانية ومديرية الشؤون الإدارية والعامة ومديرية الدراسات والتوقعات المالية. ويشتغل ممثلي المديريات الثلاث في تعاون تام لتفعيل التوصيات الصادرة عن شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات.

2.1.7. الإطار المرجعي

نظرا لموقعها المركزي في قيادة وتوجيه الإصلاحات المهيكلة للاقتصاد الوطني، تشارك الوزارة بشكل مباشر في تفعيل التزاماتها في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 2 الفقرة 1). ويؤكد إصلاح القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، الذي يعد واحدا من الإصلاحات الرئيسية التي تلتزم بها الوزارة في المادة 39، على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برمجة القطاعات الوزارية وفي مسلسل التتبع والتقييم. كما تمت الاشارة إلى مقاربة النوع الاجتماعي في المادة 48 المتعلقة بالتصويت على مشروع قانون المالية.

وفي ظل التزامات المغرب تجاه الآليات الدولية لاحترام حقوق الإنسان، ساهمت وزارة الاقتصاد والمالية في التقرير الوطني الرابع الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الوزارة ممثلة ايضا في الوفد المكلف بتقديم التقرير لمجلس حقوق الإنسان بجنيف)، وكذا في التقرير المتعلق بتتبع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

كما ساهمت الوزارة ايضا في التقرير السنوي لهيأة الأمم المتحدة للمرأة بعنوان "تقدم نساء العالم 2015-2016: تحويل الاقتصادات وإعمال الحقوق". ويعرض هذا التقرير العديد من الدراسات في جميع أنحاء العالم التي توضح الطرق التي تعتمدها الحكومات والمنظمات والجهات الفاعلة من أجل تغيير البيئة الاقتصادية لصالح النساء. وتحتل تجربة المغرب في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي مكانة خاصة في التقرير، نظرا لكونها رائدة وغنية بتنوع الأبعاد الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. وقد شاركت الوزارة أيضا في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة التي انعقدت بنيويورك في مارس 2015، في إثراء النقاش بشأن تمويل المساواة وذلك في إطار أهداف التنمية ما بعد 2015.

2.7. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي

1.2.7. أهم البرامج والمشاريع المعتمدة

تتمحور خطة عمل الوزارة حول أربعة محاور رئيسية :

- **دعم الحكامة الجيدة في مجال تدبير المالية العمومية** بواسطة عدة آليات كتحديث الإطار القانوني الذي يهدف لتعزيز الحكامة الجيدة، دعم التنافسية وتحسين شروط تمويل الاقتصاد، تحديث وتعزيز منظومة الحكامة والمراقبة المالية للمؤسسات والشركات العمومية وتعميم العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والشركات العمومية، تحديث منظومة تدبير الصفقات العمومية بالاعتماد على إصلاح الإطار القانوني المنظم للصفقات العمومية وعقلنة تدبير المالية العمومية عبر نظام التدبير المندمج للمداخيل.

- **دعم نمو اقتصادي قوي ومستدام وشمولي** وذلك بالمساهمة في تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط النظام الضريبي وتعزيزه حول أهداف ترمي إلى تشجيع الاستثمار ودعم المقاولة وتحسين تنافسيتها ودعم القوة الشرائية للأسر. كما تسهر الوزارة على تعبئة أفضل للادخار وتوزيع أكثر فعالية للموارد المالية، من خلال الحفاظ على إطار ماكرواقتصادي مستدام، وإنشاء قطاع مالي حديث، واعتماد سياسة تمويل مناسبة بالموازاة مع تدبير الدين والخزينة العامة.

- **مواكبة الاصلاحات الكبرى للدولة** بالمشاركة الفعالة في تنفيذ الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية التي يعرفها المغرب (الجهوية المتقدمة، إصلاح أنظمة التقاعد، إصلاح نظام المقاصة، الإصلاح الضريبي..). وبالموازاة مع ذلك، تقوم الوزارة بمرافقة استراتيجيات الإصلاحات القطاعية في مراحل الاعداد والتقييم خصوصا من خلال تعبئة أراضي الملك العام.

- **تحسين الجانب التنظيمي والحكامة بوزارة الاقتصاد والمالية** بواسطة تنمية ثقافة التخطيط الاستراتيجي المعتمد على العلاقات التعاقدية والتدبير بمقاربة مبنية على النتائج، ودعم منهجية الجودة في تدبير الخدمات للمواطنين، وتعزيز دور العنصر البشري في تحقيق نجاعة الأداء من خلال سياسة ترشيد تدبير الموارد البشرية القائمة على التدبير التوقعي للأعداد والوظائف والكفاءات وتعزيز اللامركزية داخل الوزارة من خلال تشجيع الاستعمال المشترك للموارد.

2.2.7.الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تعتبر المصادقة على اصلاح القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية من قبل المجلس الدستوري في ماي 2015، بعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات الصادرة عن هذه المؤسسة، نتيجة هامة للجهود المبذولة والالتزام لصالح تعميم تطبيق واعتماد الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي. حيث أن اعتماد القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية الذي يضفي طابعا مؤسساتيا على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برمجة الميزانيات وكذا التتبع والتقييم بالوزارات والمؤسسات العمومية، يضع المغرب من بين الدول الرائدة في هذا المجال، كما يتضح من خلال التقرير السنوي لهيأة الأمم المتحدة للمرأة بعنوان "تقدم نساء العالم 2015-2016: تحويل الاقتصادات وإعمال الحقوق".

وفي هذا الصدد، نظمت الوزارة من خلال مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي عدة أنشطة بهدف تعزيز اعتماد الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي من طرف المتدخلين وكذا تبادل المعارف والخبرات وتطوير البحث في مجال تمويل المساواة. ونذكر من أهمها:

- **تنظيم ورشة في إطار المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش: الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي من خلال منظور حقوق الإنسان.**

نظم مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، ورشة عمل عالية المستوى تناولت موضوع "ميزانية النوع الاجتماعي من منظور حقوق الإنسان.. نظرة مستقبلية لأهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 " وذلك في إطار أعمال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في مراكش ما بين 27 و30 نونبر 2014

وشكلت هذه الورشة فرصة مميزة لتبادل إنجازات وآفاق التجربة المغربية في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، تجربة كرستها الرسالة الملكية إلى المنتدى في حفل الافتتاح: "***وفي هذا الصدد، نهنئ منتدى مراكش على اختيار مسألة المساواة والتكافؤ كأحد المواضيع الرئيسية للنقاش. ونحن مقتنعون بأن مناقشاتكم خلال هذا المنتدى ستساهم بشكل كبير في المسار الدولي الحالي. وتشكل قضية المساواة إحدى المحاور الرئيسية للسياسات العمومية ببلدنا من خلال تطوير الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي ، التي تعتبرها الأمم المتحدة كمقاربة رائدة. ونحن نعلم، مع ذلك، أنه لا يزال أمامنا الكثير من العمل...***".

وقد استفادت ورشة العمل من مشاركة متخصصين وخبراء رفيعي المستوى وممثلين لمختلف الهيئات العالمية والإقليمية والوطنية المعنية بالقضايا المتعلقة بتمويل التنمية. ويتعلق الأمر بالجهات المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والوطنية مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار ووكالات الأمم المتحدة والفاعلين في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بالمؤسسات العمومية لبلدان أخرى، فضلا عن ممثلين لمنظمات غير حكومية وطنية ودولية.

وركزت انشطة ورشة العمل على عرض مجموعة من التجارب الدولية في الموضوع. كما مكنت من تبادل الآراء بين الجهات المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف (البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي) بشأن تمويل التنمية، وخصوصا، تمويل المساواة بين

الجنسين. كما تمت مناقشة المقاربات المتبعة وبحث وسائل التقدم في المجال لا سيما في السياق العالمي الحالي المتميز بالأزمة العالمية التي ساهمت في تفاقم اللامساواة، كتلك المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

ولقد تم عرض مجموعة من التوصيات، نذكر من أهمها:

• أهمية التوصيات الواردة في إعلان مراكش خلال شهر نونبر 2012 المتعلقة بإنشاء مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب والتي تدعو أصحاب القرار والمجتمع الدولي للالتزام بتحميل المسؤوليات، ودعم القدرات واغناء المعطيات والتتبع في اتجاه تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال:

- اعتماد الإطار المرجعي لحقوق الإنسان مع تعديل الأولويات،
- تلاؤم السياسات العمومية اعتبارا لطابعها الافقي في ظل عدم تجزئة الحقوق،
- تعزيز الميزانية القائمة على نجاعة الاداء من خلال المأسسة المستدامة للميزانية القائمة على النتائج في إطار برامج منفتحة على تدبير القرب ومراعية للنوع الاجتماعي،
- تنسيق أنشطة مختلف المتداخلين (على المستوى التنفيذي والتشريعي والمجتمع المدني والشركاء التقنيين والماليين)، مع وضع منظومة للتتبع والتقييم مع الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات تراعي النوع الاجتماعي،
- تعبئة واستدامة التمويل الكافي لبرامج التنمية في إطار نموذج التمويل القائم على احترام الاتفاقيات والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية واحترام حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة،
- تعزيز بيئة ملائمة لتطوير وتدبير المعلومات وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بالعالم،
- وضع شراكة عالمية من أجل دعم الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي كوسيلة للتقدم في مجال تفعيل مساواة احترام حقوق الإنسان.

➢ **تنظيم دورات للتكوين وتعزيز القدرات في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي لفائدة قطاعات وزارية**

تماشيا مع دوره في مواكبة القطاعات الوزارية المعنية بالمرحلة التجريبية لتطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، نظم المركز في دجنبر 2014 ورشة عمل لتعزيز القدرات في مجال اعداد المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي لفائدة 10 وزارات (الاقتصاد والمالية، الفلاحة، التربية الوطنية والتكوين المهني، العدل والحريات، الصحة، الشؤون الخارجية والتعاون، التجهيز، النقل واللوجستيك، التضامن، المرأة، الاسرة والتنمية الاجتماعية، الداخلية (المديرية العامة للجماعات المحلية) ، المندوبية السامية للمياه والغابات). ولقد تم اختيار وزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون ووزارة العدل والحريات ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك لتطبيق القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية لسنة 2015. وقد ضمت الورشة 25 مشاركا، خصوصا المسؤولين عن تدبير الميزانيات.

كما نظم المركز بشراكة مع وكالة التنمية البلجيكية، في يناير 2015، ورشة للتكوين والتبادل في مجال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي وتقنيات تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي لصالح الوزارات التي تم اختيارها للتطبيق التدريجي لإصلاح القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية وبعض القطاعات الشريكة للوكالة (الماء، الفلاحة، التجهيز والنقل واللوجستيك والمديرية العامة للجماعات المحلية). وتهدف الورشة اعتماد المفاهيم المشتركة المتعلقة بمساواة النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي وتقاسم التجربة البلجيكية في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وفحص ميزانية

النوع (Gender Budget Scan) وكذا التفكير في إمكانية ملاءمة المقاربات المعتمدة من طرف المغرب ووكالة التنمية البلجيكية في مجال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في البرمجة والتخطيط.

- **مشاركة الوزارة في دورة لجنة وضع المرأة**

شارك مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بشكل فعال في النقاش حول تمويل المساواة في إطار مناقشة أهداف التنمية بعد 2015 التي ميزت الدورة 59 للجنة وضع المرأة المنعقدة بنيويورك في مارس 2015 . وقد أكد المركز على ضرورة اعتماد تمويل التنمية في إطار البرنامج الجديد للتنمية بعد 2015 على التدبير القائم على النتائج مع وضع أهداف محددة في مجال تحقيق المساواة والتنمية المستدامة، وذلك في إطار مقاربة مندمجة تضم جميع الفاعلين (دولة وقطاع خاص ومجتمع مدني وجهات مانحة ومنظمات ثنائية ومتعددة الأطراف...). كما تستجيب ميزانية النوع الاجتماعي لمتطلبات خارطة الطريق الجديدة لكونها آلية عملية لتدبير الشأن العام في إطار المساواة واحترام حقوق الإنسان.

- **مواصلة زيارات التبادل وتقاسم المعرفة في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي**

استقبل مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي، خلال شهر نونبر 2014، وفدا فلسطينيا مكونا من أعضاء وحدة النوع الاجتماعي التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي وذلك استجابة لطلب ممثلية هيأة الأمم المتحدة للمرأة بفلسطين. وخصصت هذه الزيارة لتبادل المعرفة المكتسبة من خلال التجربة المغربية في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي والتجربة الفلسطينية في مجال مأسسة مساواة النوع الاجتماعي، وكذا امكانيات الشراكة بين الوحدة والمركز لإنجاح الترسيخ الممنهج لبعد النوع الاجتماعي في برمجة ميزانيات القطاعات الوزارية للبلدين.

كما استقبل المركز أيضا في يناير 2015، وفدا يضم ممثلي وزارتي الأسرة والمالية لدولة بنين. وتهدف هذه الزيارة، التي تمت استجابة لطلب دولة بنين نظرا لاعتمادها مؤخرا لإصلاح الميزانية القائمة على النتائج، إلى الاستفادة من التجربة المغربية في مجال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برمجة الميزانية.

3.7. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات فاعلية أداء

تعتبر وزارة الاقتصاد والمالية من القطاعات الوزارية المعنية بالمرحلة التجريبية لتطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية. لذا قامت هذه الأخيرة بهيكلة ميزانيتها بناء على برامج تغطي مجموعة من المشاريع وتأخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي.

تحليل ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية (دون احتساب النفقات المشتركة)

بلغت الميزانية المخصصة لوزارة الاقتصاد والمالية (دون احتساب النفقات المشتركة والدين العمومي) حوالي 2,78 مليار درهم سنة 2015. وقد بلغت ميزانية التسيير 2,58 مليار درهم خصصت منها 2,2 مليار درهم لنفقات الموظفين، في حين بلغت ميزانية الاستثمار 201 مليون درهم.

وفقا لمقتضيات اصلاح القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، فقد تم توزيع اعتمادات الوزارة لسنة 2015 حسب البرامج وهيكلة الميزانية (دون احتساب النفقات المشتركة والدين العمومي) حول ست برامج (تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية، تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك، تنفيذ النفقات العمومية والتحصيل ومسك المحاسبة العمومية، الدعم والقيادة ، السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية وتدبير الملك الخاص للدولة).

مبيان 5: توزيع الاعتمادات حسب البرامج

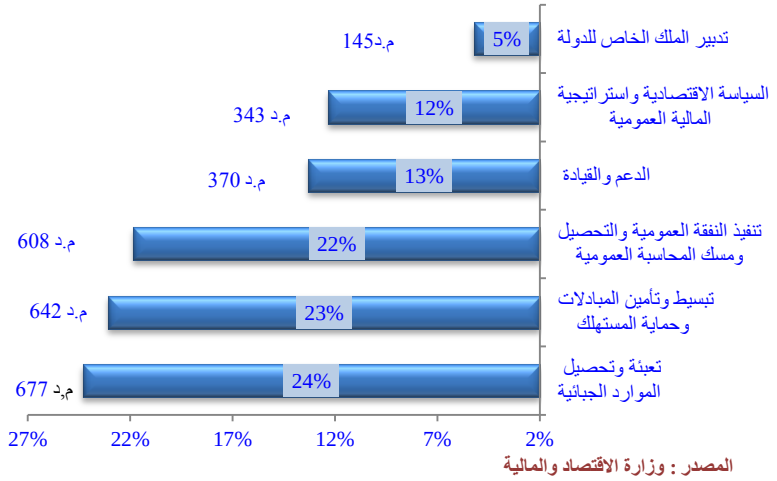

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية، م.د : مليون درهم

وتستحوذ ثلاث مشاريع على 70 % من ميزانية الاستثمار المخصصة لوزارة الاقتصاد والمالية. ويتعلق الأمر بمشاريع تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية، تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك، تنفيذ النفقات العمومية والتحصيل ومسك المحاسبة العمومية

تحليل النفقات المشتركة

بلغت النفقات المشتركة المتعلقة بميزانية التسيير، للسنة المالية 2015، ما قيمته 52,6 مليار درهم، ما يمثل تراجعا بنسبة 15% مقارنة مع سنة 2014. ويعزى هذا الانخفاض إلى التقليص الذي عرفته نفقات المقاصة نتيجة لرفع الدعم عن البنزين والفيول المخصص لإنتاج الكهرباء.

وتتكون نفقات ميزانية التسيير أساسا من:

النفقات	2014	2015	نسبة التغير
صندوق المقاصة والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني	41,6 مليار	23,6 مليار	%-43,3
الصندوق المغربي للتقاعد	13,5 مليار	15,2 مليار	%+12,6
صندوق الاحتياط الاجتماعي	2 مليار	2,4 مليار	%+20
دعم مباشر للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	-	4,8 مليار	-

وقد بلغت النفقات المشتركة المتعلقة بميزانية الاستثمار لسنة 2015 ما يناهز 17,8 مليار درهم نذكر منها أساسا:

النفقات	2014	2015	نسبة التغير
تحديث التجهيزات	8,3 مليار	7,4 مليار	%-10,8
مساهمات ومعونات مختلفة	4,1 مليار	5 مليار	%+22
صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	1,7 مليار	1,8 مليار	%+5,9
صندوق دعم التماسك الاجتماعي	1 مليار	1 مليار	-
صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية	1 مليار	1 مليار	-
صندوق دعم تشغيل الشباب	400 مليون	300 مليون	%-25

اقتراح مؤشرات فاعلية الأداء

قامت وزارة الاقتصاد المالية بإنجاز تقرير حول نجاعة الأداء باعتبارها من الوزارات المختارة لتطبيق التوجهات الكبرى لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية. ويقدم هذا التقرير برنامج الميزانية على مدى ثلاث سنوات مع هيكلتها حول

البرامج ومراعاة البعد الجهوي وتحديد مسؤولية المتدخلين. كما تم ربط البرامج بمجموعة من الأهداف المحددة ومؤشرات القياس.

ويبين تحليل ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية إمكانية اقتراح مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي. ويتعلق الأمر بالمؤشرات التالية:

- نسبة النساء في مناصب المسؤولية.
- نسبة ولوج النساء للتكوين.
- عدد القطاعات الوزارية المستفيدة من التكوين في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، المنظمة في إطار مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي.
- عدد المستفيدين من الدورات التكوينية المنظمة في إطار مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- عدد المستفيدين من صندوق التبغ لمنح المساعدات.

8. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

يعتبر تعزيز حقوق المرأة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أولويات وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، التي في إطار تخصصاتها ، تعمل على ضمان المصادقة على الآليات الدولية المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان، والمشاركة الفعالة داخل الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، فضلا عن الرصد والتنسيق مع الوزارات الأخرى المعنية ببرامج التعاون الدولي.

1.8. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المرجعي

1.1.8. جذاذة تقديمية

تعتبر وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المحاور الرئيسي لممثلي الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال القضايا المتعلقة بالشراكات وبرامج التعاون مع المملكة المغربية. وبالموازاة مع ذلك، تعمل الجهات الحكومية بشكل موثق مع وزارة الخارجية من أجل الانخراط الناجح لأجل تنفيذ المعاهدات المصادق عليها والاتفاقيات الأخرى الموقعة مع الهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة بتعزيز حقوق الإنسان وحقوق المرأة بشكل خاص، وذلك مع الحرص على أن يكون التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية يتم وفقا لاستراتيجيات وأولويات المملكة .

لتحقيق أهدافها، تعتمد الوزارة على يد عاملة تمثل المرأة فيها نسبة 33,4%. وتناهز حصتها داخل مناصب المسؤولية 20,9% سنة 2015. وتجدر الإشارة إلى أن 55,8% من النساء اللواتي يشغلن مناصب المسؤولية داخل الوزارة هن رئيسات مصالح. وفي هذا السياق، قامت الوزارة بعدة تدابير لتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار والوظائف الرقابية وكذا زيادة نسبة النساء بين موظفيها[25].

وبالمثل، فإن مديرية الموارد البشرية التابعة للوزارة ممثلة لدى شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية منذ انطلاقها في سنة 2010 وتشارك بفعالية في أنشطة هذه الشبكة. وتعتبر مديرية التعاون متعدد الأطراف والشؤون الاقتصادية الدولية الجهة المسؤولة عن مراقبة وتنفيذ البرامج المندمجة في إطار خطط تنمية العلاقات مع منظومة الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى، بما في ذلك تلك المتعلقة بمجال تعزيز المساواة بين الجنسين.

[25] انظر الملحق 1

2.1.8. الإطار المرجعي

من خلال عضويته في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان فيينا لحقوق الإنسان (1993) والمعاهدات الدولية الأخرى (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة...) من أجل تعزيز العدل والمساواة، يؤكد المغرب على الأهمية التي يوليها للتعاون الدولي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما تنص عليه مقتضيات الدستور الجديد لعام 2011 [26].

تحقيقا لهذه الغاية، تشارك الوزارة في جميع اجتماعات اللجان الإقليمية والدولية المكلفة بمراقبة وضع المرأة، ونخص منها بالذكر تلك التي تنظمها الأمم المتحدة في لجنة متابعة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولجنة وضع المرأة وكذلك تلك التي تنظمها المنظمات الإقليمية، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، وكذلك الاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، الخ.

وقد شاركت الوزارة في شهر مارس 2015 في الدورة 59 للجنة وضع المرأة، التي انعقدت في نيويورك والتي احتفلت بالذكرى 20 لمؤتمر بكين الذي انطلق سنة 1995. وساهمت الوزارة في هذا السياق، في إعداد آخر تقرير وطني حول خطة عمل بكين + 20 الذي قدم خلال هذه اللجنة.

وفي أبريل 2015، كانت الوزارة عضوا في الدورة 48 للجنة السكان والتنمية (13-17 أبريل)، التي عقدت تحت شعار "تحقيق المستقبل الذي نريده: مراعاة قضايا السكان في التنمية المستدامة بما في ذلك برنامج التنمية لما بعد سنة 2015 "، وخصص جزء كبير من هذه الدورة لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وتحسين ظروفها المعيشية.

وعلى صعيد آخر، شارك المغرب في يوليوز2015 في منتدى السياسة الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (26 يونيو- 8 يوليوز2015). وشارك وفد رفيع المستوى في القسم الوزاري للمنتدى، الذي عقد تحت شعار "تنفيذ ورصد برنامج التنمية لما بعد 2015"، الذي كرست العديد من مواضيعه لقضية المساواة بين الجنسين.

2.8.الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.8. إعداد السياسات والاستراتيجيات

تنظم خطة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2012- 2016 الإجراءات المتخذة في إطار برامج التعاون بين المغرب (الوزارات والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني ...) ومنظومة الأمم المتحدة (وكالات الأمم المتحدة وشركاء التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف ...).

وكانت هذه الخطة موضوع مراجعة منتصف الفترة خلال الأشهر ما بين شتنبر ونونبر 2014 التي أكدت على الملاءمة بين الأولويات الاستراتيجية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2012-2016 والأولويات القطاعية الوطنية الإنمائية بالخصوص لقطاعات التعليم والصحة في مجالات الحكامة والبيئة والتنمية الاقتصادية.

وتعرف الوزارة حاليا انطلاق عملية إعداد الدورة المقبلة من التعاون مع منظومة الأمم المتحدة للفترة 2017-2021 (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2017-2021). وفي هذا السياق، تم عقد العديد من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية مع الشركاء الوطنيين (الوزارات والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني)، ومع فريق منظومة الأمم المتحدة. وتطمح هذه المناقشات إلى تحديد المجالات ذات الأولوية للتنمية، والتي سوف تكون محور التعاون بين بلادنا ومنظومة الأمم المتحدة في إطار فترة 2017-2021.

[26] أنظر الملحق من تقرير ميزانية النوع الاجتماعي لنسخة 2014.

2.2.8. الأخذ بعين الاعتبار لقضايا المساواة وتمكين المرأة

تبذل الوزارة جهودا كبيرة في تطوير وتنفيذ ورصد مشاريع وبرامج التعاون مع كل الجهات الفاعلة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف (الاتحاد الأوروبي والتعاون الإسباني والتعاون الياباني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف والأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، ...). وتعمل الوزارة على ترسيخ بعد النوع الاجتماعي كأولوية داخل برامج التعاون التي تنسقها.

✓ *مراعاة بعد النوع الاجتماعي في الإطار الاستراتيجي للتعاون بين المغرب ومنظومة الأمم المتحدة*

دعت الوزارة في اجتماع المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك إلى مراعاة البعد النوعي في المشاريع التي تقام في ظل خطة التعاون بين الوزارة ومنظومة الأمم المتحدة (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية). وتحقيقا لهذه الغاية، عين مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولا في المغرب عن بعد النوع الاجتماعي مدعوإلى ضمان رصد إدماج المساواة بين الجنسين في مشاريع وبرامج التعاون. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى المجموعة الموضوعية لبعد النوع الاجتماعي لضمان أخذ هذا البعد بعين الاعتبار في إطار جميع مجالات المشاريع والبرامج التي تم تنفيذها في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2012-2016.

وفي السياق ذاته، فإن نطاق التعاون في طور الإعداد بين المغرب ومنظومة الأمم المتحدة للفترة 2017-2021 سيدمج البعد النوعي في جميع مكوناته. ولذلك، فإن الوزارة تتكلف بضمان أن يكون هذا البعد محورا معرفا وكذلك محورا شاملا في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 2017-2021. وللقيام بذلك، سيتم إدراج البعد النوعي في جميع البرامج والمشاريع المنبثقة من هذا الإطار مع أهداف محددة لتحقيقها وسيتم تقييم المخطط للدورة المقبلة من منظور النوع الاجتماعي. ويجدر بالذكر إلى أن شهر أكتوبر 2015 سيعرف تنظيم ورشة عمل لتحديد الأولويات الاستراتيجية التي سيتم خلالها مناقشة قضية المساواة بين الجنسين على نطاق واسع.

✓ *المساعدة الإنمائية الرسمية*

اعتمادا على الالتزامات المنصوص عليها في إعلان باريس وبرنامج عمل "أكرا"، تم استكمال بحث 2011 لرصد تنفيذ إعلان باريس بوحدة اختيارية بعنوان " المساواة بين النساء والرجال وفعالية المساعدة الإنمائية "، والتي شارك فيها المغرب. وتأتي هذه الوحدة أيضا تماشيا مع الاقتراح الوارد في المبادئ التوجيهية للجنة المساعدة الإنمائية بخصوص فعالية المعونة والمساواة بين الذكور والإناث وتمكين وتعزيز قدرات النساء (2008)، حيث تمت التوصية بتطوير "مؤشرات للنوع الاجتماعي كمية ونوعية ، لقياس التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الالتزامات لمواجهة التحديات مثل انخراط الدول في هذه المقاربة ".

✓ دمج البعد الاجتماعي في برامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي

تواصل الوزارة جهودها للوفاء بالتزاماتها بتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة المعتمدة في إطار خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، التي اعتمدت في سنة 2005، وخطة العمل لتنفيذ الوضع المتقدم، التي دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 2013. وتعد الخطة الحكومية للمساواة (2012-2016)، التي حازت على دعم للميزانية من قبل الاتحاد الأوروبي قيمته 45 مليون يورو، واحدة من الإجراءات الرئيسية المنفذة في هذا الإطار. وهكذا يبقى الاتصال منتظما بين وزارة الشؤون الخارجية والتعاون ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ككيان حكومي مسؤول عن توجيه الخطة الحكومية للمساواة. وتعد وزارة الشؤون الخارجية والتعاون كذلك عضوا دائما في اللجنة المشتركة بين الوزارات المسؤولة عن رصد الخطة. وفي هذا السياق، ساهمت الوزارة في تطوير نظام المعلومات المخصص لرصد المشاريع المختلفة داخل هذه الخطة.

3.8. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات فاعلية أداء

تحليل الميزانية [27]

تنخرط وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في الموجة الثانية من الوزارات المطبقة لنصوص القانون التنظيمي الجديد لقانون لمالية. ومن هذا المنطلق، صاغت الوزارة ميزانيتها اعتبارا من سنة 2015، حول ثلاثة برامج تتمثل في العمل الدبلوماسي وإشعاع المغرب، والشؤون القنصلية والاجتماعية، والدعم والتوجيه.

بخصوص موارد الميزانية، تلقت الوزارة ميزانية خلال سنة 2015 تعادل 2,26 مليار درهم، بزيادة 6,7% مقارنة مع السنة الفارطة. وتناهز حصة ميزانية التسيير في الميزانية الإجمالية للوزارة حوالي 91,9%. ويجدر بالذكر أن 62,1% من ميزانية التسيير تشغلها تكاليف موظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية. أما بالنسبة للميزانية المخصصة للاستثمار، فقد عرفت ارتفاعا خلال سنة 2015 يقارب 33% لتصل إلى 183 مليون درهم، توجه 98,6% منها إلى الدعم والتوجيه.

وبموجب القانون التنظيمي الجديد لقانون لمالية، فإن الوزارة دعمت المشاريع (العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، النموذج المغربي، صورة المغرب في الخارج ودعم الدبلوماسية الموازية، الخدمات القنصلية والشؤون الاجتماعية وسياسة الهجرة) المنبثقة من البرامج الموضوعة والمعززة ب 25 مؤشر نجاعة.

وملائمة نصوص القانون التنظيمي الجديد لقانون لمالية من حيث منهجية تعميم مقاربة النوع الاجتماعي في مؤشرات فاعلية أداء، فان هنالك حاجة بالنسبة للوزارة لوضع مؤشرات تعكس جهودها المبذولة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين (على سبيل المثال نسبة النساء في مواقع المسؤولية، وحصة النساء في مجموع التداريب التي تقدمها الوزارة، وعدد التداريب المقدمة للبعثات الدبلوماسية الجديدة في مجال المساواة بين الجنسين، ... .) (انظر الملحق 2).

9. الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وبشؤون الهجرة

تهتم الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وبشؤون الهجرة بإعداد وتنفيذ السياسة الحكومية المتعلقة بالمهاجرين المغاربة وبالمهاجرين الأجانب القاطنين بالمغرب، وذلك بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية داخل وخارج المملكة. في هذا الصدد، ومن أجل الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المختلفة لمجموع شرائح المهاجرين، أجرت الوزارة العديد من الإجراءات والتدابير لتعزيز المساواة بين الجنسين في سياق استراتيجياتها. وقد تعززت هذه الجهود بوضع خط الميزانية لسنة 2015، من أجل ترسيخ مقاربة النوع الاجتماعي.

1.9. تقديم الوزارة والإطار المرجعي

1.1.9. جذاذة تقديمية

وفقا للمرسوم رقم 2-14-192 المنشور بالجريدة الرسمية في أبريل 2014، فإن الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وبشؤون الهجرة تقوم بالتشاور مع الوزارات الأخرى المعنية بتعزيز التضامن والنهوض بالعمل الاجتماعي لفائدة مغاربة العالم وبالحفاظ على الهوية المغربية وترسيخها وبتحسين الخدمات العامة للمغاربة القاطنين بالخارج وبتسهيل الاندماج في بلدان الإقامة وبتعبئة مغاربة العالم للمساهمة في مشاريع التنمية التي اعتمدت في المغرب. كما يندرج في إطار مهام الوزارة ايضا، وضع وتنفيذ السياسة الوطنية للهجرة لإدماج المهاجرين واللاجئين، وكذا وضع أسس حكامة جيدة لمنظومة الهجرة...

ولتنفيذ مهامها، تعتمد الوزارة على نحو120 موظف، تشكل النساء حوالي 40% منهم. وتجدر الاشارة إلى أن 33,3% من النساء الموظفات بالوزارة تشغلن مناصب مسؤولية (انظر الملحق 1).

ومن أجل دعم أفضل لاحتياجات النساء المهاجرات وتحقيق إدماج أفضل لبعد النوع الاجتماعي في خطط عمل الوزارة، تم إنشاء مصلحة "دعم النساء المغربيات القاطنات بالخارج" التابعة لمديرية العمل التربوي والسوسيوثقافي والقضايا القانونية. كما تهتم

[27] تميزت السنة المالية 2014 بإعداد أول إطار للنفقات على المدى المتوسط خاص بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

هاته المصلحة أيضا، ومنذ 2012، بتمثيل الوزارة لدى شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.

2.1.9.الإطار المرجعي

لحماية وتعزيز حقوق المهاجرين المغاربة والمهاجرين الأجانب القاطنين بالمغرب، واصلت المملكة جهودها الرامية إلى احترام ودعم المواثيق الدولية المتعلقة باحترام حقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الإتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية جنيف بشأن اللجوء والبروتوكول الإضافي المتعلق بوضع اللاجئين، الإتفاقية الدولية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، الإتفاقية الدولية المناهضة لجميع أشكال التمييز العنصري، اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صادق عليها المغرب في مجال معالجة قضايا الهجرة،...).

وتنعكس هذه الالتزامات في تزايد الجهود الرامية إلى تعزيز مواءمة الإطار القانوني الوطني مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار تم اعتماد ثلاثة قوانين جديدة خلال انعقاد مجلس الحكومة في دجنبر 2014 (قانون مكافحة الاتجار في البشر وقانون الهجرة وقانون اللجوء). كما تم أيضا وضع مشروع قانون حول مكافحة العنصرية والتمييز.

إضافة إلى ذلك، وفي إطار متابعة تفعيل الالتزامات التي تعهد بها المغرب في مجال احترام حقوق المهاجرات والمهاجرين، ساهمت الوزارة في وضع تقارير بتنسيق مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بما في ذلك التقرير الدوري الرابع حول تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلقين بتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتقرير الدوري المجمع للتقارير (19-20-21) والخاص بإعمال اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز العنصري والتقارير الدورية المتعلقة بتتبع اتفاقية حقوق الطفل ومناقشتها أمام لجنة حقوق الطفل[28]...

2.9. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.9. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

لمواجهة مختلف التحديات الإنسانية والمتعلقة بتسهيل الاندماج والسياسة الخارجية والحكامة، فضلا عن التحديات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الأخرى التي تطرحها مسألة الهجرة، تم اعتماد استراتيجية وطنية جديدة للهجرة واللجوء في دجنبر 2014. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تدبير تدفقات الهجرة مع احترام حقوق الإنسان وتأهيل الإطار التنظيمي ووضع إطار مؤسساتي مناسب وتسهيل اندماج المهاجرين الشرعيين.

وتضمنت هاته الاستراتيجية 11 برنامجا، 7 برامج منها قطاعية و4 أخرى ذات طابع أفقي، تمت بلورتها من خلال 81 من الأنشطة والمشاريع المرفقة ب 27 هدفا محددا. ويتعلق الأمر ب:

- برنامج "**التربية والثقافة**" الذي يسعى لإدماج المهاجرين واللاجئين في النظام التعليمي المغربي وتدريس اللغات والثقافة المغربية؛
- برنامج "**الشبيبة والرياضة**" الذي يهدف إلى تنظيم مجموعة من الأنشطة الرياضية والترفيهية لفائدة المهاجرين واللاجئين الشباب؛
- برنامج "**الصحة**" الساعي إلى ضمان ولوج المهاجرين واللاجئين إلى الخدمات الطبية؛
- برنامج "**السكن**" الرامي إلى تشجيع الحق في السكن في إطار الشروط القانونية؛

[28] للمزيد من التفاصيل، انظر الملحق 2 لتقرير ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2014.

- برنامج "**المساعدة الاجتماعية**" الذي يهدف إلى تسهيل حصول المهاجرين واللاجئين على خدمات المساعدة القانونية والاجتماعية؛
- برنامج "**التكوين المهني**" الذي يسعى إلى استفادة المغاربة الشباب القاطنين بالخارج من دورات تدريبية لتيسير ولوجهم سوق الشغل؛
- برنامج "**التشغيل**" الذي يشمل مجموعة من التدابير لتسهيل اندماج المهاجرين الشرعيين في سوق الشغل؛
- برنامج "**تدبير التدفقات ومحاربة المتاجرة في البشر**" الذي من شأنه تعزيز التدابير للحد من الهجرة غير الشرعية وإنشاء وحدة متخصصة في مكافحة الاتجار بالبشر؛
- برنامج "**التعاون والشراكات الدولية**" الذي يركز على وضع إطار متجدد للتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين لتنسيق أفضل للإجراءات والالتزامات؛
- برنامج "**الإطار التنظيمي والتعاقدي**"، الذي يهدف إلى تأهيل الإطار التنظيمي والتشريعي المغربي ليوافق المعايير الدولية؛
- برنامج "**الحكامة والتواصل**" الذي من شأنه خلق مجموعة من المؤسسات المغربية المهتمة بقضايا الهجرة، بالإضافة إلى وضع خطة للإعلام والتحسيس لفائدة المهاجرين والعموم.

2.2.9. الأخذ بعين الاعتبار لقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

في إطار الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، تم اعتماد عدة إجراءات لفائدة النساء والفتيات نذكر منها:

- إدماج المهاجرات في التكوين الموجه للفتيات في إطار برنامج الشباب والترفيه؛
- إدماج المهاجرات واللاجئات في البرامج الخاصة في مجال الصحة (التوعية والتلقيح والفحص والعلاج المتنقل وصحة الأم والطفل) في إطار برنامج الصحة؛
- إدماج المهاجرات واللاجئات في برامج التوعية والاعلام الموجه للنساء (برنامج المساعدة الإنسانية والمساعدة الاجتماعية)؛
- اعتماد برامج خاصة لمساعدة المهاجرات واللاجئات (ضحايا سوء المعاملة أوالاتجار بالبشر) في شراكة مع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية؛
- إدماج المهاجرات في أنشطة خاصة بالنساء (التكوين المهني والمساعدة على خلق أنشطة مدرة للدخل).

وقد حققت هذه الجهود نتائج مشجعة من حيث تسوية أوضاع المطالبات باللجوء، وولوج الفتيات المهاجرات إلى نظام التعليم الوطني والتكوين المهني.

3.2.9. إعداد الميزانية ووضع مؤشرات فاعلية أداء

استفادت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، خلال سنة 2015، من ميزانية قدرها 437,4 مليون درهم، 391,2 مليون درهم منها تتعلق بنفقات التسيير (أي 89,4% من الميزانية الإجمالية المخصصة للوزارة). وقد خصص الجزء الأكبر من ميزانية التسيير (حوالي 64,9%) لمساعدة الجمعيات التي تعمل لفائدة المغاربة المقيمين في الخارج ودعم شؤون الهجرة (254 مليون درهم)، تليها برامج دعم وتشجيع الأنشطة الثقافية (4%) وبرنامج الدعم الاجتماعي للفئات الضعيفة (6,6%).

أما بالنسبة لنفقات الاستثمار، فقد بلغت 46,2 مليون درهم. وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة وفي إطار ميزانية الاستثمار لسنة 2015، قد وضعت خط للميزانية مخصص لبرنامج "مقاربة النوع الاجتماعي" بقيمة 200.000 درهم.

لا زالت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة لا تملك مؤشرات أداء رقمية. ونظرا لضرورة تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، يتعين على الوزارة وضع ميزانية قائمة على البرامج من خلال اعتماد مقاربة فاعلية الأداء مع إدماج بعد النوع الاجتماعي. يتضمن الملحق رقم 2 من هذا التقرير مقترحات مؤشرات أداء مراعية للنوع الاجتماعي تسمح بتقييم مختلف البرامج التي تنفذها الوزارة على أساس النوع الاجتماعي.

3.9. تحليل أهم مؤشرات الأداء

حسب أحدث تقديرات الوزارة، بلغ عدد السكان المغاربة المهاجرين 4.500.000 شخص سنة 2012[29]، أي حوالي 15% من مجموع سكان المغرب، 70% منهم تقل أعمارهم عن 45 سنة و20% منهم ازدادوا في الخارج. وتقيم معظم الجالية المغربية في أوروبا حيث يتواجد أكثر من الثلثين سنة 2012 (84% وفقا لسجلات القنصليات)[30].

ويبلغ متوسط سن أفراد الجالية المغربية المقيمين بالخارج 26,3 سنة (27,7 سنة للذكور مقابل 24,7 سنة للنساء). وتتراوح أعمار ما يقارب من 68,8% من الرجال المهاجرين و67,4% من النساء المهاجرات ما بين 15 و59 سنة. وتمثل حصة الشباب مكانة مهمة لدى الرجال (26,9%) وكذلك لدى النساء (31,5%)، مما يدل على أن الهجرة المغربية تبقى هجرة عمل بدافع البحث عن فرص شغل. وعلاوة على ذلك، تميز الجالية المغربية المقيمة بالخارج بالحضور القوي للمهاجرين الذين تقل أعمارهم عن 10 سنوات 18,8% منهم ذكور و22,1% إناث، نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة لدى أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج وتزايد الهجرة في إطار التجمع الأسري.

ووفقا للوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، يعرف مستوى تعليم وتأهيل الجالية المغربية بالخارج تحسنا مستمرا. فحوالي 47,2% من أفراد الجالية المغربية بالخارج تتوفر على مستوى تعليم متوسط أوعالي مقابل 11% سنة 1960.

وتعرف تدفقات المهاجرين المغاربة انخفاضا مستمرا، حيث تراجعت من 755.000 مهاجر خلال الفترة ما بين 2000-2005 إلى 450.000 مهاجر ما بين سنتي 2010 و2015، أي بانخفاض قدره 100.000 مهاجر سنويا. وبالتالي، فإن معدل الهجرة السنوي يبلغ 3‰ فقط منذ سنة 2010.

ومنذ اعتماد السياسة الجديدة للهجرة سنة 2013، بلغت نسبة الطالبات اللاتي استفدن من برنامج المنح الجامعية حوالي 54% خلال الموسم الدراسي 2013-2014. وفيما يتعلق بالتكوين المهني، لم تمثل فتيات الجالية المغربية المقيمة في الخارج سوى 15% من إجمالي المستفيدين من هذا البرنامج خلال الموسم 2014-2015.

ومن حيث الأنشطة الثقافية والترفيهية لسنة 2015، فإن معدل فتيات الجالية اللاتي استفدن من المخيمات الصيفية هو39%، مع الاشارة إلى أن 100% من أطفال الجالية المغربية قد استفادوا من هذا البرنامج.

وسمحت الجهود المبذولة لتعزيز اندماج المهاجرين واللاجئين، من تسوية أوضاع 18.694 شخص، 10.201 منهم من النساء (54,6%). وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار عمل اللجنة الوطنية للطعون، تم الاتفاق على تسوية أوضاع جميع النساء وأطفالهن.

وفيما يتعلق بطلبات اللجوء، فقد تم قبول 577 طلب لجوء من جنسيات مختلفة بينهم 168 من النساء (29,1%). أما فيما يخص فحص طلبات لجوء الأشقاء السوريين، أجريت مقابلات مع أكثر من 60 امرأة سورية من قبل لجنة أنشئت لهذا الغرض.

من حيث الحصول على الخدمات الأساسية، تجدر الإشارة إلى أنه في أعقاب نشر دوريات سنة 2013 و2014 المتعلقة بحصول المهاجرين على التعليم والصحة في المؤسسات العمومية، تم تسجيل ما يقارب 3.427 من الفتيات المهاجرات في نظام التعليم الرسمي المغربي، في حين استفادت 64 فتاة من نظام التعليم غير النظامي (2013-2014).

[29] وفقا لأحدث الأرقام الصادرة عن وزارة الشؤون الخارجية، فان عدد من المغاربة المسجلين لدى القنصليات حتى سنة 2011 هو3,5 مليون. ويعزى هذا الاختلاف بشكل جزئي إلى صعوبة تقدير المهاجرين غير المسجلين لدى القنصليات (المهاجرين غير الشرعيين).

[30] مؤسسة التدريب ألأوروبية, "تدابير دعم المهاجرين من منظور العمالة والمهارات: المغرب", ماي 2015.

10. وزارة الاتصال

انخرط المغرب خلال السنوات الأخيرة في سلسلة من التدابير الرامية إلى تعزيز صورة المرأة ودورها في وسائل الإعلام ومحاربة جميع أشكال العنف والتمييز. ويعتمد التحسين الفعلي لصورة المرأة على تفعيل وتنزيل مقتضيات الاستراتيجيات والبرامج التشريعية والمؤسساتية الهادفة إلى ترسيخ ثقافة المساواة بين الجنسين، وكذا انخراط والتزام وسائل الإعلام بالإجراءات المتعلقة بنشر مبادئ الإنصاف والمساواة وتحسين صورة المرأة ومناهضة جميع أشكال العنف والتمييز بين النساء في المجال الإعلامي.

1.10. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المرجعي

1.1.10. جذاذة تقديمية

تناط بوزارة الاتصال مهام أساسية تتجلى في تنسيق الاتصالات الحكومية، وإعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في مختلف ميادين الاتصال وتعزيز الصورة المؤسساتية للمغرب والعمل، بشراكة مع الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، على تأهيل وتطوير وإعداد النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم قطاع الاتصال وكذا إنشاء مرصد وطني لصورة المرأة في الإعلام. ويعهد إلى الوزارة بالوصاية على المؤسسات العامة والأجهزة الأخرى التابعة لسلطتها، بما في ذلك الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، والقناة الثانية، والمركز السينمائي المغربي، ووكالة المغرب العربي للأنباء، والمعهد العالي للإعلام والاتصال، والمعهد العالي لمهن السمعي البصري.

على صعيد الموارد البشرية، بلغت نسبة النساء من بين مجموع موظفي الوزارة 41% سنة 2015. وبالنسبة للنساء في مناصب المسؤولية، فقد بلغت النسبة 38,55%[31].

وتتوفر الوزارة على مصلحة تعنى بتعزيز مقاربة النوع الاجتماعي تسمى "مصلحة التكوين وتطوير مقاربة النوع" تابعة لقسم الموارد البشرية.

كما أن الوزارة عضونشيط في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية منذ إنشائها سنة 2010. وفي هذا السياق، شاركت وزارة الاتصال في تطوير خطة عمل مشتركة حول مأسسة المساواة بين الجنسين في مجال إدارة الموارد البشرية في الوظيفة العمومية. كما اتخذت الوزارة عدة تدابير لتحقيق المساواة بين الجنسين في إدارة الموارد البشرية، لا سيما من خلال توظيف وولوج النساء لمناصب المسؤولية.

2.1.10. الإطار المرجعي[32]

وفقا لمقتضيات الدستور والتزامات المغرب على المستوى الدولي، اعتمد مجلس الحكومة في ماي2015 مشروع القانون رقم 96.14، القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري. ينص هذا المشروع، المصادق عليه في مجلس النواب في جلسة عمومية في يوليوز 2015، بإجماع النواب الحاضرين، لأول مرة على منع وحظر شامل لاستغلال صورة المرأة بطريقة سلبية على مستوى الإشهار أو البرامج أو الأعمال التلفزية والحرص على المناصفة في البرامج الحوارية والسياسية والاجتماعية. وسيتم مراجعة المواد 2 و8 و9 من قانون الاتصال السمعي البصري لتتضمن منع أي إعلان أو رسالة تنشر صور نمطية سلبية عن المرأة، أو التحريض على التمييز ضد المرأة بسبب جنسها. وتتضمن هذه المواد أيضا إلزام الفاعلين في مجال الاتصال السمعي البصري بالحيادية في عرض الأحداث، والمساهمة في مكافحة التمييز ضد المرأة بسبب جنسها، ومحاربة الصور النمطية السلبية، والعمل من أجل تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين ومكافحة جميع أشكال التحريض المباشر وغير المباشر على التمييز ضد المرأة.

كما صادق المجلس الحكومي في يوليوز 2015على مشروع قانون رقم 13-90 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة. ويندرج هذا المشروع في إطار تنزيل أحكام الفصل 28 من الدستور، وذلك من خلال العمل على إحداث، هيأة مهنية مستقلة

31تفاصيل توزيع الموارد البشرية حسب الجنس في الملحق 1.

32انظر الملحق 2 للتقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي 2014.

وديمقراطية، وفق مقاربة تشاركية، تهدف بالأساس التنظيم الذاتي للجسم الصحفي وتضطلع بمهام الوساطة والتحكيم وتعمل على تعزيز احترام أخلاقيات المهنة والارتقاء بالممارسة الصحفية وكذا تتبع حرية الصحافة.

وبالإضافة إلى إصدار القانون المتعلق بحقوق المؤلف في 9 يونيو2014، والذي يضمن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، تمت كذلك المصادقة على معاهدتين دوليتين لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في 2014-2015، ويتعلق الأمر ب:

• معاهدة بكين بشأن الأداء السمعي البصري، التي صادق عليها المغرب في 12 مايو2014.

• معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات التي صادق عليها المغرب 19 فبراير 2015.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الوزارة تشارك في إعداد وعرض التقارير التالية:

- التقرير الوطني لخطة عمل بكين + 20؛

- التقرير المتعلق بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي تضمن إدماج اللغة والثقافة الأمازيغية في الإعلام، وإبراز التنوع الثقافي عبر الإعلام، وترسيخ مقاربة النوع ومأسسة المساواة بين الجنسين في قطاع الإعلام؛

- التقرير الدوري بشأن التقريرين، الخامس والسادس، حول تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

والجدير بالذكر أنه تم انتخاب المغرب بالإجماع للفترة (2015-2019)، كعضو داخل اللجنة الحكومية الدولية لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي من اتفاقية سنة 2005 التي تحمل نفس الاسم[33]، وذلك في الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية التي عقدت في الفترة ما بين 10 و12 يونيو2015. ويعكس هذا الانتخاب على المستوى الدولي، التزام وعزم واستمرار المملكة على تشجيع وتعزيز التنوع الثقافي بجميع أشكاله. وخلال هذه الدورة، عين المغرب باعتباره واحدا من 12 بلدا مستفيدا من اتفاق برنامج التعاون (2015-2017) الموقع بين اليونسكووالوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز القدرات الوطنية من أجل تنوع أشكال التعبير الثقافي.

2.10. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتباربعد النوع الاجتماعي

1.2.10. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

ركزت وزارة الاتصال برنامجها، خلال سنة 2015، حول الإجراءات الرئيسية التالية :

المجال السمعي البصري

كجزء من تنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب، شهدت 2015 تنفيذ المخطط الوطني للتلفزة الرقمية الأرضية. وفقا لهذا المخطط الوطني، عملت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد- القناة الثانية وميدي TV1، منذ 17 يونيو2015، على إيقاف البث الأرضي على الشريط UHF في المناطق الحدودية، وكذلك داخل التراب الوطني، وانتقلت إلى بث برامجها حصريا رقميا.
في هذا السياق، أطلقت الوزارة حملة إعلامية لتوعية الجمهور حول المعدات والآليات اللازمة للاستقبال TNT وشرح عملية الانتقال إلى النظام الرقمي، لتشجيع الجمهور المغربي للانخراط في هذا المشروع الوطني الذي هوجزء من الالتزامات الدولية مع الاتحاد الدولي للاتصالات.

مجال الإنتاج السينمائي

شهدت صناعة السينما خلال 2015، استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز الإنتاج السينمائي الوطني، وذلك من خلال وضع دفاتر التحملات المتعلقة بالشروط والمعايير وطرق دعم الإنتاج السينمائي وتنظيم المهرجانات، وتحديث وإنشاء دور السينما.

[33]صادق المغرب في يونيو2013، على اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي ل2005. وتهدف الإتفاقية إلى حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي وإدماجه في السياسات الوطنية والدولية من أجل التنمية المستدامة.

مجال الصحافة

تشمل التدابير المتخذة في هذا المجال، انطلاق العمل بمقتضيات عقد البرنامج الجديد الخاص بتأهيل الصحافة المكتوبة للسنوات الخمس المقبلة في غشت 2015. ويهدف هذا العقد إلى دعم جهود المقاولات الصحفية على مستوى تأهيلها وتنافسيتها وتوسيع انتشارها، وذلك في إطار منظومة جديدة لحكامة الدعم العمومي للصحف المكتوبة، الورقية والرقمية، تقوم على دعم الموارد البشرية والنهوض بأوضاعها المهنية وتحسين الإتفاقية الجماعية، وصيانة التعددية اللغوية والثقافية والسياسية والجمعوية ودعمها، والرفع من نسبة المقروئية، وضمان حق المواطن في الخبر، إضافة إلى تقوية المحتوى الإخباري الرقمي حول المغرب.

مجال تكوين الصحفيين

يتعلق الأمر أساسا بدعم المعهد العالي للإعلام والاتصال لتجديد المرافق التعليمية من أجل الاستجابة لمتطلبات سوق العمل ومتطلبات المجال السمعي البصري.

2.2.10. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تنخرط وزارة الاتصال في تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة 2016/2012، من خلال الالتزام بمجموعة من الإجراءات لاسيما في المجال الأول، في إطار الهدف الرابع المتعلق بنشر مبادئ الإنصاف والمساواة وتحسين صورة المرأة وفي المجال الثاني المتعلق بمناهضة جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة. في هذا السياق، اتخذت الإدارة عدة تدابير لتعزيز صورة المرأة في المجال السمعي البصري ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنف والصور النمطية التي تعرضها وسائل الإعلام[34]. وقد شهدت سنة 2015 تنصيب أعضاء المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام[35]، ويعد هذا المرصد، الذي أحدث بشراكة مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، آلية وطنية لرصد وتتبع صورة المرأة في مختلف الوسائط الإعلامية المكتوبة والسمعية والبصرية وكذا الرقمية، ومحاربة الصور النمطية وتحسين صورة المرأة في الإعلام، والمساهمة في تحسين وتطوير المعرفة في المجال، والمساهمة في نشر ثقافة المساواة والنهوض بحقوق المرأة.

واعتمادا على تجاربها في مأسسة المساواة بين الجنسين، أعدت وزارة الاتصال عدة إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين في هذا القطاع. ومن بين الإجراءات المخطط لها:

وضع استراتيجية لمأسسة المساواة بين الجنسين في قطاع الاتصال

تعتزم وزارة الاتصال وضع استراتيجية تهدف إلى إدماج المساواة بين الجنسين كمبدأ توجيهي في إعداد سياسات وبرامج ومشاريع الوزارة، ودعم جميع المبادرات التي تعزز المساواة بين الجنسين في قطاع الاتصال.

إنشاء قاعدة بيانات عن النساء العاملات وفي مناصب مسؤولية بقطاع الاتصال

تقوم وزارة الاتصال بتطوير دليل إحصائي يهدف إلى جرد دقيق لحضور المرأة داخل الوزارة ولدى المؤسسات الشريكة.

تعزيز قدرات النساء في مناصب مسؤولية:

لتسهيل ولوج المرأة إلى مناصب المسؤولية، تعتزم وزارة الاتصال تنظيم دورات تكوينية في القيادة لفائدة الموظفات والنساء في مناصب المسؤولية داخل الوزارة.

وتعزيزا للمكتسبات في مجال المساواة بين الجنسين بما في ذلك تعزيز فرص المرأة في الحصول على المزيد من مناصب المسؤولية ، أنشأت الوزارة سنة 2015 آلية للتوفيق بين العمل والحياة الأسرية للنساء والرجال عن طريق إنشاء مجمع اجتماعي في مكان

[34] تتضمن دفاتر تحملات قنوات القطب العمومي لمقتضيات من شأنها المساهمة في تحسين صورة المرأة في الإعلام، كما أعدت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ميثاقا للأخلاقيات في سنة 2013 تلتزم فيه بالسهر على احترام "مقاربة النوع" في برامجها وأعدت القناة الثانية ميثاقا داخليا لتحسين صورة المرأة سنة 2014، التزمت من خلاله بإحداث وتفعيل كل الآليات والوسائل المتاحة للنهوض بصورة المرأة.

[35] للمزيد من التفاصيل، انظر القسم من التقرير المتعلق بوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

العمل. يمتد هذا المجمع على مساحة 1000 متر مربع، الأمر الذي تطلب استثمارا بقيمة 9 ملايين درهم. يتضمن المجمع حضانة بسعة 40 إلى 50 طفلا وصالة ألعاب رياضية ومطعم.

دورات لتكوين المدربين في مقاربة النوع:

تعتزم وزارة الاتصال تنظيم دورات تكوينية لفائدة المدربين حول مفاهيم وممارسات المساواة بين الجنسين داخل الإدارة.

التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات:

تعتزم وزارة الاتصال دمج مقاربة النوع الاجتماعي في التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات.

وعلاوة على ذلك، فإن المعهد العالي للإعلام والاتصال، من خلال برامجه ومناهجه الأكاديمية، يدمج أيضا مقاربة النوع الاجتماعي في برنامج عمله مع التركيز على تكافؤ الفرص بين الجنسين.

3.2.10. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات فاعلية أداء

بلغت ميزانية التسيير لوزارة الاتصال 1,255 مليار درهم برسم سنة 2015، خصصت منها 70,907 مليون درهم لنفقات الموظفين، مقابل 70,205 مليون درهم سنة 2014، أي بزيادة 1%. وبلغت نفقات التجهيزات والنفقات المتنوعة 1,2 مليار درهم، أي ما يعادل ثلاث مرات ميزانية السنة السابقة. وتشمل هذه النفقات المساهمة في ميزانية تسيير كل من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ب800 مليون درهم، ووكالة المغرب العربي للأنباء ب 198 مليون درهم والمركز السينمائي المغربي ب46 مليون درهم.

وفيما يخص ميزانية الاستثمار، فقد بلغت 387,8 مليون درهم برسم سنة 2015، أي ما يعادل 23,6% من الميزانية المخصصة لوزارة الاتصال. وقد شكل الغلاف المالي المخصص للإذاعة والتلفزة المغربية 77,4% من إجمالي ميزانية الاستثمار المخصصة لوزارة الاتصال، أي ما يعادل 300 مليون درهم مخصصة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

توزيع ميزانية الاستثمار حسب المؤسسات التابعة لوزارة الاتصال (بمليون درهم)

مليون درهم	2015
الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	300
المعهد العالي لمهن السمعي البصري	6,5
وكالة المغرب العربي للأنباء	6,26
المركز السينمائي المغربي	5,11
المعهد العالي للإعلام والاتصال	2,61

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الاتصال

نظرا لأهمية البرامج المنجزة لتعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع الاتصال ووسائل الإعلام والحاجة الملحة للتماشي مع مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، القاضي بتوفير مؤشرات موضوعية تراعي بعد النوع الاجتماعي تم اقتراح، في الملحق 2 من التقرير، بعض المؤشرات التي من شأنها المساهمة في تقييم أثر البرامج التي تنفذها وزارة الاتصال على الشرائح الاجتماعية المستهدفة.

3.10. تحليل أهم مؤشرات النتائج

التواجد النسائي في الميدان الإعلامي:

يعرف التواجد النسائي في الميدان الإعلامي، تطورا مستمرا سواء في القطاع بأكمله أوداخل وزارة الاتصال. ففي مجال التكوين، فمنذ سنة 1969 بلغت نسبة الطالبات الخريجات من المعهد العالي للإعلام والاتصال 60% مقابل 40% للطلاب. كذلك الشأن بالنسبة للمعهد العالي لمهن السمعي البصري، حيث بلغت، نسبة الطالبات في السنة الأولى 67,4% من مجموع الطلاب سنة 2015، ونسبة الطالبات في السنة الثانية 63,8%.

وبلغ عدد الصحفيات الحاصلات على بطاقة الصحافة الصادرة عن وزارة الاتصال، خلال سنة 2015 ما يناهز 691 صحفية من مجموع 2282، أي ما يعادل نسبة 30,28%، موزعة على النحو التالي: 275 من الصحفيات العاملات في الصحافة المكتوبة، 265 في القطاع التلفزي، 61 في القطاع الإذاعي و63 صحفية في وكالة المغرب العربي للأنباء، ثمانية نساء عاملات في شركات الإنتاج و19 في وسائل الإعلام الإلكترونية.

III. الولوج العادل للحقوق الاجتماعية

يتطرق هذا المحور إلى الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال الولوج العادل للحقوق الاجتماعية بصفة عامة والولوج إلى البنيات التحتية الأساسية بصفة خاصة (الماء الصالح للشرب والكهرباء والسكن ووسائل التنقل)، وكذا الولوج المتكافئ لبيئة سليمة وللخدمات الصحية والتربية والتعليم العالي والتكوين المهني مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الشباب.

1. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

أحدثت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، باعتبارها مشروعا مجتمعيا، نقلة نوعية وتحولا في مقاربة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، استنادا على مجموعة من القيم والمبادئ التي ترتكز على احترام كرامة الإنسان وإعادة الثقة للمواطنين والإشراك الفعلي في مسلسل التعبير عن الحاجيات واتخاذ القرارات وتبني الحكامة الجيدة في إطار من الشفافية والمحاسبة والافتحاص.

1.1. عرض هياكل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تسهر على تسيير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هيئات مركزية ومحلية من أجل مشاركة واسعة وتمثيلية مهمة للسكان لتحقيق انخراط أكبر في المشاريع وضمان استدامتها. وتشرف على جهاز الحكامة، على المستوى المركزي، لجنة استراتيجية برئاسة رئيس الحكومة ولجنة للقيادة برئاسة وزير الداخلية. وتتكلف التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي وضعت تحت إشراف وزارة الداخلية، بمهام توحيد ودعم وتتبع التنفيذ اللامركزي لبرامج المبادرة الوطنية. وعلى الصعيد الترابي، تتألف هذه الهيئات من لجان محلية وإقليمية وجهوية.

وعلى المستوى الجهوي، يترأس والي الجهة اللجنة الجهوية للتنمية البشرية. كما يرأس العامل اللجنة الإقليمية. وعلى المستوى المحلي، تتكون اللجنة المحلية للتنمية البشرية من فرق تنشيط الجماعات وفرق تنشيط الأحياء، بالإضافة إلى ممثلي المنتخبين الجماعيين أوالدوائر الحضرية ورئيس اللجنة المكلفة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا النسيج الجمعوي والمصالح التقنية اللامركزية والسلطة المحلية.

وفيما يتعلق بتمثيلية المرأة داخل هذه الهيئات، فقد عرفت تزايدا هاما، منتقلة من أقل من 7% سنة 2007 إلى أكثر من 21% سنة 2014[36].

2.1. الإطار المرجعي

يمثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أداة قانونية مهمة لتغليب منطق حقوق الإنسان. ويعتبر هذا العهد أن حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أساسية، حيث أن الحقوق المدنية والسياسية مثل الحق في العيش بكرامة لا يمكن تحقيقها إلا إذا تمت الاستجابة لحاجيات الإنسان الأساسية.

وخلال التسعينيات، وفي ظرفية اتسمت بزيادة الفقر والإقصاء، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير العالمي للتنمية البشرية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت المقاربة الجديدة للتنمية المرتكزة على القضاء على الفقر مجال الاهتمام الرئيسي على الصعيد الدولي. وفي هذا الإطار، جاءت أهداف الألفية للتنمية للدفاع عن مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف، ولجعل الحق في التنمية واقعا حقيقيا للجميع ولتخليص البشرية من الفاقة. فمنذ انطلاق أهداف الألفية للتنمية سنة 2000، التزم المغرب بتحقيق هذه الأهداف في الآجال المحددة. وفي هذا السياق، تم وضع مشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية باعتماد إجراءات وأنشطة مستجيبة لهذه الأهداف ومبنية على منهجية القرب والتشاور والشراكة والتعاقد.

[36] تجدر الإشارة إلى أن ما مجموعه 2.792 امرأة تم تسجيلهن داخل هيئات الحكامة، ، أي بنسبة 21% من العدد الإجمالي.

3.1. برامج ومشاريع المرحلة الثانية 2011-2015 للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

مع الإعلان عن إنطلاقة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يوم 18 ماي2005، من قبل جلالة الملك محمد السادس، تم إعطاء دفعة جديدة وقوية في مجال التنمية البشرية لتعزيز التقدم الاجتماعي المهم الذي يعرفه المغرب، الذي انخرط في إصلاحات عميقة تنفيذا للتوجهات الملكية السامية.

وقد عرفت المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية حصيلة جد ايجابية من حيث الكم والنوع. كما تشكل المرحلة الثانية من المبادرة (2011-2015)، التي اعطيت انطلاقتها يوم 4 يونيو2011 بجرادة، استمرارية لمكتسبات المرحلة الأولى. وتتميز المرحلة الثانية بالتوسع والقوة والنجاعة وإعادة التأكيد على الخيار الملكي الاستراتيجي للتنمية البشرية.

وتشمل المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ثلاث برامج مستهدفة (برنامج مكافحة الفقر في الوسط القروي وبرنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري وبرنامج تأهيل المجال الترابي) بالإضافة إلى برنامجين يشملان مختلف التراب الوطني (البرنامج الأفقي وبرنامج محاربة الهشاشة).

4.1. أهم نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وآثار النوع الاجتماعي

سجلت حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للفترة الممتدة ما بين 2005-2014، نتائج جد إيجابية من حيث تنفيذ مشاريع التنمية وتحسين الحكامة المحلية.

وبالفعل، سجلت المبادرة، منذ انطلاقها، أكثر من 9,75 مليون مستفيد، منها 4,1 مليون امرأة مستفيدة، وكذلك إنجاز 38.341 مشروعا و8.294 نشاطا للتنمية، بغلاف مالي إجمالي ناهز 29 مليار درهم، بلغت فيه مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أكثر من 17,2 مليار درهم، مشكلة بذلك رافعة مكنت من تعبئة 41% من هذا المبلغ ممولة من طرف الشركاء.

أما بالنسبة لتوزيع مشاريع وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فهو كالتالي:

البرنامج	عدد المشاريع	عدد الأنشطة
الهشاشة	3 061	964
القروي	12 868	1 235
الأفقي	16 024	4 162
الحضري	6 388	1 933
المجموع	**38 341**	**8 294**

المصدر: التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005-2014.

وتعد المبادرة نموذجا من حيث إدراج مقاربة النوع في تركيبة هيئات جهاز الحكامة وبين المستفيدين. وهكذا، فقد استفادت 1,5 مليون امرأة من أكثر من 29.000 مشروع منذ إنطلاقة المبادرة. وفيما يخص حصيلة إنجاز المشاريع من حيث إدراج مقاربة النوع الاجتماعي خلال المرحلة الثانية، يمكن تقديمها كالتالي:

قطاع التعليم

منذ إطلاقها سنة 2005، أولت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اهتماما خاصا للتعليم من أجل المشاركة الفعالة في السياسات العمومية للرفع من مستوى هذا القطاع. وبالتالي، تميز دعم المبادرة الوطنية في مجال التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي بإحداث 8.155 مشروعا لفائدة 498 ألف فتاة. وتطلبت هذه المشاريع استثمارا إجماليا قدره 4,2 مليار درهم، بلغت مساهمة المبادرة الوطنية فيها حوالي 2,8 مليار درهم. وتتعلق هذه المشاريع، من بين أمور أخرى، ب :

- بناء وتجهيز دار الطالب ودار الطالبة ورياض الأطفال، ومدارس للتعليم الأولي والمقاصف المدرسية؛
- تحديث وتطوير المدارس (المدارس الإعدادية والمدارس الثانوية والقاعات الدراسية)؛
- اقتناء وسائل النقل المدرسي؛
- عمليات الدعم المدرسي وتوزيع الحقائب المدرسية واللوازم والكتب المدرسية.

قطاع الصحة

يعتبر القطاع الصحي من بين مجالات التدخل الرئيسية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. حيث تم إنجاز 3.058 مشروعا ونشاطا، بمبلغ مالي إجمالي بلغ 2,3 مليار درهم، منها 1,2 مليار درهم كمساهمة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لفائدة 753 ألف مستفيد، منها 319 ألف من النساء. وتهدف هذه التدخلات أساسا إلى:

- تعزيز توفير الرعاية ولا سيما من خلال مشاريع توسعة وتأهيل وتجهيز المرافق القائمة (المراكز الصحية والمستوصفات ومراكز تصفية الدم) وعمليات إحداث بنيات جديدة وبناء مساكن للطاقم الطبي.
- تقديم خدمات صحية للطبقات الأكثر حرمانا لتوفير التغطية الصحية لسكان المناطق النائية والجماعات القروية البعيدة من خلال المشاريع والأنشطة مثل القوافل الطبية والحملات الصحية وعمليات إزالة المياه البيضاء من العين وتوزيع النظارات الطبية.
- الوقاية من وفيات الأمهات والوفيات قبل الولادة عن طريق تشجيع الولادات في ظروف صحية جيدة من خلال بناء وتجهيز قاعات الولادة ودار الأمومة.
- تسهيل ولوج ساكنة المناطق الجبلية للخدمات الصحية من خلال اقتناء سيارات الإسعاف والوحدات الصحية المتنقلة.

قطاع التكوين المهني

في إطار التكامل مع الإجراءات والجهود المبذولة من طرف المؤسسات المعنية الأخرى في مجال التكوين المهني، ساهمت المبادرة في خلق 1.060 مشروع ونشاط، والتي كلفت في مجموعها حوالي 674 مليون درهم. وقد بلغت حصة مساهمة المبادرة الوطنية في هذه المشاريع 350 مليون درهم.

وتتمثل هذه الأنشطة الداعمة، التي همت حتى الآن ما يقرب عن 69.000 من الفتيات والنساء، في:

- تنظيم دورات وورشات العمل أوالتأهيل المهني.
- بناء و/ أوتجهيز مراكز التكوين المهني.

قطاع التكوين وتقوية القدرات

تبنت المبادرة الوطنية مقاربة تشاركية في مجال التكوين وتقوية القدرات تأخذ بعين الاعتبار تحليل المعطيات الموجودة والصعوبات المرتبطة بتنفيذ مشاريع المبادرة الوطنية وخاصة على المستويين المركزي والإقليمي.

وهكذا، تم إنجاز 1.162 مشروعا ونشاطا في هذا الإطار مع استثمار ما مجموعه 279 مليون درهم، بما في ذلك مساهمة المبادرة الوطنية التي ناهزت 199 مليون درهم. وقد استفادت من هذه المشاريع أكثر من 37.806 امرأة.

كما ترتكز معظم هذه المشاريع على تكوين أعضاء هيئات الحكامة وفرق التنشيط في الأحياء وفي الجماعات والجمعيات والنساء حاملات المشاريع، وتكوين ممثلي المصالح الخارجية والمنتخبين وتنظيم الندوات والأيام الدراسية.

مشاريع التنمية الاقتصادية (الأنشطة المدرة للدخل)

استفادت 45.713 امرأة من 7.432 مشروع مدر للدخل من خلال طلبات المشاريع في إطار البرنامج الأفقي وكذا المشاريع المحدثة في الوسط القروي والحضري. وهمت هذه المشاريع قطاعات الفلاحة والتجارة والمهن الصغيرة والصناعة التقليدية والسياحة والصيد وتجارة الأسماك.

توزيع الإنجازات حسب مجالات التدخل

القطاع	عدد المشاريع	عدد النساء المستفيدات
الفلاحة	4 284	26 497
الصناعة التقليدية	1 147	9 935
التجارة، المهن الصغيرة وخدمات القرب	1 561	6 625
دعم الجمعيات والتعاونيات	288	167
الصيد وتجارة الأسماك	30	1 958
السياحة	122	531
المجموع	**7 432**	**45 713**

المصدر: التنسيقية الوطنية 2005-2014.

وتدل هذه الإنجازات على المشاركة الفعالة للمرأة وانخراطها في مشاريع المبادرة الوطنية باعتبارها مستفيدة من المشاريع اوحاملة للمشاريع.

التنشيط السوسيوثقافي والرياضي

في إطار مقاربة شاملة للتنمية البشرية ومن أجل تعزيز تأطير الشباب، تم تقوية إنجازات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال مشاريع وأنشطة اجتماعية وثقافية ورياضية تساعد على تكوين الذات وتلقين أسس المواطنة. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد أحدث 5.238 مشروعا ونشاطا باستثمار ما مجموعه 4,1 مليار درهم، بلغت حصة مساهمة المبادرة الوطنية فيها 52% واستفاد منها نحو1,4 مليون مستفيد، بما في ذلك 320 ألف من النساء. وقد همت إنجازات المبادرة في هذا المجال:

- بناء، تأهيل وتجهيز مراكز متعددة الوظائف داخل الأحياء ومراكز الشباب والمكتبات والمراكز الثقافية والفضاءات الجمعوية؛
- بناء وتأهيل المركبات الرياضية وملاعب رياضية للقرب؛
- اقتناء آليات رياضية؛
- تنشيط التظاهرات الرياضية والثقافية؛
- تكوين الشباب في مهن الرياضة.

مراكز الإيواء

أثار الخطاب الملكي ل 18 ماي 2005 الأهمية البالغة لرعاية الأشخاص الذين يعيشون في وضعية هشة أوالمعرضين لخطرها. وبالتالي، من أجل استيعاب مختلف جوانب الهشاشة، استفاد، نحو1,02 مليون شخص، من بينهم 325 ألف امرأة، من مشاريع المبادرة الوطنية وذلك بقيمة 4,7 مليار درهم (63% حصة مساهمة المبادرة الوطنية).

وتهدف المشاريع والإجراءات المتخذة في هذا المجال حماية الساكنة في وضعية هشة من الوقوع في الفقر المدقع من خلال:

- بناء وتأهيل وتجهيز مراكز الإيواء لفائدة الفئات المستهدفة العشرة في وضعية هشة (مراكز استقبال للنساء، ومراكز لإيواء النساء ومراكز الاستماع والتوجيه ومراكز متعددة التخصصات ومراكز سوسيوثقافية ورياضية ومراكز حماية الطفل والخيريات ومراكز استقبال الأشخاص بدون مأوى مستقر ودور المسنين ومراكز الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة)؛

- التكفل، المساعدة وإعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والأسري للفئات في وضعية هشة؛
- تقوية قدرات الأطفال في وضعية إعاقة؛
- دعم الجمعيات الفاعلة في مجال محاربة الهشاشة.

تحسين الولوج للبنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية لفائدة الساكنة المستهدفة

تعتبر البنية التحتية الأساسية (الماء، الكهرباء، الطرق، ...) شرطا أساسيا للدينامية التنموية. حيث تمثل أولوية ضمن تدخلات المبادرة الوطنية لدعم السياسات القطاعية من خلال الدعم الفعال للمشاريع التي تخص الربط بالماء الشروب والصرف الصحي والصلب والكهربة وبناء الطرق والمسالك القروية. وتتجلى إنجازات المبادرة الوطنية في هذا الإطار في:

- الرفع من خدمات التزود بالماء الصالح للشرب بالجماعات القروية مع إعطاء الأولوية للمشاريع المهيكلة وذلك من خلال:
  - ✓ 2.262 مشروع نقطة ماء (بناء السقايات والخزانات والصهاريج وتهيأة واستغلال منابع المياه،...).
  - ✓ الربط الفردي بالماء الصالح للشرب لفائدة 12.000 أسرة.
  - ✓ توسيع شبكة الربط بالماء الصالح للشرب لفائدة 155.760 أسرة.
- فك العزلة عن الساكنة القروية بتهيأة الممرات والمسالك عبر:
  - ✓ إنجاز 2.421 مشروعا لتهيأة المسالك والطرق بلغ طولها 6.783 كم.
  - ✓ بناء 668 منشأة فنية ومنشآت العبور.
- تقوية الكهربة القروية والانارة العمومية عبر:
  - ✓ عمليات الربط الكهربائي لفائدة 11.028 منزل.
  - ✓ استفادة 15.926 أسرة من الإنارة العمومية.
  - ✓ الكهربة القروية ل 78.372 منزل.

2. الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء

يعتبر الولوج لموارد مائية صالحة للشرب بكميات كافية وبكلفة في المتناول من بين حقوق الإنسان الأساسية، حيث يتطلب ذلك القضاء على كل أشكال التمييز (حسب الجنس والوسط) المتعلقة بالولوج لهذه الموارد المائية وتدبيرها وأخذ القرار بشأنها. وفي هذا الصدد، قامت الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء منذ سنة 2015 بتوقيع شراكة مع مؤسسة الأمم المتحدة للنساء من أجل صياغة استراتيجية لمأسسة إدماج بعد النوع بقطاع الماء.

1.2. جذاذة تقديمية للقطاع والإطار المرجعي

1.1.2. جذاذة تقديمية

تتمثل مهام قطاع الماء، الذي أصبح ممثلا منذ أكتوبر2013 بالوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء، في البحث والتدبير والتخطيط بخصوص الموارد المائية وكذا تطويرها وتقييمها. وفيما يخص الموارد البشرية، بلغ عدد الموظفين بالوزارة المنتدبة ما يقارب 1790 موظفا، بالإضافة إلى 783 موظفا على مستوى وكالات الأحواض المائية. وتبلغ نسبة تمثيلية النساء على التوالي 30% من مجموع موظفي الوزارة و20% من مجموع الموظفين بالوكالات المائية. وبخصوص نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب المسؤولية، فلقد وصلت إلى 22% (أي 55 إمرأة) من مجموع المسؤولين.

ومن جهة أخرى، أحدثت الوزارة المكلفة بالماء خلية لمقاربة النوع الاجتماعي في نونبر 2013 والتابعة للأمانة العامة للوزارة المنتدبة. ومن بين مهام هذه الخلية : تتبع تنفيذ مؤشرات الخطة الحكومية للمساواة الممتد على الفترة 2012-2016 فيما يتعلق بقطاع الماء، وكذا تحسيس وتكوين الأطر والمسؤولين بالوزارة حول إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بالسياسات والبرامج والمشاريع بالوزارة، بالإضافة إلى تتبع إنجاز الدراسة حول الاستراتيجية المتعلقة بمأسسة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بقطاع الماء. كما

تتوفر الوزارة المنتدبة على ممثل بشبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية منذ 16 دجنبر 2014 (انظر الملحق رقم 1).

2.1.2. الإطار المرجعي

لقد انخرطت بلادنا في بذل كافة الجهود من أجل ضمان ولوج متساو لكافة المواطنات والمواطنين للماء الشروب وبيئة سليمة وتنمية مستدامة، وذلك عبر مختلف المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، منها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذا أهداف الألفية للتنمية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تم ترسيخ المساواة فيما يتعلق بالولوج للماء الشروب في إطار الدستور المغربي لسنة 2011 عبر المادة 31.

وحتى تتم موائمة الإطار القانوني والتنظيمي للوزارة المنتدبة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، تواصل الوزارة المجهودات الرامية لمراجعة قانون الماء 95/10 وذلك من أجل تحسين هذا القانون وتكييفه مع السياق الجديد لتنمية الموارد المائية. ويبقى الهدف الرئيسي لهذا القانون هو ضمان الحق في الولوج للماء بشكل عادل ومستدام.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار تفعيل آليات الأمم المتحدة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، خاصة حقوق النساء، شاركت الوزارة المنتدبة في إنجاز عدة تقارير، من بينها التقرير المتعلق بتتبع إنجاز التوصيات المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل، المنسق من طرف الهيأة بين الوزارية لحقوق الإنسان، وذلك في إطار الدورة الثانية للجنة حقوق الإنسان التابعة لهيأة الأمم المتحدة. ومن بين المحاور الرئيسية التي تم التطرق إليها في إطار هذا التقرير، المجهودات المبذولة من طرف المغرب والإنجازات المتعلقة بتعميم الولوج للماء الشروب بالوسط القروي. كما يتعلق الأمر بإعداد التقرير الدوري الذي يضم التقريرين الدوريين الثالث والرابع المتعلقان بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. ومن بين التدابير المتخذة في هذا الصدد، نذكر تحسين تمدرس الأطفال بفضل إنجاز برنامج تزويد الساكنة القروية بالماء الشروب. وأخيرا، ساهمت الوزارة المنتدبة في إنجاز تقريربكين+20 المنسق من طرف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ثم أيضا إنجاز التقرير الشامل للتقريرين الخامس والسادس المتعلقين باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء.

2.2. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.2. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

الاستراتيجية الوطنية للماء

لقد تم تحقيق عدة إنجازات في إطار الاستراتيجية الوطنية للماء (2009-2030)، خاصة فيما يتعلق بتدبير الطلب على الماء. ومكن تسريع وتيرة إنجاز البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي، من الرفع من المساحة الإجمالية المجهزة بالسقي الموضعي إلى 410.000 هكتار في متم 2014. كما سيمكن هذا البرنامج التي ستتم مواصلته في أفق 2030، من اقتصاد الماء بنسبة 2,3 مليار متر مكعب سنويا، كما سيستفيد هذا البرنامج من تمويل من طرف البنك الدولي بما قدره 150 مليون دولار (أي ما يقارب 1,47 مليار درهم) وذلك لفائدة 9.300 فلاح بالدوائر الفلاحية بكل من دكالة والغرب والحوز وتادلة.

ومن جهة أخرى، يهدف برنامج اقتصاد الماء الشروب وبقطاع الصناعة، الذي هو في طور الإنجاز من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالات والموزعين (ريضال وليديك وأمنديس)، إلى تحسين أداء شبكات توزيع الماء الشروب والحد من ضياع الماء. كما سيتم أيضا تعزيز الحفاظ على الموارد المائية الجوفية عن طريق برمجة أشغال فحص المياه الجوفية العميقة بالمناطق التي تعرف عجزا في المياه وذلك حتى يتأتى تقييم الإمكانيات المتاحة، علما أنه تم فحص 32 فرشاة مائية ما بين 2009 و2015.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تلبية الطلب المتزايد على الماء في أفق 2030، ستتم مواصلة تنمية العرض المائي وتنويعه عن طريق إنجاز سدود، علما أنه يوجد 13 سدا كبيرا في طور الإنجاز وأن عدد السدود الكبرى التي تتوفر عليها بلادنا تقدر ب 139 في متم

2014، وذلك بقدرة تخزين المياه تصل إلى حوالي 17,6 مليار متر مكعب. كما يتواصل تنويع العرض المائي عبر استعمال المياه غير المعهودة (تحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة وتجميع مياه الأمطار)، وكذا تعزيز التضامن بين الجهات فيما يخص توزيع الموارد المائية (نقل المياه من أحواض شمال-غرب إلى أحواض وسط-غرب).

من جهة أخرى، ومن أجل إرساء نمط جديد للحكامة بقطاع الماء، يتم تحضير مشروع قانون لتعديل قانون الماء 95/10. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز الإطار المؤسساتي عن طريق إنشاء مجالس للأحواض المائية[37] وكذا تعزيز وتوضيح مهام المجلس الأعلى للماء والمناخ ووكالات الأحواض المائية واللجان الإقليمية للماء. كما يهدف مشروع القانون إلى تحسين ظروف الوقاية من الآثار المترتبة عن التقلبات المناخية، وكذا تعزيز وسائل الحفاظ على الموارد المائية (عقود المياه الجوفية). ويسعى المشروع أيضا إلى تعزيز الإطار التنظيمي فيما يخص استعمال مياه الأمطار والمياه العادمة المعالجة وتحلية مياه البحر، ثم أيضا إنشاء أنظمة للمعلومات حول استعمال وتدبير الماء بالأحواض المائية وكذا على المستوى الوطني، وذلك حتى يتأتى تتبع أفضل للوضعية المائية بالبلاد.

2.2.2. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

إنجاز استراتيجية لمأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي بمخططات العمل بقطاع الماء

وعيا منها بالطابع الأفقي الذي يكتسي مسألة تعزيز المساواة بين الجنسين والتحديات المطروحة أمام إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بالسياسات العمومية، قامت الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء بالمصادقة على اتفاقية شراكة مع هيأة الأمم المتحدة للنساء في 27 مارس 2015، من أجل إنجاز استراتيجية لمأسسة إدماج بعد النوع بقطاع الماء. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع بالمخططات والبرامج والقوانين والممارسات التي تهم قطاع الماء. وتنقسم هذه الاستراتيجية إلى أربع مراحل تهم:

1. القيام بتحليل معمق للإنجازات والمعيقات وكذا التحديات التي تواجه إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بالمخططات والبرامج والقوانين والمشاريع المتعلقة بقطاع الماء.
2. صياغة استراتيجية مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي بقطاع الماء.
3. وضع خطة عمل لهذه الاستراتيجية إلى جانب صياغة آليات تنظيمية ومصادر تمويلية لإنجاز هذه الاستراتيجية.
4. صياغة نظام تتبع-تقييم للمخططات المنجزة في إطار هذه الاستراتيجية.

الولوج المتساوي للماء الشروب بالوسط القروي: الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي في إطار برنامج التأهيل البيئي للمدارس والمساجد والمدارس القرآنية بالوسط القروي

من أجل ضمان ولوج متساو وعادل للماء الشروب بالوسط القروي، تواصل الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء الجهود لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في إطار برنامج تزويد الساكنة القروية بالماء الشروب وبرنامج التأهيل البيئي بالمدارس والمساجد والمدارس القرآنية بالوسط القروي، وفي إطار الشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والتعاون التقني البلجيكي.

[37] تتكلف هذه المجالس التي لها دور استشاري، بإبداء الرأي حول المخطط المديري للتهيأة المندمجة للموارد المائية على مستوى كل حوض مائي.

البرامج الرئيسية للوزارة المنتدبة المكلفة بالماء والمدمجة للنوع الاجتماعي

البرنامج[38]	الأهداف	إدماج مقاربة النوع الاجتماعي	الإنجازات
برنامج تزويد الساكنة القروية بالماء الشروب	يهدف البرنامج إلى تقوية تعميم التزود بالماء الشروب بالوسط القروي وضمان الولوج لخدمات الماء للساكنة المتبقية	نهج المقاربة التشاركية من أجل ضمان ديمومة المشاريع المنجزة ثلاث فاعلين رئيسيين في إطار هذه المقاربة، المكتب الوطني للماء الشروب والكهرباء والجماعة القروية وجمعية مستعملي المياه يتكلف هؤلاء الفاعلون بتمويل البرامج على التوالي بنسبة 80 % و15 % و5 %	بلوغ نسبة 94,5 % تزود بالماء الشروب سنة 2014 تحسين تمدرس الفتيات اللواتي يتحملن في الغالب عبء جلب المياه، وكذا تحسين الظروف الصحية للساكنة بفعل الحملات التحسيسية المصاحبة لهذا البرنامج تمكين النساء من مزاولة أنشطة تمكنهن من الاستقلالية الاقتصادية الحد من ظاهرة الهجرة القروية نحوالمدن وذلك نتيجة إنجاز برامج أخرى تتعلق بالكهربة القروية وإنجاز المسالك القروية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية خلق مقاولات محلية تعنى بأشغال التجهيز والصيانة ضمان التزود بالماء الشروب خلال فترات الجفاف...
برنامج التأهيل البيئي للمساجد والمدارس القرآنية بالوسط القروي	يهدف هذا البرنامج إلى إنجاز بنيات التزود بالماء الشروب والتطهير على مستوى 8000 مسجد و85 مدرسة قرآنية	تم إنجاز هذا البرنامج وفق مقاربة النوع الاجتماعي حيث تم إنجاز مراحيض منفصلة إحداها للنساء والأخرى للرجال	منذ انطلاق هذا البرنامج، تم تزويد أكثر من 1800 مسجد ومدرسة قرآنية بالماء الشروب والصرف الصحي.
البرنامج المتعلق بالتأهيل البيئي للمدارس القروية	يهدف هذا البرنامج إلى تزويد 17000 مدرسة قروية بالماء الشروب والصرف الصحي	تم الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي أثناء إنجاز هذا المشروع حيث تم إنشاء مراحيض لكل من الفتيات والفتيان والأشخاص المعاقين وكذا المدرسات والمدرسين	تزويد 1580 مدرسة قروية بالماء الشروب والصرف الصحي كما همت إنجازات المكتب الوطني للماء الشروب والكهرباء في متم 2014، أكثر من 1800 مدرسة بخصوص تزويدها بالماء الشروب
برامج شراكة بين الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والتعاون التقني البلجيكي	تحسيس وتكوين مسؤولي وأطر الوزارة ووكالات الأحواض المائية والمكتب الوطني للماء الشروب والكهرباء بخصوص مقاربة النوع الاجتماعي وإدماج هذه المقاربة في التخطيط	إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ببرامج العمل السنوية للوزارة ووكالات الأحواض المائية والمكتب الوطني للماء الشروب والكهرباء	هذا البرنامج هو في طور الإنجاز

كما أن مجموع هذه البرامج والتدابير المتخذة تهم مجال تدخل الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء في إطار الخطة الحكومية للمساواة (2012-2016) في أفق المناصفة. وتجدر الإشارة إلى أنه تم إنشاء شبكة مكونة من ممثلي الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء ووكالات الأحواض المائية والمكتب الوطني للماء الشروب والكهرباء، وتعنى هذه الشبكة بتتبع التدابير المتخذة في إطار الخطة الحكومية للمساواة.

3.2.2. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات فاعلية أداء

لقد تم اختيار الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء ضمن وزارات أخرى، وذلك من أجل تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية برسم سنة 2016.

[38] تتطابق الإنجازات المتواصلة في إطار هذه البرامج مع الهدف 16 من المخطط الحكومي للمساواة.

تحليل ميزانية الوزارة المكلفة بالماء حسب مقاربة النوع الاجتماعي

بلغت الميزانية الإجمالية المخصصة للوزارة المنتدبة المكلفة بالماء برسم سنة 2015 مبلغ 2,8 مليار درهم منها 81,9% مخصصة لنفقات الاستثمار. وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية المخصصة للوزارة المنتدبة تمثل 70,1% من الميزانية الإجمالية المخصصة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

وتعزى أهمية ميزانية الاستثمار الموجهة لمديرية التهييآت المائية التي ترتفع إلى 1,71 مليار درهما (أي ما يمثل 75% من مجموع ميزانية الاستثمار) إلى أهمية الميزانية المخصصة لبرامج بناء السدود الكبرى التي بلغت 1,38 مليار درهم خلال سنة 2015. كما خصصت مديرية البحث والتخطيط للماء، التي تتوفر على ما يقارب 23,2% من ميزانية استثمار الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء (أي 533,45 مليون درهما)، ما يناهز 16,2% من الميزانية للبرنامج المتعلق بالماء الشروب والصرف الصحي بالوسط القروي (عوض 29,6 % سنة 2014) ، وكذا 10% لبرنامج تزويد المدارس القروية ومدارس التعليم الأصيل والمساجد والمستوصفات بالوسط القروي بالماء الشروب والصرف الصحي (عوض 13,3% السنة الفارطة). وتبلغ النسب المخصصة للمكتب الوطني للماء الشروب والكهرباء ولوكالات الأحواض المائية، على التوالي، 37,5% و22,5% من ميزانية استثمار المديرية.

ومن جهة أخرى، قامت الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء بإدماج برنامج مقاربة النوع في إطار قانون المالية لسنة 2015 والذي يندرج ضمن الميزانية المخصصة لمديرية الشؤون الإدارية والمالية. وتبلغ قيمة هذا البرنامج 500.000 درهما مخصصة لإنجاز دراسة حول استراتيجية مأسسة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بقطاع الماء.

تحليل مؤشرات فاعلية الأداءللوزارة المكلفة بالماء حسب مقاربة النوع الاجتماعي

ترمي دراسة استراتيجية مأسسة إدماج النوع الاجتماعي بقطاع الماء بشراكة مع هيأة الأمم المتحدة للنساء، المزمع انهاؤها سنة 2016، إلى وضع مخطط عمل لمأسسة إدماج النوع بقطاع الماء، وذلك بتحديد مخططات للتنفيذ والميزانية المخصصة لكل التدابير، وكذا برمجتها وتحديد آليات التنفيذ والتتبع. كما سيتم أيضا تحديد آليات المصاحبة والاستشارة اللازمة لوضع المنهجيات وكذا الكفاءات التي يجب تقويتها على مستوى الوزارة المنتدبة والوكالات المائية من أجل تتبع مخططات العمل لإنجاز استراتيجية إدماج النوع الاجتماعي بقطاع الماء. وهكذا، يتوخى من النتائج المرتقبة أن تضم اقتراحات تهم مؤشرات (النتائج والآثار) مدمجة للنوع الاجتماعي بخصوص قطاع الماء.

ومن جهة أخرى، حددت الوزارة المكلفة بالماء حوالي 22 مؤشرا لفاعلية الأداء والتي تخص تتبع ميزانية الاستثمار. كما تم تحديد خمس مؤشرات فاعلية أداء مرتبطة ببرنامج بناء السدود. ونظرا لأن الوزارة المنتدبة هي في طور تطبيق المقتضيات الجديدة للقانون التنظيمي للمالية، لأن غالبية مؤشرات فاعلية الأداء للوزارة هي مؤشرات وسائل، فينتظر من الوزارة أن تعمل على تحسين صياغة هذه المؤشرات بالأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى كل البرامج، مما سيمكن من تحسين تتبع وتقييم الميزانية بالنظر إلى بعد النوع.

اقتراح مؤشرات مدمجة لمقاربة النوع الاجتماعي

من بين الوسائل الممكنة لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى مؤشرات فاعلية الأداءللوزارة، تجدر الاشارة إلى استغلال المؤشرات المقترحة في إطار الخطة الحكومية للمساواة. ويتعلق الأمر بالمؤشرات التالية : عدد النساء والرجال المستفيدين من برامج تعزيز قدرات الفاعلين من أجل إدماج النوع في التخطيط وبرمجة الميزانية داخل الوزارة، عدد الفتيات والفتيان المستفيدين من برنامج إعادة التأهيل البيئي بالمدارس القروية وعدد الفتيات والأطفال المستفيدين من برنامج التأهيل البيئي بالمساجد والمدارس القرآنية بالوسط القروي وكذا نسبة تمثيلية النساء بمراكز القرار على مستوى الوزارة المنتدبة ووكالات الأحواض المائية (انظر الملحق 2).

3.2. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع

لقد مكنت الجهود المبذولة بخصوص تعبئة الموارد المائية، من توفير بنيات مائية مهمة لبلادنا، والتي تتكون من 139 سد كبير و13 منشأة لنقل المياه وأكثر من مائة سد صغير، وكذا التوفر على آلاف الآبار لتعبئة الموارد المائية الجوفية. وهكذا، ساهمت هذه البنيات المائية في ضمان التزود بالماء الشروب والصناعي لبلادنا (بلوغ معدل التزود بالماء الشروب بالوسط الحضري إلى 100% و94,5 % بالوسط القروي سنة 2014)، وسقي 1,5 مليون هكتار والمساهمة في إنتاج الطاقة، وكذا الحماية من خطر الفيضانات والجفاف.

وفي هذا الصدد، تتواصل الإنجازات بخصوص التزود بالماء الشروب بالوسط القروي وذلك في إطار برنامج تزويد الساكنة القروية بالماء الشروب. وهكذا، تم الرفع من نسبة الاستفادة من الماء الشروب بالوسط القروي من 14% سنة 1994 إلى 94,5% في متم سنة 2014 ومن المرتقب أن يصل هذا المعدل إلى 95% سنة 2015 (منها 30% مزودة عن طريق الربط الفردي).

مبيان 6: تطور معدل الولوج للماء الشروب بالوسط القروي

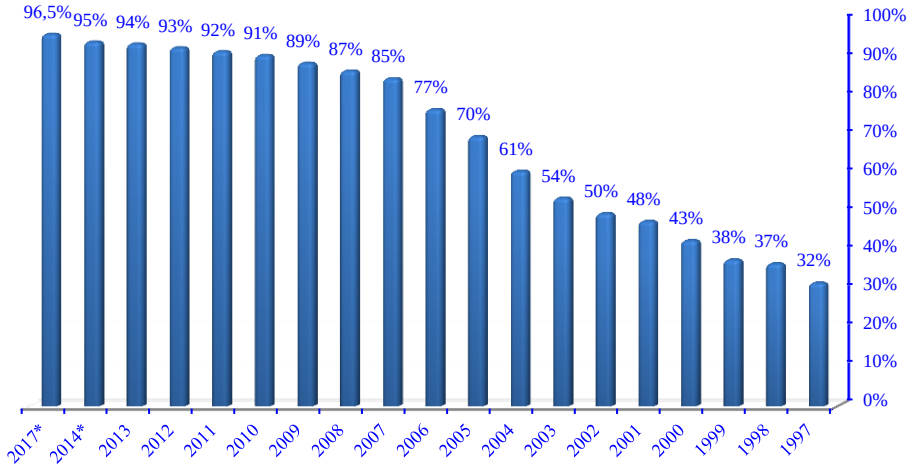

المصدر: الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء

وفيما يخص سد الخصاص الحاصل بخصوص الصرف الصحي بالوسط القروي، من المرتقب تعزيز البرنامج الوطني للصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة (تم إطلاق هذا البرنامج سنة 2006 ومن المرتقب أن يصل المعدل الإجمالي للربط بالشبكة إلى 80% سنة 2020 و90% سنة 2030 وذلك بإنجاز برنامج وطني للصرف الصحي بالوسط القروي في إطار المخطط الوطني للماء. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المعدل بلغ 73% في متم 2013 بالوسط الحضري (بلغ هذا المعدل 72% سنة 2012) مقابل 40% بالوسط القروي. ويعزى هذا النقص الحاصل إلى عدم وجود إطار مؤسساتي مناسب بالوسط القروي.

3. الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة

شهد المغرب خلال العقود الأخيرة ازدهارا اقتصاديا هاما بفضل تطور القطاعات السوسيواقتصادية الحيوية كالفلاحة والصناعة والصيد البحري والتنمية الحضرية والبنيات التحتية والسياحة. غير أن هذا الازدهار كانت له مجموعة من التبعات السلبية على جودة البيئة ومن أجل الحد منها، فقد انخرطت بلادنا خلال السنوات الأخيرة في مسلسل إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات التنموية. وفي ذات السياق، فإن مراعاة الحاجيات المتباينة للساكنة المستهدفة يعتبر شرطا أساسيا لإنجاح هذه السياسات.

1.3. جذاذة تقديمية للقطاع والإطار المرجعي

1.1.3. جذاذة تقديمية

تتلخص أهم المهام الموكلة للوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة في وضع سياسة هادفة لحماية البيئة وارساء التنمية المستدامة، وذلك عبر تعزيز الإطار القانوني والمراقبة البيئية، وكذا إطلاق برامج للتأهيل البيئي ووضع آليات الوقاية واليقظة البيئية والحد من أخطار التغيرات المناخية وإبرام عقود الشراكة والتعاون.

ومن أجل القيام بمهامها على أكمل وجه، تتوفر الوزارة المنتدبة على ما يقارب من 351 موظفا مع تمثيلية نسائية تقدر بنسبة 46,7% من مجموع الموظفين. كما بلغت نسبة النساء في مناصب المسؤولية 23% (انظر الملحق رقم 1).

فيما يخص الجهود المبذولة لإدماج مقاربة النوع في تدبير الموارد البشرية للوزارة المنتدبة، فجدير بالذكر أن الوزارة تعد عضوا بشبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية كما تساهم في أشغالها.

2.1.3.الإطار المرجعي

وفقا للالتزامات المتخذة من طرف المغرب في مجال البيئة ومن أجل وضع الشروط الملائمة لإرساء التنمية المستدامة، تواصل بلادنا بذل جهود كبيرة لوضع إطار قانوني متناسق عبر تسريع مساطر إنجاز النصوص التطبيقية الخاصة بالقوانين البيئية والتي تعنى بمجالات مختلفة كحماية صحة الإنسان وتحسين الظروف المعيشية للمواطنات والمواطنين.

ويتعلق الأمر بالأخص بنشر قانون الإطار رقم 99-12 الخاص بالميثاق الوطني للتنمية المستدامة وكذا تسريع مساطر إنجاز مشروع القانون 81-12 الخاص بتثمين الساحل وأيضا وضع 45 نصا تطبيقيا للقوانين البيئية.

2.3. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.3. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

تماشيا مع البند 14 من القانون الإطار 99-12 الخاص بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة المصادق عليه من طرف البرلمان سنة 2014، فلقد تم وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة بالتشاور مع كافة الاطراف المعنية من قطاع عام وخاص ومجتمع مدني.

تهدف هذه الاستراتيجية إلى وضع القواعد الأساسية للاقتصاد الأخضر والشامل وتنبني على أربعة مبادئ أساسية :

- تتماشى الاستراتيجية مع الممارسات الجيدة المطبقة على المستوى الدولي وتسعى لرفع التحديات التي تواجه المغرب بخصوص التنمية المستدامة عن طريق الحد من آثار التغيرات المناخية والتصحر وحماية التنوع الطبيعي.
- تتوافق الاستراتيجية مع مبادئ القانون الإطار 99-12 الخاص بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة وتتمحور هذه المبادئ حول : الاندماج والإقليمية والتضامن والحيطة والوقاية والمسؤولية والمشاركة.
- تم اعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لتكون مسارا متواصلا من التزامات كافة المتدخلين، وذلك من أجل تحقيق أهداف مشتركة تعطي الاجابة لمجموعة من الاشكاليات المرتبطة بالتنمية المستدامة.

- يعتمد تفعيل هذه الاستراتيجية على مخططات وبرامج في طور الإنجاز وكذا على إجراءات ملموسة مرفقة بمؤشرات التتبع والنتائج.

2.2.3. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

من أجل مواجهة التحديات المطروحة في مجال تدبير الشؤون البيئية ومن أجل تحسين ظروف عيش الساكنة، فقد أعطت الوزارة المنتدبة الإنطلاقة لمجموعة من المشاريع التي تراعي الحاجيات المختلفة للساكنة المستهدفة ويتعلق الأمر بالبرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والنفايات المشابهة لها، والبرنامج الوطني للتأهيل البيئي بالمدارس القروية والبرنامج الوطني للتأهيل البيئي بالمساجد والمدارس القرآنية بالوسط القروي، وكذا برنامج التربية البيئية والتنمية المستدامة.

- ***البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمشابهة لها***

يهدف هذا البرنامج إلى الوصول إلى معدل جمع يقدر ب 85% سنة 2016 و90% بحلول سنة 2020. كما ساهمت الجهود المبذولة في هذا الصدد في إتمام مشروعين تم تمويلهما من طرف الوزارة المنتدبة بما قدره 76 مليون درهم، كما أعطيت الإنطلاقة ل11 مشروع جديد بتكلفة إجمالية تقدر ب 269 مليون درهم. وفي إطار هذا البرنامج، فقد تم ايلاء أهمية قصوى للجماعات القروية الصغرى والتي لا تتوفر على إمكانية إنشاء مطارح مراقبة، وذلك عبر تمكينها من المتابعة الضرورية لتحسين ظروف جمع النفايات عن طريق إعادة تهيأة المطارح التقليدية ووضع صناديق نفايات تراعي معايير الحفاظ على البيئة.

- ***برنامج التأهيل البيئي للمدارس القروية***

اعطيت إنطلاقة البرنامج سنة 2008 بشراكة بين الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة والوزارة المنتدبة المكلفة بالماء وكذا وزارة التربية الوطنية. ويهدف هذا البرنامج إلى تزويد 17.000 مدرسة قروية بالبنيات التحتية الأساسية المتعلقة بالماء الصالح للشرب والتطهير. ولقد تمت إعادة التأهيل البيئي في 231 مدرسة قروية على مستوى 28 اقليم وذلك سنة 2014 بتكلفة تقدر ب 11.5 مليون درهم. كما تمت أيضا مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي في هذه المشاريع عبر إنشاء مراحيض خاصة بالبنات والاولاد والاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وكذا المدرسات والمدرسين.

- ***برنامج التأهيل البيئي بالمساجد والمدارس القرآنية بالوسط القروي***

اعطيت إنطلاقته سنة 2008 بشراكة بين الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والذي يهدف إلى تزويد 8000 مسجد و85 مدرسة قرآنية بالبنيات التحتية للماء الشروب والتطهير. كما أن هذا البرنامج أخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي حيث تم إنجاز مراحيض لكل من النساء والرجال. وتم تأهيل ما يقارب 405 مسجد على مستوى 40 إقليما سنة 2014، بميزانية قدرها 30 مليون درهم تكلفت بها كلتا الوزارتين.

- ***برنامج التربية البيئية والتنمية المستدامة (2009-2017)***

يندرج هذا البرنامج ضمن الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة والإتفاقية الإطار للشراكة التي تجمع وزارة التربية الوطنية ووزارة الشباب والرياضة ومؤسسة محمد السادس لحماية البيئة ومجموعة من الجمعيات. كما تابعت الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة سنة 2014، تشكيل أندية بيئية بالمدارس ودور الشباب، وكذا تعزيز دور مراكز التربية البيئية التابعة للجمعيات غير الحكومية والناشطة في هذا المجال. في هذا الصدد، فقد تم إنشاء ما يقارب من 100 نادي جديد ليصل العدد الإجمالي إلى 300 نادي ومركز. كما تمت أيضا مواصلة برامج تعزيز قدرات المنشطين في مجال التربية البيئية والتنمية المستدامة، وذلك عبر تنظيم 10 دورات تدريبية لصالح 300 منشط في البيئة.

3.2.3. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات فاعلية أداء

تحليل ميزانية الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة حسب مقاربة النوع الاجتماعي

استفادت الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة[39] برسم سنة 2015، من ميزانية قدرها 688,6 مليون درهم منها 88,6% مخصصة للاستثمار. كما يبين تقسيم ميزانية الاستثمار حسب أبرز البرامج، أن البرنامج الوطني للصرف الصحي استفاد من ميزانية قدرها 350 مليون درهم أي ما يعادل 57,4% من الميزانية الإجمالية للاستثمار، متبوعا بالبرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمشابهة لها، وكذا برنامج تحسين البيئة بالمساجد والمدارس القروية الذي خصصت له نسبة تقارب 2,5%.

اقتراح مؤشرات تراعي مقاربة النوع الاجتماعي

على ضوء تبني القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية والذي يحث جميع القطاعات الحكومية على تطبيق تقسيم الميزانية حسب البرامج، مع الاستناد على مرجعية مبنية على النجاعة، فان الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة مدعوة لوضع مؤشرات فاعلية الأداءالكفيلة بقياس مدى نجاعة البرامج البيئية.

وتماشيا مع مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، يجب إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى هذه المؤشرات. وفي هذا الصدد، يجب وضع مؤشرات متعلقة بتدبير النفايات الصلبة حسب طبيعتها (نفايات منزلية، صناعية، صناعية خطيرة وطبية) وحسب الوسط (قروي وحضري). كما يجب أيضا وضع مؤشرات تمكن من قياس الأثر حسب مقاربة النوع الاجتماعي للبرامج المتعلقة بالتأهيل البيئي للمساجد والمدارس القرآنية بالوسط القروي وبرامج التأهيل البيئي للمدارس القروية.

3.3. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع

لقد حققت الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة عدة إنجازات في إطار استراتيجية الوزارة والتي تعطي أهمية قصوى للحفاظ على البيئة. ومن بين هذه الإنجازات، نذكر :

- الرفع من نسبة الأسر التي تم ربطها بشبكة الصرف الصحي بالوسط الحضري، حيث انتقلت هذه النسبة من 79% سنة 2004 إلى 88,5% سنة 2014. وبالوسط القروي، فان أكثر الأساليب استعمالا للصرف الصحي هي عبارة عن حفر صحية للتطهير بنسبة تقارب 50,5% وآبار مهجورة بنسبة 20,8%.
- عرفت معالجة المياه العادمة تطورا ملحوظا، حيث مرت هذه النسبة من 6% سنة 2005 (بمحطات معالجة تقدر ب 21 محطة) إلى 20% سنة 2011 ثم إلى 39% سنة 2014 وذلك عبر 90 محطة معالجة للمياه العادمة.
- إنجاز 19 محطة مراقبة لمعالجة المياه العادمة و6 محطات في طور الإنجاز وإعادة تأهيل 23 محطة معالجة غير مراقبة. كما مكنت المحطات التي هي في طور الاستغلال من معالجة 38 بالمائة من الانتاج الإجمالي للنفايات المنزلية في متم 2014، أي معالجة ما يقارب 2 مليون طن سنويا
- الرفع من نسبة إنجاز مطارح مراقبة للنفايات المنزلية إلى 38% في متم 2014 مقابل 10% قبل سنة 2008.

[39] انخرطت الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة في نظام شمولية الاعتمادات منذ سنة 2006.

وعيا منها باستمرار تواجد عدة فوارق بين الجنسين فيما يتعلق بالولوج والاستعمال والتحكم والتقسيم العادل لعائدات الموارد الغابوية، اتخذت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر عدة إجراء ات تهدف إلى إدماج مقاربة النوع ضمن برامج عملها.

1.4. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المرجعي

1.1.4. جذاذة تقديمية للقطاع

تتجلى مهام المندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر في إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة على مستوى مجالات المحافظة والتنمية المستدامة للموارد الغابوية والرعوية في الأراضي الخاضعة للنظام الغابوي، إضافة إلى تطوير تربية الأسماك وكذا مراقبة المناطق المحمية. كما تنسق المندوبية إعداد وتفعيل مخططات تهيأة الأحواض المائية والمنتزهات والمحميات الطبيعية وتتكلف بالتتبع والتقييم، وذلك بتشاور مع مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية.

فيما يخص الموارد البشرية، بلغت حصة النساء ضمن مجموع موظفي المندوبية إلى غاية نهاية ماي 2015 ما يناهز 13,9%.

ولا تتجاوز حصة النساء في مناصب المسؤولية سقف 5%. وتنتمي النساء المسؤولات بالمندوبية، خصوصا إلى فئة المهندسين (79%) وفئة المتصرفين (21%).

وفي إطار المجهودات التي تبذلها المندوبية لأجل تدبير ناجع للموارد البشرية يراعي مقاربة النوع الاجتماعي، انضمت المندوبية إلى شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، وذلك منذ سنة 2014 (انظر الملحق1).

2.1.4. الإطار المرجعي

انضم المغرب إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي تخص حماية الغابات والتنوع البيولوجي ومحاربة التصحر، والقنص وصيد الأسماك، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، والإتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن التحولات المناخية. وتركز هذه الآليات الأممية على تعزيز الولوج العادل للنساء والرجال للأراضي الزراعية، وعلى تطويرالحكامة الغابوية وكذا تعزيز مشاركة النساء في عملية اتخاذ القرار على مستوى تدبير الموارد الطبيعية.

وفي هذا السياق، تبذل المندوبية جهودا كبيرة لوضع إطار قانوني وتنظيمي قادر على تعزيز الولوج العادل وحماية الملك الغابوي والموارد المائية.

2.4. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتباربعد النوع الاجتماعي

1.2.4. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

تبنت المندوبية استراتيجية عمل ترتكز على 6 محاور، ويتعلق الأمر بما يلي :

1. **محاربة التصحر**: حقق البرنامج الوطني لمحاربة التصحر إنجازات مهمة في إطار المخطط العشري (2005-2014)، كما يشهد على ذلك ما تم تحقيقه في مجالات التشجير وتجديد وتعزيز المزارع والتي تبلغ 63.000 هكتار وتحسين المراعي على مساحة 13.800 هكتار.
2. **تأهيل النظم الإيكولوجية للغابات** : تساهم البرامج المرتبطة بإعادة التشجير بشكل كبير في محاربة عوامل التعرية المائية والهوائية، وكذا في إنتاج الخشب، والعلف في المناطق التي تشهد ضغطا رعويا مهما. ويهدف برنامج التهيأة الحالي إلى إعادة تشجير وإحياء وتحسين المناطق الرعوية على مساحة 250.000 هكتار، أي بمعدل 50.000 هكتار سنويا.

3. **حماية وتثمين التنوع البيولوجي**: في هذا الإطار، تم وضع برنامج عشري جديد برسم الفترة 2015.2024 بميزانية تناهز 450 مليون درهم. ويهدف هذا البرنامج إلى حماية وتثمين التنوع البيولوجي وكذا الحد من تدهوره.

4. **المحافظة على الوعاء العقاري للملك الغابوي** : تشمل الإجراءات المبرمجة في هذا الإطار حماية الحيوانات البرية وتلك المهددة بالانقراض، وتهيأة وتدبير المناطق المحمية، والتدبير التشاركي لتنمية مجالات القنص، وتنظيم النشاط المتعلق بالقنص، وإعادة تأهيل الحيوانات البرية الموجهة للقنص، وتطوير مصايد الأسماك وتربية الأسماك.

5. **التثمين الاقتصادي للنظم الإيكولوجية للغابات** : تشمل الإجراءات المتخذة في هذا الإطار تنظيم حقوق الانتفاع، وتثمين منتجات الغابة، ووضع شراكات جديدة.

6. **تعزيز الحكامة** : عن طريق وضع نظام تتبع وتقييم وخلية لليقظة، مع التركيز على تعزيز الموارد البشرية.

2.2.4. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تواصل المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بذل جهود كبيرة لتعزيز دور المرأة باعتبارها فاعلة في إدارة الغابات وشريك في مشاريع تنمية الغابات.

وهكذا، تم البدء في مشروع مأسسة المساواة بين الجنسين بشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وذلك منذ سنة 2012. وقد مكنت الإجراءات المبرمجة في هذا السياق من :

- ✓ *إرساء آليات تدبير المساواة بين الجنسين* : ويتعلق الأمر بإحداث كل من لجنة استراتيجية تسهر على عملية مأسسة المساواة بين الجنسين ولجنة تنفيذية تتكلف بتنفيذ المشاريع المتعلقة بمأسسة المساواة بين الجنسين. وتوجد هذه اللجان تحت وصاية الأمانة العامة للحكومة مع التنسيق على مستوى مديرية الموارد البشرية والشؤون الإدارية للمندوبية.
- ✓ *القيام بتشخيص تشاركي للنوع على مستوى المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر* : شكلت النتائج المحصل عليها من هذا التشخيص أرضية لوضع برنامج عمل يمتد على المدى المتوسط للفترة 2014-2016 بغرض مأسسة المساواة بين الجنسين على مستوى المندوبية مع التركيز على تعزيز تمثيلية المرأة وتسهيل ولوجها إلى مناصب المسؤولية. ويتم حاليا إعداد دليل حول الآليات والإجراءات التي يجب اعتمادها لإنجاح دمج المساواة بين الجنسين في استراتيجية عمل المندوبية.

ومن بين الإجراءات الرئيسية لمشروع مأسسة المساواة بين الجنسين، تم تنظيم برامج تحسيسية وأخرى خاصة بالتكوين وتتعلق بآليات مأسسة المساواة بين الجنسين لفائدة مسؤولي المندوبية وكذا عدة دورات تكوينية تتعلق بالقيادة النسائية وسلاسل القيم المراعية للنوع الاجتماعي.

3.2.4. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات فاعلية أداء

تعد المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر من بين الأربع قطاعات وزارية التي تم اختيارها سنة 2014 لتطبيق مقتضيات الإصلاح الجديد للقانون التنظيمي لقانون المالية. وهكذا قامت المندوبية بهيكلة ميزانيتها حول برامج، وقامت بتحضير مشروع فاعلية الأداء الذي يتضمن الأهداف التي تصاحب هذه البرامج والمؤشرات المتعلقة بها.

وحصلت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، على ما يقارب 692,3 مليون درهم،من ميزانية الدولة برسم سنة 2015، أي بزيادة قدرها 10,6% مقارنة مع سنة 2014. أما فيما يخص ميزانية الاستثمار، فقد بلغت 156 مليون درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 20% بانحدار سنوي.

وتستفيد المندوبية كذلك من أغلفة مالية صادرة عن مصالح الدولة المسيرة بطريقة مستقلة (14 مليون درهم) وكذا من اعتمادين خاصين، وهما صندوق القنص والصيد البحري (16 مليون درهم) والصندوق الوطني الغابوي (400 مليون درهم).

وتماشيا مع أحكام القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، تم توزيع الميزانية المخصصة للمندوبية حسب أربعة برامج وهي البرنامج المتعلق بالدعم والخدمات المتنوعة والذي يستحوذ على 38% من الميزانية الإجمالية للمندوبية، يليه البرنامج المتعلق بالتهيأة والتنمية الغابوية (32%)، والبرنامج الخاص بحماية وتأمين الملك الغابوي (16%) وبرنامج مكافحة التصحر وحماية الطبيعة (14%).

مبيان 7: توزيع الميزانية الإجمالية للمندوبية حسب البرامج

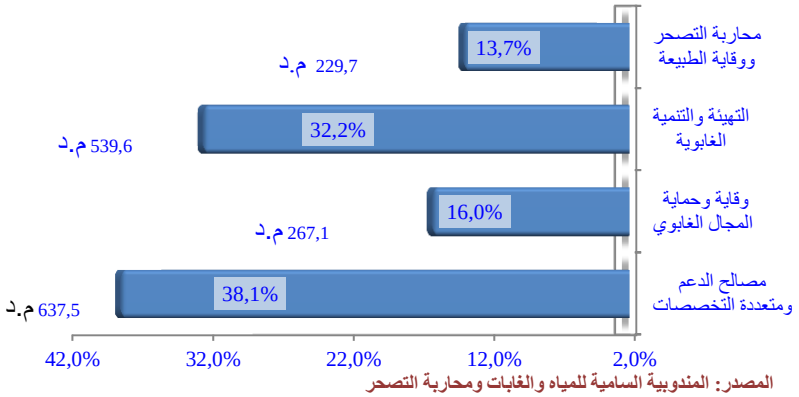

المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

تحليل مؤشرات فاعلية أداء

مكن فحص مؤشرات فاعلية الأداءلسنة 2015 الخاصة بالمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، والتي تصاحب البرامج الأربعة المنبثقة عن استراتيجية عملها، أنها لا تأخذ بعين الإعتبار النوع الاجتماعي، وذلك بالرغم من أن إصلاحات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية تحث على إدخال هذا البعد أثناء صياغة هاته المؤشرات. ولمعالجة ذلك، يتضمن الملحق 2 من التقرير مقترحات تهم مؤشرات فاعلية الأداء تراعي النوع الاجتماعي.

5. قطاع الطاقة

باشر المغرب عدة أوراش تنموية ترمي لتعميم الولوج للطاقة خاصة بالوسط القروي حيث أن ايصال الخدمات الطاقية يعتبر حجر أساس بالنسبة للتنمية من شأنه تحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين وذلك بالنظر لارتباط توفير الخدمات الطاقية بشكل كبير بإمكانية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والشغل. كما يعد إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في جميع مراحل إعداد البرامج الطاقية (البلورة والإنجاز والتتبع والتقييم) عاملا أساسيا لنجاحها.

1.5 جذاذة تقديمية للقطاع والإطار المرجعي

1.1.5. جذاذة تقديمية لقطاع الطاقة

يتكلف قطاع الطاقة التابع لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة بصياغة وتنفيد السياسة الوطنية في المجالات الطاقية مع ضمان تسيير عقلاني كفيل بتطوير الرصيد الطاقي للبلاد, ومن بين المهام الموكولة لهذا القطاع نذكر أيضا تنفيذ الإجراءات الضرورية لضمان سلامة الإمدادات الطاقية وتعميم الولوج للخدمات الطاقية ذات الطابع التجاري بالنسبة للساكنة القروية والحضرية مع السهر على ضمان سلامة الاشخاص والمعدات الطاقية. ولإنجاز هذه المهام، يعتمد قطاع الطاقة على معطيات ذات طابع اقتصادي واستراتيجي وعلى دراسات الأثر المنجزة فضلا عن استعانته بقواعد بيانات يتم تزويدها باستمرار من خلال جمع المعطيات الضرورية.

وفيما يخص الموارد البشرية، بلغ عدد الموظفين في قطاع الطاقة 792 موظفا[40] من بينهم 35% من النساء. وتصل نسبة التأطير لدى نساء القطاع إلى 38,9% بينما تصل النسبة إلى 61,06% لدى الرجال. ومن جهة أخرى، ناهزت نسبة النساء في مناصب المسؤولية بهذا القطاع 27%.

ويشار إلى أن قطاع الطاقة يشارك في أشغال شبكة التشاور المشتركة بين الوزارت من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، حيث ساهم في بلورة دليل المهارات والوظائف في الإدارة والذي يراعي مقاربة النوع البشري(انظر الملحق 1).

2.1.5 تقديم الإطار المرجعي

التزم المغرب من خلال عدة معاهدات أممية تعنى باحترام حقوق الإنسان (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة وأهداف الألفية من أجل التنمية...) بتأمين ولوج عادل للخدمات الطاقية الحديثة وبالأخص بالنسبة للساكنة القروية. وللوفاء بهذه الالتزامات، تم إعطاء الانطلاقة لمجموعة من الأوراش المتعلقة بالإصلاحات التشريعية والمؤسساتية والتنظيمية. ويتعلق الأمر على الخصوص بالقانون 13-09 الذي يعنى بالطاقات المتجددة والقانون 47-09 الذي يهم النجاعة الطاقية وكذا المرسوم رقم 2-10-320 المتعلق بتطبيق قانون 16-09 الذي احدثت بموجبه الوكالة الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

وفي نفس الإطار، وقعت بلادنا على الميثاق الدولي الجديد للطاقة وذلك خلال المؤتمر الوزاري بلاهاي2 والذي عقد في ماي 2015، مما يؤكد المجهود الجبار للمغرب من أجل الاندماج في دينامية دعم التعاون الدولي في مجال الطاقة.

2.5. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.5 وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

مكن تفعيل الاستراتيجية الطاقية ببلادنا من خفض تبعيته الطاقية من 96,8% سنة 2002 إلى 94,6% متم سنة 2014. وتماشيا مع هذا التطور فقد ارتفعت مساهمة مصادر الطاقة المتجددة (المائية والريحية) في إنتاج الكهرباء من 8,2% سنة 2008 إلى 14,2% سنة 2014. ويجذر بالذكر ان ذات الاستراتيجية تصبو لخفض التبعية الطاقية إلى 85,44% في أفق سنة 2025.

وفي نفس السياق، نجح المغرب أيضا في خفض حصة المنتجات البترولية في الاستهلاك الطاقي إلى 54,5% سنة 2014 مقابل 61,4% سنة 2008. وبالموازاة مع ذلك، ومن أجل تمكين القطاع الصناعي من خفض الاستهلاك الطاقي تم اطلاق برنامج النجاعة الطاقية في القطاع الصناعي. وعلاوة على ذلك، تم اعتماد مدونة النجاعة الطاقية في قطاع البناء والتي تروم إدماج اعتبارات طاقية في البنايات من أجل اقتصاد ما يقارب 75% من الفاتورة الطاقية.

2.2.5 الأخذ بعين الاعتبار للمساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة

وضعت الوزارة الوصية مجموعة من البرامج الرامية إلى تحسين الولوج لمصادر الطاقة الحديثة وبالأخص بالوسط القروي وكذا الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري من خلال دعم النجاعة الطاقية والرفع من استعمال الطاقة النظيفة. ويتعلق الأمر بالخصوص ب :

البرنامج الشمولي للكهربة القروية

يهدف هذا البرنامج الذي اعطيت انطلاقته سنة 1996 إلى تعميم الولوج للطاقة الكهربائية في المناطق القروية. ويرتكز هذا البرنامج على نظامين أساسين للكهربة : الربط بالشبكة المترابطة والكهربة الغير ممركزة (بواسطة تجهيزات للطاقة الشمسية) في المناطق البعيدة. وقد ساهم هذا البرنامج منذ انطلاقته في تحسين ظروف عيش الساكنة القروية بشكل ملحوظ وذلك من خلال تمكينها من الخدمات الأساسية المتعلقة على الخصوص بالصحة وتمدرس الفتاة القروية وكذا تحسين مداخيل الأسر المستهدفة عبر خلق فرص جديدة للشغل.

[40] حسب الموقع الالكتروني للوزارة

برنامج الضخ الفلاحي باستعمال الطاقة الشمسية

أعطيت انطلاقة هذا البرنامج في أبريل 2013 بشراكة بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والوكالة الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. ويصبو هذا البرنامج لإنشاء حضيرة مكونة من 3.000 منظومة شمسية سنويا لضخ مياه الري وذلك لفائدة صغار الفلاحين بميزانية قدرها 400 مليون درهم. وستبلغ الطاقة الإجمالية لهذا المشروع في ذروته 15 مليون واط- (طاقة لوحة شمسية لكل وحدة زمنية).

برنامج تأهيل المساجد

يندرج هذا البرنامج في إطار الاتفاقية المبرمة في أبريل 2014 بين وزارة الطاقة والمعادن والمياه والبيئة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والوكالة الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وكذا شركة الاستثمارات الطاقية، ويهدف إلى خفض الاستهلاك الطاقي في المساجد بنحو 40% عبر إعادة تهيئة حوالي 15.000 مسجد.

3.2.5. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات فاعلية أداء

استفاد قطاع الطاقة برسم سنة 2015 من ميزانية قدرها 506,8 مليون درهم. وبلغت ميزانية التسيير برسم نفس السنة 374,99 مليون درهم حيث خصصت منها نسبة 38,9% لنفقات الاجور بينما بلغت ميزانية الاستثمار المخصصة للقطاع 131,8 مليون[41] خصصت منها نسبة 48,5% للوكالة الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

وفيما يخص جهود ربط الميزانية بالنتائج، فقد طور قطاع الطاقة سنة 2015 حوالي 9 مؤشرات تخص ميزانية الاستثمار تتسم بعدم أخذها بعين الاعتبار لبعد النوع الاجتماعي. ويضم الملحق 2 اقتراحات لمؤشرات جذيره بالدراسة من أجل إدماج مقاربة النوع في تدابير القطاع.

3.5. تحليل أهم مؤشرات نتائج القطاع

مكن البرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي، منذ انطلاقته وإلى غاية متم سنة 2014، من استفادة 38.489 قرية، أي ما يعادل 2.067.109 وحدة سكنية وتجهيز 51.559 وحدة سكنية في 3.663 قرية بمعدات للطاقة الشمسية ورفع معدل الكهربة القروية إلى 98,95%. وإلى غاية متم يوليوز 2015، بلغ مجموع القرى المستفيدة من برنامج الكهربة القروية 8.875 قرية (حوالي 2.079.722 وحدة سكنية)، مما مكن ما يقارب 12,5 مليون مواطن من الاستفادة من الربط بالكهرباء ليبلغ معدل الكهربة القروية حوالي 99,09%.

مبيان 8: تطور معدل الكهربة القروية وعدد القرى المستفيدة من البرنامج الشمولي للكهربة القروية

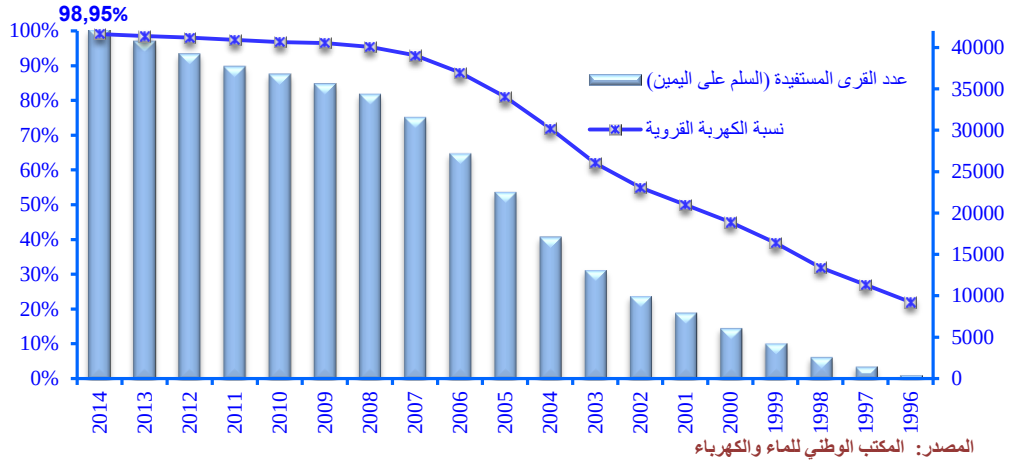

المصدر: المكتب الوطني للماء والكهرباء

[41] بدون احتساب التحويلات الأخرى التي يستفيد منها القطاع.

أما على الصعيد الوطني، وحسب النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى، ارتفعت حصة الأسر التي تقطن مساكن مرتبطة بشبكة الكهرباء بنحو 20,3 نقطة مئوية بين 2004 و2014، منتقلة من 71,6% إلى 91,9%.

6. وزارة السكنى وسياسة المدينة

بالرغم من تكريس مجموعة من الآليات القانونية للحق في الحصول على سكن لائق دون أي تمييز، إلا أن الواقع يظهر فوارق كبيرة بين الجنسين في الولوج القانوني لملكية السكن، حيث غالبية المالكين هم رجال. ويعتبر السكن كمنتوج تساهم ظروف انتاجه وتراكمه في هيكلة الفوارق الاقتصادية بين الجنسين. ومن هذا المنطلق، ينتظر من السياسات السكنية والعمرانية أن تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي في تحليل إنتاج الفضاءات السكنية واستخداماتها، وكذا اعتبار الاحتياجات المختلفة لمكونات الساكنة المستهدفة باتخاذ مجموعة من الإجراءات اللازمة لتشجيع ولوج المرأة للملكية القانونية للسكن.

1.6. جذاذة تقديمية حول وزارة السكنى وسياسة المدينة والإطار المرجعي

1.1.6. جذاذة تقديمية

بعد استصدار المرسوم رقم 196-14-2 في 4 جمادى الثانية 1435 (الموافق ل4 أبريل 2014)، تم منح صلاحيات جديدة لوزارة السكنى وسياسة المدينة. في الواقع، وموازاة مع كل المهام المنوطة بها من إعداد وتنفيذ السياسة العمومية للسكن وتطوير الآليات والاستراتيجيات لفائدة السكن الاجتماعي وتحسين ظروف السكن، واعداد البرمجة المالية المتعلقة بالبرامج الاجتماعية المدعمة من صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري، وتتبع وتقييم البرامج المستفيدة من دعم الدولة، وإعطاء دينامية جديدة لقطاع العقار، ... تتكلف الوزارة، من الان فصاعدا، بوضع سياسة وطنية للمدينة بتنسيق مع القطاعات والمؤسسات الحكومية المعنية.

ولتحقيق مهامها بنجاح، تتوفر الوزارة على 1.898 موظف وموظفة، تمثل النساء 38% منهم. وتشغل 32% من مناصب المسؤولية. وتجدر الاشارة إلى أن نصف مسؤولي الوزارة على المستوى المركزي، هن نساء، مقابل 21% على مستوى المصالح الخارجية. وللإشارة أيضا فقد تميزت سنة 2015 بتعيين امرأة في منصب الكاتب العام للوزارة.

وللتذكير، فإن الوزارة ممثلة في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية وتساهم بفعالية في هذه الاجتماعات. كما قامت الوزارة بتكليف خلية للتنسيق بين الوزارة والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان (انظر إلى الملحق 1).

2.1.6. الإطار المرجعي

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في السكن كإحدى عناصر الحق في مستوى معيشي لائق، كالحق في المأكل والملبس والتطبيب والخدمات الاجتماعية الضرورية. ولهذا فان الحق في السكن اللائق هوبلا شك أحد العناصر الهامة لتحقيق مستوى معيشي مقبول. يتعلق الأمر اذن ، بحق أساسي لاحترام الكرامة الإنسانية، والذي بدوره يرتبط ارتباطا وثيقا باحترام حق أساسي أخر، حسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمتعلق بالحق في الملكية.. وبالإضافة إلى ذلك، دعت عدة آليات لدى الأمم المتحدة (العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأهداف الألفية من أجل التنمية ، الخ...) الدول الأطراف للوفاء بالتزاماتها في تحقيق السماح بولوج عادل إلى سكن لائق.

أما على الصعيد الوطني، فقد أصبح الحق في الحصول على سكن لائق حقا دستوريا (دستور 2011). وفي هذا الصدد، لا يدخر المغرب جهدا من الناحية القانونية والتنظيمية والاستراتيجية لضمان الحصول على السكن لجميع شرائح الساكنة.

وفي هذا الصدد، وفي إطار تفعيل العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ساهمت وزارة السكنى وسياسة المدينة في إعداد التقرير الوطني الرابع حول وضعية ارساء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بشراكة مع

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت الوزارة ممثلة في الدورة 59 للجنة المرأة، والتي عقدت بنيويورك في مارس 2015.

2.6. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.6. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

تتمثل الأهداف الرئيسية لتدخل وزارة السكنى وسياسة المدينة في تعزيز العرض السكني، وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين والحد من العجز السكني. ولهذا الغرض، تم فتح مجموعة من الأوراش والتي تهدف، على وجه الخصوص، إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتعبئة أكبر لمختلف الفاعلين للزيادة في وتيرة إنتاج السكن ليصل إلى 170.000 وحدة / سنويا، وبالتالي تقليص العجز السكني بالنصف لينخفض إلى 400.000 وحدة في أفق 2016 (يقدر حاليا ب 580.000 وحدة). كما أن تنويع المنتجات السكنية (السكن المخصص للطبقة المتوسطة، وسكن 140.000 درهم، والسكن المعد للكراء) من شأنه أن يلبي على نحوأفضل احتياجات مختلف الشرائح الاجتماعية. وفيما يلي وضعية تقدم أشغال هذه البرامج:

إعطاء الإنطلاقة لبرنامج السكن الموجه للطبقات المتوسطة : اثر التعديلات التي أدخلت على المنظومة التحفيزية المخصصة لهذا النوع من السكن بموجب قانون المالية لسنة 2014، فقد تم ايداع 35 اتفاقية لبناء 14073 مسكنا، حتى متم دجنبر 2014، منها 16 اتفاقية تم التأشير عليها لبناء 6.023 مسكن. ومن جانبه، فقد التزم الفاعل العمومي العمران ببناء 2.789 وحدة سكنية للفئات المتوسطة. وقد أبرم المقاولون الصغار، أيضا، اتفاقية مع الوزارة الوصية على القطاع لبناء ما يناهز 5.847 وحدة.

إعطاء إنطلاقة جديدة لبرنامج السكن 140.000 درهم : يشكل التوقيع على الإتفاقية الإطار، بداية يوليوز2015 ، بين الدولة والعمران والاتحاد الوطني للمنعشين العقاريين الصغار إنطلاقة جديدة لهذا البرنامج لبناء الشطر المتبقي من البرنامج أي ما يقارب من 80.000 وحدة وذلك في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص .وبموجب هذه الإتفاقية، ستضع مجموعة العمران رهن اشارة الاتحاد مجموعة من الأراضي المهيأة في مختلف تجزئاتها. وسيتم تنفيذ هذا البرنامج من خلال نظام الموازنة، بحيث سيخصص 60 إلى 70% من المشاريع العقارية للوحدات السكنية 140.000 درهم وذلك في مختلف مدن المملكة. ومن جانبهم، يتعهد المنعشون العقاريون الصغار ببناء هذه المساكن وفقا لمعايير الجودة والسلامة. وقد بلغ عدد المساكن التي شرع في إنجازها، بشراكة مع القطاع الخاص،56.062 سكن منها 29.840 سكن قد شهدت انتهاء الأشغال بها و29.840 هي في طور الإنجاز.

إعداد استراتيجية لانعاش السكن المعد للكراء : وضعت الوزارة الوصية أول نسخة لها لمشروع استراتيجية انعاش السكن المعد للكراء والذي أطلق عليه اسم" ايجار" والذي يهدف إلى تعزيز عروض الإيجار وذلك من أجل دعم انسيابية أكثر في تنقل الأسر وضمان تحسين هيكلة سوق العقار. ويعرف معدل تأجير المساكن في المناطق الحضرية انخفاضا مستمرا منذ الثمانينات لتصل حاليا إلى نسبة حرجة تناهز 22%، في حين أن التوازن في سوق العقار يتطلب معدلا لا يقل عن 25% (معيار دولي) .وتتوخى هذه الاستراتيجية تنفيذ مجموعة من التدابير، منها خصوصا، تأمين الإيجارات وتعزيز عرض المساكن المعدة للإيجار.
وفيما يتعلق بالبرامج التي تعرف تقدما كبيرا في التنفيذ، وهي كالاتي :

برنامج مدن بدون صفيح : قد تم الاعلان، حتى الآن، عن 54 مدينة بدون صفيح من ال85 مدينة المعنية في البداية من قبل برنامج "مدن بدون صفيح". ومن أصل 1.904.000 نسمة (حتى متم أبريل 2015)، 1.600.000 نسمة منهم معنيون بوحدات سكنية جاهزة أوفي طور الإنجاز، أي بمعدل إنجاز بلغ 84%.

برنامج السكن 250.000 درهم : إلى حدود متم يونيو2015، تم إبرام 849 اتفاقية تهم بناء 1.366.310 سكن. وقد أعطيت إنطلاقة الأشغال لبناء 414.033 سكن منها 181.886 قد تمت الأشغال بها.

برنامج تأهيل السكن المهدد بالانهيار[42]: خلال الفترة 2003-2015، تم التوقيع على 98 اتفاقية لإنجاز وتمويل عمليات تأهيل المباني القديمة والسكن المهدد بالانهيار لفائدة 110.458 أسرة وباستثمار إجمالي ناهز 5,34 مليار درهم.

برنامج تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز: خلال الفترة 2002-2015، همت حصيلة إنجازات هذا البرنامج 520 اتفاقية لإعادة هيكلة وتأهيل الأحياء الناقصة التجهيز لفائدة 1.273.511 أسرة بتكلفة إجمالية قدرها 17,12 مليار درهم.

2.2.6 الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

حسب دراسة تقييمية لأثار برنامج الدعم لمحاربة السكن الغير اللائق وأحياء الصفيح بالمغرب،والتي تم إنجازها بشراكة ما بين مجموعة العمران والوكالة الفرنسية للتنمية والتي نشرت نتائجها سنة 2014، تمثل المرأة وحيدة أوالمطلقة أوحتى كبار السن الفئة الاجتماعية التي تواجه صعوبات كثيرة في الحصول على ملكية عقارية. وتبقى العراقيل التي تحول دون استفادتهم من البرامج السكنية مرتبطة أساسا بالتمويل، نظرا لوضعيتهم الهشة اقتصاديا بسبب عدم انتظام دخلهم.

وفي هذا الإطار، يعد الفهم الجيد لخصائص الساكنة المعنية ببرامج وزارة السكنى وسياسة المدينة والمؤسسات التابعة لها أمرا ضروريا. ولهذا، يشكل احداث أنظمة الرصد لتتبع الأوضاع المعيشية للأسر ضرورة ملحة للحصول على مؤشرات مناسبة (كمية ونوعية)، والتي تعتبر أدوات فعالة للمساعدة على اتخاذ القرار بالنسبة للمسؤولين على القطاع.

وفي هذا الصدد، أجرت الوزارة بحثا ميدانيا للتتبع والتنسيق بشراكة مع هيأة الأمم المتحدة للمرأة. وتظل الأحياء المستهدفة من قبل هذا البحث، أساسا، هي أحياء الصفيح والأحياء غير القانونية والمناطق التي تم تهيئها لإيواء المستفيدين من مختلف البرامج. ويهدف هذا البحث إلى توفير المعطيات والمؤشرات اللازمة ليتمكن أصحاب القرار من تقييم التفاعل بين مختلف البرامج وكذا الأثار القطاعية الناجمة عن إرساء هذه البرامج، مع التركيز على التدابير المزمع اتخاذها لمعالجة الصعوبات المحتملة التي تواجهها النساء في الحصول على العقارات بصفة عامة، وخاصة خلال عمليات إعادة الاسكان (انظر الجزء المخصص لتحليل النتائج).

3.2.6. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات فاعلية الأداء

بلغت الميزانية المرصودة لفائدة وزارة السكنى وسياسة المدينة برسم سنة 2015، ما يناهز 3,249 مليار درهم، منها 2,42 مليار درهم كمساهمة من صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري.

اعتمادات الميزانية المرصودة لوزارة السكنى

	الاعتمادات المالية (مليون درهم)	%
التسيير	252,4	7,75
الاستثمار	576,9	17,75
صندوق التضامن للسكن والتكامل الحضري	2.420	74,5
المجموع العام	**3249,3**	**100**

المصدر: مديرية الميزانية، وزارة الاقتصاد والمالية.

وبخصوص توزيع الميزانية على مختلف البرامج، فقد استفادت برامج إعادة هيكلة السكن الغير اللائق والتأهيل الحضري من 184,45 مليون درهم مقابل 8 مليون درهم فقط لبرنامج مدن بدون صفيح و 65,15 مليون درهم للبرنامج الاستعجالي وإعادة تأهيل النسيج العتيق. وللإشارة، فقد تم تعزيز هذه الموارد المالية بالاعتمادات الممنوحة من قبل صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري والموزعة كالاتي :

[42] تهم العمليات المبرمجة ترميم وتقوية هياكل البنايات ، وتقليص الكثافة السكانية، أوإعطاء مساعدات مباشرة.

استعمالات الاعتمادات الممنوحة من قبل صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري برسم سنة 2015 حسب البرنامج

البرنامج	الاعتمادات المفتوحة الممنوحة (مليون درهم)
محاربة أحياء الصفيح	650
إعادة هيكلة السكن الغير اللائق	550
برنامج الجنوب	200
سياسة المدينة	640
السكن الايل للسقوط	100
برنامج إنجاز 80.000 وحدة لفائدة الدفاع الوطني	200
النسيج العتيق	40
البرنامج الاستعجالي	20
استعمالات أخرى	20
المجموع	**2.420**

وبلغت الاعتمادات المرصودة للجهات برسم سنة 2015 ما يناهز 530,888 مليون درهم، منها 96,7% كميزانية للاستثمار. ويظهر توزيع هذه الأخيرة أن ست جهات تستحوذ على ما يقرب من 90% من ميزانية الاستثمار المخصصة للجهات، ويتعلق الأمر بجهة العيون - بوجدور - الساقية الحمراء (18,2%)، وجهة كلميم - السمارة (17,7%)، وجهة فاس - بولمان (15%)، والدار البيضاء الكبرى (14,4%)، وطنجة - تطوان (12,8%)،وأخيرا جهة واد الذهب - لكويرة (11,8%).

ومن جهة أخرى، وفي إطار الإصلاح الموازناتي، تعتبر وزارة السكنى وسياسة المدينة من بين الوزارات السباقة بالانخراط في هذا الاصلاح والمدعوة، انطلاقا من سنة 2016، للشروع في المرحلة الثالثة من هذا الإصلاح، والمتعلقة بإرساء مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية. ولهذا الغرض، يتوقع القيام بإعادة هيكلة جديدة لميزانية الوزارة والتي سترتكز على البرامج التالية:

- التسيير والحكامة.
- برنامج السكن، والجودة والانعاش العقاري.
- سياسة المدينة.

بموجب سنة 2015، عملت وزارة السكنى وسياسة المدينة على تحديد 55 مؤشر أداء والمرافقة لميزانية استثمارها. ويتم تتبع إنجاز البرامج الكبرى خاصة منها، برنامج "مدن بدون صفيح"، وبرنامج إعادة هيكلة السكن الغير قانوني، والبرنامج الاستعجالي، ومعالجة النسيج العتيق من خلال 6 مؤشرات فاعلية أداء لكل برنامج مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي (واد الذهب-الكويرة، والعيون-بوجدور-الساقية الحمراء ، وكلميم- السمارة).

ويظهر تحليل هذه المؤشرات غياب أي اعتبار لبعد النوع الاجتماعي. هذا ومن الأجدى معالجة هذا الخصاص وذلك تماشيا مع مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية والمنتظر تطبيقها برسم قانون المالية 2016. وعليه، يتضمن الملحق 2 على مجموعة من المقترحات لمؤشرات فاعلية الأداءالمتعلقة بتتبع البرامج المرساة من طرف الوزارة ("عدد القروض العقارية الممنوحة لاقتناء سكن حسب الجنس" ، " عدد حاملي تراخيص البناء حسب الجنس "،" عدد البقع الأرضية الموزعة حسب جنس المستفيد "،" عدد المستفيدين من مختلف برامج محاربة السكن العشوائي حسب الجنس "، و" نسبة الأسر التي ترأسها النساء والمقيمة في الأحياء العشوائية "و" عدد رسوم الملكية الصادرة عن المحافظة العقارية حسب جنس المالك ". ...).

3.6. تحليل أهم مؤشرات النتائج

حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، انتقلت نسبة الأسر التي تقطن منازل مغربية عصرية من 62,5% سنة 2004 إلى 65,9% سنة 2014. كما ارتفعت نسب الأسر القاطنة في الشقق بـ 4,2 نقطة، منتقلة من 12,4% سنة 2004 إلى 16,6% سنة 2014.

إضافة إلى ذلك، تزايدت نسبة الأسر في الوسط الحضري التي تقطن مساكن في ملكيتها بـ 5,9 نقطة، منتقلة من 56,8% سنة 2004 إلى 62,7% سنة 2014.

وفي إطار برنامج "مدن بدون صفيح" بلغت نسبة الولوج إلى الملكية للمستفيدين من هذا البرنامج 92,5%. ويعادل هذا المعدل 91,3% بالنسبة للأسر التي يرأسها رجل و93,2% بالنسبة للأسر التي ترأسها امرأة.

ووجبت الإشارة إلى أن 80,9% من الرسوم العقارية (لبقعة أرضية أولشقة) تحمل اسم الزوج فقط، مقابل 16,3% منها تحمل اسم الزوجة و2,2% فقط من الرسوم تشمل اسما الزوجين معا (رجل وامرأة).

وفيما يتعلق بالبيئة المعيشية، فقد عمل برنامج "مدن بدون صفيح" على تسهيل الولوج إلى الخدمات والبنيات التحتية الأساسية بالنسبة لمستفيديه. وهكذا، لم يعرف متوسط المسافة التي يقطعها التلاميذ من وإلى المدرسة، قبل وبعد انتقالهم إلى منازلهم الجديدة، تغييرا كبيرا، حيث انتقلت من 1,6 كلم إلى 1,8 كلم. وبالنسبة للأطفال والشباب الذين يفدون على مراكز التكوين المهني، فقد تقلصت المسافة التي يقطعونها من منازلهم إلى هذه المراكز، في المتوسط، من 7,5 كلم إلى 5,5 كلم.

وفيما يخص الخدمات الصحية، فقد استفادت الساكنة التي تم إعادة ايوائها في إطار برنامج "مدن بدون صفيح " بتراجع متوسط المسافة الفاصلة بين منازلهم الجديدة وأقرب مركز صحي بما يناهز الثلثين، أي بانخفاض من 30 كلم إلى 8 كلم.

وبالمثل، زادت نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب من 22,3% إلى 85,5%، بزيادة قدرها 63 نقطة. وبالتالي، تم تخفيض عبئ جلب المياه الملقى على عاتق النساء والفتيات بنحو39 نقطة بانتقاله من 53,3% إلى 14,4%.

7. وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك

نظرا للتغطية الجزئية للبنيات التحتية الأساسية، ترتفع تكاليف ولوج الساكنة إلى السلع والخدمات كلما بعدت المسافة المقطوعة. ويعتبر العجز المسجل في البنيات التحتية غير مشجع على خلق مقاولات جديدة، كما أنه يحد من مردودية المقاولات الموجودة. وتساهم الاستثمارات في الأصول الإنتاجية (الطرق، والمرافق التجارية والتخزين، والسدود...) والخدمات الاجتماعية (مياه الشرب والتطهير والمدارس والخدمات الصحية...) بشكل ملموس في التنمية ورفاهية الإنسان. وتعمل هذه الاستثمارات أيضا، من خلال برامج الأشغال العمومية / البنيات التحتية على تحسين الأداء الفردي والانتاجية في المجالين القروي والحضري، ورفع الدخل، وتحفيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، غالبا ما يتم تهميش النساء خلال تحديد وتصميم وتنفيذ هذه البرامج، الأمر الذي يحد من التأثير الإيجابي على الساكنة المستهدفة. لهذا، يعد إدراج بعد النوع الاجتماعي في عملية تنفيذ برامج وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك حاجة ملحة.

1.7 . جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المرجعي

1.1.7 . وضعية المرأة في وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك

- يندرج ضمن اختصاصات وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك:
- وضع وتنفيذ السياسة الوطنية لقطاع النقل وكذا السياسة الوطنية للسلامة الطرقية؛
- تنفيذ التشريعات التنظيمية التي من شأنها تطوير وتنسيق ومراقبة وتسيير مختلف مكونات قطاع النقل؛
- تحديد أسعار وضرائب النقل، ومراقبة سلامة وسائل النقل، وتنظيم مهن النقل؛

- تطوير البنيات التحتية للنقل مما يساهم في التهيأة الترابية، والحد من الفوارق الجهوية.
- ومن أجل مزاولة مهامها، تتوفر وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك على 6719 موظف وموظفة من بينهم 1644 امرأة، وهي نسبة تصل إلى 24,5% (أنظر الملحق 1). وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة عضو في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.

2.1.7 . الإطار المرجعي

يعتبر تمكين المرأة من ولوج عادل للبنيات التحتية الأساسية (الطرق والطرق السيارة ، ...) وللنقل ضرورة حتمية، حتى تتمتع المرأة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا الصدد ، تلعب وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك دورا بالغ الأهمية، لا سيما من خلال البرامج المنفذة في مجال تطوير الطرق والطرق السيارة والنقل البري والسككي والبحري، وبناء السدود،... وذلك من أجل تلبية الالتزامات التي تعهد بها المغرب في إطار آليات الامتثال لحقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الأهداف الإنمائية للألفية، ومسودة بكين...)[43] .

2.7.الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.7 وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

قامت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، في إطار وضع سياسة متكاملة لتطوير قطاع النقل، بتبني الاستراتيجية 2012-2016 لتطوير البنيات التحتية للنقل. ويمكن رصد أهم الإنجازات على النحوالتالي:

النقل الطرقي: تمتد حاليا شبكة الطرق بالمغرب على طول 57500 كلم، بحيث تصل نسبة الطرق المعبدة إلى 72%. أما فيما يخص عمليات الصيانة والتأهيل لسنة 2015، فكانت على النحوالتالي: تقوية 1200 كلم، إعادة تزفيت 472 كلم، وتوسعة 824 كلم.

أما عن البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، فمن المتوقع الانتهاء منه سنة 2015 بإعطاء الإنطلاقة للعمليات الأخيرة والتي تهم 707 كلم، وكذلك تقييم المشروع. وقد بلغ طول الطريق المنجزة 14.756 كلم في متم شهر يونيو2015، الشيء الذي مكن من رفع نسبة الربط بالشبكة الطرقية إلى 80%. وتجدر الإشارة إلى أنه يجري حاليا تحضير البرنامج الوطني الثالث للطرق القروية لفك العزلة عن العالم القروي.

النقل السككي : تابع المكتب الوطني للسكك الحديدية خلال سنة 2015 جهوده للرفع من سعة الخط الرابط بين طنجة والدار البيضاء، وتثنية السكة بين سطات ومراكش، وكذا تحسين مستوى الخط الذي يربط غرب المغرب بشرقه. بالإضافة إلى ذلك، انخرط المكتب خلال سنة 2015 في تسريع برنامج حذف الممرات، وتحديث المحطات، وتحسين مناخ العمل.

الطرق السيارة : بفضل الجهود المبذولة، بلغت شبكة الطريق السيار المفتوحة للمرور 1588 كلم، بعدما تم فتح المقطع (الثاني والأخير) خريبكة - برشيد (77كلم) من الطريق السيار الرابط بين برشيد وبني ملال (172 كلم) أمام حركة المرور في يوليوز 2015. أما بخصوص الطريق السيار بين الجديدة وآسفي (143 كلم)، والذي وصلت نسبة الإنجاز به 45%، والطريق السيار المداري للرباط (41 كلم)، فمن المتوقع فتحهما في أفق 2016.

الموانئ: تابعت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك أشغال إنشاء ميناء آسفي الجديد وتوسيع ميناء طرفاية. كما قامت بدراسة الوضع الجيواستراتيجي لميناء القنيطرة الجديد. هذا وقد تم إعطاء الإنطلاقة خلال سنة 2015 لأشغال إنجاز مينائي المهيرز والجبهة، وذلك من أجل تمكين الساكنة المحلية من التوفر على حوض محمي للصيد الحرفي التقليدي.

[43] للمزيد من المعلومات حول الإطار المرجعي المنظم لحق الولوج إلى البنيات التحتية والنقل ، أنظر الملحق 2 من تقرير النوع الاجتماعي 2014.

المطارات : قامت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك بوضع مخطط مديري وطني من أجل تطوير البنيات التحتية للنقل الجوي (الناظور، وكلميم، والراشيدية، وطانطان)، وتوسعة مطار مراكش ومنصتي الركاب 1 و2 بمطار محمد الخامس، وتوسعة العديد من المنصات بكل من مطارات فاس، وزاكورة وبني ملال، وكذا إنجاز مدرج الإقلاع الثالث بمطار محمد الخامس.

تفعيل الاستراتيجية الوطنية لتطوير اللوجستيك: دخلت هذه الاستراتيجية حيز التنفيذ سنة 2010 بعد التوقيع على عقد-برنامج الممتد على الفترة 2010-2015. وفي إطار تطبيق هذا العقد، تم التوقيع سنة 2014 على عدة عقود تنفيذية واتفاقيات. وفي سياق الدينامية المنبثقة عن هذه الاستراتيجية، تمحورت جهود الوزارة خلال النصف الأول من سنة 2015 حول إنهاء دراسات الهيكلة ووضع آليات تفعيل مشاريع المناطق اللوجستيكية عن طريق متابعة التدابير المتعلقة بتعبئة الوعاء العقاري.

2.2.7. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يعتبر إدماج بعد النوع الاجتماعي في سياسة تطوير البنيات التحتية ووسائل النقل، خاصة في المناطق القروية، أمرا بالغ الأهمية. وتعيق عزلة هذه المناطق ولوج ساكنة العالم القروي للخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة تلك المتعلقة بالتعليم والصحة، الشيء الذي يحد من تمتع النساء والفتيات بالحق في الحياة الكريمة. ولمعالجة هذا الأمر، انخرط المغرب منذ أكثر من عشرين سنة في برامج تنمية الطرق القروية بهدف تمكين ساكنة العالم القروي من الولوج ، وبطريقة مستدامة، للمدارس، والمراكز الصحية والأسواق وغيرها من البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من أجل تحسين نوعية وظروف عيش مجموع مكونات المجتمع.

وإدراكا منها لكل هذا، انخرطت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك في إطار الخطة الحكومية للمساواة 2016/2012 عبر عدة تدابير ترتكز بالأساس على:

- مراعاة بعد النوع الاجتماعي في البرامج المرتبطة بالولوج إلى السكن وفك العزلة.
- تحسيس الوزارة بأهمية تحليل مخططات الطرق وفق بعد النوع الاجتماعي.
- تكوين أطر مديرية الاستراتيجية بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك في التحليل وفق النوع الاجتماعي. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى استفادة أطر الوزارة من دورتين تكوينيتين قدمتا من طرف مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي في دجنبر 2014 و2015 في تطوير مؤشرات الأداء المراعية للنوع الاجتماعي وتقنيات تطبيق ميزانية النوع الاجتماعي (وذلك بالشراكة مع وكالة التنمية البلجيكية).
- تكوين مديري المشاريع في مجال إدماج بعد النوع الاجتماعي في تصميم وإعداد المشاريع.
- دمج بعد النوع الاجتماعي عند تنفيذ وإعادة تأهيل البنيات المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

3.2.7. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات فاعلية أداء

بلغت الميزانية المخصصة لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك[44] برسم سنة 2015 ما قدره 10,2 مليار درهم. وتنقسم مصادر الميزانية المخصصة للوزارة كالتالي: 70% من الميزانية العامة للدولة، تليها الحسابات الخصوصية للخزينة بنسبة 22% ثم مصالح الدولة المسيرة بطريقة مستقلة (8%).

[44] قامت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك بتحيين الإطار متوسط المدى لنفقاتها 2013-2015

مبيان 9: مصادرتمويل ميزانية وزارة التجهيزوالنقل واللوجستيك سنة 2015

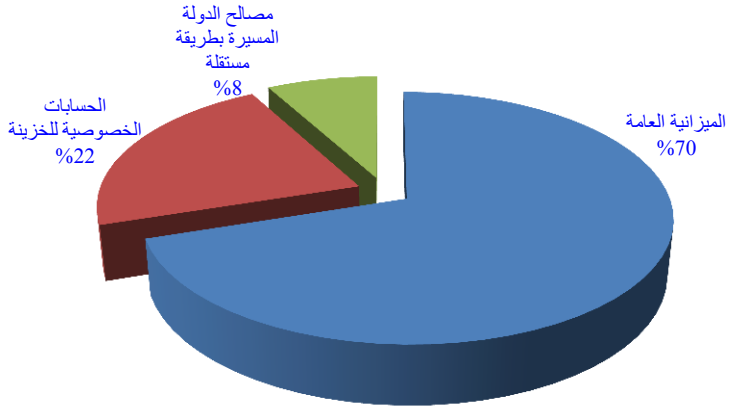

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

وفيما يتعلق ببنية الميزانية، توزع مسودة الميزانية اعتمادات وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، وفق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، على سبعة برامج: برنامج التوجيه والقيادة، وبرنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية، وبرنامج الطرق، وبرنامج الموانئ والملك العمومي البحري، وبرنامج النقل الطرقي والسلامة الطرقية، وبرنامج الملاحة التجارية، وبرنامج الطيران المدني.

وقد بلغت ميزانية الدولة الموجهة لنفقات الاستثمار برسم سنة 2015 حوالي 6,2 مليار درهم. خصص منها 3,16 مليار درهم لبرنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية وتم توزيعه على النحوالتالي : استفاد المكتب الوطني للسكك الحديدية من حوالي 1,66مليار درهم، وشركة الطرق السيارة للمغرب من غلاف مالي قدره 1,14 مليار درهم، والوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية من مبلغ 40 مليون درهما، وميناء الناظور غرب المتوسط بما قدره 320 مليون درهما. في حين استفاد برنامج الطرق من غلاف مالي قدره ملياري درهم، بحيث خصص حوالي 1,3 مليار درهم لتوسيع الشبكة الطرقية، و554 مليون درهم للصيانة الطرقية، و80 مليون درهم لبرنامج الطرق القروية. هذا وقد بلغت الاعتمادات المالية الموجهة لبرنامج الموانئ والملك العمومي البحري 893,5 مليون درهم.

تحليل مؤشرات فاعلية الأداءلوزارة التجهيزوالنقل واللوجستيك

قامت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2016 بإعداد تقرير حول فاعلية الأداء يقدم، بصورة موجزة، استراتيجية الوزارة والاعتمادات الممنوحة وفق برامج ومشاريع تخضع لأهداف ومؤشرات محددة. وبالتالي، وضعت الوزارة 44 مؤشر أداء لتقييم تقدم وأداء برامجها.

ويتعين على وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، في ظل غياب توفرها على مؤشرات فاعلية أداء تراعي بعد النوع الاجتماعي، تطبيق القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية الذي يحث الوزارات على الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي في مؤشرات فاعلية الأداء، وذلك من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، تم اقتراح مجموعة من المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي لتعزيز المساواة بين الجنسين في الاستفادة من خدمات القطاع (أنظر الملحق 2).

3.7. تحليل أهم مؤشرات نتائج القطاع

يلعب قطاع البنيات التحتية والنقل دورا أساسيا في تحسين جودة الحياة وتحقيق رفاهية السكان (الصحة والتعليم والعمل، ...). وبالتالي، على السياسات المتعلقة بهذا القطاع أن تراعي الاحتياجات المختلفة لجميع شرائح المجتمع (رجال ونساء وفتيات

وفتيان)، وذلك من أجل الحد من عدم المساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، فإن التقرير الأخير للبنك الدولي المتعلق برصد تقدم ونتائج تنفيذ البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية يساعد على تحديد مؤشرات آثار البرنامج الرئيسية التالية[45]:

- الرفع من نسبة ربط الساكنة القروية بالشبكة الطرقية من 54% سنة 2005 إلى 80% عند نهاية يونيو 2015 بهدف بلوغ نسبة 82% في أفق 2017؛

مبيان 10: تطور نسبة ربط الساكنة القروية بالشبكة الطرقية

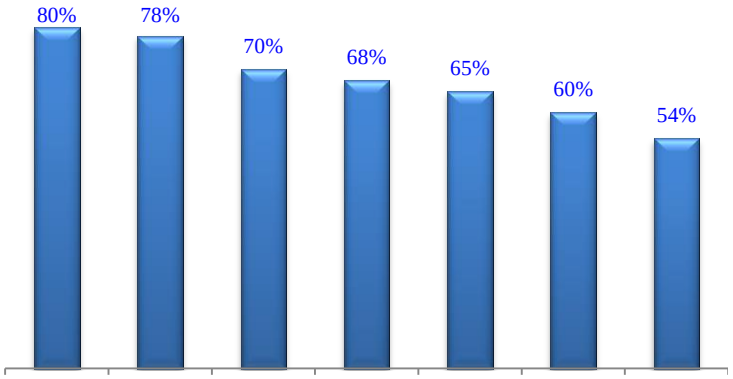

المصدر : وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك

- رفع عدد المستفيدين بطريقة مباشرة من البرنامج إلى 2,78 مليون شخص في متم 2014، في حين ترمي التوقعات إلى بلوغ ثلاثة ملايين شخص عند نهاية شهر نونبر 2016؛
- تقليص نسبة التفاوت بين الأقاليم، بحيث ارتفع المؤشر التفاضلي لإمكانية الوصول إلى 0,65 في متم 2014 (نفس القيمة المتوقعة في نهاية البرنامج)عوض 0,43 سنة 2006؛
- بلوغ نسبة إنجاز الطرق القروية 79% في متم سنة 2014، في حين بلغت نسبة الطرق القروية المنجزة والتي هي قيد الإنجاز 93% من مجموع الطرق المبرمجة؛
- رفع طول الشبكة المعبدة من 35 ألف كلم سنة 2006 إلى 41 ألف كلم في متم سنة 2014 (أي الهدف المتوقع بلوغه في أفق 2016).

8. وزارة الصحة

لقد تبوأ قطاع الصحة بالمغرب دوما مكانة مرموقة في السياسات العمومية حيث تم بذل جهود مهمة من أجل ضمان ولوج الساكنة للعلاجات الصحية في ظل وجود فوارق مهمة بين المجالين الحضري والقروي. وتجلت هذه المجهودات أساسا، في تفعيل مجموعة من الأوراش كالتغطية الصحية الأساسية، واتخاذ مجموعة من التدابير المهمة في مجال صحة الأم والطفل والتي مكنت من تحقيق انخفاض مهم في نسبة وفيات الأمهات والأطفال. إضافة إلى ذلك، تولي وزارة الصحة أهمية متزايدة لذوي الاحتياجات الخاصة وللصحة العقلية والتي باتت من أولويات القطاع.

1.8. جذاذة تقديمية حول قطاع الصحة والإطار المرجعي

1.1.8. جذاذة تقديمية

تضطلع وزارة الصحة بمهام وضع وتنفيذ السياسة العمومية في مجال الصحة وكذا السياسة الوطنية في مجال الأدوية والمواد الصيدلية، سواء تعلق ذلك بالمجال التنظيمي أو التقني. ومن بين مهام الوزارة أيضا تتبع السياسة الصحية الدولية التي يساهم فيها المغرب، وتحديد خيارات للتعاون في مجال الصحة بالتشاور مع القطاعات المعنية. كما، يسهر هذا القطاع على مراقبة عمل المهن الطبية وشبه الطبية والصيدلية وذلك تطبيقا للتدابير التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

[45]- تقرير البنك الدولي المتعلق بإنجاز البرنامج الثاني الطرق القروية –يونيو2015

وتضم الوزارة نقطة ارتكاز للنوع الاجتماعي بمديرية السكان دون أن تظهر بالهيكل التنظيمي للقطاع. ويمثل المسؤول عن الوحدة المكلفة بمناهضة العنف ضد النساء وزارة الصحة في الشبكة المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية (أنظر الملحق 1).

2.1.8. الإطار المرجعي

تم تكريس الحق في الصحة في العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وكذا في الدستور الجديد الذي يقر بشكل واضح حق الولوج إلى العلاجات الصحية وإلى التغطية الصحية. وفي إطار تفعيل هذا الحق، تمت المصادقة على مجموعة من النصوص القانونية كمشروع القانون المتعلق بمكافحة الاضطرابات العقلية وبحماية حقوق الأشخاص المصابين بها والقانون الجديد المتعلق بممارسة مهنة الطب والقانون 65-00 المتعلق بالتغطية الصحية الأساسية وقانون التأمين الإجباري عن المرض بالنسبة للطلبة.

إضافة إلى ذلك، فقد انخرطت وزارة الصحة في الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة "إكرام" 2012-2016 وتسهر على تتبع التزاماتها في إطار الخطة من خلال تقييم سنوي للتدابير المتخذة في هذا المجال.

وتجدر الإشارة، إلى أن الصحة تتبوأ مكانة متميزة في التزامات المغرب لتحقيق أهداف الألفية للتنمية وفي أولويات التنمية لما بعد 2015 والتي أعطت أهمية قصوى لولوج جميع الساكنة للخدمات الصحية ذات جودة عالية[46].

2.8. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.8. السياسات والاستراتيجيات المتوخاة في مجال الصحة

في إطار مواصلة الجهود لتفعيل استراتيجيتها القطاعية 2012-2016، اتخذت وزارة الصحة مجموعة من التدابير الهامة.

وهكذا، في مجال التغطية الصحية الأساسية، وفي إطار توسيع قاعدة المستفيدة من التأمين الإجباري عن المرض، صادق البرلمان في 22 يوليوز 2015 على القانون 116-12 المتعلق بالتأمين الإجباري عن المرض بالنسبة للطلبة كما صادق مجلس الحكومة ل 19 غشت 2015 على مرسومه التطبيقي. ومن المقرر أن يدخل هذا النظام حيز التنفيذ ابتداء من السنة الجامعية 2015-2016، مما سيمكن الطلبة المستوفين لشروط الأهلية من الاستفادة من نفس الخدمات التي يقدمها التأمين الإجباري عن المرض لموظفي القطاع العام. وتجدر الإشارة، إلى أن الساكنة المستفيدة من التأمين الإجباري عن المرض بلغت 8 مليون شخص سنة 2013، 5,1 مليون منهم ينتمون للقطاع الخاص و2,9 مليون للقطاع العام. أما فيما يتعلق بنظام المساعدة الطبية للمعوزين، مكنت الجهود المتواصلة لتعميم النظام، من الرفع من عدد المستفيدين ليصل إلى ما يقارب 8,78 مليون شخص في نهاية يوليوز 2015، أي ما يفوق 100% من الساكنة المستهدفة، مقابل 7,8 مليون شخص ونسبة تغطية بلغت 92% سنة 2014.

وفيما يخص خفض وفيات الأمهات والأطفال، واصل القطاع جهوده من أجل تحسين خدمات التتبع والتكفل بالحمل والولادة، مما مكن من تخفيض نسبة المخاطر. ويتعلق الأمر خصوصا، بتوسيع الاستفادة من مجانية العلاجات لتشمل تعقيدات الحمل و التحاليل البيولوجية خلال مرحلة تتبع الحمل، والرفع من عدد المصالح الطبية الاستعجالية للتوليد بالوسط القروي، وإعداد 8 دلائل للممارسات الطبية الجيدة للتكفل بتعقيدات الحمل، وتكوين 400 مهني للصحة، بالإضافة إلى إحداث بروتوكول لتسهيل الولوج لمؤسسات العلاج والتنسيق بين مختلف مستويات العلاج. وفي مجال الوقاية من أمراض الطفولة، تم إدراج مجموعة من اللقاحات ضمن الجدول الوطني للتلقيح كاللقاح ضد "الروتا فيروس" الذي يحمي من أشكال الإسهال الحاد الناتج عن هذا الفيروس واللقاح ضد الالتهابات والتعفنات الناتجة عن جرثوم المكورة الرئوية.

وفي إطار تفعيل المخطط الوطني للتكفل بالأمراض العقلية والنفسية، اتخذت وزارة الصحة مجموعة من الإجراءات من بينها، برمجة بناء ثلاثة مستشفيات جهوية متخصصة، وتشغيل المستشفى الجديد للأمراض العقلية والنفسية بوجدة وإحداث سبع مصالح مندمجة للطب النفسي بالمستشفيات العامة. إضافة إلى ذلك، فقد صادق مجلس الحكومة المنعقد يوم 02 يوليوز

[46] للمزيد من التفاصيل المرجو الاطلاع على الملحق 2 بتقرير ميزانية النوع الاجتماعي 2014.

2015، على مشروع القانون 71-13 المتعلق بمكافحة الاضطرابات العقلية وبحماية حقوق الأشخاص المصابين بها. وفي هذا الإطار، تم إطلاق مبادرة "كرامة" لترحيل المرضى النفسيين المحتجزين بمحيط "بويا عمر" في الحادي عشر من يونيو 2015.

ومن أجل تشجيع المبادرة الخاصة في مجال الصحة، تم إصدار القانون 131-13المتعلق بمزاولة مهنة الطب (ظهير شريف صادر في 29 ربيع الثاني 1436، 19 فبراير 2015). وسيمكن هذا الأخير من تنظيم أفضل للمهنة كما يفتح المجال للاستثمار التجاري في المصحات.

2.2.8. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

قامت وزارة الصحة بتفعيل مجموعة من التدابير سنة 2014 في مجال المساواة بين الجنسين في إطار الخطة الحكومية للمساواة "إكرام". ونخص بالذكر، إحداث وحدة لمحاربة العنف المبني على الجنس بوزارة الصحة ووحدات مندمجة للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمستشفيات العمومية و تحسين التكفل بالحمل والحمل المعقد، بالإضافة إلى ضمان ولوج عادل للخدمات الصحية عبر دعم الوحدات المتنقلة وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك ببناء ثلاث وحدات لطب الشيخوخة وإعداد المخطط الوطني لصحة الأشخاص في وضعية إعاقة.

3.2.8. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات فاعلية أداء

انخرطت وزارة الصحة في المرحلة الثانية المتعلقة بالتفعيل التدريجي لمقتضيات القانون التنظيمي 130-13 المتعلق بقانون المالية، والذي يؤسس لنهج ينبني على فاعلية الأداء في تسيير النفقات العمومية. وهكذا، فإن قطاع الصحة في 2015، بات مهيكلا حول ستة برامج ميزانياتية. وقد أعدت وزارة الصحة تقريرا حول فاعلية الأداء يقوم بتقسيم البرامج المحددة إلى مشاريع وأهداف يتم قياسها عبر مؤشرات فاعلية أداء.

حصة نفقات الصحة في ميزانية الدولة

بلغت مساهمة الدولة في تمويل الصحة[47] 13,09 مليار درهم سنة 2015 (ما يقارب 5,3% من ميزانية الدولة) من بينها 11,59 مليار درهم مخصصة لميزانية التسيير و1,5 مليار درهم مخصصة لميزانية الاستثمار.

ووصلت نفقات الأجور إلى ما يقارب 7,44 مليار درهم، أي ما يعادل 56,8% من ميزانية القطاع. ومكن تحليل تطور المبالغ المرصودة لوزارة الصحة خلال الفترة 2001-2015 من تسجيل ارتفاع مهم خلال السنوات الأخيرة، تجلى في تعزيز الميزانية المخصصة للقطاع والتي ارتفعت ب 2,6 مرة خلال هذه الفترة مع تسجيل معدل نمو سنوي يقدر ب 7,2%. غير أنه، رغم الارتفاع المهم المسجل في ميزانية وزارة الصحة، فإن الحصة المخصصة لها في ميزانية الدولة تبقى ضعيفة مقارنة مع المعايير الدولية في هذا المجال (5% مقابل 8% التي توصي بها المنظمة العالمية للصحة).

توزيع ميزانية الاستثمار المخصصة حسب البرامج الصحية

يبين توزيع ميزانية الاستثمار حسب البرامج الصحية لسنة 2015 الأهمية التي يحتلها برنامج "الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشاب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة" الذي يستحوذ على ما يقارب 31% من ميزانية استثمار وزارة الصحة، أي ما يعادل 467,4 مليون درهم. وتجدر الإشارة، أنه تم تخصيص 26% من ميزانية استثمار القطاع للتغذية والتمنيع، أي ما يعادل 84,6% من ميزانية الاستثمار المرصودة للبرنامج المذكور.

وفيما يخص برنامج "إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية"، فقد استفاد من تمويل في إطار ميزانية الاستثمار يقدر ب 158,4 مليون درهم بحصة تصل إلى 10,6%.

[47] تعد وزارة الصحة أول قطاع انخرط في شمولية الإعتمادات سنة 2002. كما يعد من القطاعات النموذجية التي اعتمدت إطار النفقات المتوسطة المدى سنة 2007.

كما يمثل برنامج "الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض" 5% من ميزانية استثمار قطاع الصحة بميزانية مخصصة تصل إلى 76,05 مليون درهم.

ونظرا للأهمية التي أعطيت لتنمية العالم القروي، فقد تم تخصيص خط ميزانية للتغطية الصحية المتنقلة في المجال القروي في إطار برنامج " الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشاب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة" بمبلغ يقدر ب 32,7 مليون درهم، من بينها 9,6 مليون درهم تندرج في إطار ميزانية الاستثمار و23,2 مليون في إطار ميزانية التسيير.

تحليل مؤشرات فاعلية أداء

مكن تفحص تقرير فاعلية الأداء لوزارة الصحة برسم سنة 2015، الملحق بمشروع الميزانية الفرعية في إطار تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية، من رصد 58 مؤشرا[48] تتعلق بالبرامج الميزاناتية الستة الآتية:

البرنامج 1: التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة الصحية.
البرنامج 2: الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشاب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة.
البرنامج 3: الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض.
البرنامج 4: إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية.
البرنامج 5: الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية.
البرنامج 6: البنية التحتية الصحية والممتلكات.

وتجدر الإشارة، أن المؤشرات المرصودة في التقرير المذكور هي مؤشرات نجاعة. ويمكن جعل هذه المؤشرات تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي بتصنيفها حسب الجنس، ووسط الإقامة وفي بعض الأحيان حسب السن.

3.8. تحليل أهم مؤشرات النتائج

تم تسجيل إنجازات مهمة في مجال الصحة الإنجابية و صحة الأم والطفل بالنظر إلى التطور الذي عرفته أهم مؤشرات النتائج/ الأثر المتعلقة بها. وهكذا، فقد عرف المؤشر العام للخصوبة انخفاضا مستمرا كما تراجعت نسب وفيات الأمهات والأطفال بما يقارب النصف مقارنة مع سنة 2004. إلا أنه، رغم المجهودات المبذولة، تبقى عوامل الخطر قائمة، خصوصا فيما يتعلق بتتبع الحمل، حيث يبقى عدد الاستشارات الطبية التي تستفيد منها النساء قبل الوضع ضعيفا، في حدود أربع زيارات. كما يشكل ارتفاع نسب الولادات خارج مؤسسات الولادة بالعالم القروي وصعوبة الولوج للمرافق الصحية عامل خطر مهم تم تجاوزه نسبيا بتطوير خدمات الطب المتنقل.

التخطيط العائلي واستعمال وسائل منع الحمل

يعرف المؤشر العام للخصوبة انخفاضا متواصلا منذ 1980، ليصل إلى 2,21 طفل لكل امرأة سنة 2014: 2,01 في المجال الحضري و2,55 في المجال القروي[49].

وفيما يخص نسبة انتشار وسائل منع الحمل، فقد سجلت ارتفاعا مهما لتصل إلى 67,4% سنة 2011[50] مع تسجيل مستويات متقاربة في المجالين القروي والحضري (68,9% في المجال الحضري و65,5% في المجال القروي).

ويبين تحليل هذا المؤشر حسب الوسيلة المستخدمة، انتشار وسائل منع الحمل الحديثة في المجالين الحضري والقروي: 56,7% مقابل 10,6% بالنسبة للوسائل التقليدية سنة 2011.

وبالمقابل، تبقى نسبة انتشار وسائل منع الحمل طويلة الأمد جد ضعيفة: 4,2% بالنسبة للولب و1,1% بالنسبة للتعقيم النسائي سنة 2011، مسجلة تراجعا يقدر ب 22,2% و60% مقارنة مع سنة 2004.

[48] وللمزيد من المعلومات حول المؤشرات المقترحة، أنظر الملحق 2.
[49] النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.
[50] المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة لسنة 2011.

وفيات الأمهات

عرفت نسبة وفيات الأمهات انخفاضا مهما خلال السنوات الخمس الأخيرة (50,7% مقارنة مع سنة 2004)، لتصل إلى 112 لكل 100.000 ولادة حية خلال 2009-2010، مع تسجيل فوارق مهمة بين المجالين الحضري والقروي:73 لكل 100.000 ولادة حية في المجال الحضري مقابل 148 لكل 100.000 ولادة حية في المجال القروي.

وقد ساهم تحسن مؤشرات تتبع الحمل والتكفل بالولادة بشكل كبير في تحقيق هذه النتيجة. إلا أنه يجب بذل مزيد من الجهود من أجل الرفع من عدد الاستشارات الطبية قبل الوضع ومن نسبة الولادات داخل المؤسسات الصحية.

وهكذا، وصلت نسبة استفادة النساء الحوامل من الرعاية الصحية قبل الوضع إلى 77,1% على المستوى الوطني سنة 2011، حسب المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة، بزيادة ما يقارب 9 نقاط مقارنة مع 2004 مع وجود فوارق مهمة بين المجالين الحضري والقروي حيث سجلت هذه النسبة 91,6% في المجال الحضري و 62,7% في المجال القروي.

ويؤثر مستوى تمدرس الأم بشكل لافت على القرارات التي تخص تتبع الحمل حيث أن 98,9% من النساء اللواتي يحملن شهادة الدراسات الثانوية يستفدن من الرعاية الصحية قبل الوضع مقابل 70,3% بالنسبة للنساء اللواتي لا يحملن أية شهادة.

وبالنسبة لثلث النساء اللواتي اخترن الولادة خارج مؤسسات الولادة فإن أهم الأسباب المذكورة حسب البحث الوطني حول السكان وصحة الأسرة 2011، هي أساسا الولادة السابقة لأوانها أو الوضع المفاجئ والتي تخص20,7% من الحالات (33% في المجال الحضري مقابل 18,1% في المجال القروي) وبعد المراكز الصحية (20,9%) خصوصا في العالم القروي (23,5%).

وقد مكن وضع نظام لتتبع وفيات الأمهات سنة 2009، من تحديد مجموعة من الأسباب المؤدية إلى وفيات الأمهات، أهمها، النزيف الحاد بعد الوضع (33%)، تسمم الحمل (18%) وتعفنات ما بعد الولادة (8%) أي ما يعادل 59% من أسباب وفيات الأمهات.

وفيات الأطفال

واصلت وفيات الأطفال والصبيان انخفاضها، حيث تقلصت نسبة وفيات الأطفال أقل من سنة بنسبة 28% و35 % مقارنة مع سنة 2004 على التوالي لتصل إلى 28,8 و30,5 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2011.

وعرفت نسبة وفيات حديثي الولادة (أقل من شهر) ووفيات المواليد مابين شهر و12 شهرا انخفاضا مهما أيضا خلال الفترة 2004-2011 منتقلة من 27 إلى 21,7 ومن 14 إلى 7,1 على التوالي لكل 1.000 ولادة حية. رغم ذلك، لازالت وفيات حديثي الولادة تمثل 71% من وفيات الأطفال دون الخامسة. وتعد الولادة السابقة لأوانها، وانخفاض الوزن عند الولادة إضافة إلى الاختناق والتعفنات من أهم مسببات وفيات حديثي الولادة.

وبصفة عامة، فقد ساهم تحسن ظروف المعيشة والوقاية من الأمراض عبر التلقيح (نسبة تلقيح الأطفال مابين 12 و23 شهر تصل إلى 88% سنة 2011) وكذا محاربة سوء التغذية[51] (انخفاض مهم في نسبة الأطفال أقل من خمس سنوات الذين يعانون من انخفاض حاد أو معتدل في الوزن من 9,3% سنة 2004 إلى 3,1% سنة 2011 وفي نسبة الأطفال الذين يعانون من تأخر في النمو من 18,9% إلى 14,9%) في خفض وفيات الأطفال والصبيان.

ويوضح التحليل حسب النوع لمعدل وفيات الأطفال، ارتفاعا أكبر في وفيات الذكور مقارنة مع الإناث. ويرتبط ارتفاع وفيات الذكور جزئيا بارتفاع نسبة إصابة الذكور بمرض ضيق التنفس الحاد حيث تصل نسبة الإصابة إلى 9,7% بالنسبة للذكور مقابل 7,5% فقط للإناث.

[51] منحت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة جائزة للمغرب مكافئة له على الجهود المبذولة في مجال محاربة سوء التغذية.

وتختلف نسبة وفيات الأطفال حسب المستوى المعيشي والمستوى الدراسي للأم. وهكذا، فإن أطفال الأسر الفقيرة أو الذين لا تتوفر أمهاتهم على أي مستوى دراسي معرضون أكثر لخطر الوفاة. وعلى سبيل المثال، فإن نسبة وفيات الأطفال دون السنة تصل إلى 33,9 لكل 1.000 ولادة حية بالنسبة لأطفال الأسر الفقيرة (18,7 لأطفال الأسر الغنية) وإلى31,8 بالنسبة للأطفال الذين لا تملك أمهاتهم أي مستوى دراسي (20,5 بالنسبة للأمهات اللواتي يحملن شهادة).

وتعد الرضاعة الطبيعية عاملا مهما يؤثر إيجابيا على صحة الأطفال. وينصح بالرضاعة الطبيعية الحصرية خلال الشهور الستة الأولى من الحياة لأنها تمكن من الحد من وفيات الرضع بنسبة 20%. وتعرف نسبة الرضاعة الطبيعية الحصرية خلال الستة أشهر الأولى الموصى بها، تراجعا بالمغرب لتصل إلى 27,8% سنة 2011 مقابل 31% سنة 2004، مع ملاحظة ارتفاع طفيف في نسبة الأطفال أقل من خمس سنوات الذين استفادوا من الرضاعة الطبيعية والتي تتحدد في 96,6%.

ويواجه قطاع الصحة بالمغرب تحديات مهمة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمحددات الاجتماعية للصحة. ويستوجب العمل على هذه المحددات من خلال وضع سياسة بين قطاعية تشرك جميع القطاعات المعنية والذي يؤثر عملها بشكل مباشر أو غير مباشر على الصحة كالتعليم والتجهيز والماء والإسكان والبيئة...

وتجدر الإشارة، إلى أن هناك تحديات أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار تتعلق بعمل وزارة الصحة بشكل مباشر، كنقص الموارد البشرية، وتوفر البنيات التحتية الصحية كما وكيفا، إضافة إلى الجانب البيئي لعمل وزارة الصحة من حيث أثر أنشطة وزارة الصحة على البيئة ومن حيث اليقظة وتتبع صحة الساكنة المتأثرة بالمشاكل البيئية (تلوث الهواء، تلوث المياه).

9. قطاع التربية الوطنية

سجل قطاع التربية الوطنية نتائج مهمة بفضل الجهود المبذولة وذلك رغم التحديات الكبيرة المتعلقة بتحسين فعاليته ومردوديته الداخلية والخارجية وتعزيز ملائمة البرامج والتكوين مع المتطلبات الخارجية. وبالنظر إلى هذه التحديات، وضع المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي رؤية استراتيجية جديدة للنظام التعليمي خلال الفترة 2015-2030 لغرض إنشاء مدرسة جديدة تعتمد على ثلاثة أسس تتعلق بالإنصاف وتكافؤ الفرص (من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية-التعليمية والفوارق بين الجنسين...)، والجودة للجميع، والارتقاء بالفرد والمجتمع.

1.9. جذاذة تقديمية للقطاع والإطار المرجعي

1.1.9 جذاذة تقديمية

تتكلف وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بتنفيذ سياسة الحكومة في مجال تنظيم وتطوير التعليم العمومي بمجاليه العام والتقني. وفي هذا الإطار، تقوم الوزارة بوضع البرامج وطرق التدريس، والإشراف على تصميم الكتب المدرسية، وتكوين هيأة التدريس وهيأة الإدارة. كما تشرف الوزارة على التعليم الخاص وتراقب هياكله وبرامجه وطرق تدريسه لتتماشى مع التعليم العمومي.

ومن أجل القيام بمهامها، تعتمد الوزارة على الهياكل المركزية، والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (لكل جهة أكاديميتها)، والنيابات الجهوية، ومجالس الإدارة (تتألف من مدير المدرسة وموظف مناسب).

وهكذا، لم تتجاوز نسبة النساء 39% من مجموع موظفي وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني البالغ عددهم 283.312 موظف خلال سنة 2013-2014 أي حوالي 110.398 امرأة[52].

ومع ذلك، تبقى تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار على المستوى المركزي والجهوي جد منخفضة حيث لا تتجاوز على التوالي 12,5% و4,2% (انظر الملحق 1).

[52] تتوزع موظفات وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني على الشكل التالي: 100.116 مدرسات، و6.303 أطر مشتركة، و2.522 أطر للدعم الاداري، والاجتماعي والتعليمي، و287 أطر للتسيير والمراقبة المالية، و118 أطر للتوجيه والتخطيط، و115 أطر للتأطير والمراقبة البيداغوجية و82 أستاذ باحث في مراكز التكوين.

وتعتبر الوزارة من بين أوائل الوزارات التي أنشأت وحدة مخصصة لرصد القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ويتعلق الأمر بالفريق الوطني لإدارة البعد النوعي الذي أنشئ سنة 2009 داخل مديرية الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط. وخلال سنة 2013 تم تعزيز كل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بفريق جهوي لإدارة بعد النوع لاجتماعي من أجل مأسسة المساواة بين الجنسين داخل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وجميع فروعها الجهوية. ويشكل عدم تفعيل ومأسسة هذه الوحدات في الهياكل التنظيمية للوزارة عائقا كبيرا.

كما أن الوزارة تساهم بشكل فعال في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية (المشاركة في دورات التكوين والتوعية بالمساواة بين الجنسين، وإدماج بعد النوعي الاجتماعي ضمن برامج التكوين الخاصة بأطر الإدارة التربوية، ...).

2.1.9. الإطار المرجعي

لقد تم تطوير الإطار المؤسساتي (انشاء المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، ...) والقانوني الوطني (دستور سنة 2011، ...) وذلك من أجل احترام التزامات بلادنا فيما يخص المقتضيات الدولية في مجال حقوق الإنسان وخاصة تلك المتعلقة بحقوق النساء لولوج عادل للتعليم (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأهداف الألفية للتنمية والاعلان العالمي للتعليم للجميع (1990) واتفاقية عمل بكين...)[53]

وفي نفس الإطار، تساهم الوزارة بشكل فعال في تقارير مراقبة تنفيذ التزام المغرب في اطار مختلف آليات احترام حقوق الإنسان خاصة تلك المتعلقة بتتبع خطةعمل بكين بتنسيق مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وكذا التقارير الخاصة بتطبيق الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي تمت دراستها يومي 3 و4 سبتمبر 2014 بجنيف.

2.9. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.9. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

على الرغم من الانجازات الذي حققها نظام التعليم الوطني من حيث تحيين الإطار القانوني والمؤسساتي، وتعميم التمدرس، وإنشاء الهياكل المؤسساتية للحكامة اللامركزية (الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين) ...، تزال منظومة القطاع التعليم تعاني من الاختلالات المرتبطة بغياب التجانس وضعف التنسيق بين مختلف مكوناتها، وضعف فعاليتها، ومردوديتها الداخلية والخارجية وملائمة البرامج والتكوين مع متطلبات المحيط الخارجي.

ووعيا منه بهذه الوضعية، بلور المجلس الأعلى للتعليم والتكوين والبحث العلمي الرؤية الاستراتيجية الجديدة للإصلاح التربوي خلال فترة ما بين 2015 و2030. وتهدف هذه الرؤية الاستراتيجية إلى إنشاء مدرسة جديدة تعتمد على الأسس التالية : الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة للجميع، والارتقاء بالفرد والمجتمع. وتتكون هذه الرؤية من 18 رافعة استراتيجية تؤكد على تكافؤ الفرص وتضمن لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و15 سنة وكذا لأسرهم ولوجا عادلا للخدمات التعليمية .ولقد تم تطوير هذه الرافعات من خلال أربعة محاور، وهي:

- من أجل مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص: ويهدف هذا المحور إلى تعميم التعليم الأولي الإجباري وتخويل تمييز إيجابي لفائدة المدرسة القروية.

- من أجل مدرسة ذات جودة للجميع : يهدف هذا المحور بالأساس إلى اعادة تجديد مهن التدريس والتكوين، وإعادة النظر في طرق التدريس ومراجعة المناهج الدراسية وتشجيع البحث العلمي.

[53] للمزيد من التفاصيل حول الإطار المرجعي الذي يحدد الحق في الولوج للتعليم في المغرب، انظر الملحق 2 من طبعة عام 2016 من تقرير حول الميزانية النوع الاجتماعي.

- من أجل مدرسة الارتقاء بالفرد والمجتمع: ويهدف هذا المحور إلى تطوير الطلبة وإدماجهم الفعال في مجتمع المواطنة والديمقراطية.

- من أجل ريادة ناجعة وتدبير جديد للتغيير: يهدف هذا المحور إلى إقامة الأسس اللازمة لتنفيذ فعال لروافع التغيير المسجلة بالرؤية الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، تعتبر تعبئة المجتمع وتواجد ريادة ناجعة وكفاءات في مجال التدبير شرطان مهمان من أجل تحقيق الأهداف المحددة في إطار الرؤية جديدة.

2.2.9. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يبذل قطاع التربية الوطنية مجهودات كبيرة من أجل إدماج النوع الاجتماعي في استراتيجيات عمله. وفي هذا الصدد، تدمج الرؤية الاستراتيجية الجديدة لإصلاح نظام التعليم الوطني مبدأ المساواة بين الجنسين في جميع المحاور والروافع ، وذلك مع التركيز على تطوير الجودة والتغطية المجالية بالمؤسسات التعليمية مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للساكنة المستهدفة (الداخليات، والمقاصف، والمراحيض، والنقل المدرسي ...)، ووضع التدابير لضمان تكافؤ الفرص لولوج الفتيات والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال المعوزين ...، للتعليم، وتعزيز آليات الأمن، وتيسير الولوج إلى التعليم ومكافحة الانقطاع عن الدراسة والهدر المدرسي.

وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى أن قطاع التربية الوطنية قد نفذ عدة برامج في هذا الاتجاه، والتي أدت إلى نتائج مشجعة.

برنامج توسيع العرض المدرسي

مكن برنامج الخدمات المدرسية بالأساس من توسيع العرض المدرسي بالتعليم الأساسي وذلك من خلال إنشاء المدارس الجماعية. ويتم تسيير هذه المدارس بالتعاون مع مختلف الفاعلين بالجماعة. وتتوفر هذه المدارس على مرافق السكن والأكل والنقل المدرسي. ويهدف البرنامج أيضا إلى تنفيذ مبدأ التعليم الاجباري إلى غاية 15 سنة، وإلى ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص، وتحسين معدلات التمدرس في الوسط القروي، وبالتالي محاربة الهدر المدرسي خاصة بالتعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي.

ولقد بلغ عدد المدارس الجماعية في التعليم الابتدائي العمومي 96 مدرسة سنة 2014-2015 مقابل 13 مدرسة سنة 2009-2010.

برنامج الدعم الاجتماعي

من أجل تشجيع التعليم وتحسين تمدرس الأطفال المعوزين ومحاربة الإقصاء، أعطى قطاع التربية الوطنية أهمية كبيرة للدعم الاجتماعي، وخاصة في الوسط القروي، ولفائدة للفتيات.

في هذا السياق، تم الاهتمام بشكل كبير بالمطاعم المدرسية والداخليات، وببرامج المنح الدراسية وبمبادرة "مليون حقيبة مدرسية "، وكذا ببرنامج "تيسير"... وهكذا تم تسجيل انجازات مهمة في هذا الإطار:

وبلغ عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية في التعليم الأساسي العمومي بجميع مستوياته سنة 2014-2015 حوالي 1.246.765 تلميذا، 48% منهم فتيات. أما عدد المستفيدين من الداخليات فقد بلغ 104.685 تلميذا بالتعليم الأساسي العمومي بجميع مستوياته، 43% منهم فتيات. وفيما يخص عدد المستفيدين من المنح الدراسية، فقد وصل إلى 129.260 طالبا خلال نفس السنة على المستوى الوطني بالتعليم الأساسي العمومي بجميع مستوياته (43% منهم فتيات) وإلى 69.542 مستفيدا بالوسط القروي (42,5% منهم فتيات). ووصل عدد المستفيدين من النقل المدرسي إلى 60.140 طفلا سنة 2014-2015، 42,8% منهم فتيات.

ومنذ سنة 2009-2010 استفاد حوالي 4 مليون تلميذ سنويا من مبادرة "مليون حقيبة مدرسية"، 1,9 مليون منهم فتيات، أي حوالي 45,5% في المتوسط.

ووصل عدد المستفيدين من برنامج "تيسير" خلال سنة 2014-2015 إلى حوالي 812.000 تلميذ، 45% منهم فتيات، أي ما يعادل 494.000 أسرة.

وفي نفس السياق، تم وضع برنامجين للشراكة من أجل تنفيذ مشاريع مخطط العمل الاستراتيجي على المدى المتوسط لمأسسة المساواة بين الجنسين في النظام التربوي ويتعلق الأمر بمشروع دعم تنفيذ مخطط العمل الاستراتيجي، على المدى المتوسط، لمأسسة المساواة بين الجنسين الممول في إطار برنامج الدعم القطاعي للاتحاد الأوروبي وخلال الفترة 2013-2016 ومشروع دعم تدبير المؤسسات التعليمية بالمغرب بشراكة مع الوكالة الكندية للتنمية، والذي يهدف إلى تحسين جودة التعليم الأساسي بالنسبة للفتيات والفتيان في النظام التربوي .

وتصب جميع هذه التدابير والمشاريع والبرامج في التزامات قطاع التربية الوطنية في إطار الخطة الحكومية للمساواة. ومن أهم الإنجازات في هذا السياق:

- وضع الاليات المكلفة بالمساواة بين الجنسين داخل الوزارة على المستوى المركزي والجهوي؛
- تعزيز قدرات الفاعلين من أجل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة في جميع مستويات نظام التعليم؛
- وضع استراتيجية للتواصل تهتم بمقاربة النوع الاجتماعي خلال الفترة الممتدة بين 2013 و2016 وكذا الخطوط الرئيسية لهذه الاستراتيجية؛
- صياغة واعداد أدوات التواصل تخص المساواة بين الجنسين في التعليم؛
- لتنفيذ البرامج التي تستهدف التعليم الإجباري للجنسين معا؛
- تحسين البنية التحتية للمدارس؛
- تعزيز برامج الدعم الاجتماعي؛
- تعزيز قدرات الفاعلين التربويين في مجال المساواة بين الجنسين؛
- وضع تدابير من أجل تصحيح ضعف تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية؛
- بلورة مذكرة وزارية لتشجيع النساء على التقدم للمشاركة في مناصب المسؤولية؛
- إنشاء المرصد الوطني لمحاربة العنف في المدارس سنة 2015.

3.2.9. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات فاعلية أداء

استنادا لتوجهات ومقتضيات المنشور رقم 2014/06 بتاريخ 12 يونيو2014 والمتعلقة بانطلاقة المرحلة الثانية للانخراط في القانون التنظيمي لقانون المالية، تم اختيار قطاع التربية الوطنية من بين القطاعات الحكومية التي ستطبق القانون التنظيمي لقانون المالية الجديد الذي سيقسم ميزانية القطاع إلى برامج. وهكذا، اعتمد القطاع خلال سنة 2015 ميزانية مقسمة إلى أربعة برامج: برنامج الإدارة والحكامة، وبرنامج اجبارية التعليم إلى غاية 15 سنة، وبرنامج التعليم الثانوي وما بعد الباكلوريا، وبرنامج التربية غير النظامية.

خصصت الدولة لقطاع التربية الوطنية ميزانية تقدر ب 45,78 مليار درهم خلال سنة 2015 (بدون احتساب الإعانات المقدمة للوكالة الوطنية لمحاربة الأمية). وتقدر نفقات الموظفين ب39,7 مليار درهم سنة 2015 أي حوالي 86,6% من ميزانية القطاع مقابل 3,8 مليار درهم فقط لفائدة نفقات المعدات والنفقات الأخرى و2,17 مليار درهم لفائدة نفقات الاستثمار.

توزيع ميزانية الاستثمار للقطاع حسب البرامج

تمثل حصة استثمار قطاع التربية الوطنية نسبة 86,4% من ميزانية استثمار وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني (والتي تقدر ب 2,5 مليار درهم) موزعة على الشكل التالي: 62,1% مخصصة لبرنامج اجبارية التعليم إلى غاية 15 سنة، أي حوالي 1,35 مليار

درهم (مخصصة كلها تقريبا للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين)، متبوعة ببرنامج التعليم الثانوي وما بعد الباكلوريا (26,4%)، أي حوالي 573,6 مليون درهم (89,5% منها مخصصة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين)، وبالإدارة والحكامة (9,6%) أي حوالي 209 مليون درهم (93% منها مخصصة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين)، وببرنامج التربية غير النظامية (1,8%)، أي حوالي 39 مليون درهم.

ويخصص أكثر من 91,7% من ميزانية الاستثمار المخصصة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنفقات التجهيز، أي حوالي 1,8مليار درهم ويوزع الباقي بين لإدارة والحكامة عن طريق دفع مساهمة الوزارة في الاتفاقات والشراكات، ولإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية وخاصة دفع أقساط قرض صندوق التجهيز الجماعي.

ويبين التوزيع حسب الجهات أن أكاديمية طنجة-تطوان تستحوذ على 11,1% من ميزانية استثمار الأكاديميات، تليها سوس ماسة- درعة والربط-سلا-زمور-زعير (حوالي 10,2% لكل منهما)، ومراكش-تانسيفت-الحوز (حوالي 9%).

تحليل مؤشرات فاعلية الأداء حسب النوع الاجتماعي

يعتبر قطاع التربية الوطنية من بين القطاعات الوزارية الأربعة المقترحة من أجل إعادة هيكلة ميزانياتها تماشيا مع مقتضيات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية. وفي هذا الإطار، بلور القطاع دلائل مؤشرات فاعلية الأداء تماشيا مع برامج عمله والتي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي. ويتضمن الملحق 2 من تقرير البعد النوعي مقترحات لجندرة بعض المؤشرات المتعلقة بمهام القطاع وتعزيز المساواة بين الجنسين وذلك تماشيا مع مقتضيات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية. كما تم بعث عدة رسائل تأطيرية وتوجيهية سنويا للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والتي تحدد الميزانية المخصصة لكل أكاديمية وتؤكد على ضرورة إدماج بعد النوع الاجتماعي عند إعداد الميزانية.

3.9. تحليل أهم مؤشرات النتائج

حقق المغرب في السنوات الأخيرة تقدما كبيرا في مجال تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و15 سنة كما تؤكد ذلك المستويات المرتفعة لنسب التمدرس. وهكذا فإن الفوارق بين الفتيات والأولاد بالتعليم الابتدائي تبقى جد منخفضة (مؤشر التكافؤ يقترب من 1) ويتواجد عدد قليل من الأطفال خارج النظام المدرسي باستثناء الأطفال المعوزين والقاطنين بالمناطق النائية. إلا أن الفوارق بين الفتيات والأولاد وبين الوسطين الحضري والقروي تبقى جد مرتفعة خاصة بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي.

تحسن ولوج الفتيات إلى مختلف مستويات التعليم

سجلت نسبة تمدرس الفتيات تقدما ملحوظا في جميع مستويات التعليم الأساسي وخاصة في التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي، وذلك رغم الانخفاض الذي سجلته نسب التمدرس خلال العامين الماضيين في التعليم الابتدائي.
وهكذا انتقل العدد الإجمالي للفتيات المتمدرسات في جميع مستويات التعليم الأساسي العمومي والخاص من 2.788.222 فتاة سنة 2006-2007 إلى 3.114.439 فتاة سنة 2014-2015 مسجلا بذلك ارتفاعا يقدر ب 11,7%.

مبيان 11: نسبة الفتيات المسجلات في شعب التعليم الثانوي التأهيلي

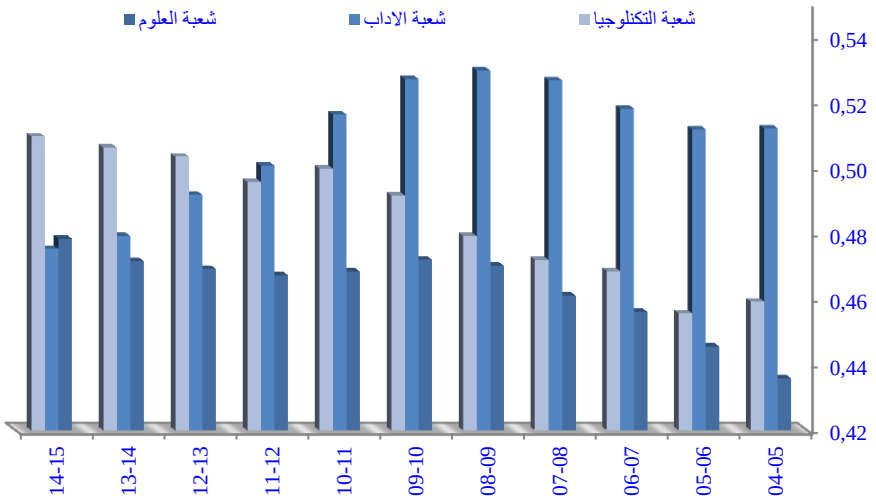

المصدر : وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني

وصل عدد التلاميذ بالتعليم الأولي خلال سنة 2014-2015 حوالي 743.330 طفلا، 43% منهم فتيات، أي بمعدل ارتفاع خام للتمدرس يقدر ب64,4% إجمالا و56,6% عند الفتيات. وبالوسط القروي، وصل هذا المعدل إجمالا إلى 43,1% وإلى 29,3% عند الفتيات خلال نفس الفترة.

ووصلت نسبة التمدرس الخاصة بالتلاميذ ما بين 6 و11 سنة خلال السنة الدراسية 2014-2015 إلى 99,1% على المستوى الوطني و98,5% بالنسبة للفتيات. وبالوسط القروي، وصل هذا المعدل إجمالا إلى 98,3% وإلى 98,4% عند الفتيات خلال الموسم الدراسي 2014-2015.

وفيما يخص التعليم الإعدادي، بلغت نسبة التمدرس الخاصة بالتلاميذ من 12 إلى 14 سنة 90,4% إجمالا و86,7% عند الفتيات سنة 2014-2015 مقابل 60,3% و52,7% على التوالي سنة 2000-2001. وفي الوسط القروي، وصلت هاته النسبة إلى 75,1% إجمالا و68,9% عند الفتيات خلال 2014-2015 مقابل 37,5% و27,9% على التوالي سنة 2000-2001.

وسجلت نسبة التمدرس الخاصة بالتلاميذ ما بين 15 و17 سنة تحسنا ملحوظا، حيث انتقلت من 37,2% سنة 2000-2001 إلى 70,1% سنة 2014-2015 إجمالا، ومن 32,2% إلى 63,4% لدى الفتيات. وفي الوسط القروي، وصلت هاته النسبة إلى 39,5% إجمالا و29,4% على التوالي خلال 2014-2015.

...غير أن مستويات الهدر المدرسي ما تزال مرتفعة

رغم التقدم الملموس الذي سجله نظام التربية والتكوين في مجال تعميم التمدرس، لا بد من اتخاذ إجراءات ملائمة من أجل إبقاء التلاميذ داخل النظام التربوي خاصة أن معدلات الانقطاع عن الدراسة لازالت مرتفعة. وفي هذا الصدد، جعلت الرؤية الاستراتيجية الجديدة لإصلاح نظام التعليم الوطني الحد من معدلات الانقطاع عن الدراسة من بين أولوياتها.

ولقد سجل معدل الانقطاع عن الدراسة في التعليم الابتدائي انخفاضا تدريجيا حيث انتقل من 3,3% سنة 2008-2009 إلى 2,9% سنة 2014-2015، ويبقى هذا المعدل مرتفعا لدى الفتيات (4%). وسجل معدل الانقطاع عن الدراسة في التعليم الثانوي الإعدادي ارتفاعا، حيث انتقل من 7,6% عند الفتيات سنة 2012-2013 إلى 10,4% سنة 2014-2015. وبخصوص معدل الانقطاع عن الدراسة في التعليم الثانوي التأهيلي لدى الفتيات، فقد عرف انخفاضا طفيفا ما بين موسمي 2010-2011 و2014-2015، حيث انتقل من 9,9% إلى 9,6% .

تحسن في معدل النجاح لدى الفتيات

عرف معدل النجاح لدى الفتيات تحسنا مستمرا خلال السنوات الأربع الأخيرة، حيث انتقل من 86,3% إلى 88% في التعليم الابتدائي، ومن 76,8% إلى 79,1% في الثانوي الإعدادي، ومن 73% إلى 74,2% في الثانوي التأهيلي خلال الفترة ما بين 2009-2010 و2013-2014. ولقد تم تسجيل هذا التفوق الدراسي للفتيات مقارنة مع الفتيان بالرغم من العراقيل التي تواجهها الفتيات عند ولوجهن للمدرسة.

تطور مؤشرات التكافؤ بين الجنسين

عرف مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الابتدائي العمومي تطورا مهما على المستوى الوطني حيث انتقل من 0,84 سنة 2000-2001 إلى 0,90 (90 فتاة ممدرسة مقابل 100 ولد ممدرس) سنة 2014-2015، أي بارتفاع يقدر ب6 نقاط مئوية مما يؤكد مساواة فرص الولوج للتعليم بين الفتيات والفتيان. وبالوسط القروي، انتقل هذا المؤشر من 0,76 سنة 2000- 2001 إلى 0,89 سنة 2014-2015 (89 فتاة ممدرسة مقابل 100 ولد ممدرس) أي بارتفاع يقدر ب13 نقطة مئوية.

وخلال نفس الفترة، انتقل مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الثانوي الإعدادي العمومي من 0,75 إلى 0,81، مسجلا بذلك ارتفاعا يقدر ب6 نقاط مئوية. في حين انتقل هذا المؤشر بالوسط القروي من 0,42 سنة 2000- 2001 إلى 0,64 سنة 2014-2015، أي بارتفاع يقدر ب22 نقطة مئوية.

وانتقل مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الثانوي التأهيلي العمومي من 0,85 سنة 2000-2001 إلى 0,92 سنة 2014-2015 على المستوى الوطني، أي بارتفاع يقدرب7 نقاط مئوية. وانتقل هذا المؤشر بالوسط القروي من 0,48 سنة 2000- 2001 إلى 0,68 سنة 2014-2015 مسجلا بذلك ارتفاعا يقدر ب20 نقطة مئوية.

مبيان 12: تطور مؤشر التكافؤ بين الجنسين حسب المستويات على المستوى الوطني

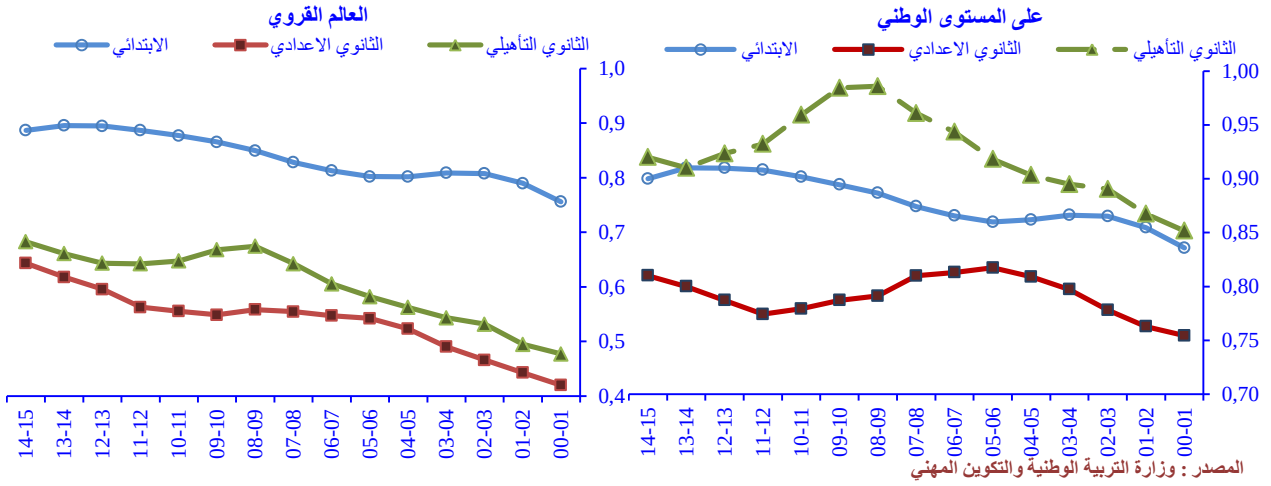

المصدر : وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني

10.الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية

يعتبر تعلم القراءة والكتابة حقا أساسيا من حقوق الإنسان وعاملا مهما لتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية، حيث تؤثر الأمية بشكل كبير على مستويات الدخل، وتساهم في رفع نسبة الفقر والتهميش الاجتماعي كما أنها تولد المشاكل الاجتماعية مثل العنف. وإدراكا منه لخطورة هذه الآفة، يبذل المغرب مجهودات كبيرة للقضاء على الأمية، مع إعطاء أهمية خاصة لمحاربة الأمية لدى الشباب والنساء القرويات.

1.10. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المرجعي

1.1.10. جذاذة تقديمية

تتجلى المهام الرئيسية للوكالة الوطنية لمحاربة الأمية التابعة للوزراء الأولى، ووفقا لظهير إحداثها رقم 38-09، في إعداد برامج عمل وفقا لتوجهات الحكومة تهدف إلى محاربة الأمية من أجل القضاء عليها كليا، والبحث عن مصادر تمويل برامجها وتوجيه وتنسيق الأنشطة في مجال محاربة الأمية المنجزة من طرف الادارات المعنية ومختلف الفاعلين غير الحكومية وذلك تماشيا مع خطة العمل التي يعتمدها مجلس إدارة الوكالة. وتساهم الوكالة أيضا في تشجيع ودعم البحث العلمي والدراسات المتعلقة بمحاربة الأمية، وتقديم الخدمات في مجال محو الأمية (التكوين، وتصميم وإنتاج المناهج وأدوات الإحصاء ...) وتطوير وتعزيز الشراكات في مجال تعلم القراءة والكتابة مع الإدارات والمؤسسات العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية.

ويشتغل بالوكالة الوطنية لمحاربة الأمية حوالي 37 موظفا، 50% منهم نساء، اثنان منهم رؤساء أقسام، واثنان منهم مكلفين بقطاع، وواحدة رئيسة قطب.

وفي مجال تتبع إدماج البعد الاجتماعي في خطط عمل الوكالة، تتوفر هذه الأخيرة على نقطة ارتكاز خاصة بالنوع الاجتماعي تتكلف بالقضايا المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين وذلك بشراكة مع القطاعات الوزارية الأخرى والفاعلين في مجال المساواة بين الجنسين (انظر الملحق 1).

2.1.10. الإطار المرجعي

تمثل الأمية عقبة رئيسية أمام التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، مما يجعل الحق في تعلم القراءة والكتابة حقا أساسيا. إضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 26)، تؤكد العديد من الاتفاقيات والمواثيق على حق كل شخص في تعلم القراءة والكتابة دون تمييز (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ...). وعلاوة على ذلك، يؤكد الإعلان المئوي للأمم المتحدة (2003-2012) على أن حق تعلم القراءة والكتابة حق أساسي من حقوق الإنسان.

ونظرا لضرورة التزام المغرب بالاتفاقيات التي وقعها في مجال احترام الحق في تعلم القراءة والكتابة، تشجع المادة 31 من الدستور (2011) على حق مساواة المواطنات والمواطنين في تعليم حديث، وسهل الولوج وذو جودة عالية[54]....

2.10. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تراعي بعد النوع الاجتماعي

1.2.10. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

اعتمد المغرب، منذ سنة 2014، خريطة طريق لمحو الأمية 2014-2020 وذلك لإعطاء دفعة قوية لبرامج محو الأمية. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول سبعة مجالات للتدخل وهي: 1-التخطيط والتمويل؛ 2-الاستهداف وجودة برامج محو الأمية؛ 3-الحكامة والرصد والتقييم؛ 4- دعم القدرات؛ 5-الشراكة والتعاون؛ 6-الدراسات، والبحوث، والابتكار و7- الاتصال والتعبئة والمناصرة.

[54] للمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على الملحق 2 لتقرير ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2014

ووفقا لمحاور هذه الاستراتيجية، تم وضع مجموعة من البرامج تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجموعات المستهدفة. فيما يلي أهم إنجازات هذه البرامج:

برنامج محوالأمية

وصل عدد المستفيدين من برامج محو الأمية[55] إلى 616.410 شخص سنة 2013-2014، موزعة بين برنامج الجمعيات بـ 290.398 مستفيد، أي حوالي 47,1% من مجموع المستفيدين، والقطاعات الحكومية بـ 301.187 مستفيد (48,9%) وكذا المقاولات (1.570 مستفيد). وتمثل النساء أكثر من 88,2% من مجموع المستفيدين مع الاشارة إلى أن 45% من المستفيدات تنحدرن من الوسط القروي. وقد تم تأطير هذه البرامج من طرف 14.310 مدرب في 13.849 مركز لمحو الأمية، 7.295 منها بالوسط القروي. وهكذا، وصل العدد الإجمالي للمستفيدين من برنامج محوالأمية منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 إلى 8,1 مليون شخص.

وقد سجل أكبر عدد من المستفيدين بالجهات التي تعرف أعلى نسب من الأمية. ويتعلق الأمر بجهة سوس-ماسة-درعة (11,6% من مجموع المستفيدين)، تليها جهة مكناس-تافيلالت (9,4%) وجهة مراكش- تانسيفت-الحوز (9,2%) وجهة تادلة-أزلال والجهة الشرقية (7,6% لكل واحدة) .

2.2.10. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

من أجل تشجيع إدراج البعد الاجتماعي في خطط عمل الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، خلال الفترة 2013-2014، وضعت هذه الأخيرة مشروعا لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي والمواطنة في برامج محو الأمية وذلك في إطار الخطة الحكومية من أجل المساواة بدعم مالي من وكالة التعاون الألماني . ويهدف هذا المشروع إلى تصميم وتطوير مواد تربوية متعلقة بمقاربة النوع الاجتماعي والمواطنة، ودعم قدرات موظفي الوكالة في مجال مقاربة النوع الاجتماعي وكذا المسؤولين الجهويين والمحليين والأشخاص الذين يشتغلون في مجال محو الأمية.

وفي نفس السياق، ونظرا للنسب الكبيرة التي تسجلها معدلات الأمية لدى النساء القرويات، قامت الوكالة بعدة إجراءات للحد من هذه الآفة تتمثل في مراجعة المناهج والكتب المدرسية مع مراعاة إدماج الاحتياجات الخاصة للمرأة القروية في مجالات التعليم والصحة والمواطنة وتطوير الأنشطة المدرة للدخل (تربية النحل، وزراعة الحمضيات والزيتون ...) وكذا وضع برامج ما بعد محو الأمية للحفاظ على المهارات المكتسبة خلال دورات القراءة والكتابة.

ونظرا لأهمية إدماج البعد الاجتماعي في نظم المعلومات، تقوم الوكالة بانتظام بمقارنة بين عدد النساء الأميات وعدد النساء اللواتي استفدن من برامج محو الأمية. وفي نفس السياق، تساهم الوكالة بشكل مباشر في تنفيذ الخطة الحكومية من أجل المساواة بين الجنسين.

3.2.10. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات فاعلية أداء

بلغت ميزانية الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية حوالي 179,71 مليون درهم سنة 2015 (130,71 مليون درهم منها من الميزانية العامة للدولة و49 مليون درهم على شكل دعم ميزاناتي من القطاعات). وتمثل نفقات استثمار الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية أكثر من 5% من ميزانية استثمار وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، أي حوالي 129,1 مليون درهم.

تحليل مؤشرات فاعلية الأداءحسب النوع الاجتماعي

يشمل الملحق 2 مجموعة من المقترحات حول إدماج النوع الاجتماعي على مستوى مؤشرات الأداء المتعلقة بالبرامج الرئيسية التي تنفذها الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.

[55] البرنامج العام وبرنامج القطاعات العمومية وبرنامج الجمعيات وبرنامج المقاولات.

3.10. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع

مكنت المجهودات المبذولة من طرف الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية بشراكة مع مختلف الفاعلين من أجل محاربة الأمية بالمغرب من تسجيل تراجع نسبي لمعدل الأمية لدى البالغين 10 سنوات فما فوق.

فحسب النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، بلغ معدل الأمية على الصعيد الوطني 32% مقابل 43% سنة 2004، أي بتراجع بـ 11 نقطة مئوية خلال 10 سنوات. وتعاني المناطق القروية من انتشار أكبر لهذه الآفة بمعدل يناهز 47,7% مقابل 22,2% في الوسط الحضري.

كما تعاني النساء من هذه الآفة أكثر من الرجال، حيث بلغ معدل الأمية عند النساء على الصعيد الوطني 41,9% مقابل 22,1% عند الرجال.

مبيان 13: تطور معدل الأمية لدى البالغين 10 سنوات فما فوق حسب الجنس

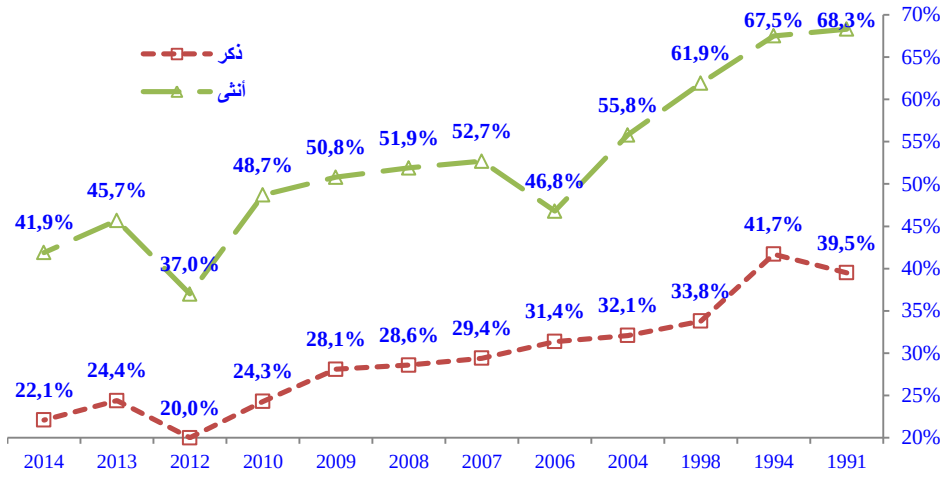

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط ومديرية محاربة الأمية

11. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

التعليم حق أساسي مدرج في العديد من نصوص الدستور. وقد بدلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العديد من المجهودات الرامية إلى تمكين الطالبات والطلبة من ولوج تكوين مرن قابل للتكيف وذو جودة عالية.

1.11. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المرجعي

1.1.11. جذاذة تقديمية للوزارة

تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر بوضع وتفعيل السياسة الحكومية في مجال التعليم العالي الجامعي والبحث العلمي. وتتجلى المهام الرئيسية لهاته الوزارة في وضع نظام تعليمي جامعي وطني مع السهر على تنفيذه وإصلاحه وتشجيع البحث العلمي التطبيقي والأساسي وإقامة تعاون ثقافي ثنائي ودولي ووضع برامج عمل لتطوير التعليم العالي الجامعي وآليات لتتبع وتقييم هذه البرامج. وتقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر كذلك بالتخطيط والتنسيق وتقييم الأنشطة المتعلقة بتكوين الأطر وذلك بتعاون مع مؤسسات التعليم العالي باستثناء المهام المسندة إلى وزارة التربية الوطنية.تقوم الوزارة بدور مهم ضمن الشبكة المشتركة بين الوزارات لتسيير الموارد البشرية وذلك باقتراحات ورؤى في مجال إدارة الموارد البشرية وتحسين أدائهم المهني.

وتجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2015، بلغ عدد النساء في مناصب المسؤولية 72 امرأة موزعة كالتالي:

- 35 مسؤولة ضمن الإدارة العامة، من ضمنهم وزيرة منتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي، مديرتان ورئيسات ستة أقسام (25 % من مجموع رؤساء الأقسام) و27 رئيسة مصلحة (38 % من مجموع رؤساء المصالح).

- 37 مسؤولة ضمن القيادات في الجامعات : 5 نساء عمداء، 4 مديرات مدارس ومؤسسات التكوين، 11 كاتبة عامة و17 ممثلات ومساعدات في الجامعات.

2.1.11. الإطار المرجعي

من أجل ضمان العدالة والمساواة في الولوج إلى التعليم العالي، انضم المغرب إلى العديد من الاتفاقيات الدولية والوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن أهم الاتفاقيات: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 26) والعهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 13) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة 10) والإتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري(المادة 5) وكذا أهداف الألفية للتنمية... وعلى الصعيد الوطني، ركز الدستور المغربي على المساواة في الحصول على الحقوق الأساسية خاصة المتعلقة بالتعليم الحديث ذي الجودة العالية.

2.11. الجهود المبذولة لتنفيذ السياسات العمومية التي تراعي الفوارق بين الجنسين

1.2.11. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر خلال 2014-2015 بتنفيذ المشاريع الواردة ضمن استراتيجية القطاع للفترة الممتدة من سنة 2013 إلى 2016. وتطمح هذه الإستراتيجية إلى رفع التحديات المتعلقة بالتكوين والبحث العلمي والحكامة وبجودة التعليم، بالإضافة إلى مواكبة الحاجيات الاجتماعية الناتجة عن تطور النظام التربوي من جهة، ومن جهة أخرى متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية التي من شأنها مواكبة سياسة الانفتاح المعتمدة من طرف المغرب.
وقد اعتمد بعد النوع الاجتماعي عند وضع استراتيجية 2013-2016 من خلال العديد من المشاريع والإجراءات التي تهدف إلى تقديم نفس الظروف للطالبات والطلبة لضمان نفس فرص النجاح والشغل. ويتعلق الأمر بالإجراءات التالية :

- تعزيز البنية التحتية للاستقبال: يشمل التعليم العالي في المغرب بكل مكوناته 24 جامعة و397 مدرسة تكوين ؛
- رفع القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الجامعي لتبلغ 430.868 في 2014-2015.
- تحسين وتنويع العرض التربوي:تمت متابعة الجهود لتنويع التكوين في التعليم العالي. وتتجلى أهم الإنجازات خلال 2014-2015 في:
  - ✓ زيادة عدد الأماكن في المسابقة الوطنية المشتركة لولوج كليات الهندسة (3.679 مقعدا في 2015)؛
  - ✓ تحسين وتنويع العرض التربوي ومواكبته لاحتياجات سوق الشغل والمشاريع الكبرى من موارد بشرية مؤهلة (وقعت الدولة والقطاع الخاص عقد تطبيق للفترة 2014-2020 بشأن تطوير التكوين والخدمات اللوجستيكية وتوقيع عقد موارد بشرية – سياحة للفترة 2014-2020 لتكوين موارد بشرية مؤهلة في ميدان السياحة؛
  - ✓ تعزيز العرض التربوي وذلك من خلال الولوج إلى المدارس العليا الوطنية للتعليم التقني، المدرسة المركزية للدار البيضاء، والمدرسة العليا في الهندسة الطبية عن طريق المباراة الوطنية المشتركة للولوج إلى المدارس الكبرى للمهندسين؛
- تطوير الأعمال الاجتماعية لفائدة الطالبات والطلبة : قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تكوين الأطر بمجهودات كبيرة لتسهيل ظروف التعليم والتكوين في جميع أنحاء المملكة، وذلك من خلال :
  - ✓ الزيادة في العدد الإجمالي لمنحات التعليم العالي للطلاب والطالبات، حيث مرت من 242.039 طالب سنة 2013-2014 إلى 284.512 سنة 2014-2015، أي بزيادة 17,5%.

- ✓ الزيادة بـ 34% في الميزانية العامة للمنح سنة 2015 حيث ارتفعت من 1,24 مليون درهم في 2013 إلى 1,65 مليون درهم في 2015.
- ✓ تطور خدمات المطاعم والإقامة للطلبة : ازدادت القدرة الاستيعابية للمساكن الجامعية سنة 2014-2015، حيث ارتفعت من 44.000 سرير في 2013 إلى 48.300 سرير في 2014-2015، مما أدى إلى ارتفاع معدل الإقامة إلى 60% بدلا من 55% سنة 2013-2014. وارتفع عدد المطاعم الجامعية من 14 سنة 2013-2014 إلى 16 مطعم سنة 2014-2015 وتزايد عدد الوجبات المقدمة يوميا من 49.000 إلى 57.000 وجبة على التوالي.

2.2.11. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر ببذل جل جهودها لتفعيل الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" وفي هذا النطاق، قامت بتطوير وإرساء قواعد المساواة وإعداد الإحصائيات والتقارير حول الإجراءات المتخذة، والإهتمام بإنشاء خلية مركزية تقوم بالتنسيق والتقييم وكذا متابعة وضعية المرأة في هذا القطاع (الموظفات والطالبات) بهدف وضع خلايا فرعية تابعة للخلية المركزية بمختلف الجامعات.

3.2.11. إعداد الميزانيات ومؤشرات النجاعة

بلغت الميزانية الإجمالية للوزارة لسنة 2015، 9,02 مليار درهم، أي ما يمثل 4,67% من الميزانية العامة للدولة. أما ميزانية الاستثمار فقد وصلت لـ 800 مليون درهم أي 8,86 % من مجموع ميزانية الوزارة. وبلغت ميزانية التسيير 8,2 مليار درهم لتغطي 91,14% من مجموع ميزانية الوزارة. وتمثل ميزانية الموظفين 65,47% من مجموع ميزانية التسيير و59,67% من مجموع ميزانية الوزارة.

وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية التسيير لوزارة خارج الأجور تصل إلى 2,84 مليار درهم، وهي مقسمة بين الإعانات الموجهة لتعزيز الخدمات الاجتماعية للطلاب (60,5%)، والإعانات المخصصة لتحسين فرص العمل لحاملي الشهادات (30,36%)، وكذا ميزانية تطوير منظومة البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار (2,8%) وكذا ميزانية تسيير الإدارة العامة، خاصة مؤسسة محمد السادس، ودعم المنظمات الوطنية والدولية.

وفيما يتعلق بتوزيع قروض ميزانية الاستثمار لسنة 2015، فإن 82,43% منها موجهة لتحسين العرض التربوي في التعليم العالي وخاصة فيما يخص تطوير الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية (55,49%)، وإنشاء مؤسسات جديدة(25%). أما بالنسبة لميزانية تطوير منظومة البحث والابتكار العلمي والتكنولوجي، فلا تمثل سوى 7,6% من الميزانية الإجمالية للاستثمار. وتبقى 8% من ميزانية الاستثمار مرصودة لتعزيز وتطوير الخدمات الاجتماعية للطلاب و2,5% من نفس الميزانية للإدارة المركزية.

أما بالنسبة لمؤشرات النجاعة للوزارة لسنة 2015 بخصوص تتبع الميزانية، تجدر الإشارة إلى أنها لازالت لا تشمل بعد النوع الاجتماعي. ويتضمن المرفق 2 للتقرير مقترحات لبعض مؤشرات النجاعة التي تتضمن النوع الاجتماعي.

3.11. تحليل أهم مؤشرات النتائج

وصل المعدل العام للتمدرس في التعليم العالي 26% سنة 2015، مع نسبة 20% بالنسبة للإناث.

تطور عدد الطلبة

فيما يخص التكوين، تم تحقيق المساواة بين الجنسين في قطاع التعليم العالي وتتجاوز معدل الإناث 50% في بعض المؤسسات. وهكذا، بلغ العدد الإجمالي لطلبة التعليم العالي سنة 2014-2015 745.843 طالبا بالمقارنة مع 665.991 سنة 2013-2014. وقد انتقل عدد الاناث من 322.525 خلال الموسم 2013-2014 إلى 360.845 خلال سنة 2014-2015، أي بزيادة قدرها 11,9%.. وتستقطب المؤسسات الجامعية 90,6% من العدد الإجمالي لطلاب التعليم العالي مقابل 9,35% بالنسبة لمؤسسات تكوين الأطر ومؤسسات التعليم العالي الخاصة. ويبلغ معدل التمثيل أعلى مستوياته بمؤسسات تكوين الأطر(55%).

وفيما يتعلق بعدد الطلبة الجدد المسجلين في مختلف مؤسسات التعليم العالي (بجميع مكوناته)، فقد وصل إلى 214.944 سنة 2014-2015 مع معدل للإناث يبلغ 48,09%. ولا يساهم القطاع الخاص سوى بـ 3,42% من مجموع الإناث المسجلات. ويتجاوز معدل الإناث 50% داخل مؤسسات تكوين الأطر.

عدد الخريجيـن

وصل عدد الخريجين ما بعد شهادة البكالوريا للسنة الدراسية 2013-2014 إلى 69.943 خريج. وبلغ عدد الخريجين الإناث 32.950، وهو ما يمثل47% من العدد الإجمالي للخريجين.

الإشراف التربوي والإداري

بلغ عدد الأساتذة العاملين في التعليم العالي الجامعي برسم سنة 2014-2015 ما يناهز 12.818 أستاذ (بما في ذلك النساء اللواتي يمثلن 26%). وبلغت نسبة التأطير البيداغوجي داخل مؤسسات التعليم العالي الجامعي، على المستوى الوطني، 58 طالبا لكل أستاذ. وقد بلغ عدد الموظفين الإداريين 9.876 إداريا (بما في ذلك الجامعات) سنة 2014-2015. وتمثل النساء 41% من مجموع الجهاز الإداري بأكمله. كما بلغت نسبة التأطير الإداري 75,5 طالبا لكل إداري في المتوسط.

12. قطاع التكوين المهني

يحرص قطاع التكوين المهني على تثمين التكوين المهني وزيادة قدرة استقبال مراكز التكوين وذلك من أجل جعل التكوين المهني وسيلة فعالة لتطوير الكفاءات الشخصية التي من شأنها أن تلبي متطلبات التنافسية الاقتصادية بوجه عام واحتياجات المقاولات وسوق العمل على وجه الخصوص. إلا أن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها مراعاة الاحتياجات المختلفة لمكونات الطبقات المستهدفة. ومن هنا تظهر أهمية إدراج البعد الاجتماعي في استراتيجية خطة العمل لإدارة التكوين المهني.

1.12. تقديم القطاع والإطار المرجعي

1.1.12. جذاذة تقديمية

تشمل وظائف قطاع التكوين المهني خاصة إنجاز دراسات على المستوى الوطني والجهوي والقطاعي وذلك لتحديد الحاجيات الآنية والمستقبلية في مجال التكوين المهني وتحريك الوسائل الضرورية لتحقيقها وكذلك تطوير التكوين المهني في الأوساط المهنية عن طريق التكوين أثناء العمل والتكوين بالتدرج المهني والتكوين بالتمرس المهني. وتتكلف الإدارة المكلفة بالتكوين المهني كذلك بإعداد خريطة التكوين المهني وفق الحاجيات السوسيواقتصادية ومراقبة جودة خدمات مختلف المتدخلين في القطاع والتقييم الدوري لعمل وأداء الجهاز الوطني للتكوين المهني...

ومن أجل النجاح في تنفيذ هذه المهام، تتوفر إدارة التكوين المهني، خلال سنة 2014، على 332 موظف 40% منهم نساء مقابل 41%. وتشغل النساء 31% من مناصب المسؤولية مقابل 31,9% خلال 2014.

وابتداء من سنة 2013، تتكلف وحدة النوع الاجتماعي التابعة لقسم التعاون والشراكة المرتبطة بالكتابة العامة بتتبع مأسسة المساواة والمناصفة للنوع الاجتماعي في منظومة التكوين المهني، وذلك عن طريق إنجاز وتتبع مخططات عمل سنوية تدرج الأنشطة اللازمة لتعزيز المساواة بين الجنسين وذلك وفق استراتيجية العمل الإجمالية للإدارة (انظر الملحق 1).

2.1.12. الإطار المرجعي

وفقا لمنظمة العمل الدولية، يعتبر التكوين المهني حقا يسمح بالانتقال من وضعية عامل بدون أجر أو أجر ضعيف إلى وضعية عامل مأجور يتمتع بعمل لائق. ويشكل هذا الانتقال بالنسبة للنساء تقدما هاما من حيث الحرية وتقرير المصير والاستقلالية الاقتصادية. فبالإضافة إلى اتفاقيات المنظمة العالمية للشغل، فرض حق الولوج بالمساواة إلى التكوين المهني من طرف آليات أخرى لاحترام حقوق الإنسان من بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وخطة عمل بكين...

وعلى الصعيد الوطني، وباعتباره عضوا في هذه الآليات، يبذل المغرب مجهودات كبيرة لتعزيز إطاره المؤسساتي والقانوني والتنظيمي وذلك بوضع استراتيجيات لتعميم الولوج للتكوين المهني لجميع مكونات الساكنة كيفما كان جنسها أو مقر إقامتها[56].

وفيما يتعلق بتتبع تفعيل هذه الالتزامات، ساهمت الإدارة الوصية في إعداد مجموعة من التقارير الوطنية وخاصة التقرير الوطني الرابع الخاص بتتبع تفعيل العهد الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2.12. المجهودات المبذولة لتنفيذ السياسات العمومية حسب النوع الاجتماعي

1.2.12. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

صادق مجلس الحكومة في يوم 29 يوليوز من سنة 2015 على الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتكوين المهني في أفق 2021. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية تمثل استجابة لدستورية الحق في ولوج المواطنين والمواطنات إلى التكوين المهني (المادة 31 من الدستور) وهي تتوافق كذلك مع التوجهات والدعامات التي تقوم عليها الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التمدرس خلال الفترة 2015-2030.

إن تنفيذ هذه الاستراتيجية وتحقيق الأهداف المرجوة يعتمد على نهج تعاقدي في إطار عقد برنامج ما بين الدولة ومختلف الشركاء والفاعلين العموميين والخواص في مجال التكوين. ويحدد هذا العقد الأهداف المسطرة والوسائل الواجب تسخيرها وأساليب التقييم وآليات التخطيط والتتبع والمراقبة. ويشكل بذلك أداة للحكامة وتنسيق سياسة التكوين المهني من شأنها التخفيف من التكاليف وتسهيل وترشيد الموارد المعبأة وتحسين القدرة الاستيعابية لمؤسسات التكوين.

2.2.12. الأخذ بعين الاعتبار للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

مشروع إصلاح التعليم من خلال النهج القائم على الكفاءةبشراكة مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية: عنصر النوع الاجتماعي[57].

تتجلى أهم إنجازات المشروع منذ بدايته سنة 2013 في:

- **مأسسة وحدة تسيير النوع الاجتماعي**: تم إحداث ودعم هذه الوحدة من طرف موظفين "نقاط ارتكاز" تم تعيينهم للقيام بمهمة الربط بين مختلف فروع إدارة التكوين المهني وهذه الوحدة.
- **وضع وتنفيذ برنامج تكوين**: تم تنظيم عشر دورات تدريبية في مجال التحليل والتقييم حسب النوع الاجتماعي لصالح 190 فردا من فريق وحدة تيسير النوع الاجتماعي والأفراد من الموارد البديلة وموظفي إدارة التكوين المهني والفاعلين في التكوين المشاركين في مشروع إصلاح التعليم من خلال النهج القائم على الكفاءة.
- **إطلاق دراسة نوعية حول المساواة والمناصفة للنوع الاجتماعي في قطاع التكوين المهني**: تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص التميز ومعوقات ولوج الذكور والإناث إلى مجموع شعب التكوين المهني وذلك من أجل تحديد التدابير المؤسساتية للتصدي لها. وتشمل الدراسة أربع قطاعات مختصة في التدريب. ويتعلق الأمر بقطاع الفلاحة وقطاع الصيد البحري وقطاع السياحة والمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل. وقد تم إطلاق عروض الترشيحات الخاصة بهذه الدراسة في يونيو 2015.
- **وضع دليل مرجعي حول معايير وقيم المساواة والمناصفة للنوع الاجتماعي في منظومة التكوين المهني**: تستند المنهجية المتبعة لإنجاز هذا الدليل المرجعي على المقاربة التشاركية بإشراك جميع المتدخلين في مجال التكوين المهني وذلك من أجل

[56]- للمزيد من التفاصيل المتعلقة بالإطار المرجعي الذي يحدد الولوج للتكوين المهني، أنظر الملحق 2 من التقرير حول النوع الاجتماعي لسنة 2014.
[57]- يعتمد هذا المشروع على البرنامج الاستراتيجي متوسط الأمد لمأسسة المساواة والمناصفة للنوع الاجتماعي ويهدف إلى الاندماج المنهجي لمقاربة النوع الاجتماعي في مختلف مراحل السياسات التخطيطية وبرامج ومشاريع قطاعات الشغل والتكوين المهني للتخفيف من اللامساواة وضمان ولوج متساو ومنصف ما بين النساء والرجال إلى سوق الشغل إلى التكوين المهني والمصالح الحماية الاجتماعية.

تطوير الآليات الملائمة والتي ستمكن من إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بصفة منهجية في الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع التي تهدف إلى تطوير قطاع التكوين المهني.

وتشكل الإجراءات المتخذة في إطار مشروع إصلاح التعليم من خلال النهج القائم على الكفاءة جوابا على الالتزامات التي تعهدت بها إدارة التكوين المهني في إطار الخطة الحكومية للمساواة من حيث مأسسة المساواة بين الجنسين في استراتيجية عمل الإدارة.

أما فيما يخص وضع البرامج الخاصة للنساء في وضعية صعبة، تعمل إدارة التكوين المهني على مواصلة الجهود المبذولة في مجال تهييئ فضاءات مناسبة لاستقبال هذه الفئة من المستفيدات.

3.2.12. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات فاعلية الأداء

تعتبر إدارة التكوين المهني واحدة من القطاعات المختارة (الدفعة الثانية) لتطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية برسم سنة 2015.

تحليل ميزانية قطاع التكوين المهني

استفاد قطاع التكوين المهني من ميزانية قدرها 403,21 مليون درهم برسم سنة 2015، خصصت منها 235,71 مليون درهم لنفقات التسيير. وبلغ الغلاف المالي الموجه لتمويل المعدات والنفقات المتنوعة 177 مليون درهم، أي نفس الغلاف المخصص لسنة 2014. أما ميزانية الاستثمار المخصصة لقطاع التكوين المهني، فقد بلغت 167,5 مليون درهم، بزيادة 2,8% مقارنة مع سنة 2014.

وحسب مكونات القطاع، استفاد المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل من ميزانية قدرها 72,45 مليون درهم، خاصة بتمويل المعدات والنفقات المتنوعة، فيما استفادت المدرسة العليا لصناعة النسيج والألبسة من غلاف قدره 20 مليون درهم. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار مواكبة المهن الجديدة للمغرب، تم تخصيص أغلفة مالية مهمة لمعهد مهن الطيران (10 ملايين درهم) ولمعاهد التكوين في مهن صناعة السيارات (30 مليون درهم).

وتماشيا مع المقتضيات التي جاء بها القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، تمت هيكلة الميزانية المخصصة لقطاع التكوين المهني حول ثلاث برامج وهي: تطوير ودعم تنفيذ عروض التكوين المهني الذي استحوذ على 77,2% من ميزانية الاستثمار المخصصة للقطاع، متبوعا بالبرنامج المتعلق بأداء وتسيير منظومة التكوين المهني بحصة تعادل 18,5% وأخيرا البرنامج المتعلق بالدعم والخدمات المتنوعة بحصة تقدر بـ4,3% .

تحليل مؤشرات فاعلية الأداء

تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، تم إرفاق البرامج الثلاث المهيكلة لميزانية قطاع التكوين المهني بمؤشرات نجاعة تعطي معلومات حول مدى تحقيق النتائج المسطرة لكل برنامج وعددها 25 مؤشر في المجموع. وهكذا، تم تحديد 12 مؤشرا لتتبع البرنامج الخاص بأداء وتسيير منظومة التكوين المهني. أما البرنامج المرتبط بتطوير ودعم تنفيذ عروض التكوين، فقد تم تحديد 8 مؤشرات من أجل تتبع أدائه، كما تم تحديد أيضا 5 مؤشرات لتتبع برنامج الدعم والخدمات المتنوعة. إلا أنه تجدر الإشارة إلى كون هذه المؤشرات لا تشمل بعد النوع الاجتماعي بالرغم من سهولة إدراجه (انظر الملحق 2).

3.12. تحليل أهم مؤشرات النتائج

التكوين داخل المؤسسات والتكوين بالتمرس المهني

يتوفر جهاز التكوين خلال الموسم 2015/2014 على 1.921 مؤسسة من بينها 539 مؤسسة تابعة للقطاع العام و1382مؤسسة خاصة.

وتمثل المتدربات من الإناث 42% في منظومة التكوين المهني من مجموع العدد الإجمالي للمتدربين في القطاعين العام والخاص، حيث تمثل المتدربات النسبة الأكبر في الشعب التي تستقطب عادة الإناث والتي تهم الصحة والنسيج والألبسة والحلاقة والتجميل والتسيير والتجارة والصناعة التقليدية. وتشكل المتدربات من الإناث أقلية في القطاعات الحديثة كصناعة الميكانيك والمعادن والإلكترونيك والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك توجه تدريجي نحو المناصفة في قطاعات تكنولوجيات الإعلام والاتصال والفندقة والسياحة والقطاع السمعي البصري.

التكوين بالتدرج المهني

بلغ عدد المتعلمين خلال موسم 2014/2013 ما يناهز 30979 من بينهم 45% من الفتيات مقابل 17% خلال الموسم 2006/2005.

ويظل التكوين في قطاعات النسيج والألبسة والجلد والصحة والخدمات والصحة والتعليم ذو غالبية نسوية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك توجها تدريجيا للفتيات نحو التكوين في قطاعات السياحة والسيارات، حيث بلغت نسبتهن 53% و54% على التوالي في هذين القطاعين.

13. قطاع الشباب والرياضة

وعيا منها أهمية مراعاة الاحتياجات المختلفة لمختلف فئات الشباب المغربي، تسهر وزارة الشباب والرياضة، كقطاع مكلف بالاشراف الإستراتيجية الوطنية للشباب على تقديم خدمات ومنح فرص لكل الشباب إناثا وذكورا على قدم المساواة بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي ومستوى التعليم ومقر الإقامة.

1.13. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المرجعي

1.1.13. جذاذة تقديمية

تتولى وزارة الشباب والرياضة بناء على المرسوم رقم 02- 13- 254 ل 21 ماي 2013 مهمة إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال الشباب والرياضة وحماية الطفولة والإنعاش النسوي. ويتكون القطاع من 5 مديريات وتتخصص مديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية بتتبع المشاريع المتعلقة بالشباب والطفولة والشؤون النسوية.
ويقوم قسم الشؤون النسوية وحضانة الاطفال التابع لهذه المديرية بتتبع مدى إدماج مقاربة النوع في مخططات الوزارة، كما يمثل الوزارة في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، ويقوم أيضا بمهمة الإشراف على 808 مؤسسة.

2.1.13. الإطار المرجعي

إن إعمال المغرب بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وترسيخ سيادة القانون الدولي يؤكدان التزام المغرب بالقيم العالمية لحقوق الإنسان. وبناء عليه، يضمن المغرب لجميع الشباب إناثا وذكورا نفس الحقوق الدستورية بغض النظر عن الجنس، العرق، الوضع الاجتماعي والإعاقة.

وفقا لهذه الالتزامات الدولية، يوفر الدستور الضمانات الضرورية لكل الشباب للتمتع بحقوقهم كاملة. وينص الفصل 33 من الدستور على: توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، وضرورة مساعدة الشباب على الانخراط في الحياة النشيطة والجمعوية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني وكذا تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلوم والتكنولوجيا والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لإظهار طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات.

2.13. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تعتمد بعد النوع الاجتماعي

1.2.13. إعداد السياسات والاستراتيجيات لقطاع الشباب

في إطار المهام المنوطة بها، تقوم الوزارة بالإشراف على الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب للفترة 2015 -2030. وقد تم تبني هذه الاستراتيجية من طرف مجلس الحكومة في أبريل 2014 وهي في طور المصادقة من مختلف الأطراف المعنية. وتتميز هذه الاستراتيجية بكونها مندمجة، حيث تقدم رؤية شمولية ومشتركة لجميع المتدخلين (قطاعات وزارية، مؤسسات عمومية، مجتمع مدني .....) لصالح الشباب وتضمن تناسق العمل الحكومي وتعزيز الاستثمارات النوعية لفائدة الشباب المغربي وكذا الاستراتيجيات والمخططات القطاعية القائمة.

ولأجل تحقيق ذلك، تتمحور الاستراتيجية حول خمسة محاور استراتيجية منبثقة عن حاجيات الشباب :

- الرفع من الفرص الاقتصادية المتاحة للشباب والنهوض بقابلية تشغيلهم.
- تعزيز الولوج إلى الخدمات الأساسية المقدمة للشباب وتحسين جودتها، والتقليص من الفوارق الجغرافية.
- تعزيز المشاركة الفعالة للشباب في الحياة الاجتماعية والمدنية وفي اتخاذ القرار.
- النهوض باحترام حقوق الإنسان.
- تقوية الآليات المؤسساتية للتواصل والإعلام والتقييم والحكامة.

2.2.13. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يلتزم القطاع بأن يستفيد كل الشباب من البرامج التربوية والرياضية التي تقوم بها الوزارة مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء والفتيات الصغيرات كما تؤكد ذلك النتائج التالية:

رحلات تعلم اللغات: هي عبارة عن دورات تدريبية وجولات وأوراش عمل. وقد مكن هذا البرنامج، ما بين 2014 و2015، حوالي 55 فتاة من رحلات تعلم، أي ما يعادل 33,7% من مجموع المستفيدين.

مهرجانات الشباب: هي عبارة عن برامج متنوعة تشمل عدة أنشطة: كالمسرح والفن التشكيلي والموسيقى. ويتوزع المستفيدون من هذه الأنشطة ما بين 2014 و2015 على النحو التالي:

البرنامج	2014 -2015		
	مجموع المستفيدين	عدد الفتيات المستفيدات	نسبة الفتيات من مجموع المستفيدين
مهرجان الفنون التشكيلية	7.800	2.730	%35
مهرجان مسرح الشباب	60.920	27.414	%45
مهرجان موسيقى الشباب	115.000	52.900	%46

المصدر: وزارة الشباب والرياضة

- **دور الشباب**: تتكون شبكة دور الشباب من 586 دار للشباب، 341 في المجال الحضري و245 في المجال القروي. وقد بلغ عدد المستفيدين من أنشطة هذه المؤسسات، في الفترة الممتدة من 2014 – 2015 ، 103.286 مستفيدا، 40,2% منهم إناث.
- **الأندية النسوية**: بلغ عدد الأندية النسوية ما بين 2014-2015، 324 ناديا، 177 منها في الوسط الحضري. وقد بلغ عدد المستفيدات من الأنشطة النسوية خلال الفترة 2014-2015، 119.000 مستفيدة. موزعة على الأنشطة التالية :

الأنشطة	عدد المستفيدات
التأهيل المهني	12.000
دروس محو الأمية	7.000
الأنشطة التحسيسية والإشعاعية	100.000

المصدر: وزارة الشباب والرياضة

- **مراكز التكوين المهني النسوي** : بلغ عدد هذه المراكز النسوية، ما بين 2014-2015، 96 مركزا، 92 منها في الوسط الحضري. ويقارب العدد الإجمالي للمستفيدات من هذه المراكز 5.097 مستفيدة، 3.637 منهن استفدن من دورات التخصص والتأهيل المهني وحصلت 1.460 منهن على شهادة في التكوين المهني.

3.2.13. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات فاعلية أداء

بلغت الميزانية المخصصة لقطاع الشباب والرياضة لسنة 2015، حوالي 1,64 مليار درهم. وبلغت ميزانية التسيير 641,4 مليون درهم 70,2% مخصصة لنفقات الموظفين. وقد بلغت ميزانية الاستثمار 1 مليار درهم أي ما يعادل 60,9% من مجموع الغلاف المالي للوزارة.

الميزانية المرصودة لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية

بلغت الميزانية المخصصة لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية سنة 2015 ما يناهز 106,8 مليون درهم، موجهة لتمويل نفقات المعدات والنفقات المختلفة، بزيادة قدرها 3% مقارنة مع سنة 2014. وبلغت ميزانية الاستثمار، التي استفادت منها هذه المديرية ، على المستوى المركزي سنة 2015 حوالي 113,95 مليون درهم.

تحليل ميزانية البرامج الأساسية لقطاع الشباب

يعتبر برنامج 'عطلة وترفيه' من البرامج الرئيسية لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية. وقد خصص هذا البرنامج 80,6% من ميزانية المديرية المخصصة لتمويل المعدات والنفقات المختلفة، أي ما يعادل 86 مليون درهم. (ما يقارب المستوى المسجل خلال السنوات الثلاث السابقة).

وتستفيد الأنشطة الاجتماعية والتربوية لصالح الشباب والطفولة والشؤون النسوية من حصة تصل إلى 13,1%. فيما لا تتجاوز الحصة المخصصة للجمعيات ومؤسسات الشباب والطفولة والإنعاش النسوي 0,4%.

توزيع ميزانية التسيير لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية حسب البرامج

ميزانية التسيير (المعدات والنفقات مختلفة)	الحصة في ميزانية التسيير لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية	
	2014	2015
دعم المهام	%4,6	%4,5
الانشطة السوسيوتربوية للشباب والطفولة والشؤون النسوية	%10,9	%13,1
برنامج "عطلة وترفيه"	%83,0	%80,6
مساعدة ومواكبة جمعيات ومؤسسات الشباب والطفولة وتعزيز دور النساء	%0,4	%0,4
تبادل الخبرات الدولية المتعلقة بأنشطة الشباب	%0,3	%0,4
تنظيم تظاهرات الشباب والطفولة	%0,7	%1,1

أما فيما يخص ميزانية الاستثمار لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية، فقد بلغت الحصة المخصصة لبناء وتجهيز المؤسسات المخصصة للشؤون النسوية 13,9% سنة 2015 مقابل 15,9% سنة 2014.

وبلغت الميزانية المخصصة لبناء وتجهيز مؤسسات الطفولة 45,2% من ميزانية الاستثمار المخصصة لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية مع تزايد بنسبة 2,6 نقطة بالنسبة لسنة 2014.

توزيع ميزانية الاستثمار لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية حسب البرامج

ميزانية الاستثمار	الحصة في ميزانية الاستثمار لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية	
	2014	2015
بناء وتجهيز مؤسسات الشباب	%35,9	%32,1
بناء وتجهيز مؤسسات الطفولة	%42,6	%45,2
بناء وتجهيز مؤسسات الشؤون النسوية	%15,9	%13,9
المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي	%5,5	%8,8

تحليل مؤشرات فاعلية الأداء لقطاع الشباب مع مراعاة مقاربة النوع

حددت مديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية خلال سنة 2015، حوالي 6 مؤشرات تتعلق بميزانية التسيير. وقد تم تحديد هذه المؤشرات حسب البرامج.

كما حددت 4 مؤشرات فاعلية أداء تتعلق بميزانية الاستثمار المخصصة للإدارة المركزية. أما مؤشرات تتبع ميزانية الاستثمار فقد تم تحديدها وفق الجهات.

ويدل تحليل المؤشرات على عدم الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي رغم أن المديرية تأخذ على عاتقها تسيير عدة برامج تهدف إلى المساواة بين الجنسين وتعزيز استقلالية المرأة. الملحق 2 للتقرير يتضمن عدة اقتراحات مؤشرات فاعلية الأداء تتعلق ببرامج القطاع.

3.13. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع

شهدت نسبة الشباب النشيطين (15– 24 سنة) انخفاضا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة منتقلة من 45,8% سنة 2000 إلى 32,2% سنة 2014 وذلك بفعل تحسن المستوى التعليمي والتكويني.

حسب القطاعات، يشغل قطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري 53,8% من الشباب سنة 2013 (يمثل هؤلاء الشباب15,4% من الشباب النشيطين الذين تبلغ اعمارهم 15 سنة فما فوق). وفي الوسط الحضري تمثل نسبة الأجراء 66% من الشباب النشيطين العاملين مقابل 26,1 % فقط بالوسط القروي.

في سنة 2014، بقيت نسبة البطالة مرتفعة بشكل خاص في صفوف حاملي الشهادات والشباب (15 – 24 سنة). وقد بلغت هذه النسبة 20,1% لدى الشباب المتراوحة أعمارهم من 15 إلى 24 سنة و38,1% عند الشباب في الوسط الحضري مقابل 9,9% لمجموع الشباب من 15 سنة فما فوق. ويتوزع الشباب من 15 إلى 24 سنة حسب الجنس، نوعية النشاط ومقر الإقامة على الشكل التالي :

توزيع الشباب حسب الجنس، نوعية النشاط مقر الإقامة

(%)

		وطني					حضري					قروي				
		2000	2011	2012	2013	2014	2000	2011	2012	2013	2014	2000	2011	2012	2013	2014
ذكور	الناشطون	51,8	42,0	40,2	37,8	37,2	32,5	27,7	26,3	23,6	22,1	71,5	58,1	56,0	54,1	54,8
	العاطلون	13,9	9,3	9,1	9,1	9,5	19,7	11,6	11,4	11,7	12,0	7,9	6,6	6,4	6,2	6,6
	غير الناشطين	34,3	48,7	50,7	53	53,3	47,8	60,7	62,3	64,7	66,0	20,6	35,2	37,5	39,7	38,6
إناث	الناشطات	21 ,7	15,2	14,0	13,9	14,5	11,5	7,0	6,3	6,0	6,0	33,4	25,0	23,3	23,6	25,2
	العاطلات	4,1	3,2	3,3	3,1	3,5	6,8	4,9	5,0	4,9	5,3	1,0	1,2	1,2	0 ,9	1,1
	غير النشيطات	74,2	81,6	82,7	83	82,1	81,7	88,1	88,7	89,1	88,8	65,6	73,8	75,4	75,5	73,7
مجموع	الناشطون	36,8	28,7	27,3	26,1	26,1	21,8	17,3	16,3	14,8	14,0	53,1	42,0	40,2	39,4	40,5
	العاطلون	9,0	6,3	6,2	6,2	6,5	13,1	8,2	8,2	8,3	8,6	4,5	4,0	3,9	3,6	4,0
	غير الناشطين	54,2	65,0	66,5	67,8	67,4	65,1	74,5	75,5	76,9	77,4	42,4	54,0	55,9	57,0	55,5

المصدر: البحوث الوطنية حول التشغيل 2000، 2011، 2012،2013 والتقرير حول النشاط والتشغيل والبطالة 2013، المندوبية السامية للتخطيط.

IV. الاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية

إن الولوج المنصف للنساء إلى حقوقهن الاقتصادية يمر عبر ولوج أفضل لسوق الشغل وإلى الأنشطة المدرة للدخل ومشاركة متميزة في اتخاذ القرار. ويقدم المحور التالي الطابع الأفقي للتشغيل قبل أن يتطرق إلى الفرص التي تمنحها القطاعات المنتجة على مستوى التشغيل والفلاحة والصيد البحري والتجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال والتجارة الخارجية والسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

1. وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية

رغم تفعيل العديد من المبادرات من أجل إنعاش التشغيل، مازال سوق التشغيل يتميز باختلالات متفاقمة تطرح العديد من التحديات اللازم تجاوزها خاصة على مستوى نشاط النساء وبطالة الشباب حاملي الشهادات.

ومن أجل مواجهة هاته الضغوطات التي تحتدم أكثر فأكثر في سوق الشغل، قامت الحكومة بإعداد رؤية متكاملة من أجل حل إشكالية التشغيل في إطار الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2025. وتعتبر هذه الاستراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد تهدف إلى التدخل في مختلف رافعات التشغيل (العرض والطلب وتسيير سوق الشغل). ويتجلى رهان الاستراتيجية في تجاوز مع المنحى الحالي للبطالة والشروع في تفعيل سيناريو إرادي مرتكز على التشغيل المنتج واللائق، وذلك عبر وضع رؤية جديدة للعمل العمومي الذي يستهدف على المدى البعيد بلوغ التشغيل الكامل والمنتج والذي يتم اختياره بحرية من طرف الرجال والنساء جميعا.

1.1.تقديم قطاع التشغيل والإطار المرجعي

1.1.1 جذاذة تقديمية[58]

في إطار تجسيد التزامه من أجل تعزيز التشغيل والمساواة والإنصاف بين الجنسين، سجلت وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية مشاركتها الإيجابية والفعالة في مسلسل تحقيق العدالة والمساواة من خلال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي لضمان مشاركة عادلة ومنصفة للرجال والنساء في سوق الشغل.

وفي هذا الصدد، اتخذت وزارة التشغيل مجموعة من التدابير على مستوى هياكلها، وكذا المؤسسات التي تحت وصايتها. وتتمثل هذه التدابير في تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية المبنية على أساس تمثيل أفضل للمرأة في جميع برامج الوزارة، من خلال تطوير آليات عروض الترشح لمناصب المسؤولية مع مراعاة تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين.

بالإضافة إلى ذلك، بدأت الوزارة التخطيط لعمليات التدبير التوقعي للوظائف مع الأخذ بعين الاعتبار وضعية المرأة في توزيع الوظائف. وقد تم تقديم الإحصاءات عن عدد الموظفين ونسبة النساء في الملحق1.

2.1.1. الإطار المرجعي

انخرط المغرب في عدد من الاتفاقيات الدولية والوطنية التي تهتم بالتشغيل باعتباره حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على خلفية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مع التزامه باحترام وتنفيذ الإتفاقية حول الحقوق السياسية للمرأة المصادق عليها سنة 1977 واتفاقية القضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة التي تنص على تحقيق المساواة بين الجنسين والتي تمت المصادقة عليها سنة 1993. كما بذل المغرب جهودا كبيرة لبلوغ أهداف الألفية للتنمية في أفق 2015 وشارك بشكل فعال في المشاورات

[58] بعد تعيين الحكومة الجديدة يوم 10 أكتوبر 2013، أصبحت وزارة التشغيل جزء من وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية. لمزيد من التفاصيل حول مهام القسم، انظر تقرير النوع الاجتماعي 2013.

حول أهداف التنمية المستدامة ما بعد 2015. كما تشارك الوزارة في إعداد تقارير دورية[59] عن الأدوات والآليات المتعلقة بحقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى، وباعتباره عضوا نشيطا في منظمة العمل الدولية، انخرط المغرب في إعلان منظمة العمل الدولية سنة 1998 المتعلق بالحقوق والمبادئ الأساسية للشغل[60]. كما انخرط أيضا في إعلان منظمة العمل الدولية سنة 2008 حول العدالة الاجتماعية من أجل عولمة منصفة، كما صادق على الإتفاقية الدولية للشغل رقم 183 التي تمت مراجعتها حول حماية الأمومة سنة 2000.

وعلى مستوى التشريع الوطني، نص القانون رقم 65-99 المتعلق بمدونة الشغل على مجموعة من المقتضيات حول منع التمييز وحماية المرأة في العمل[61]. إضافة إلى ذلك، وضعت الوزارة في مساطر المصادقة مشروعي قانون، الأول حول ظروف العمل والتشغيل لخادمي وخادمات البيوت. ويتعلق الثاني بالخدمات الاجتماعية للشغل لدى المقاولات.

والجدير بالذكر أنه تم القيام بتقييم لمدونة الشغل بعد عشر سنوات من دخولها حيز التطبيق خلال ندوة وطنية[62]. وقد دعت هذه الأخيرة إلى الرجوع بصفة متواترة إلى الاتفاقيات الجماعية واستخدامها كأداة لبناء مناخ اجتماعي سليم. ومن شأن هذه الاتفاقيات الجماعية أن تساهم بشكل كبير في تقوية علاقات الشغل وتحسين ظروف العمل وتوطيد استقرار المقاولات. وقد برز موضوع "مدونة الشغل والنوع الاجتماعي" ضمن المواضيع التي تمت مناقشتها خلال هذه الندوة.

2.1. الإجراءات والجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.1. إعداد السياسات والاستراتيجيات القطاعية

تتولى وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية مهمة التنسيق الأفقي للسياسات العمومية من أجل تحسين آثارها وتحقيق الأهداف التي سطرتها الحكومة في مجال التشغيل. وفي هذا الإطار، أطلقت الوزارة سنة 2013 عملية تشاور ثلاثي (الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والنقابات) بدعم من منظمة العمل الدولية، لإعداد استراتيجية وطنية للتشغيل في أفق 2025.

وقد تم تحديد خمس أهداف إستراتيجية أساسية من أجل تشجيع دينامية خلق مناصب الشغل المنتج واللائق في إطار رؤية مندمجة ومنسجمة والتي تجتمع فيها مشاركة وإدماج وحركية جميع فئات المستخدمين مع الحماية وضمان استقرار الشغل. ويتعلق الأمر بـ: 1) اندماج التشغيل بشكل أفضل في السياسات الماكرواقتصادية والقطاعية؛ 2) استجابة نظام التكوين المهني والمستمر بشكل أفضل لحاجيات سوق الشغل؛ 3) إنعاش السياسات المشجعة لخلق المقاولات والتشغيل الذاتي؛ 4) تحسين حكامة سوق الشغل والتشغيل؛ 5) تعزيز الاندماج الاجتماعي والإنصاف خاصة لفائدة الشباب والنساء والعمال القرويين وغير المنظمين.

ويتطلب تجسيد هذه الأهداف الاستراتيجية إعداد مخطط عمل ومجموعة من التدابير التي تأخذ بعين الاعتبار التوجهات الأساسية المتجلية في المقاربة التشاركية اللازمة لضمان شروط التقارب بين البرامج؛ الأفقية والتعقيد الذي يطبع العمل

---

[59] ويتعلق الأمر بالتقرير الوطني برسم الفحص الدوري الشامل حول حقوق الإنسان بتوافق مع قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 بتاريخ 18 يونيو2007؛ تقرير حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء؛ تقرير العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ تقرير العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ تقرير عن الإتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم؛ تقرير حول الإتفاقية القضاء على جميع أشكال الميز العنصري المتبع من طرف وزارة العدل والحريات؛ تقرير عن الإتفاقية حول حقوق الطفل وتقرير "بكين + 15" اللذان تعدهما وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية؛ واستمارة حول تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم 144/69 المتعلق بالاحتفال بالعيد العشرين للسنة الدولية للأسرة.

[60] انضم المغرب إلى إعلان منظمة العمل الدولية لسنة 1998 المتعلق بالحقوق والمبادئ الأساسية للشغل (الاتفاقيات رقم 188 و151 و144 و141 و131 و102 ...). ويشمل الإعلان أيضا اتفاقيتين مهمتين وهي الإتفاقية رقم 100 لسنة 1951 حول المساواة في الأجر المصادق عليها في 1979/05/11 والإتفاقية رقم 111 بتاريخ 1958 المتعلقة بالتمييز (التشغيل والمهنة) المصادق عليها في 1963/03/27.

[61] البنود 9,40,152,153,154,158,161,172,179,181,346، ...

[62] ندوة منظمة من طرف وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية بشراكة مع منظمة العمل الدولية في 22 و23 سبتمبر 2014 بالرباط، تحت عنوان "قانون الشغل، بعد عشر سنوات من دخوله حيز التنفيذ: بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضمان العمل اللائق" بحضور وزير الدولة ووزير العدل والحريات ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وممثلي المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية. وبالإضافة إلى الورشات الموضوعاتية، ركز هذا المؤتمر على المناقشات حول "مدونة الشغل والدستور" و"مدونة الشغل والمعايير الدولية للعمل" و" مدونة الشغل ومناخ الأعمال" و"مدونة الشغل والنوع الاجتماعي" ووغيرها.

الحكومي في مسألة التشغيل؛ التدبير الحركي لمعالجة هذه الأخيرة والتنقلات في سوق الشغل؛ الإنصاف والاندماج للعمل الحكومي في مجال دعم الولوج المنصف للتشغيل وأخيرا التوزيع الترابي والحركية الزمنية لإشكالية التشغيل.

2.2.1. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تعتبر الوزارة طرفا مهما في الخطة الحكومية التي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والإنصاف (2013-2016)، انسجاما مع الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال ومع مقتضيات الدستور الجديد. وتتضمن هذه الخطة محورا خاصا من أجل تعزيز حماية المرأة في الشغل. وتم اتخاذ العديد من التدابير في مجال الشغل والتشغيل والحماية الاجتماعية.

في مجال الشغل، وفي إطار مهام الرقابة، يسهر مفتشوالشغل على التطبيق الفعلي للتشريعات القانونية المتعلقة بالمرأة في الشغل. كما يعملون على تحسيس المستخدمين حول ايجابيات المساواة بين الجنسين وأثرها على السلم الاجتماعي ومردودية المقاولة.

فبرسم سنة 2014، قام مفتشوالشغل بـ 12.833 زيارة[63] لمختلف وحدات الإنتاج من أجل السهر على احترام مقتضيات مدونة الشغل المتعلقة بالمرأة في العمل[64].

كما تم تنظيم دورتين تكوينيتين سنة 2015 لفائدة المدراء الجهويين والاقليميين التابعين للوزارة من أجل التحسيس بالحقوق الأساسية للشغل خاصة حماية حقوق المرأة في العمل[65].

وفيما يخص التشغيل، وفي إطار التعاون مع الوزارة، قام مكتب العمل الدولي بوضع مشروع " شباب في العمل" على مدى أربع سنوات (2012 – 2016) في ثلاث مناطق نموذجية[66] بهدف تحسين قابلية التشغيل لفائدة الشباب من الرجال والنساء بالمغرب. كما تم تخصيص إحدى مكونات هذا المشروع للمجال المقاولاتي النسائي والذي أطلق بصدده مؤخرا مكتب العمل الدولي دراسة تقييمية للخروج بتوصيات استراتيجية للنهوض به.

وبالنسبة للنساء، تم الشروع في برنامج "وضعيتي" الممتد خلال الفترة 2014-2016 من أجل تحسين ظروف ولوج النساء واستمرارهن في الوسط المهني. ويهدف هذا المشروع، الذي تم تمويله من طرف القطاع الأمريكي للشغل، إلى مواكبة وتطوير المسؤولية الاجتماعية للمقاولات ويروم محورين هما تعزيز المساواة بين الجنسين داخل المقاولات وتحسين ولوج النساء إلى البنيات التحتية الجماعية من أجل الاندماج في سوق الشغل.

وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، تم إنجاز دراسة تتعلق بتنمية المعارف حسب النوع الاجتماعي لنظام الحماية الاجتماعية من طرف الوزارة بتمويل كامل من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة خلال 2011-2014. ويرمي أساسا إلى تحديد أشكال التمييز حسب النوع الاجتماعي والاختلالات في مجال التغطية الاجتماعية والطبية في القطاع الخاص واقتراح تدابير تصحيحية للقوانين والتشريعات المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز حسب النوع الاجتماعي لنظام الحماية الاجتماعية.

وقد أفرزت الدراسة غياب التمييز المباشر حسب النوع الاجتماعي في مجال الحماية الاجتماعية. فالنصوص التشريعية بالفعل تنص على المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. غير أنه تم رصد بعض التباينات في الحظوظ في مجال التغطية الاجتماعية منها حجم الساكنة النسوية غير النشيطة وتزايد الشغل غير المؤدى عنه وتوسع القطاع غير المنظم وكلها تخرج عن نطاق التغطية الاجتماعية وأهمية عدد النساء في وضعية هشة (واللواتي يشتغلن في أنشطة ضعيفة وغير مؤهلة). وقد أوصت هذه الدراسة بتوسيع التغطية الاجتماعية لتشمل المساعدين العائليين والمستقلين بمافيهم العاملين في قطاع الصناعة التقليدية.

---

[63] تم إحصاء 297.886 امرأة خلال هذه الزيارات، منهن 652 امرأة بين سن 15 و18 و7.511 امرأة في منصب مسؤولية و620 امرأة مندوبة الإجراء و111 امرأة تمثل النقابات.

[64] سجل مفتشوالشغل 24.910 ملاحظة خلال هذه الزيارات منها 3.732 ملاحظة حول الأجر، 811 تهم التشغيل، 222 ملاحظة تهم الترقية، 37 مخالفة متعلقة بحماية الأمومة و54 مخالفة متعلقة بالشغل الليلي.

[65] تم إعداد دليل حول الحقوق الأساسية للشغل خاصة حماية حقوق المرأة في العمل بتعاون مع خبراء منظمة العمل الدولية وتم توزيعه على المشاركين خلال الدورات التكوينية الأخيرة من أجل تحسين أدائهم في هذا المجال.

[66] يتعلق الأمر بجهة سوس ماسة درعة والجهة الشرقية ومحور الدار البيضاء- القنيطرة.

3.1.إعداد الميزانية ووضع مؤشرات فاعلية أداء

تبلغ الميزانية المخصصة للوزارة[67] برسم سنة 2015، ما يناهز 525,49 مليون درهم، منها 467,89 مليون درهم مخصصة لميزانية التسيير و57,6 مليون درهم مخصصة لميزانية الاستثمار. ولا تمثل هذه الأخيرة سوى 11% من مجموع الميزانية المخصصة للوزارة.

وعلى غرار باقي القطاعات الوزارية، انخرطت الوزارة في شمولية الاعتمادات سنة 2007 وقامت ببلورة مجموعة من مؤشرات فاعلية الأداءالتي تمكن من إيجاد صلة بين الاعتمادات المخصصة للإجراء أوللبرنامج أوللنشاط من جهة والنتائج المستهدفة والمنتظرة من توظيف هذه الاعتمادات من جهة أخرى. فقد تم رصد 57 مؤشرا منها 12 مؤشرا رقميا خاصا بميزانية التسيير و45 مؤشرا رقميا خاصا بميزانية الاستثمار.

غير أن المؤشرات المعتمدة من طرف الوزارة لا تراعي النوع الاجتماعي والتي تمكن من تثمين الجهود المبذولة في مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في مسلسل البرمجة الميزاناتية. غير أنه من الممكن جعل بعض المؤشرات، المعدة مسبقا وتهم كل من ميزانية التسيير والاستثمار، مستجيبة لبعد النوع الاجتماعي (انظر الملحق 2).

4.1. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع

مساهمة متواضعة للنساء في سوق الشغل

حسب البحث الوطني حول التشغيل للمندوبية السامية للتخطيط، يقدرعرض الشغل المقاس بعدد الساكنة النشيطة 15 سنة فما فوق، بما يناهز 11,8 مليون شخص سنة 2014 (تمثل النساء فيها 27,2% فقط). وحسب الجنس، يظهر معدل النشاط فرقا كبيرا بين الجنسين (72,4% عند الرجال و25,3% عند النساء سنة 2014)، مما يترجم ضعف مشاركة النساء في سوق الشغل. ويزداد هذا الفارق أكثر بين النساء والرجال في الوسط الحضري وخاصة لدى الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة.

كما تبين قراءة نتائج البحث الوطني حول استعمال الوقت لسنة 2012 للمندوبية السامية للتخطيط والتقسيم المزدوج للعمل التسويقي وغير التسويقي، بشكل واضح أن الأنشطة المهنية هي بالأساس ذكورية، يخصص لها الرجل 4 أضعاف ما تخصصه لها المرأة (5 ساعات و25 دقيقة من وقت الرجال مقابل ساعة واحدة و21 دقيقة للنساء). وحسب وسط الإقامة، يتزايد الفارق بشكل أكبر في المدن، حيث يسجل 4,6 مرة مقابل 3,4 مرة في البوادي.

ويترجم الفارق بين متوسط الرجال والنساء بالولوج المحدود للنساء لسوق الشغل وحجم النساء اللواتي يزاولن مهمة "مساعدات عائليات". حيث ما يقارب نصف النساء النشيطات على المستوى الوطني (48,1% سنة 2013[68]) وما يقارب ثلاث أرباع النساء القرويات النشيطات (73,6%) هن مساعدات عائليات.

كما أن ما يقارب 95% من النساء يخصصن يوميا 5 ساعات في المتوسط للأعمال المنزلية. في حين، 45% من الرجال لا يخصصون سوى 43 دقيقة. وتقدر كلفة العمل التي تجمع مدة العمل المهني والمنزلي ب6 ساعات و21 دقيقة للمرأة و6 ساعات و8 دقائق للرجل الذي يخصص وقت مضاعف بأربع مرات للعمل المهني و7 مرات أقل من الوقت المخصص للعمل المنزلي مقارنة مع المرأة.

[67] لا تتوفر وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية على إطار نفقات على المدى المتوسط.
[68] التقرير حول النشاط والتشغيل والبطالة، النتائج المفصلة، سنة 2013، المندوبية السامية للتخطيط.

مبيان 14:: توزيع كلفة العمل بين العمل المهني والعمل المنزلي

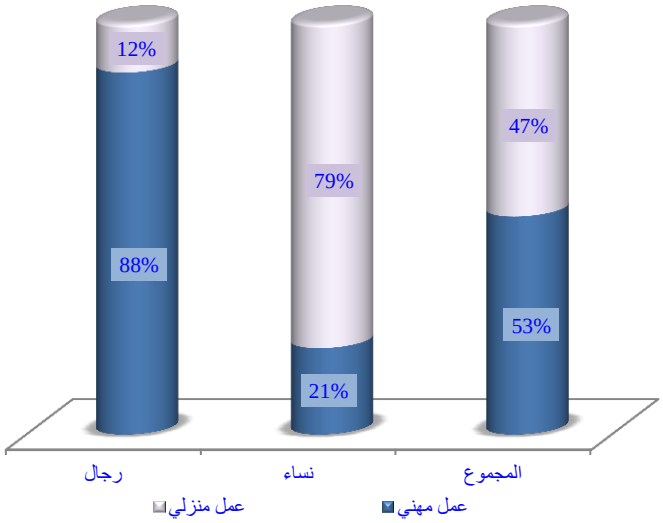

المصدر: البحث الوطني حول استعمال الوقت، 2012، المندوبية السامية للتخطيط

أظهر تطور استعمال الوقت لدى النساء بين 1997 و2012 أن ترتيب أنشطة المرأة المغربية لم يعرف تغيرا خلال 15 سنة الأخيرة. حيث تخصص المرأة الحضرية 33% أكثر من وقتها في العمل المهني، في حين تخصص المرأة القروية 33% أقل. وانتقل الوقت المخصص للعمل المهني للمرأة من 3ساعات و38 دقيقة إلى 5ساعات و39 دقيقة بالنسبة للمرأة الأجيرة ومن 3 ساعات و12 دقيقة إلى 3 ساعات و43 دقيقة بالنسبة للمساعدات العائليات.

ومن جهة أخرى، أظهر تثمين العمل المنزلي على أساس مدة الشغل أن النساء يساهمن بنسبة 21% في الثروة الوطنية. وفي هذا الصدد، ارتفعت مساهمة النساء في الناتج الداخلي الخام مع احتساب الخدمات المنزلية غير التسويقية إلى 39,7% حسب السيناريوالأول وإلى49,3% حسب السيناريوالثاني.

جدول: تثمين الناتج الداخلي الخام ومساهمة النساء في الثروة الوطنية

ملخص السيناريو	حصة قيمة العمل المنزلي ضمن الناتج الداخلي الخام	حصة النساء في الإنتاج المنزلي	مساهمة النساء في الثروة الوطنية	مساهمة النساء في الناتج الداخلي الخام مع احتساب الخدمات المنزلية غير التسويقية
السيناريو1: تسعير حسب الأجر الأدنى الخام 2012 (12,24 درهم للساعة الواحدة)	34,5 %	92 %	21%	39,7%
السيناريو2: تسعير حسب الأجر المتوسط المستخرج من المحاسبة الوطنية (22 درهم للساعة الواحدة)	62%	92%	21%	49,3%

المصدر: البحث الوطني حول استعمال الوقت، 2012، المندوبية السامية للتخطيط.

ويفسر مستوى النشاط عند النساء في غالبيته الفارق بين معدل التشغيل بين الرجال (65,3%) والنساء (22,6%). ويؤكد مؤشر التكافؤ بين الجنسين على أن حظوظ الرجال للحصول على شغل يفوق ثلاث أضعاف حظوظ النساء. وحسب وسط الإقامة، تظل النسبة بين الرجال والنساء في الوسط الحضري من حيث التشغيل ضعف ما هي عليه في الوسط القروي. ويمكن تفسير الفارق في نسب التكافؤ بين الرجال والنساء في الوسط القروي، أساسا، بضعف نشاط النساء مقارنة مع الرجال، أكثر مما يفسر بالصعوبات التي تواجهها النساء للولوج إلى سوق التشغيل.

وحسب الوضعية المهنية، تجدر الإشارة إلى أن امرأة واحدة ثمان نساء من بين عشرة نشيطات ومشتغلات في الوسط الحضري هن أجيرات. في حين، ثلاثة أرباع النساء النشيطات المشتغلات في الوسط القروي هن مساعدات عائليات بدون أجرة.

وقد بلغ معدل البطالة على المستوى الوطني 9,9% سنة 2014 (9,7% عند الرجال و10,4% عند النساء). غير أن تطور معدل البطالة يخفي العديد من التباينات حسب الجنس والسن ووسط الإقامة ومستوى الشهادة. فقد ارتفع معدل تأنيث الساكنة النشيطة العاطلة عن العمل من 27,8% سنة 2013 إلى 28,6% سنة 2014 (تزايد بـ0,8 نقطة). كما تتفاقم البطالة عند النساء الحضريات (21,9% مقابل 12,8% عند الرجال). في حين، في الوسط القروي، يبقى معدل البطالة عند النساء (1,8%) أقل منه عند الرجال (5,4%).

مبيان 15: : تطور معدل البطالة الوطني حسب الجنس بين 2000-2014

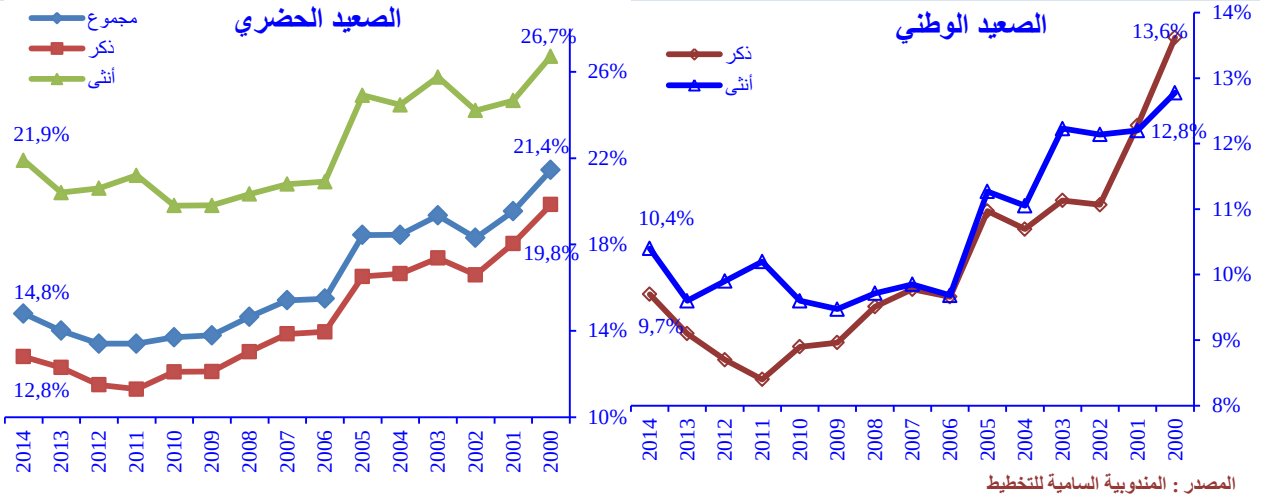

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

نتائج مشجعة ولكن غير كافية لبرامج إنعاش التشغيل

تبين نتائج أهم برامج إنعاش التشغيل التي تم تنفيذها أن برنامج "إدماج"[69] سمح بإدماج ما يقارب 63.143 شخص سنة 2014، منهم 53% نساء. وخلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2015، بلغ عدد المدمجين 30.740، منها 46% نساء.

مبيان 16: : تطور عدد المستفيدين من برنامج "إدماج"

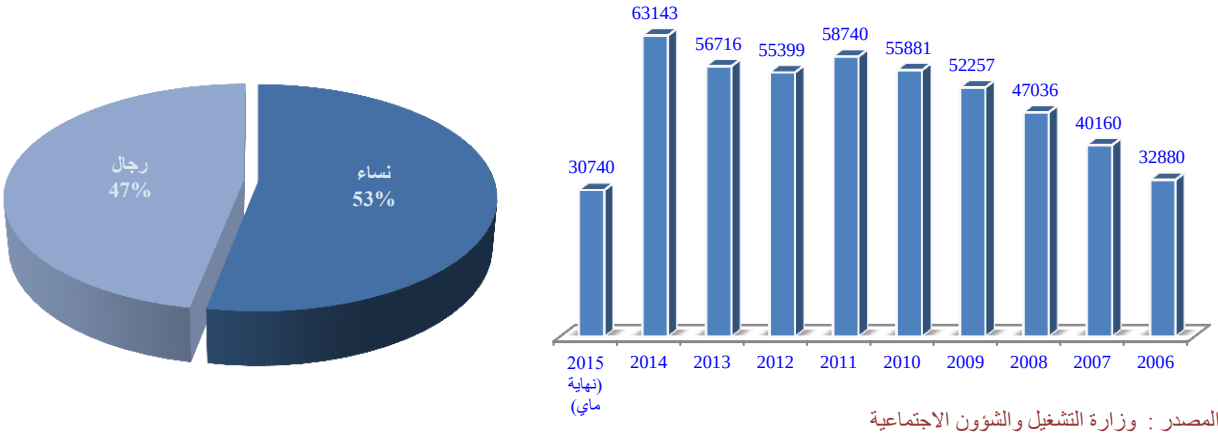

المصدر : وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية

وعلى إثر نتائج مختلف التقييمات التي شملت برنامج "إدماج"، قامت الحكومة بتعديل القانون 93/16 الخاص بالتدابير التحفيزية للمقاولات التي توظف حاملي الشهادات (قانون رقم 101-14 المنشور بالجريدة الرسمية رقم 6342 بتاريخ 12 مارس

[69] إضافة إلى اتفاقيات الحق العام، يضم برنامج "إدماج" اتفاقيات التكوين والإدماج التي تشكل إجراء مشجعا على التشغيل يهدف تحفيز المقاولات على توظيف الباحثين عن الشغل حاملي الشهادات من خلال اتفاقيات التدريب لفترة محدودة من أجل تمكينهم من اكتساب تجربة مهنية والرفع من قابليتهم للتشغيل.

2015) من حيث إدخال إصلاحات كتوسيع الاستفادة لتشمل التعاونيات؛ تحديد مدة التدريب في 24 شهرا على الأكثر غير قابلة للتجديد؛ تحمل الدولة كلفة المساهمات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم التأمين الإجباري على المرض لصالح المتدربين خلال فترة التدريب؛ تحمل الدولة تكاليف حصة أرباب العمل برسم التغطية الاجتماعية والضريبة على التكوين المهني لمدة 12 شهرا في حالة التوظيف النهائي للمتدربين وإجبارية التوظيف النهائي لنسبة 60% على الأقل من عدد المتدربين المستفيدين من التدريب.

وعلى مستوى برنامج "تأهيل"[70]، تم تسجيل 18.400 باحث عن الشغل سنة 2014، تمثل النساء منهم 30%. كما تم تسجيل 5.591 باحث عن العمل خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2015، تشكل النساء منهم 47%. وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج خضع سنة 2015 إلى عملية تقييم من حيث المساطر والآثار لتحديد الصعوبات والقيام بالتعديلات الضرورية.

مبيان 17:: تطور عدد المستفيدين من برنامج " تأهيل "

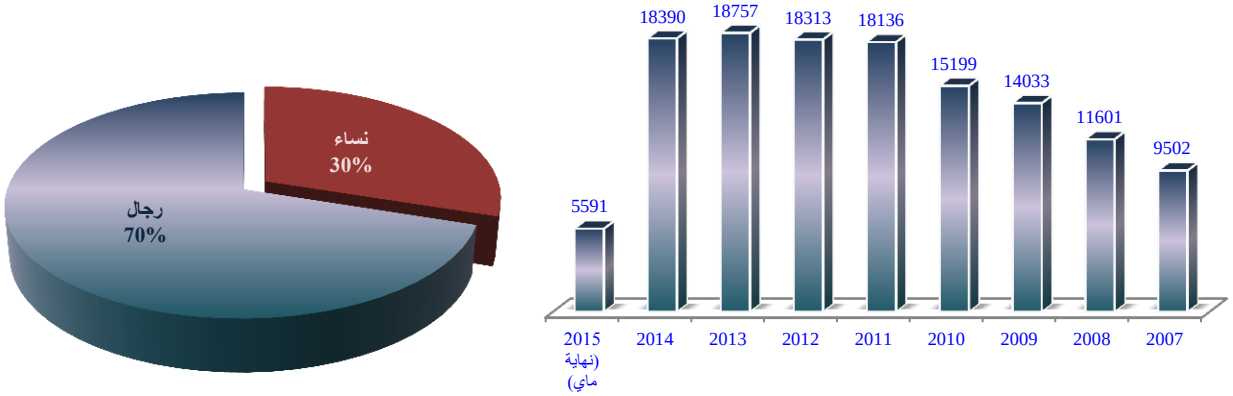

المصدر : وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية

وفي إطار برنامج التشغيل الذاتي[71]، تمت مصاحبة 1.408 شخص من حاملي المشاريع سنة 2014، منهم 22% نساء و665 مشروع ممول خارجيا وممول ذاتيا مكنوا من خلق 1.200 منصب شغل. وخلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2015، تمت مواكبة 754 مترشحا، تمثل النساء منهم 21%. وبلغت المشاريع الممولة خارجيا وذاتيا 240 مشروعا سمحت بإحداث 408 منصب شغل.

وبالنسبة للوساطة في سوق الشغل، تقدم الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات من خلال شبكتها المكونة من 78 وكالة محلية، خدماتها لصالح الباحثين عن الشغل (حوالي 150.000 شخص جديد مسجل في المتوسط السنوي خلال الثلاث سنوات الأخيرة) على شكل إخبار أوتوجيه أواستجوابات التوظيف أوأوراش للبحث عن الشغل.

فقد استفاد 42.227 باحث عن الشغل، تمثل النساء منهم 44% من استجوابات التوظيف سنة 2014 و32.650 مستفيد خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2015، منهم 41% نساء. بالإضافة إلى ذلك، استفاد 40.378 باحث عن الشغل، تمثل النساء 52% منهم من أوراش البحث عن الشغل و19.667 مستفيد خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2015، منهم 47% نساء.

ومن جهة أخرى، تم الشروع منذ ماي 2015 في تحصيل التعويض عن فقدان الشغل الذي تم وضعه سنة 2014 لفائدة المستخدمين والذي يسيره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد بلغ عدد الطلبات المستوفية للشروط والمسجلة من طرف الصندوق 3.620 طلب، منها 400 طلب استفاد من مصاحبة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل. فحسب وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، بلغ عدد المستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل برسم الأشهر الأربعة الأولى لسنة 2015 ما يناهز 2.289، منهم 37% نساء. وسيتم تقييم مجمل المقتضيات المتعلقة بالتعويض عن فقدان الشغل خلال السداسي الثاني من سنة 2015 من أجل دراسة التعديلات الممكن القيام بها.

[70] يهدف برنامج "تأهيل" إلى تحسين قابلية التشغيل لدى طالبي الشغل حاملي الشهادات من خلال اكتساب كفاءات مهنية لشغل مناصب الشغل المحددة أوالمحتملة. ويتيح هذا البرنامج ثلاث منظومات للتكوين: التدريب التعاقدي للشغل والتدريب التأهيلي أوالتحويلي وبرنامج دعم القطاعات الواعدة.

[71] يهدف البرنامج إلى تشجيع خلق المقاولات الصغيرة جدا من أجل تحفيز حاملي المشاريع لخلق مقاولتهم الفردية.

2. قطاع الفلاحة

لا تزال المرأة القروية تشكل الفئة الأكثر هشاشة في الوسط الفلاحي، حيث تواجه عدة إكراهات تحول دون استقلاليتها، كضعف التكوين التقني وارتفاع معدل الأمية بالإضافة إلى استفادتها المحدودة من القروض والموارد والمدخلات والأجهزة. ومع ذلك، فهي تلعب دورا حيويا في العمل الفلاحي والمنزلي، وتتكلف وحدها في بعض المناطق بعدة مهام كتربية الحيوانات وزراعة الخضار وقطف التمار والبستنة والري والتسميد وكذا الحصاد.

ووعيا منه بضرورة تثمين دور المرأة القروية لضمان تنمية فلاحية فعلية ومستدامة ، وبغرض التصدي لمعاناتها من التهميش والهشاشة، أطلق قطاع الفلاحة العديد من المشاريع ليتمكن من إدماج بعد النوع الاجتماعي في رؤيته الشمولية وعلى مستوى مخطط المغرب الأخضر.

1.2. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المرجعي

1.1.2. جذاذة تقديمية

يتكلف قطاع الفلاحة بإعداد وتنفيذ السياسة الوطنية في مجالي الفلاحة والتنمية القروية، كما يقوم بصياغة النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالأنشطة الفلاحية، وبتأهيل المنظمات المهنية الفلاحية في إطار سلاسل الإنتاج، وتشجيع الاستثمار، والمساهمة في المفاوضات المتعلقة باتفاقيات التبادل الحر في الميدان الفلاحي وتدبير الاتفاقيات في هذا الشأن، وكذا جمع وتحليل ونشر الإحصائيات والمعلومات الفلاحية بالإضافة إلى تطوير البحث الزراعي والتعليم العالي الفلاحي والتكوين التقني والمهني الفلاحي.

وقد ضم قطاع الفلاحة في متم سنة 2014 ما يناهز 4.748 موظفا، مع تمثيلية نسوية بنسبة 28% (انظر إلى الملحق 1)، حيث تناهز 40% على المستوى المركزي و25% بالنسبة للمصالح الخارجية[72]. ويصل عدد النساء التي تشغل مناصب المسؤولية 95 امرأة مقابل 390 رجلا، أي ما يعادل 19,6%. وتعمل المسؤولات خاصة كرئيسات مصالح (81%) أو رئيسات أقسام (17%)، في حين لا يتوفر القطاع إلا على مديرة إقليمية واحدة وعلى مديرة لمؤسسة للتكوين.

ومن جهتها، تعتبر مديرية التعليم والتكوين والبحث نقطة الارتكاز الخاصة بالنوع الاجتماعي على المستوى المركزي وعضوا في اللجنة التقنية المكلفة برصد تقدم الخطة الحكومية للمساواة. وفي هذا الصدد، تم إحداث خلية خاصة بمساواة النوع الاجتماعي داخل المديرية، تهتم بمتابعة عملية إدماج بعد النوع الاجتماعي في استراتيجية عمل الوزارة بالتنسيق مع مختلف الأطراف الفاعلة في هذا الميدان. كما تتوفر الوزارة على نقط ارتكاز خاصة بالنوع الاجتماعي في مختلف الهياكل المركزية والجهوية. كما يتوفر القطاع على تمثيلية على مستوى شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية من خلال قسم الموارد البشرية.

2.1.2. الإطار المرجعي

نظرا لانخراطه في الاتفاقية المتعلقة بالقضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة، يلتزم المغرب بحماية حقوق المرأة القروية بصفة خاصة من التمييز في الاستفادة من الموارد، بما فيها الأرض، وفي ولوج فرص العمل والسكن وكذا برامج الضمان الاجتماعي والصحة والتعليم. ولهذا الغرض، يستوجب أخذ المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة القروية بعين الاعتبار وكذا الدور الهام الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية لأسرتها، بفضل عملها في القطاعات غير المالية للاقتصاد. وقد تم التأكيد على هذا الالتزام بالمصادقة على اتفاقيات ومعاهدات أخرى، كالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقيات منظمة العمل الدولية، وخطة عمل بكين، الخ)[73]. كما تتماشى الإصلاحات التنظيمية والمؤسساتية لمخطط المغرب الأخضر مع هذه الالتزامات.

[72] المصدر: قطاع الفلاحة، الحصيلة الاجتماعية لسنة 2014.
[73] للمزيد من التفاصيل المرجو الاطلاع على الملحق 2 لنسخة 2014 من تقرير النوع الاجتماعي.

2.2. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.2. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

يواصل مخطط المغرب الأخضر، منذ انطلاقته سنة 2008، إعادة التشكيل الهيكلي لنسيج الإنتاج الفلاحي الوطني. وبعد مرور نصف المدة المقررة لتنفيذه، سجل المخطط نتائج واعدة تفوق في معظمها مجموع الأهداف المحددة سلفا والمتوقع بلوغها سنة 2020.

وتتجلى مظاهر التحول الهيكلي للقطاع في التعزيز المتواصل للاستثمار في المجال الفلاحي، الذي تضاعف بحوالي 1,7 بين سنتي 2008 و2014، وفي الارتفاع الملحوظ للقيمة المضافة للفلاحة، حيث سجلت معدل نمو سنوي بنسبة 6,7% خلال نفس الفترة مقابل 3,9% لباقي القطاعات الاقتصادية. وقد هم هذا التطور الإيجابي معظم الأنشطة الفلاحية مع تحسن إنتاج الحوامض بنسبة 79,9% وكذا الزيتون 105,5%، حيث بلغت نسبة تحقيق الأهداف المحددة في أفق سنة 2020 ما يناهز 76,8% و62,9% على التوالي. وفيما يهم الإنتاج الحيواني، تجاوز إنتاج اللحوم الحمراء الهدف المتوخى في 2014 بما يقارب 11,1%، بفضل تحقيق حجم إنتاج قدره 450 ألف طن.

كما تمكنت الفلاحة الوطنية من التقليل من تبعيتها وهشاشتها تجاه التقلبات المناخية بفضل الإجراءات المتخذة في إطار مخطط المغرب الأخضر وكذا برامج أخرى، عن طريق الزيادة في عدد المزروعات ذات قيمة مضافة مرتفعة بنسبة 37%، حيث مكن ذلك من تعزيز أنشطة فلاحية ذات مقاومة أكبر للجفاف على حساب الحبوب. وتمثل هذه الأنشطة حاليا ما يناهز 70% من مجموع القيمة المضافة.

وابتداء من سنة 2015، سيولي قطاع الفلاحة أهمية كبرى للتثمين وللتوزيع، من خلال عدة مبادرات كإعادة هيكلة أسواق الجملة والمجازر، وعقد اتفاقيات مع الأسواق التجارية الكبرى وكذا إنشاء مستودعات لوجستيكية مخصصة للتصدير.

2.2.2. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تم اتخاذ العديد من الإجراءات في إطار مأسسة مبادئ العدالة والمساواة وترسيخها على مستوى مخططات عمل وزارة الفلاحة. فبالإضافة إلى إحداث خلايا مكلفة بتعزيز المساواة النوعية على الصعيد المركزي والجهوي، أطلقت الوزارة، سنة 2015، دراسة تهدف إلى إعداد استراتيجية لإدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع التنمية الفلاحية. وقد تم تمويل هذه الدراسة من الميزانية المخصصة للمساواة النوعية والتي بلغت مليون درهم.

أما بخصوص الإجراءات الرامية لضمان استقلالية النساء القرويات، فتجدر الإشارة إلى إنجاز العديد من المشاريع التضامنية التي تندرج في إطار الدعامة الثانية من مخطط المغرب الاخضر. وهكذا فقد سجلت العديد من الإنجازات خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و2015، من ضمنها:

- إطلاق 47 مشروعا مستهدفا للنساء ضمن الدعامة الثانية، حيث بلغ عدد المستفيدات في مختلف جهات المملكة 7.806، أي ما يعادل 47% من إجمالي المستفيدين.
- تقديم الدعم لما يناهز 1.779 تعاونية نسوية في إطار مخطط المغرب الأخضر والتي تضم 32.126 عضوا.
- إنجاز 16 مشروعا في إطار برنامج تحدي الألفية لفائدة 1.230 امرأة قروية، وكذا 30 مشروعا برعاية المنظمة العربية للتنمية الفلاحية، موجها لدعم 300 امرأة قروية.
- إطلاق 15 مشروعا بشراكة مع اللجنة الأوروبية للتكوين والزراعة برسم الفترة الممتدة ما بين 2012 و2015 لصالح 796 مستفيدة، إضافة إلى إنجاز 6 دراسات لافتحاص النوع وإحداث 12 نقطة ارتكاز خاصة ببعد النوع الاجتماعي على المستوى الجهوي.

وفيما يخص التواصل والتحسيس حول القضايا المرتبطة بالمساواة بين الجنسين، نظم قطاع الفلاحة :

- ندوتين حول إدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع التنمية الفلاحية على هامش النسختين الأخيرتين من المعرض الدولي للفلاحة لسنتي 2014 و2015.
- يوما إعلاميا يتطرق للمخطط الحكومي للمساواة ولالتزامات قطاع الفلاحة لفائدة أطر الإدارات المركزية والجهوية وكذا المؤسسات العمومية تحت إشراف الوزارة.
- ستة لقاءات إعلامية وتحسيسية بين الجهات حول إدماج بعد النوع الاجتماعي لتطوير السلاسل الفلاحية في إطار مخطط المغرب الأخضر، لصالح المسؤولين ونقط ارتكاز النوع الاجتماعي وأطر الوزارة والشركاء والفاعلين في المجال الفلاحي، خاصة المنظمات النسوية في مختلف جهات المملكة (مكناس تافيلالت، فاس بولمان، الغرب شرادة بني حسن، الرباط سلا زمور زعير، الشاوية ورديغة، الدار البيضاء الكبرى، مراكش تانسيفت الحوز، دكالة عبدة و تازة الحسيمة).

وتعد هذه الإجراءات من بين الالتزامات المتخذة من طرف القطاع في إطار المحاور 1 و3 و6 و7 للمخطط الحكومي للمساواة.

3.2.2. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات فاعلية الأداء

استفاد قطاع الفلاحة برسم سنة 2015 من ميزانية بقيمة 10,12 مليار درهم منها 500 مليون درهم من الحسابات الخاصة للخزينة. وقد بلغت الميزانية المخصصة لنفقات الاستثمار 7,52 مليار درهم، أي بزيادة 5,6% مقارنة مع سنة 2014.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم اختيار قطاع الفلاحة بين ستة قطاعات وزارية معنية بالمرحلة التجريبية لتطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية بما في ذلك اعتماد هيكلة الميزانية القائمة على البرامج وإعداد تقارير حول نجاعة الأداء. ولهذا الغرض، تمت برمجة ميزانية القطاع لمدة ثلاث سنوات، حيث تعطي الأولوية للمشاريع المخصصة لتنمية سلاسل الإنتاج وتطوير الري وتهيئة الأراضي الفلاحية (والتي تمثل نسبة 41% و33% على التوالي من الميزانية الإجمالية للفترة الممتدة بين 2015 و2017).

البرنامج	الحصة في ميزانية قطاع الفلاحة
تنمية سلاسل الإنتاج	%41,1
تطوير الري وتجهيز المجال الفلاحي	%32,6
التعليم والتكوين والبحث	%10,4
الحفاظ على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية	%7,5
تنمية المناطق القروية والجبلية	%1,4
الدعم والخدمات المتنوعة	%7,1
المجموع	**%100,0**

المصدر: قطاع الفلاحة 2015

ومن حيث التوزيع الجهوي، فقد تم تخصيص 18% من ميزانية الاستثمار لقطاع الفلاحة أساسا لجهة طنجة تطوان، تليها جهة مراكش تانسيفت الحوز بنسبة 14%.

مبيان 18: : توزيع ميزانية استثمار قطاع الفلاحة حسب المديريات والجهات

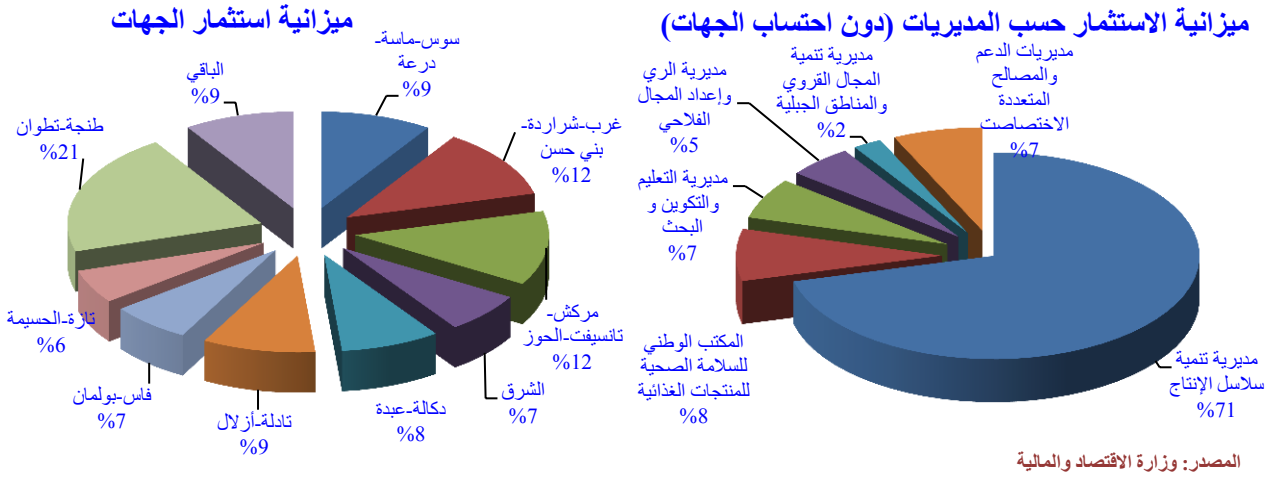

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

بالنسبة لميزانية قطاع الفلاحة، يشير تحليل مقاربة النوع الاجتماعي أنه تم وضع ميزانية لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى مخطط المغرب الأخضر في سنة 2015، وذلك بقيمة 1 مليون درهم، تتوخى تمويل الدراسات والمواكبة وتقديم الإرشادات.

وعلى مستوى الإرشاد الفلاحي، استفادت الأنشطة النسوية من ميزانية بقيمة 1 مليون درهم في سنة 2015، بينما لم تستفد من أي تمويل خلال سنة 2014. وللتذكير، سبق أن استفادت هذه الأنشطة من 13,1 مليون درهم سنة 2013 و12 مليون درهم سنة 2012.

كما أوضح التقرير الوزاري حول فاعلية الأداء المقترح من طرف قطاع الفلاحة الاستراتيجية العامة لهذا الأخير، وتوزيعها حسب البرامج، وكذا الأهداف المحددة في كل برنامج ومؤشرات فاعلية الأداءالتي تمكن من تقييم مدى تحقيق هذه النتائج. وتفسر هذه الوثيقة بشكل واضح منهجية حساب المؤشرات، وكذا أهميتها وحدودها بالإضافة إلى مصادر المعطيات. إلا أنها لا تتضمن أي مؤشر للأهداف يأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي، مع أن الإصلاح الجديد قد طالب القطاعات الوزارية بإدماج هذا الأخير عند إعداد مؤشرات فاعلية أداء.

وفي هذا الصدد، يضم المحلق 2 لهذا التقرير مقترحات لمؤشرات فاعلية الأداءتراعي النوع الاجتماعي ومهام القطاع في أفق الأخذ بعين الاعتبار مستقبلا مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية.

3.2. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع

ركز تنفيذ مخطط المغرب الاخضر على الرفع من مداخيل الفاعلين الأكثر هشاشة في سلسلة الإنتاج الفلاحي، من خلال برنامج إعادة تحويل الزراعات المنصوص عليه في الدعامة الثانية من المخطط. وفي هذا الصدد، استفاد 771.535 شخص من المساعدات والمواكبة.

ونتيجة لذلك، ارتفع الناتج الخام الفلاحي للفرد بحوالي 48% في الوسط القروي (من 5.400 إلى 8.000 درهم سنويا في سنة 2014)، مما ساهم في تحسين الدخل والظروف المعيشية، والخفض من نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية (التي انتقلت من 7,1% في سنة 1990 إلى 4,9% في سنة 2015)، والقضاء شبه الكليعلى نسبة السكان الذين يعانون من الجوع في المناطق القروية، (التي لا تمثل حاليا سوى 0,5% من الساكنة القروية مقابل 4,6% في سنة 1990).

وبفضل هذه الإنجازات، تمكن المغرب من الحصول على تنويه بخصوص سياسته الفلاحية، حيث فاز لسنتين متتاليتين (2014 و2015) بالجائزة الأولى للمنظمة العالمية للأغذية والزراعة حول تحقيق هدف التنمية الأول للألفية.

إلا أنه ينبغي تعزيز هذه المجهودات في ظل استمرار مظاهر عدم المساواة بين الجنسين في قطاع الفلاحة، بالإضافة إلى الفوارق بين المناطق الحضرية والقروية. حيث تظل تنمية قطاع الفلاحة، التي تمثل 74,5% من مناصب العمل القروية[74]؛ رهينة بالنهوض بوضعية المرأة، وبالتعليم وبولوج الرعاية الصحية وكذا بالاستقرار في العمل.

وتشير المعطيات الحديثة بأنه خلال سنة 2014، يفتقد حوالي 94,4% من العاملين في الوسط القروي للتغطية الصحية مقابل 64,8% في الوسط الحضري[75].

وفي نفس السنة، شكل العمل غير المؤدى عنه ما يقارب 41,6% من مناصب الشغل في المناطق القروية بينما بلغت هذه النسبة 22,5% فقط على الصعيد الوطني.

ويبين توزيع الساكنة القروية حسب الوضع المهني سنة 2014 أن 41,3% من العاملين يشتغلون في التدبير المنزلي مقابل 53,4% سنة 2004[76]، كما يشتغل 31,4% من هؤلاء كمستقلين. بينما تبلغ هذه الأرقام في الوسط الحضري نسبة 3,1% و24,2% على التوالي، مقابل 65,3% عند المأجورين.

وفيما يخص التعليم، توضح معطيات سنة 2014 بأن ما يقارب 47,6% من الساكنة النشيطة للعالم القروي لا تتوفر على أي مستوى تعليمي مقابل 15,3% في الوسط الحضري، فيما تبلغ هذه الحصة بالنسبة للتعليم العالي حوالي 1,3% و16,9% على التوالي.

كما بلغت نسبة محاربة الأمية عند ساكنة الوسط القروي، التي تفوق 10 سنوات، نسبة 63,6% عند الرجال و37,2% عند النساء سنة 2013 مقابل 45,8% و15,8% على التوالي سنة 2000[77].

ومن ضمن الساكنة التي تفوق 15 سنة، بلغت نسبة النشيطين العاملين في 2014 قرابة 74% عند الرجال و36% فقط بالنسبة للنساء القرويات، وهوما يمثل تراجعا بالمقارنة مع سنة 2000 حيث سجلت هذه النسبة 79,9% و36,8% على التوالي.

وشكلت نسبة العاطلين فوق 15 سنة في العالم القروي 4,3% عند الرجال و0,7% عند النساء سنة 2014. في حين بلغت نسبة الساكنة غير النشيطة التي تفوق 15 سنة 21,3% لدى الرجال و63,1% لدى النساء.

وتجذر الإشارة إلى أن التشغيل الناقص يحجب بشكل كبير ظاهرة البطالة في المناطق القروية، نظرا لخصوصية وطبيعة الأنشطة في هذا الوسط، حيث تبقى البطالة ظاهرة حضرية يبررها تدفق اليد العاملة القروية بحثا عن العمل في المدن وكذا تنامي تدفق النساء على سوق الشغل في المناطق الحضرية.

3. قطاع الصيد البحري

يتيح إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مخططات عمل قطاع الصيد البحري فرصة للمرأة لاستعادة مكانتها في المجتمع والاعتراف بدورها في خلق الثروة. كما يشكل عاملا أساسيا في التخفيف من حدة الفقر وتحسين الأمن الغذائي وكذا ضمان الحكامة الجيدة والتنمية المستدامة للموارد البحرية وتربية الأحياء المائية. وتبقى الإرادة السياسية وتعزيز الوسائل المتاحة لتنفيذ هذا الإدماج، على مستوى جميع مراحل عمليات البرمجة والتخطيط، من بين أهم الخطوات الموجب اتخاذها لتطبيق الممارسات المسؤولة في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية، والتي من شأنها ضمان الإدارة المستدامة للموارد البحرية والموارد الحيوية للسكان.

[74] يتعلق الأمر بالفلاحة والغابات والصيد. المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، النشاط والشغل والبطالة، النتائج الأولية لسنة 2014.
[75] المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، النشاط والشغل والبطالة، النتائج الأولية لسنة 2014.
[76] المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، "النشاط والشغل و البطالة" لسنة 2004".
[77] المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، "المرأة المغربية بالأرقام : "توجهات تطور الخاصيات الديموغرافية، الاجتماعية والمهنية"، أكتوبر 2014.

1.3. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المرجعي

1.1.3. جذاذة تقديمية

تسهر وزارة الصيد البحري على إعداد وتنفيذ استراتيجية تطوير قطاع الصيد البحري بهدف ضمان استدامة القطاع وتنافسيته. ومن أجل هذا الغرض، تحرص الوزارة على إدارة الموارد البحرية باعتمادها على رخص الصيد وخطط إعداد مصايد الأسماك، كما تعمل على اتخاذ جميع التدابير الرامية إلى دعم القطاع وتشجيع تثمين المنتجات البحرية. كما تقوم الوزارة بصياغة مشاريع القوانين التشريعية والقرارات التنظيمية المرتبطة بمجال اختصاصها، بالإضافة إلى مساهمتها في تحديث العلاقات الاجتماعية من خلال تحسين ظروف عمل البحارة وتثمين دور المرأة في القطاع.

وبخصوص الموارد البشرية، تتوفر وزارة الصيد البحري، برسم سنة 2015، على 1.311 موظفا، تمثل النساء نسبة 23% مقابل 20,8% سنة 2007[78]. وتجدر الإشارة إلى أن حصة النساء اللواتي التحقن بمناصب المسؤولية تقارب 11,8% مقابل 10% سنة 2014[79].

وفي السياق ذاته، ووفقا للالتزامات المسطرة في إطار الشراكة الأورو-متوسطية (2012-2016)، أنشأت وزارة الصيد البحري، بتاريخ، 15 ماي2015، لجنة قطاعية للمساواة من أجل ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في التوظيف والترقية، وكذا الولوج إلى مناصب المسؤولية داخل الوزارة.

2.1.3. الإطار المرجعي

وردا على الالتزامات التي قطعها المغرب في إطار الاتفاقيات الدولية لاحترام حقوق الإنسان، من حيث توفير الظروف اللازمة لتمتع المرأة بحقوقها للولوج إلى إدارة الموارد البحرية والاستفادة بشكل عادل من استغلالها (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، وخطة عمل بكين، اتفاقيات منظمة العمل الدولية، جدول أعمال القرن 21، الأهداف الألفية من أجل اتنمية...)، عمل بلدنا على وضع إطار قانوني من شأنه الدفاع على حقوق البحارة وحمايتها. ويعتمد هذا الإطار القانوني أساسا على مدونة التجارة البحرية والقانون رقم 99-65 الخاص بمدونة الشغل الذي يحدد الحقوق الأساسية للعمال بالقطاع. وبالإضافة إلى ذلك، يعد إنشاء وحدة النوع الاجتماعي والتنمية، منذ سنة 1999، والمكلفة بتتبع إدماج النوع الاجتماعي في مخططات عمل الوزارة، خطوة استراتيجية لتعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع الصيد البحري[80].

2.3. المجهودات المبذولة لتنفيذ السياسات العمومية التي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.3. إعداد السياسات والاستراتيجيات القطاعية

حققت استراتيجية تنمية وتنافسية قطاع الصيد البحري أليوتيس تقدما ملموسا ونسب إنجاز إيجابية على العموم. بالفعل، تشير المعطيات إلى أن قيمة البيع الأول من الصيد التقليدي والساحلي عرفت تطورا بنسبة 40% مقارنة بسنة 2009، حيث بلغت مستوى يقدر ب 6 مليار درهم برسم سنة 2014. وبشأن الاستغلال الراشد للموارد البحرية، حوالي 85% من الأسماك التي يتم تسويقها سنة 2015 تشملها مخططات تهيأة، بعدما تم البدء بعمل بمخططات تهيأة مصايد الروبيان والقشريات الكبيرة والأسماك السطحية الصغيرة بشمال بوجدور وسمك النازلي. يضاف إلى ذلك الانتعاش التدريجي لمخزون الأخطبوط بفضل تدابير التسيير المتخذة (تحديد حصص الصيد ، فترات الراحة البيولوجية ...) والقضاء التام على استخدام الشباك العائمة.

بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز رصد ومراقبة أنشطة الصيد، باعتماد إجراءات صارمة وتكنولوجيا متقدمة. إذ يتعلق الأمر بالقانون رقم 15-12 الخاص بمراقبة ومحاربة الصيد غير القانوني والغير المنظم وكذا بتثبيت أجهزة الإرسال والاستقبال في جميع سفن الصيد، مما يسمح لوزارة الصيد البحري بالمراقبة لاحترام التدابير المتخذة لتسيير الثروة السمكية عبر الأقمار الاصطناعية.

---

[78] انظر إلى الملحق رقم1 أسفل التقرير.
[79] بصفة نوعية، يتميز وجود المرأة بوزارة الصيد البحري باحتلالها لمناصب عالية نسبيا في التسلسل الهرمي وهي تعيين كاتبة عامة للوزارة ومديرتين بالإدارة المركزية.
[80] لمزيد من التفاصيل انظر إلى الملحق 2 من النسخة 2015 لتقرير ميزانية النوع الاجتماعي

وبهدف معالجة أوجه القصور على مستوى تتبع تطورات المخزون السمكي وتدبيره، وقع المعهد الوطني للبحث في مجال الصيد البحري مع الدولة على عقد برنامج لتعزيز وسائل التدخل الهادفة إلى تعميق المعرفة بالوسط البحري.

وفيما يتعلق بتعزيز البنية التحتية، نسجل حاليا توفرنا على 43 مواقع للصيد تم إنشاؤها لصالح الصيادين التقليديين، والمجهزة بالبنيات التحتية للتفريغ والتسويق. بالإضافة إلى ذلك، تم تفويض إدارة الموانئ إلى المكتب الوطني للصيد البحري بهدف تنظيم أفضل من خلال الفصل بين الأنشطة التنظيمية لاستغلال الموانئ والصيد.

وبخصوص تحسين تثمين المنتجات البحرية، بلغ مجموع الاستثمارات الخاصة بصناعة التثمين 1.7 مليار درهمًا، من عام 2009 إلى 2014، بارتفاع سنوي بنسبة 12%. كما اتخذت تدابير لترويج المنتجات البحرية المغربية عبر استراتيجية التسويق المؤسساتي للمنتجات على الصعيد الوطني (حوت بلادي) والدولي (المأكولات البحرية المغربية).

ولتعزيز الإجراءات الهيكلية لاستراتيجية أليوتيس، أعطيت الإنطلاقة لمشاريع كبرى. ويتعلق الأمر بالنهوض بتربية الأحياء المائية في المغرب، وتشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل بالمناطق الجنوبية ومواصلة دعم ترويج المنتجات البحرية على مستوى السوق المحلي والعالمي. وتحقيقا لهذه الغاية، تم تحديد المواقع المخصصة لمشاريع تربية الأحياء المائية والمصادقة على مشاريع الاستثمار. وفي نفس السياق، استفاد هذا القطاع، خلال سنة 2015، من إعطاء الإنطلاقة لبرنامج توأمة بين قطاعي تربية الأحياء المائية الأوروبي والمغربي. ومن شأن هذا البرنامج، الذي يموله الاتحاد الأوروبي وتسهر على تدبيره وزارة الاقتصاد والمالية، أن يتيح للوكالة الوطنية لتنمية وتربية الأحياء المائية إمكانية التحكم في تقنيات إنتاج الأحياء المائية من خلال الاعتماد على أفضل التجارب والممارسات الناجحة في هذا الميدان على المستوى الأوروبي.

وفي الوقت نفسه، تم اعتماد إجراءات أخرى لها تأثير مباشر على حياة الصيادين من خلال تحسين ظروف عيشهم وعملهم. وترتكز أساسا على تعميم التغطية الاجتماعية والصحية لكافة البحارة الصيادين، وتطوير الوحدات الطبية ومحوالأمية وكذا التكوين والدعم لتعاونيات الصيد.

2.2.3. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تساهم وزارة الصيد البحري في الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" الهادف إلى ترجمة التزامات الحكومة بخصوص تعزيز أوضاع المرأة المغربية كما ورد في البرنامج الحكومي 2012-2016.

وفي هذا الإطار، عملت وحدة النوع الاجتماعي بتنسيق مع وكالة الشراكة من أجل التقدم التابعة لبرنامج تحدي الألفية بالمغرب، على وضع مشروعين لبناء وتجهيز وحدتين لتثمين المنتجات البحرية بما في ذلك:

- وحدة لفائدة تعاونية نسوية "حوريات سيدي العابد" بنقطة التفريغ المهيأة سيدي العابد التي يرتكز نشاطها على جمع وتحويل وتوضيب المنتجات البحرية الشاطئية، وكذا جمع وتجفيف وتخزين الطحالب.

- وحدة لفائدة تعاونية نسوية " إسلمان إفنو" بسيدي إفني، متخصصة في تمليح وتدخين الأسماك السطحية.

وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات، برسم 2015 ، من قبل وزارة الصيد البحري لإنجاح تشغيل هاتين الوحدتين من خلال امتثالها لمعايير الصحة والسلامة للمنتجات وتعزيز القدرات المؤسساتية والتجارية وكذا التقنية للمنخرطات في التعاونيات المعنية. ولهذا الغرض، استفادت 137 منخرطة من أنشطة الإرشاد المتعلقة بالتسيير الإداري والمالي للتعاونيات. كما تلقت 48 منخرطة أخرى تكوينا يهم التسويق المؤسساتي وكذا التسويق بشكل عام. وفيما يتعلق بالجانب التقني، استفادت 59 امرأة من التدريب على تقنيات الإنتاج الملائمة لأنشطة كل وحدة إنتاج على حدة.

وموازاة مع هذه الأنشطة، شرعت وحدة النوع الاجتماعي بتنسيق مع المنتزه الوطني سوس ماسة وبدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، في إنشاء مشروع "الإدارة المستدامة لقاعدة الموارد الطبيعية وتطوير قطاع تربية الصدفيات". ويهدف هذا

المشروع إلى المزج ما بين الإدارة المستدامة لقاعدة الموارد الطبيعية وإنشاء مشروع نموذجي لتربية الصدفيات ملائم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمنخرطات في التعاونية النسائية للمنتجات البحرية بمنطقة الدويرة.

وفي إطار برنامج تطوير قطاع الصيد التقليدي، وقعت وزارة الصيد البحري اتفاقية شراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية من أجل تعزيز الأنشطة المدرة للدخل وتحسين ظروف عيش وعمل الصيادين (نساء ورجالا) وكذا أسرهم. وبموجب هذا الاتفاق، تم تنظيم ثلاث ورشات عمل لفائدة 34 تعاونية للصيادين "ناشطة حاليا"، ومن ضمنهم 7 تعاونيات نسائية، وذلك من أجل إنجاز تشخيص استراتيجي لهذه التعاونيات يؤول في الأفق إلى صياغة خطة عمل لمواكبة وتأهيل تعاونيات الصيد الساحلي.

وفيما يتعلق بتطوير التواصل ما بين النساء الناشطات في قطاع الصيد البحري، عملت " شبكة للمرأة المغربية العاملة بقطاع الصيد البحري"، التي تم إنشاءها برسم سنة 2013، من خلال المبادرة والدعم المشترك ما بين وزارة الصيد البحري والمؤتمر الوزاري حول التعاون في مجال الصيد البحري بين الدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، على تنفيد برنامج عمل يمتد ما بين 2014 و2016. ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين القدرة المؤسساتية للشبكة، وتعزيز القدرات المهنية للمرأة في القطاع وكذا إنشاء مشاريع لتثمين المنتجات البحرية وتربية الأحياء المائية.

3.2.3. إعداد الميزانية وتحديد مؤشرات الأداء

خصص لوزارة الصيد البحري، برسم سنة 2015، غلاف مالي قدره 621,03 مليون درهم ، (مقابل 611,47 مليون درهم برسم سنة 2014)، منها 43,2% مخصصة لنفقات الاستثمار.

وقد استفادت مديرية الصيد البحري وتربية الأسماك بنسبة 73,4% من مجموع ميزانية الاستثمار. وبخصوص مديرية التكوين البحري والنهوض بالمجال السوسيو- مهني ومديرية الصناعات التحويلية للصيد البحري فقد تلقوا على التوالي نسب تقدر ب 3,7% و0,4% من مجموع ميزانية الاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية التي تم تخصيصها للوزارة، برسم سنة 2015، لا تتضمن خطوط ميزانية خاصة بتعزيز المساواة بين الجنسين. في حين شهدت السنة الماضية تعبئة 5,9 مليون درهم لتمويل عملية تأهيل وحدات للتثمين بسيدي العابد وسيدي إفني وكذا للمساعدة التقنية لصالح النساء المستفيدات من أجل تشغيل الوحدات.

وتشير المعطيات إلى أن وزارة الصيد البحري تعد من بين الوزارات التي تم اختيارها لتنفيذ القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية لسنة 2016. ولهذه الغاية، تخطط الوزارة لزيادة إدماج بعد النوع الاجتماعي خلال ممارسات البرمجة وفقا لمتطلبات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية الذي يدعوجميع الوزارات لوضع مؤشرات الأداء التي تراعي بعد النوع الاجتماعي.

4.2.3. تحليل مؤشرات الأهد ف حسب النوع الاجتماعي

يكشف تحليل مؤشرات فاعلية الأداءالتي تم نهجها من طرف وزارة الصيد البحري، برسم سنة 2015، رصد 18 مؤشرا مع هيمنة مؤشرات الوسائل 24% والإنتاج 76% وكذا غياب مؤشرات تراعي مقاربة النوع الاجتماعي. ونظرا لذلك، ينبغي إضافة بعض المؤشرات التي تعتبر ذات الصلة بهذه المقاربة. ويتعلق الأمر على وجه المثال بمؤشرات تدل على عدد التدريبات والورشات التي تم تنظيمها من طرف وحدة النوع الاجتماعي لصالح التعاونيات النسائية بهدف تعزيز قدراتهن، وكذا عدد المشاريع (وحدات الإنتاج) التي تم إنجازها لصالح التعاونيات النسائية. ونشير إلى أن وحدة النوع الاجتماعي تتوخى إنجاز دراسة، خلال سنة 2016، حول مشاركة المرأة في قطاع الصيد التقليدي. ويبقى الهدف النهائي لهذه الدراسة هو جمع المعلومات الكمية والنوعية حول الجنسين في هذا القطاع والتعرف على احتياجات المرأة للتمكن من إدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع الصيد التقليدي.

3.3. تحليل أهم مؤشرات الأداء الخاصة بقطاع الصيد البحري

بالرغم من المجهودات التي تبذلها وزارة الصيد البحري لصالح النساء العاملات في قطاع الصيد، منذ عام 2000، من خلال خلق أنشطة مدرة للدخل والدعم التقني وكذا مواكبة وتعزيز القدرات، يبقى من الصعب تحقيق الأهداف المسطرة من حيث تحسين الدخل وتوفير التكامل في قطاع صيد منظم. بالفعل، فإن الصعوبات الكامنة في هذا القطاع (وبخاصة الأمية السائدة، ونقص المهارات وضعف روح المبادرة بين النساء العاملات في القطاع) تحول دون نجاح استدامة بعض المشاريع التي أنشأت لصالح المرأة في هذا القطاع.

ولتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لهذه المشاريع، وذلك بهدف السعي إلى البحث عن مصادر الاختلالات واقتراح الحلول المناسبة، يعد جمع وتحليل المعطيات الكمية والنوعية التي تراعي بعد النوع الاجتماعي أمر بالغ الأهمية للسهر على الأخذ بعين الاعتبار الفوارق بين الجنسين والمساواة بينهما وكذا تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في جميع برامج التنمية لقطاع الصيد البحري.

وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن النساء بإمكانهن تحسين وضعيتهن الاجتماعية والاقتصادية من خلال استفادتهن من المشاريع الجديدة المبرمجة في إطار الاستراتيجية الجديدة. ونذكر على وجه الخصوص مشاركتهن في قطاع تربية الأحياء المائية بممارستهن لهذا النشاط من خلال تشجيعهن على الاستفادة من التدريب والدعم المالي المناسب، خصوصا وأن ممارسة تربية الأحياء المائية تبقى أقل عرضة للحواجز بين الجنسين لكونه قطاع تم تطويره بعيدا عن التقاليد الثقافية. ويستلزم نجاح هذه التجربة حتما إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في جميع برامج التدريب واستراتيجيات عمل الوكالة الوطنية لتنمية الأحياء المائية بشراكة مع وحدة النوع الاجتماعي.

ووعيا منها بالوضعية الحالية وبالحاجة الملحة لتوفيرها على نظام معلومات يراعي مقاربة النوع الاجتماعي، تترقب وحدة النوع الاجتماعي إنجاز دراسة، في أفق سنة 2016، حول مشاركة المرأة في قطاع الصيد التقليدي. ويبقى الهدف الأسمى لهذه الدراسة هوجمع المعلومات الكمية والنوعية حول الجنسين في هذا القطاع والتعرف على احتياجات المرأة للتمكن من إدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع الصيد التقليدي. وبالتالي سيمكن ذلك من المضي قدما مع أحكام القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية.

4. قطاع الصناعة والتجارة

أدى الانخفاض المسجل منذ سنة 2007 في أنشطة قطاع النسيج والجلد إلى تسجيل خسارة 32.000 منصب شغل في هذا القطاع ما بين 2013 و2014، أي بانخفاض سنوي بنسبة 7%، علما بأن هذا القطاع هو المشغل الرئيسي لليد العاملة النسائية ضمن القطاعات الصناعية.

وبتسجيل معدل تأنيث يبلغ 9,2% سنة 2013 (مقابل 8,6% سنة 2012)، أي ما يعادل 133.126 منصب شغل نسائي، لا يزال قطاع التجارة يواجه تحدي العمالة غير المؤهلة والتغطية الصحية (تسعة من أصل عشرة عاملين في قطاع التجارة لا يتوفرون على تغطية صحية).

في هذا السياق، لا تزال المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأنشطة الصناعية والتجارية وكذا جودة مناصب الشغل تشكل تحديا محوريا، يستدعي اهتماما خاصا لوضع أسس نمو مستدام، شامل ومنصف.

1.4. جذاذة تقديمية للقطاع والإطار المرجعي

1.1.4. جذاذة تقديمية

تتمحور مهام وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي أساسا حول إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال الصناعة والتجارة، وذلك عبر وضع وتسيير استراتيجيات تطوير قطاعي الصناعة والتجارة مع تتبعها وتقييمها. كما تعمل الوزارة

على وضع الاستراتيجيات المتعلقة بالاستثمارات وتحسين القدرة التنافسية للشركات الصغرى والمتوسطة، وعلى توفير الإحصائيات وإنجاز الدراسات في مجالي الصناعة والتجارة ووضع الإطار القانوني والتنظيمي لقطاعي الصناعة والتجارة...

وعلى صعيد الموارد البشرية، تبلغ نسبة التأنيث 37,54% من مجموع موظفي الوزارة. والجدير بالذكر أن منصب كاتب عام الوزارة تتقلده امرأة، وتتولى 3 نساء منصب مدير ضمن المديريات التسع التي تضمها الوزارة، وتشغل النساء رئاسة 11 قسما من بين 34 قسما للوزارة[81]. كما أن الوزارة ممثلة بنقطة ارتكاز في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية وتشارك بنشاط في أشغال الشبكة.

2.1.4. الإطار المرجعي[82]

في إطار احترام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب لا سيما حق الولوج لعوامل الإنتاج (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقيات منظمة العمل الدولية، أهداف الألفية من أجل التنمية ...)، اتخذ المغرب العديد من الإصلاحات القانونية و التنظيمية في هذا الاتجاه، كالمصادقة مؤخرا على قانون المقاولة الذاتية.

في هذا الصدد، تجدر الاشارة إلى أن مجلس المستشارين صادق في يناير 2015 بالإجماع على مشروع القانون رقم 13-114 الخاص بالمقاولة الذاتية (نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 12 مارس 2015). ويمنح هذا القانون صفة المقاول الذاتي لكل شخص ذاتي يزاول باسمه الشخصي وبصفة فردية نشاطا مستقلا لتحقيق دخل رئيسي في إطار نشاط تجاري وصناعي وحرفي وفني وخدماتي، شريطة أن لا يتجاوز رقم معاملاته 500.000 درهم بالنسبة للأنشطة التجارية والصناعية والحرفية و200.000 درهم بالنسبة للخدمات. ويمكن القانون الجديد أيضا المقاول الذاتي، بعد تسجيله في السجل الوطني للمقاول الذاتي، من الاستفادة من المزايا التالية: نظام جبائي خاص ونظام تأمين اجتماعي وصحي خاص محدد بموجب الشروط التي تقررها التشريعات الخاصة...

2.4. المجهودات المبذولة من أجل تفعيل السياسات العمومية التي تراعي النوع الاجتماعي

1.2.4. إعداد السياسات والإستراتيجيات القطاعية

المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية 2014 – 2020

يأتي مخطط التسريع الصناعي للفترة 2014-2020 لرفع التحديات ولتعزيز مكتسبات القطاع الصناعي الذي انخرط في دينامية للتنمية المستدامة التي تم اعتمادها منذ انطلاق برنامج الإقلاع الصناعي سنة 2009. ويهدف هذا المخطط إلى جعل الصناعة رافعة للنمو الاقتصادي.

وتهدف الاستراتيجية الصناعية الجديدة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في أفق سنة 2020 :إحداث نصف مليون منصب شغل مناصفة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنسيج الصناعي الوطني المتجدد؛ الرفع من مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام ب 9 نقط وذلك بانتقالها من 14% إلى 23% في أفق 2020؛ وتحسين توازن الميزان التجاري.

ولتحقيق هذه الأهداف، تعتمد الاستراتيجية الجديدة على 10 تدابير رئيسية موزعة على ثلاث محاور، وهي: تطوير النظم الايكولوجية الصناعية ووضع وسائل الدعم وتعزيز الإشعاع على المستوى الدولي.

ويشمل المحور الأول مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التقليص من التشتت القطاعي وتأسيس صناعة أكثر اندماجية وتكاملا مستندة على مبادئ النظم الايكولوجية الصناعية التي ستمكن من خلق دينامية وعلاقة جديدة بين مجموعات الشركات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة. وفي إطار وضع هذه النظم الايكولوجية، تم إيلاء اهتمام خاص بمواكبة وإدماج

[81] انظر الملحق 1.

[82] للمزيد من التفاصيل، انظر الملحق 2 من تقرير ميزانية النوع الاجتماعي 2014.

القطاع غير المنظم في القطاع المنظم مع تطوير آلية مكتملة لإدماج المقاولات الصغيرة جدا تشمل إحداث نظام المقاول الذاتي الذي يحدد الأشكال الضريبية وأنظمة التغطية والتمويل المناسبة لهذه الفئة.

وبالنسبة للمحور الثاني للاستراتيجية فهو يرتكز على التدابير التي تهم دعم دور الشركات الخاصة باعتبارها محركا للنمو وكذا إلى مواكبة إعادة هيكلة تنافسيتها وضمان إطار عمل مناسب للاستثمار واكتساب حصص مهمة في الأسواق الخارجية. وفي هذا الإطار، تم إحداث صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات، رصد له مبلغ 20 مليار درهم، من أجل تطوير وتحديث النسيج الصناعي الوطني وتنمية قدرته على منافسة المنتوج المستورد. ولتلبية حاجيات الشركات الصناعية، ستتم تنمية العقار الصناعي لمواجهة ضعف استغلال المحطات الصناعية الحالية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه قد تم خلال سنة 2014 التوقيع على اتفاقية إحداث مشروع مجمع صناعي موجه للإيجار لمؤسسة مسجد الحسن الثاني...

ويشمل المحو الثالث، التدابير التي تطمح إلى تحسين تموقع المغرب على المستوى الدولي. موازاة مع ذلك، ومن أجل إنعاش الاستثمار الخارجي، ترمي الاستراتيجية إلى خلق ثقافة عقد الصفقات وإعداد المغرب لاستغلال الفرص المتاحة مستقبلا، خاصة ما يتعلق بترحيل الأنشطة.

مخطط رواج للتجارة الداخلية

تم تطوير "برنامج رواج" بهدف جعل التجارة والتوزيع من الخدمات الفعالة وذلك عن طريق تطوير آليات توزيع جديدة وعصرنة تجارة القرب واقتراح عرض ملائم لحاجيات جميع المستهلكين. وقد تميزت الفترة الانتقالية (2013-2014) لتفعيل هذا المخطط بمواكبة أكثر من 4.000 نقطة بيع إضافية، و13 علامة مغربية من خلال تعبئة الخبرة اللازمة لتنفيذ مخططات تنمية الوحدات المستفيدة. وهكذا، مكن مخطط رواج، منذ انطلاقه إلى نهاية شهر يونيو2015، من تحديث معدات وتقنيات تسيير التجار لفائدة 24.753 نقطة بيع على صعيد مختلف جهات المملكة (أكثر من 100 مدينة وقرية).

وتوجد خارطة طريق جديدة قيد الإعداد لتفعيل برنامج "رواج" برسم الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020. وتتمحور هذه الخطة حول برامج دعم إعادة الهيكلة وتنمية المقاولات العاملة في مجالي التجارة والتوزيع وتقوية البنيات التحتية للاستقبال وتحسين ظروف عمل مقاولات القطاع.

2.2.4 . الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يحظى تعزيز حقوق المرأة، وخاصة في الحصول على فرص الشغل والتمكين الاقتصادي، باهتمام كبير كما يتضح من الرسالة القوية لجلالة الملك محمد السادس خلال مؤتمر القمة العالمي لريادة الأعمال في مراكش[83]، التي تناولت نقاط الضعف والتحديات التي يجب رفعها ومعالجتها في مجال تمكين المرأة وريادة الأعمال النسائية. وفي هذا الصدد، ومن أجل تعزيز المشاركة والتمكين الاقتصادي للمرأة، تم تنفيذ عدة تدابير من قبل الحكومة بشراكة مع الجمعيات والقطاع الخاص والشركاء الدوليين في التنمية، لتشجيع وتطوير بيئة مواتية للعمل المرأة وللمقاولة النسائية. ومن بين التدابير المتخذة في هذا الإطار:

تحسين وتوفير شروط ولوج النساء المقاولات إلى الخدمات المالية

وفي هذا الصدد، مكن صندوق الضمان "إليك"[84] منذ إطلاقه في مارس 2013 وإلى غاية شتنبر2015، من رفع 81,5 مليون درهم من القروض البنكية، والتي مكنت من تمويل 236 مقاولة نسائية، و من خلق 762 فرصة عمل مباشر. ومن الجدير بالذكر أن عدد الملفات المتعلقة بصندوق الضمان "إليك" المعتمدة قد سجل ارتفاعا بنسبة 85% خلال الفترة 2014-2015 حيث بلغ 124 ملف معتمد سنة 2015 (من يناير إلى 21 شتنبر 2015) مقابل 67 ملف سنة 2014.

[83] أجريت الدورة الخامسة من مؤتمر القمة العالمي لريادة الأعمال، خلال الفترة من 19 إلى 21 نونبر 2014 في مراكش، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

[84] تم توقيع مذكرة تفاهم في مارس 2013، بين صندوق الضمان المركزي وجمعية سيدات الأعمال في المغرب لتفعيل صندوق الضمان "إليك" الذي يهدف إلى تشجيع ودعم تطوير المقاولة النسائية، وذلك بتسهيل ولوج النساء المقاولات إلى القروض البنكية لتمويل مشاريعهن.

تشجيع ودعم ومرافقة مشاريع إنشاء وتطوير المقاولات النسائية

تعزيز كفاءات التسيير لدى النساء المقاولات : تم إطلاق برنامج "بينهن في الجهات" في إطار اتفاقية بين الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة والمراكز الجهوية للاستثمار وبرنامج التعاون الألماني. ويهدف هذا البرنامج إلى دعم ومواكبة النساء صاحبات المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا خلال الفترة ما بعد الإنشاء، عبر دورات تكوينية في مختلف التخصصات المتعلقة بإدارة المقاولات. وقد استفادت من هذا البرنامج، إلى غاية نهاية 2013، ما يقارب 120 مقاولة، منها 80 مقاولة خلال النسخة الأولى للبرنامج و40 مقاولة ضمن النسخة الثانية وتهدف النسخة الثالثة للبرنامج إلى دعم 70 مقاولة نسائية.

تعزيز استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة من طرف النساء المقاولات : يهدف برنامج "انفتاح من أجلها" المنبثق من برنامج "انفتاح" المندرج في إطار الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2013" إلى تشجيع النساء المقاولات، خاصة بالمقاولات الصغيرة جدا، على استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تطوير مشاريعهن من حيث النجاعة والإنتاجية.

كما تم اتخاذ إجراءات لصالح المقاولات النسائية من قبل الجمعيات المهنية والقطاع الخاص. في هذا السياق، وبشراكة بين التعاون البلجيكي، وقطاع التكوين المهني، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وجمعية النساء المقاولات في المغرب وجمعية "أمانة" للقروض الصغرى، تم إطلاق برنامج تنمية روح المبادرة "من أجلك" خلال الفترة 2013-2016 لتعزيز القدرات الريادية والتدبيرية للمرأة المغربية في 3 جهات مستفيدة (الدار البيضاء ومكناس تافيلالت وطنجة تطوان). وقد مكن البرنامج، خلال الفترة الممتدة من يوليوز2013 إلى مارس 2014، من تدريب 95 مستشارا في مجال خلق المقاولات، و120 ممثلا للبرنامج وتزويد الحاضنات في مدينتي الدار البيضاء وطنجة، ومركزا للتدريب المهني لفرع جمعية النساء المقاولات بالدار البيضاء بالمعدات المكتبية والمعلوماتية.

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت مايكروسوفت، وجمعية النساء المقاولات في المغرب وشركة الاتصالات "إنوي"، برنامج " Cloud Startup Academy" الذي يهدف إلى مواكبة الشابات صاحبات الشواهد، في إطلاق مقاولات صغيرة ناشئة بفضل تطوير آخر صيحات التكنولوجيات لنظام "كلاود". وسيقوم هذا البرنامج بمواكبة 50 مستفيدة شابة تتراوح أعمارهن بين 22-30 سنة، ولمدة ستة أشهر، لتطوير كفاءاتهن التقنية والتدبيرية، وغيرها من الكفاءات لإنجاح إطلاق مقاولاتهن.

3.2.4. إعداد الميزانية وتحليل مؤشرات النجاعة

الميزانية المخصصة لقطاع الصناعة والتجارة

بلغت ميزانية التسيير لقطاع الصناعة والتجارة (دون احتساب نفقات قطاع التجارة الخارجية) 408 مليون درهم برسم سنة 2015، خصصت منها 175,5 مليون درهم لنفقات الموظفين[85] و232,485 مليون درهم لنفقات التجهيز والنفقات المتنوعة[86].

أما فيما يخص نفقات الاستثمار، فقد بلغت الميزانية[87] المخصصة لقطاع الصناعة والتجارة 1,96 مليار درهم. وحسب المديريات، بلغت الميزانية المخصصة لمديرية الصناعة 88,6% من ميزانية الاستثمار لقطاع الصناعة والتجارة، خصصت في معظمها، أي ما يقدر ب 1,73 مليار درهم، لصندوق التنمية الصناعية والاستثمار في إطار تنفيذ المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية. كما بلغت ميزانية الاستثمار المخصصة لمديرية التجارة والتوزيع 60 مليون درهم، خصصت لصندوق رواج في إطار تنفيذ مخطط رواج 2020. وتتوزع ميزانية الاستثمار حسب أهم المديريات على النحوالتالي:

[85] دون احتساب نفقات قطاع التجارة الخارجية
[86] دون احتساب نفقات قطاع التجارة الخارجية
[87] دون احتساب نفقات قطاع التجارة الخارجية وقطاع التكنولوجيات المتقدمة.

توزيع ميزانية الاستثمار

	2015	%
مديرية الصناعة	1 727,785	88,6
مديرية الجودة ومراقبة السوق	10	0,5
مديرية التجارة والتوزيع	60	3,1

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

تحليل مؤشرات الأهداف

نظرا لأهمية البرامج التي تعنى بالتمكين الاقتصادي للمرأة والحصول على فرص الشغل وتعزيز روح المبادرة لدى النساء، وتماشيا مع أحكام إصلاح القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية خاصة تلك المتعلقة بتحديد مؤشرات أداء تراعي بعد النوع الاجتماعي، فمن الأفضل الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات المشار إليها في الملحق 2 من التقرير والتي من شأنها تقييم أثر مختلف الإجراءات على الساكنة المستهدفة.

3.4. تحليل مؤشرات النتائج الرئيسية المتعلقة بالقطاع

تطور تشغيل النساء في القطاع الصناعي[88] والتجاري[89]

بلغ عدد النساء العاملات بشكل دائم في قطاع الصناعة 243.073 امرأة سنة 2013، مقابل 240.683 امرأة سنة 2012. وتمثل النساء العاملات في قطاع النسيج والجلد 49,1% من مجموع النساء العاملات بشكل دائم في قطاع الصناعة، متبوعة بالنساء العاملات في قطاع الصناعات الغذائية (24,3%)، والنساء العاملات في قطاع صناعة الأجهزة الكهربائية والالكترونيات (14,4%)، ثم النساء العاملات في قطاع الصناعات الكيميائية والشبه كيميائية (7,5%)، ثم النساء العاملات في قطاع الصناعة الميكانيكية والمعدنية (4,8%).

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تسجيل ارتفاع طفيف للتشغيل النسائي في القطاع الصناعي بنسبة 1% ما بين 2012 و2013، غير أن هذا الارتفاع يشمل تطورات مختلفة حسب القطاعات الصناعية. ففي الوقت الذي انخفض فيه عدد النساء العاملات بشكل دائم في الصناعات الكيميائية والشبه كيميائية (2,6-%) وصناعة الأجهزة الكهربائية والالكترونيات (0,8-%)، ارتفع عدد النساء العاملات في الصناعة الميكانيكية والمعدنية بنسبة 21,4% وفي الصناعات الغذائية ب1,83% وبنسبة أقل في صناعة النسيج والجلد بـ 0,1%.

عدد النساء العاملات بشكل دائم في قطاع الصناعة[90]

	2012	2013	نسبة التغير
عدد النساء العاملات بشكل دائم	**240683**	**243073**	**%0,99**
الصناعات الغذائية	57894	58952	%1,83
صناعات النسيج والجلد	119231	119303	%0,06
الصناعات الكيميائية والشبه كيميائية	18777	18282	%-2,64
الصناعات الميكانيكية والمعدنية	9553	11600	%21,43
صناعة الأجهزة الكهربائية والالكترونيات	35228	34936	%-0,83

المصدر: البحث السنوي حول الصناعات التحويلية (طبعة 2013) المنجز من طرف وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

وموازاة لذلك، ارتفعت نسبة التأنيث للعمالة في القطاع الصناعي، حيث بلغت 44,4% سنة 2013 مقابل 43,9% سنة، أي بزيادة طفيفة بلغت 0,5 نقطة مئوية. ففي صناعات النسيج والجلد، التي تعتبر المشغل الرئيسي لليد العاملة الصناعية، ارتفعت نسبة تأنيث التشغيل القار من 64,1% سنة 2012 إلى 67,9% سنة 2013، أي بزيادة بنسبة 3,8 نقطة مئوية. وعلى الرغم من ارتفاع

[88] البحث السنوي حول الصناعات التحويلية (طبعة 2013) المنجز من طرف وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.
[89] المندوبية السامية للتخطيط، النتائج المفصلة حول النشاط والتشغيل والبطالة 2013.
[90] البحث السنوي حول الصناعات التحويلية (طبعة 2013) المنجز من طرف وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

التشغيل النسائي القار في الصناعات الغذائية سنة 2013 فإن نسبة التأنيث سجلت انخفاضا من 48,8% سنة 2012 إلى 47% سنة 2013. كذلك الشأن بالنسبة لصناعة الأجهزة الكهربائية والالكترونيات، حيث انخفضت نسبة التأنيث إلى 52,5% سنة 2013 مقابل 56,3% سنة 2012. في حين ارتفعت نسبة التأنيث في الصناعات الكيميائية والشبه كيميائية من 17,6% إلى 17,8% وفي الصناعة الميكانيكية والمعدنية من 12,9% إلى 15% خلال الفترة 2012-2013.

نسبة التأنيث للعمالة في القطاع الصناعي

	2012	2013
نسبة التأنيث بالنسبة للتشغيل القار[91]	%43,9	%44,4
الصناعات الغذائية	%48,8	%47
صناعات النسيج والجلد	%64,1	%67,9
الصناعات الكيميائية والشبه كيميائية	%17,6	%17,8
الصناعات الميكانيكية والمعدنية	%12,9	%15
صناعة الأجهزة الكهربائية والالكترونيات	%56,3	%52,5

المصدر: البحث السنوي حول الصناعات التحويلية (طبعة 2013) المنجز من طرف وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

وفيما يخص قطاع التجارة والتوزيع، فقد بلغ عدد النساء العاملات بالتجارة حوالي 133.126 امرأة سنة 2013 مقابل 121.155 سنة 2012، أي بنسبة ارتفاع تعادل 9,8%. كما تمثل نسبة التأنيث في القطاع 9,2% سنة 2013 مقابل 8,6% سنة 2012. وحسب الحالة المهنية، فإن 62.492 امرأة، أي ما يعادل 47% من الساكنة النسائية النشيطة العاملة بالتجارة تشتغل لحسابها الخاص.

وعلى الرغم من ارتفاع الساكنة النسائية النشيطة العاملة بقطاعي الصناعة والتجارة، لا يزال عمل المرأة في هذين القطاعين يعاني من الهشاشة. ففي سنة 2013، ما يناهز47,8% من إجمالي العمالة النسائية على المستوى الوطني (باعتبار جميع الأنشطة الاقتصادية) غير مدفوعة الأجر، منها نسبة 73,5% بالعالم القروي.

المقاولات النسائية

تبلغ نسبة التأنيث[92] حسب الحالة المهنية ما يناهز 15,4% "للمستقلين"[93] و7,9% فقط "للمستخدمين"[94] سنة 2013. وتختلف هذه النسب حسب المناطق، ففي المناطق القروية، تبلغ هذه النسبة عند "المستقلين" 19,5%، ولا تتعدى 2,2% عند المستخدمين. أما في المدن، فإن نسب التأنيث المتعلقة بالحالة المهنية "مستقلون" و"مستخدمون" هي على التوالي 9,6% و8,9% .

نسبة التأنيث (%) حسب الحالة المهنية وحسب المناطق

الحالة المهنية	حضري	قروي	وطني
إجراء	24,2	9,1	20,1
مستقلون	9,6	19,5	15,4
مستخدمون	8,9	2,2	7,9
مساعدون عائليون	26,2	62,1	59,3
متعلمون	18,6	5,6	14,5
المجموع	19,7	33,8	26,7

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط "النساء المغربيات بالأرقام" أكتوبر 2014.

[91] البحث السنوي حول الصناعات التحويلية (طبعة 2013) المنجز من طرف وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

[92] المندوبية السامية للتخطيط "النساء المغربيات بالأرقام" أكتوبر 2014.

[93] وفقا للمندوبية السامية للتخطيط "المستقل" هوأي شخص يعمل أوسبق أن عمل لحسابه الخاص من خلال استغلال الممتلكات الخاصة أوممارسة مهنة دون الاعتماد على موظفين بشكل دائم. ويعد الناشطون الذين يشغلون مساعدين عائليين أومتعلمين دون الحصول على أجر، من "المستقلين".

[94] وفقا للمندوبية السامية للتخطيط "المشغل" هوأي شخص نشيط يعمل لحسابه الخاص ضمن مقاولته الخاصة، أويشغل شخصا واحدا على الأقل بشكل دائم.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر ريادة الأعمال والتنمية العالمي قد نشر سنة 2013 نتائج دراسة متعلقة بالنوع الاجتماعي « The Gender Global Entrepreneurship Development Index ». وقد اهتمت هذه الدراسة بمقارنة 17 بلدا، بما في ذلك المغرب، من حيث تطور ريادة الأعمال النسائية. وقد شملت الدراسة النساء اللواتي تشتغلن بالقطاعات "المبتكرة والفعالة من حيث النمو والتصدير".

ويأتي المغرب في المرتبة 13 من بين 17 دولة مع معدل إجمالي يعادل 38% (مقارنة ب 76% للولايات المتحدة الأمريكية، و56% لفرنسا و41% للصين). إضافة إلى هذا الترتيب، تبرز الدراسة بعض الخصائص المتعلقة بريادة الأعمال النسائية في المغرب، حيث تبين أن النساء المقاولات بالمغرب هن في المتوسط أقل تعليما من مجموع الساكنة وكثير منهن لا تتوفرن على تعليم عالي. بالإضافة إلى ذلك، لا تتعدى نسبة النساء في المناصب التدبيرية 13% في الشركات التي يتم إنشاؤها بعد أول تجربة مهنية. وفيما يخص الحصول على التمويل، تبين الدراسة أن 27% فقط من النساء المغربيات يتوفرن على حساب مصرفي. يضاف إلى هذه المعطيات، المستوى المنخفض للخبرة التدبيرية وضعف التمويلات التشاركية[95].

5. مجال التكنولوجيات الحديثة

برهنت التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال على إمكانات مهمة من ناحية التغيرات الاجتماعية التي تحدثها ومن جانب الفرص الاقتصادية التي تخلقها. وكما تساهم هذه التقنيات في الحد من الفقر والفجوات الاجتماعية والثقافية، ومن تم تساعد على تعزيز تمكين المرأة. إلا أن إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في البرامج المتعلقة بتطوير التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال يواجه صعوبات تتعلق بعدم توفر البيانات والمؤشرات التي تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي من حيث الولوج والاستعمال، والمحتوى، والشغل، وتمثيلية المرأة في لجن اتخاد القرار المتعلقة بالتكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال، وكذلك من حيث آثار هذه الأخيرة على الرجال والنساء.

1.5. جذاذة تقديمية لقطاع التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والإطار المرجعي لحقوق الإنسان

1.1.5 جذاذة تقديمية

تكمن مهام مديرية الاقتصاد الرقمي، التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، في تتبع تنفيذ استراتيجية الحكومة في مجال البريد والاتصالات والتكنولوجيات الحديثة وفي تولي مهمة الوصاية على المؤسسات التي تعمل في هذه المجالات .

2.1.5 الإطار المرجعي لحقوق الإنسان

بالإضافة إلى المصادقة على عدة آليات تحمي حقوق الإنسان وبالخصوص حقوق المرأة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأهداف الألفية للتنمية...) ، انخرط المغرب في تنفيذ خطة عمل بيكين التي تحفز الدول المعنية بصفة مباشرة على الوفاء بالتزاماتهم في مجال ضمان حق الولوج المنصف للمرأة والرجل للتكنولوجيات الحديثة، مما يدل على رغبة بلدنا في بذل الجهود اللازمة لضمان التمتع الفعلي والمنصف للنساء وللرجال بهذا الحق[96].

2.5 الجهود المبذولة لتنفيذ السياسات العمومية التي تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي

بعد إتمام خطة المغرب الرقمي 2013، توجد قيد الإعداد استراتيجية جديدة في أفق 2020، والتي تأخذ بعين الاعتبار الإنجازات والخلاصات المستفادة من خطة المغرب الرقمي 2013. وتتمحور الاستراتيجية الجديدة " المغرب الرقمي 2020"، والتي تشكل استمرارية للخطة الأولى، حول ركائز كبرى وهي المواطن، والمقاولات، وتحسين مناخ الأعمال وتحسين الإدارة وتطوير الإدارة الإلكترونية ، وتحسين الحكامة وتطوير الصناعة الرقمية، وترحيل الخدمات ونظم المعلومات.

---

[95] The Gender Global Entrepreneurship and Development Index (GEDI), 2013

[96] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق 2 من التقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي 2014.

كما تهتم الاستراتيجية الجديدة "المغرب الرقمي 2020" بالبنية التحتية للاتصالات والإنترنت لتطوير التكنولوجيات الحديثة (قاعدة المعطيات، الحوسبة السحابية، التمثيل الافتراضي). كما تشكل تنمية الشراكة مع السوق الإفريقية وتصدير الخبرة المغربية محور آخر للاستراتيجية الجديدة.

وفيما يتعلق بقطاع الاتصالات، تم إعداد مذكرة التوجهات العامة للقطاع خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018، وتتضمن تدابير من شأنها مواصلة تنمية القطاع. وتراهن هذه المذكرة على تعزيز آليات التقنين من خلال اقتسام البنيات التحتية بين فاعلي القطاع، وحمل الأرقام ووضع تعريفات للخدمات الصوتية والبيانات. وتهدف هذه التوجهات، أيضا، إلى التنفيذ الفعلي للمخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي، لا سيما مع إطلاق خدمات الجيل الرابع في يونيو2015، ومراجعة آليات الخدمة الأساسية، وتعزيز تنافسية القطاع وتحديث إطاره التشريعي والتنظيمي.

1.2.5 إعداد السياسات والاستراتيجيات القطاعية لتنمية مجتمع المعلومات

تتمحور حصيلة انجازات استرتيجية المغرب الرقمي 2013، التي تم استكمالها في نهاية سنة 2013 على النحو التالي:

- ***محور التحول الاجتماعي*** : الهادف إلى تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العام من خلال برنامج جيني ولوحتي وإنجاز.

- ***برنامج جيني:*** سيمكن هذا البرنامج، بفضل محاوره الأربعة، (البنية التحتية، والتكوين، وتطوير الموارد الرقمية وتطوير الاستعمال)، من تمكين أكثر من 6 ملايين طالب (جميع المستويات التعليمية) و230.000 أستاذ، إضافة إلى أكثر من 10.000 مدير مؤسسة تعليمية و3.000 مفتشا، من الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما يبقى من المتوقع أن تصل نسبة الساكنة النشيطة المستخدمة للتجهيزات الرقمية إلى 40%، بفضل ارتفاع عدد مستخدمي الأنترنت ووسائل الإعلام المتعددة إلى 6 ملايين. ففي نهاية 2014، تم تجهيز ما يقارب 87% من المؤسسات (الحضرية والقروية) "ببيئة متعددة الوسائط" والتي تمثل ما يقارب 2838 مؤسسة مجهزة بقاعات وبحقائب متعددة الوسائط[97] مرتبطة بشبكة الانترنيت ومعززة بنظام التصفية. كما تم تجهيز6.500 مدرسة ابتدائية بحقائب متعددة الوسائط. بالإضافة إلى ذلك، استفاد 151. 558 أستاذ من بين 200.000 المقررة أوليا، من التكوين المخصص للمعلوميات، أي ما يمثل 70% من نسبة الإنجاز. وفي هذا الصدد، تم إعداد أول الدورات التدريبية عبر الإنترنت لفائدة المدرسين. من جهة أخرى، تم إنشاء مشروع TelmidTICE الذي يهم تطوير مفهوم التعلم الإلكتروني عند التلميذ، وكذا إنشاء المختبر الوطني للموارد الرقمية. وفيما يخص مراكز الولوج الجماعية، والتي تسعى إلى تطوير استعمال تكنولوجيا الانترنت، فقد تم تشغيل 50 مركز مع نهاية سنة 2014 و26 مركزا في طور الإنجاز وذلك من بين 400 مركز المقرر إنجازه.

- ***برنامج لوحتي:*** يهدف إلى تسهيل ولوج الطلاب إلى الخدمات الرقمية وتشجيع العمل عبر الشبكات في الجامعات المغربية. كما يهدف إلى تحديث منظومة التعليم وتعزيز التفاعل بين الطلبة والأساتذة. وسيمكن البرنامج للطلبة ولأساتذة التعليم العالي وكذا طلبة مؤسسات التكوين المهني من الاستفادة بأثمان تفضيلية من لوحات إلكترونية " 2 في 1". و من المقرر إطلاق البرنامج خلال السنة الدراسية 2016/2015.

- ***برنامج إنجاز***: مكن هذا البرنامج، منذ انطلاقه سنة 2009 إلى نهاية 2014، من استفادة ما يناهز 106.000 طالب من حاسوب محمول، مع خدمة الاشتراك لسنة في شبكة الانترنيت المتنقل من الجيل الثالث، وذلك بدعم 85% من التكلفة الإجمالية من طرف الدولة والمحدودة في 3600 درهم.

- ***محور تعزيز إنتاجية الشركات الصغرى والمتوسطة***: في هذا الإطار تم تنفيذ أربعة برامج وهي مساندة تكنولوجيا المعلومات، ونزع الصفة المادية عن الوثائق التجارية، وانفتاح ومشروع رواج تكنولوجيا المعلومات-الشركات الصغرى

[97] حقيبة خاصة تحتوي على حاسوب محمول وجهاز عرض، للاستعمال من طرف الأستاذ داخل القسم.

جدا. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء صندوق المغرب الرقمي سنة 2010 هو بمثابة محفز للمقاولات الناشئة ذات الإمكانات القوية الساعية إلى احتلال المناصب الريادية في قطاعها.

- ***برنامج مساندة*** :يهدف هذا البرنامج، الخاص بتقنيات المعلومات، إلى زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة جدا من خلال تطوير النظام المعلوماتي. وقد استفادت من هذا البرنامج، منذ إطلاقه سنة 2010 إلى متم 2013، نحو318 شركة لمتابعة 389 مشروعا يخص تحسين وتبسيط العمليات الأساسية لإدارة مواردها أوإدارة استراتيجية تنميتها.

- ***نزع الصفة المادية عن الوثائق التجارية:*** يهدف هذا البرنامج إلى إدماج الشركات الكبرى في مشاريع نزع الصفة المادية من أجل تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة المتعاملة معها على استخدام تكنولوجيا المعلومات. وقد أجريت التجربة الأولى مع المكتب الشريف للفوسفاط لنزع الصفة المادية للوثائق التجارية.وفي هذا الاطار يتم حاليا إنشاء بوابة خاصة بنزع الصفة المادية بشراكة مع البريد.

- **برنامج انفتاح**: من أجل تحسيس المقاولات الصغيرة جدا باستعمال تكنولوجيا المعلومات، يقوم هذا البرنامج بتنظيم دورات تكوينية مع منح رخص رقمية وتمويل حزمة لتقنيات المعلومات (مدعمة بنسبة 50% في حدود 2500 درهم). ومن حيث الإنجازات، مكن البرنامج منذ 2010 إلى 2014، من خلق وحدات تكوينية لتعلم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكوين مدربين من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة. كما مكن هذا البرنامج من اختيار، بالإضافة إلى غرف التجارة والصناعة والخدمات، ستة فاعلين خواص كمرجع في التكوين لتنشيط دورات تحسيسية خاصة ببرنامج انفتاح، وكذا من إنشاء حزمة انفتاح لتكنولوجيا المعلومات التي يتم تسويقها من طرف اتصالات المغرب وميديتيل. كما تم منح في إطار هذا البرنامج 2.533 رخصة رقمية، مما يمثل 25,3% من الهدف المقرر وكذا منح 441 حزمة تكنولوجيا المعلومات مما يمثل 22% من الهدف المراد تحقيقه. وفي هذا الصدد، ومن أجل تعزيز روح المبادرة النسائية ورفع نسبة مشاركة المقاولات المسيرة من طرف النساء بالبرنامج من 7% إلى 20%، أطلق برنامج "انفتاح من أجلها" في نهاية 2012 لفائدة النساء رئيسات المقاولات.
- **مشروع رواج لتكنولوجيا المعلومات للشركات الصغيرة جدا**: يهدف إلى عصرنة تجارة القرب لمستفيدي برنامج رواج. وتتمثل التدابير المتخذة من خلال هذا البرنامج في اقتناء حزمة تكنولوجيا المعلومات "رواج" لتدبير المخزون والمعاملات التجارية. وتمول هذه الحزمة بنسبة 75% بحيث لا تتعدى قيمتها 12.000 درهم.

- **صندوق المغرب الرقمي**، وهوصندوق مؤسساتي تم إنشاؤه من طرف الدولة، وصندوق الإيداع والتدبير ومجموعة من الأبناك المغربية[98] وتتولى تدبيره شركة تسيير تكنوبارك إم.آي.تي.سي. وتبلغ قيمة هذا الصندوق 100 مليون درهم مخصصة لمواكبة المقاولين الموهوبين في إنجاح شركاتهم. ويساهم هذا الصندوق في رأسمال 8 مقاولات ناشئة.

➢ ***محور الخدمات العمومية الموجهة للمواطن***، يهدف إلى تقريب الإدارة من احتياجات المتعاملين معها من خلال برنامج الحكومة الإلكترونية:

- ***برنامج الحكومة الإلكترونية***: يوجد ما يقارب 69 خدمة مفعلة من مجموع 89 خدمة عمومية التي يستهدفها البرنامج والموجهة إلى الإدارة والمواطنين والمقاولات. وتجدر الإشارة، في هذا الإطار، إلى أن المغرب يتوفر حاليا على 358 خدمة إخبارية عبر الخط و35 موقع معاملات و54 موقع شبه معاملات.

[98] البنك المغربي للتجارة الخارجية، والتجاري وفابنك، والبنك الشعبي المركزي.

2.2.5 الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

نظرا للآثار النافعة للمرأة والناتجة عن الولوج واستعمال التكنولوجيات الحديثة، والتي تكمن في الحصول على المعلومات (التعليم، والصحة،...)، وممارسة الأنشطة المدرة للدخل.... يستوجب خلق بيئة مناسبة تمكن للمرأة الولوج المنصف للفوائد الناتجة عن التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال. ومن ثم فإن ميدان التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال مطالب بالأخذ بعين الاعتبار مسألة المساواة بين الجنسين من خلال إعداد برامج في التكنولوجيات الحديثة، والتي تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي، كما يجب أن تنفذ هذه البرامج بطريقة مبتكرة من أجل تحقيق الفعالية المثلى.

لتحقيق ذلك، أضحى من المناسب القيام بعدة تدابير[99] متعلقة بالجانب التنظيمي والموارد البشرية والتكوين. وتتعلق هذه التدابير بالخصوص:

- ✓ تشجيع خلق وحدة خاصة بالنوع الاجتماعي داخل الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، وداخل وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي ؛
- ✓ مراجعة القوانين التنظيمية من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز؛
- ✓ الاستعمال المنهجي للتحليل حسب النوع الاجتماعي خلال عملية البرمجة؛
- ✓ إنشاء وتزويد منتظم لأنظمة المعلومات بمعطيات تراعي النوع الاجتماعي؛
- ✓ إعداد معايير لتسليم الرخص، تعتمد على المسؤولية الاجتماعية للنشاط المتوخى وكذا أهداف الولوج الشامل للمشروع المقترح؛

الموارد البشرية والتكوين

- ✓ تعزيز توظيف النساء على غرار الرجال، وكذا دعم ولوجهن مناصب المسؤولية ومنصب مديرة؛
- ✓ تعزيز المساواة في الولوج إلى فرص التكوين؛
- ✓ إنشاء دورات توعية في مجال المساواة بين الجنسين للرجال والنساء.

إن البرامج والمشاريع المسجلة في إطار الاستراتيجية الجديدة في أفق 2020، تهدف إلى خلق آفاق من شأنها أن تعزز تمكين المرأة وممارسة حقوقها وذلك تماشيا مع التدابير المذكورة أعلاه. وعلاوة على ذلك، فإن الاستراتيجية الجديدة ترمي إلى تعزيز إعداد البرامج التي تهدف إلى تعميم الولوج إلى الاتصالات إلى جميع التراب الوطني، وخاصة في المناطق النائية من أجل تقليص الفجوة الرقمية بين المناطق وتحسين ولوج وانتقال التكنولوجيات والمعرفة.

3.2.5 إعداد الميزانيات ومؤشرات الأداء

استفادت مديرية الاقتصاد الرقمي سنة 2015، من ميزانية قدرها 15,4 مليون درهم، خصصت منها 5,4[100] مليون درهم لميزانية التدبير. شهدت الميزانية المخصصة لهذه المديرية سنة 2015 انخفاضا نسبته 39% مقارنة مع 2014 نظرا لانتهاء مخطط المغرب الرقمي 2013. في حين تقدر ميزانية الاستثمار ب 10 مليون درهم، مخصصة بنسبة 88% لتمويل برنامج الحكومة الإلكترونية.

إضافة إلى هذه الميزانية، تستفيد المديرية من موارد مبرمجة في إطار الحساب الخاص " صندوق الخدمة الأساسية للاتصالات " الذي تتكون نفقاته من تلك المرتبطة بمهام الخدمة الأساسية للاتصالات.

[99] أنيتا جوروموروثي "النوع الاجتماعي وتكنولوجيات المعلومات والاتصال" جسر لتنمية النوع الاجتماعي.
[100] يتم تدبير هذه الميزانية على الصعيد المركزي من قبل وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

مداخيل صندوق الخدمة الأساسية للاتصالات (مليون درهم)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المداخيل	491,94	645,6	935,2	997	872	913,61	1.039,47	1.333	1.834,8	2.271, 16

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية.

وقد بلغت موارد صندوق الخدمة الأساسية للاتصالات 2,27 مليار درهم سنة 2014 مقابل 1,83 مليار درهم سنة 2013 و1,33 مليار درهم سنة 2012. وقد ساهم الصندوق خلال الفترة 2011-2014، في تمويل برنامج إنجاز بقيمة 307 مليون درهم. فيما يخص تمويل برنامج جيني، فقد استفاد خلال الفترة 2006-2013 من 1,038 مليار درهم ممولة من طرف صندوق الخدمة الأساسية و300 مليون درهم من ميزانية الدولة .

وتجدر الاشارة الى أنه تم اختيار وزارة التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي من بين الوزارات المنخرطة في تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، ولذلك، فإنه أصبح إلزاما على مؤشرات الأداء التي تضعها الوزارة، بما في ذلك مديرية الاقتصاد الرقمي أن تراعي بعد النوع الاجتماعي تماشيا مع توجيهات القانون التنظيمي الجديد الذي قام بمأسسة الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع في مؤشرات أداء الوزارات.

في هذا الصدد، يتعين على المراصد التي أنشئت من طرف وزارة التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي (المرصد المغربي لتكنولوجيا المعلومات) ومن طرف الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات إلى جمع المعطيات حسب النوع الاجتماعي. ويبقى التوفر على هذه المعطيات مهما لنجاح عملية تتبع وتقييم البرامج المنفذة في إطار الالتزامات الأولية المتخذة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. وتخص المؤشرات المنتظرة من طرف هذه المراصد، والتي تراعي النوع الاجتماعي، معدل ولوج المرأة لخدمة الهاتف النقال، ومعدل ولوج المرأة لخدمة الهاتف الثابت، ومعدل ولوج المرأة لخدمة الانترنت، والتصنيف حسب النوع لعدد المستفيدين من برامج مخطط المغرب الرقمي (جيني وإنجاز ومساندة وانفتاح، الخ.)... وستمكن هذه المعطيات من وضع مؤشرات أداء وتمكن من تقييم الآثار، من حيث بعد النوع الاجتماعي، لمختلف السياسات والبرامج المتعلقة بتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن تقديم التعديلات المناسبة لجعل هذه البرامج أكثر إنصافا.

3.5 تحليل أهم مؤشرات النتائج للقطاع

عرف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المغرب ديناميكية تطور بوتيرتين .فمن جهة، عرف الهاتف النقال نموا قويا بمعدل استخدام وصل إلى 127,07% في يونيو2015 مع معدل التجهيز عند الفئة العمرية التي تتراوح بين 12 و25 سنة يقدر بـ 94,1%سنة 2014. فيما لا تزال هناك فوارق بين الوسط الحضري والقروي من حيث التجهيزات بفارق كبير يقدر ب 10 نقاط (98% في الوسط الحضري مقابل 87,5% في الوسط القروي). وعلاوة على ذلك، بلغ معدل التجهيز بالهواتف المحمولة الذكية سنة 2014 عند فئة المراهقين والشباب (فئة 12-24 سنة) 55,7% وهي نسبة تفوق المعدل، وكذا النسبة المسجلة سنة 2013 (44,4%).

ومن جهة أخرى، عرف الهاتف الثابت نموا ضئيلا كما يتبين من خلال معدل الاستخدام الذي لم يتجاوز 6,9% في يونيو 2015 وذلك راجع إلى تراجع معدل تجهيز المنازل الذي بلغت نسبته 24% سنة 2014 مقابل 26% سنة 2013. ويرتفع هذا المعدل في الوسط الحضري إلى 32,6%، أي بنسبة تفوق بست مرات النسبة المسجلة في الوسط القروي (5,1%).

وفيما يخص شبكة الانترنت، فقد تسارعت وتيرة تطورها نتيجة تطور الإنترنت المتنقل بفضل الجيل الثالث، حيث بلغ عدد المشتركين فيها 11,26 مليون مشترك في يونيو 2015كما بلغ معدل الاستخدام 33,26%. وحسب الفئة العمرية، توجد أعلى نسبة لمستعملي الإنترنت في الفئة العمرية 15-24 بنسبة 84% فيما لا تتعدى 26% في الفئة العمرية 65-74.

إلا أن الزيادة المضطردة في انتشار الإنترنت عجز عن الحد من التفاوتات: التفاوت بين المناطق القروية والحضرية لا يزال مرتفعا (37,6 نقطة اختلاف). بالفعل، بلغ معدل استخدام الإنترنت في المنازل سنة 2014، 50,4% على المستوى الوطني و62% في الوسط الحضري و24,4% في الوسط القروي.

بلغ معدل تجهيز الأسر بمعدات الحاسوب واللوحة الرقمية 52,5% سنة 2014 وهوما يمثل حوالي 3,8 مليون أسرة من بينها 65% في الميدان الحضري و24% في الميدان القروي.

من حيث ربط المدارس بشبكة الانترنت، بلغت نسبة المدارس التي تتوفر على شبكة الانترنت 28,09% سنة 2015 مقابل 30% سنة 2012. بالإضافة إلى ذلك، بلغت النسبة المتعلقة بعدد التلاميذ لكل حاسوب في المدارس 0,95 سنة 2015 مقابل 0,93 سنة 2014.

6. الوزارة المنتدبة المكلفة بالتجارة الخارجية

بالرغم من توقيع المغرب على العديد من اتفاقيات التبادل الحر سواء على المستوى الثنائي أوالإقليمي للاستفادة من الفرص والمنافذ الدولية، فإن الأولوية الكبرى تبقى هي التأكد من أن هذه الاتفاقيات لا تتحول فقط إلى زيادة مستوى التجارة، ولكن أيضا إلى زيادة النموالتنمية الشاملة. ثم إن فهم العوائق التي تواجهها المرأة ورفعها عن طريق مبادرات عامة وشراكات بين القطاعين العام والخاص هي طريقة للتأكد من أن هذه الاتفاقيات يكون لها انعكاسات إيجابية.

لهذا الغرض، فإن دعم أصحاب المشاريع الصغرى، والنساء المنتجات والنساء صاحبات المقاولات حتى تستفدن من فرص ومنافذ السوق المتاحة عن طريق اتفاقيات التبادل الحر لا يعتبر فقط رشيدا من منظور النوع الاجتماعي ، ولكن أيضا من الناحية الاقتصادية.

1.6. جذاذة تقديمية للقطاع والإطار المرجعي

1.1.6. جذاذة تقديمية

يضطلع قطاع التجارة الخارجية بمهام رئيسية تهم إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتجارة الخارجية. ويعهد أيضا بالقطاع اقتراح سياسة الحكومة في مجال الحماية الاقتصادية للمنتوج الوطني، وتنسيقها، وتنفيذها، مثل حصر حصص الاستيراد .

كما ينسق قطاع التجارة الخارجية إجراءات إنعاش التجارة الخارجية بما في ذلك دعم المقاولات الخاصة. ويشارك القطاع في إعداد وإجراء المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية متعددة الأطراف أوالإقليمية أوالثنائية. كما يشرف القطاع على التحقق من تطابق المعايير الإلزامية وغيرها من التدابير التقنية المطبقة على الاستيراد والتصدير مع القواعد والضوابط المتفق عليها على المستوى الدولي. فضلا عن هذه الصلاحيات، يضطلع القطاع بإدارة تمثيليات المملكة في الخارج المسؤولة عن الترويج التجاري في إطار الصلاحيات المخولة في هذا الشأن من قبل التشريعات المعمول بها في بعض المؤسسات العمومية.

يبلغ عدد موظفي قطاع التجارة الخارجية 259 موظفا بينهم 129 امرأة، أي بنسبة 50%. وبلغت نسبة النساء في مناصب المسؤولية 33% (انظر الملحق 1). وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الوزارة ممثلة في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.

2.1.6. الإطار المرجعي

يعد احترام حقوق الإنسان بما في ذلك على وجه الخصوص عدم التمييز ضد المرأة جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال السياسات الوطنية والدولية للمغرب. وفي هذا الصدد، صادق المغرب على المواثيق الدولية الرئيسية الرامية لمكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، أهداف الألفية للتنمية، وخطة عمل بكين، والعهد الدولي

الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الخ ..... هذه الآليات تلزم الدول الأطراف النظر في تأثير الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية على الأنشطة التي تقوم بها النساء.

في هذا الصدد، فقد تم وباستمرار تنقيح الإطار التنظيمي الأساسي الذي ينظم التجارة الخارجية للمغرب أي القانون 89-13 للتكيف مع تغيرات معطيات التجارة الدولية. مما دفع إلى إعمال إجراءات مختلفة متعلقة أساسا بوضع الصيغة النهائية للقانون رقم 15-09 المتعلق بتدابير الحماية التجارية، وإعداد إطار تنظيمي ينظم مراقبة الصادرات ذات الاستخدام المزدوج وفقا للقرار 1.540 لمجلس الأمن، فضلا عن تعديل رسم الاستيراد من أجل إضفاء الطابع المهني على وظائف التجارة الخارجية.

2.6. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.6. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

وضع قطاع التجارة الخارجية بتنسيق مع عدد من الإدارات والمكاتب والمؤسسات العامة والقطاع الخاص خطة جديدة "الخطة الوطنية لتنمية التبادل التجاري" وهي امتداد لبرنامج "المغرب-تصدير" تغطي الفترة 2014-2016. وقد اعتمدت الخطة من قبل مجلس الحكومة في 6 يونيو2014 ثلاثة محاور تروم تعزيز وتطوير وإنعاش الصادرات؛ تنظيم الواردات وتسهيل الإجراءات المرتبطة بالتجارة الخارجية وتحسين القيمة المضافة المحلية. ولإنجاح هذه المحاور تنص هذه الخطة على 20 ورشا و40 تدبيرا.

بعد مرور سنة على تنفيذ الخطة، يجري في الموعد المحدد تنفيذ ما يقرب عن 25 تدبيرا من هذه التدابير ال40. وتتعلق بالأوراش التي تروم تعزيز نظام دعم الشركات المصدرة، واعتماد برنامج الدعم للمصدرين لأول مرة، وتيسير وصول الشركات إلى برامج الدعم. تتعلق أيضا بتحسين تداعيات الأنشطة الترويجية في الخارج، وتعزيز دور الخدمات الاقتصادية لدى السفارات من أجل تحسين آليات اليقظة والذكاء التجاري، وتسريع ورش العمل بالوثائق الإلكترونية للتجارة الخارجية وإحداث الشباك الوحيد وكذلك تعزيز ودعم التكامل الاقتصادي. كما تجدر الاشارة إلى ان دراسات الأثر المتعلقة بالمفاوضات التجارية هي أيضا جارية حاليا.

وعلى نفس المنوال ، ومنذ 26 سبتمبر 2014، تعد رقمنة رسم الاستيراد من خلال المنظومة "بورتنيت" خطوة حاسمة في تبسيط مساطر التجارة الخارجية، والحكامة والشفافية، وتحسين مناخ الأعمال والتنافسية اللوجستية الوطنية من خلال خفض تكاليف العبور. بفضل "بورتنيت" أصبح هذا التكامل في إدارة سلسلة الإمداد تدريجيا واقعا ملموسا بفضل الربط بين جميع الجهات الفاعلة حول بوابة إلكترونية واحدة.

2.2.6. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يروم برنامج تنمية الصادرات لخلق فرص العمل، والذي أطلق في سنة 2013 المساهمة في الجهود التي تبذلها الحكومة المغربية لخلق فرص عمل مستدامة ونوعية، خاصة بالنسبة للنساء والشباب، من خلال تعزيز وتنمية الصادرات في ثلاثة قطاعات وهي الصيد البحري والصناعات الغذائية والجلد. ويأتي هذا البرنامج تكاملاً مع خطط التنمية المختلفة وغيرها من الاستراتيجيات مثل "المغرب-تصدير". ويتم تمويل هذا البرنامج لأربع سنوات من قبل وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية لكندا بميزانية تقدر ب 5 مليون دولار كندي. ويعتبر برنامج تنمية الصادرات لخلق فرص العمل ثمرة شراكة بين قطاع التجارة الخارجية كنقطة اتصال للبرنامج وممثل المستفيدين المباشرين وغير المباشرين وحكومة كندا باعتبارها ممول المشروع ومركز التجارة الدولي، بوصفه الجهة المسؤولة عن تنفيذ المشروع.

ومنذ تنفيذه في 18 دجنبر 2013، تم إنجاز عدة إجراءات في إطار البرنامج المذكور. وهكذا، تم القيام بأنشطة لتحسين خدمات مؤسسات الدعم التجاري وتعزيز المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا والتعاونيات التي تشغل الشباب والنساء في القطاعات التي يستهدفها البرنامج.

كما قام مشروع "برنامج المستشار التجاري المعتمد" التابع للبرنامج بتكوين 28 مستشارا في التصدير. ويهدف هذا التكوين إلى دعم القدرة التنافسية للشركات المصدرة ، من أجل تعزيز قدرات التصدير للمقاولات الصغرى والمتوسطة في المغرب. ومكن هذا

التكوين من ضمان المقاولات الصغرى والمتوسطة لفرص أفضل للوصول إلى الأسواق الدولية ومن خلق فرص العمل في القطاعات الرئيسية.

وفي نفس السياق، تم تنظيم التدريب لفائدة المعهد المغربي للتقييس" إمانور "من طرف مركز التجارة الدولي وقطاع التجارة الخارجية ، مما عزز هيكلة عملية التصديق بشارة "حلال – المغرب". هذا التقدم سيسمح بزيادة الصادرات المغربية من المنتجات الحلال في العالم وخاصة في آسيا.

ونظمت ورشات عمل أيضا على أساس تحليل أداء كل قطاع من القطاعات التي يغطيها البرنامج، والذي سمح بتحليل سلسلة القيمة وإمكانات التصدير لدى ثلاثة قطاعات بهدف تنفيذ خارطة طريق لتنمية الصادرات في القطاعات المستهدفة للفترة 2015-2017.

علاوة على ذلك ساعد البرنامج برنامج تنمية الصادرات لخلق فرص العمل في دعم برنامج "مغرب تسويق" بهدف تطوير أدوات التجارة الإلكترونية، وبالتالي دعم المنتجات المحلية والتعاونيات (بما في ذلك النسائية) لولوج أفضل في الأسواق الإلكترونية.

3.6. إعداد الميزانية ووضع مؤشرات الأداء

تحليل ميزانية الوزارة المنتدبة المكلفة بالتجارة الخارجية

استفاد قطاع التجارة الخارجية، برسم سنة 2015، من ميزانية بلغت 402,2 مليون درهم، بلغت منها ميزانية الاستثمار نسبة 83,7% أي حوالي 336,56 مليون درهم.

واستأثرت مديرية المبادلات التجارية في إطار ميزانية سنة 2015 بميزانية استثمار ناهزت نحو310,3 مليون درهم أي بنسبة 92,2% من ميزانية استثمار القطاع. ويعزى هذا إلى أهمية الاعتمادات المخصصة لفائدة الصندوق المغربي لإنعاش الصادرات أي 223 مليون درهم لتمويل برنامج عقود نموالصادرات. وقد حظيا برنامجا "دعم إنشاء اتحادات التصدير" و"التدقيق من أجل التصدير" على التوالي بميزانية استثمار 32,7 و4 مليون درهم . ومن جهة أخرى، خصصت 12,6 مليون درهم للمجلس الوطني للتجارة الخارجية.

وتشمل كذلك ميزانية استثمار المديرية " نفقات التواصل حول الأنشطة الترويجية" (21 مليون درهم) والنفقات المتعلقة " بدعم تنفيذ قانون تدابير الدفاع التجاري "(6 ملايين درهم).

تحليل مؤشرات فاعلية الأداء

وضع قطاع التجارة الخارجية برسم سنة 2015 حوالي 16 مؤشر أهداف متعلق بميزانية الاستثمار. وبدراسة هذه المؤشرات نلاحظ عدم دمج النوع الاجتماعي حتى الآن في صياغة المؤشرات بالرغم من أن القطاع فعل عدة إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين. وتجدر الإشارة إلى أنه في ضوء اعتماد القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، يتعين على القطاع تطوير مؤشرات فاعلية أداء تراعي الفوارق بين الجنسين. ويشمل هذا بشكل خاص تعميم مقاربة النوع في آليات وطرق الدعم وتنمية الصادرات، والسوق المحلية، وتعزيز القيمة المضافة المحلية وخلق فرص العمل.

تحقيقا لهذه الغاية، يتضمن الملحق 2 مقترحات مؤشرات النوع الاجتماعي ذات صلة بالقطاع وبتعزيز المساواة بين الجنسين في القطاع التصديري إجمالا.

7. وزارة السياحة

يساهم القطاع السياحي بالمغرب، على غرار باقي البلدان، في إنتاج الثروات حيث مثل حوالي 6,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2013. كما يضطلع بدور هام في التشغيل (500.000 منصب) وتعزيز احتياطي العملة الصعبة (15,1% من مجموع مداخيل ميزان الأداءات الجارية برسم سنة 2014).

وعلى الرغم من أهمية القطاع، تظل استفادة مختلف شرائح السكان من ثماره غير متكافئة. بالفعل، تتركز النساء العاملات بالقطاع السياحي في الوظائف الغير مؤهلة وبأجور زهيدة. وبالمقابل يظل حضور النساء المقاولات والمشغلات ضعيفا. وفي هذا الصدد، يجب على الوزارة الوصية مضاعفة الجهود في اتجاه الإدماج التلقائي لمقاربة النوع الاجتماعي في مخططات عملها.

1.7 جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المرجعي لحقوق الإنسان

1.1.7. جذاذة تقديمية

تتولى وزارة السياحة مهام إعداد وتنفيذ وتقييم الاستراتيجيات السياحية بالمغرب، كما تقوم بإعداد مشاريع القوانين والنصوص المنظمة للقطاع السياحي، وكذا تأطير المهن ومؤسسات التكوين التابعة للوزارة، إضافة إلى صياغة وقيادة استراتيجية التكوين الفندقي والسياحي.

وبخصوص الموارد البشرية، تتوفر وزارة السياحة على 1.390 إطارا وعونا، تمثل فيهم النساء نسبة 46%. أما حصة العنصر النسوي في مناصب المسؤولية فهي تناهز 24%، فيما تصل هذه النسبة إلى 34% بالإدارة المركزية مقابل 20% بالمندوبيات الجهوية و 13% بمؤسسات التكوين.

تجدر الإشارة كذلك إلى توفر وزارة السياحة، منذ سنة 2014، على ممثل بشبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين داخل الوظيفة العمومية (أنظر ملحق 1).

2.1.7. الإطار المرجعي

تتبنى رؤية 2020 منطقا خلاقا أساسه تثمين المواطن بمنحه فرصة الاستفادة الكاملة من تطور النشاط السياحي بالمغرب. وتحاول بذلك هذه الاستراتيجية الوفاء بالتزامات المغرب المتعلقة باحترام حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأهداف الألفية للتنمية إضافة إلى اتفاقيات المنظمة الدولية للشغل، ...)[101].

وفي نفس الصدد، ساهمت الوزارة بشكل فعال في إعداد التقرير الخاص بتتبع تفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة باحترام حقوق الإنسان والتي صادق عليها المغرب، كما هو الشأن بالنسبة للتقريرين الثالث والرابع المتعلقين باتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء والتقرير الوطني المعد على هامش الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضعية المرأة وكذا التقرير الوطني الرابع حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعد تحت تنسيق المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان. كما شاركت الوزارة في الدورة التكوينية حول ملائمة القوانين الوطنية مع الالتزامات الدولية للمغرب في مجال الحقوق الإنسانية للمرأة.

2.7. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.7. إعداد السياسات والاستراتيجيات القطاعية

في ظل سياق مطبوع بتعدد الصدمات الخارجية ذات الطابع الجيوسياسي (تأثير الصراعات الإقليمية على صورة البلدان العربية) والاقتصادي (انعكاسات إجراءات التقشف على سلوك السياح)، يواصل المغرب إنجاز الأوراش الكبرى المندرجة في إطار استراتيجيته السياحية.

[101] من أجل المزيد من التفاصيل، أنظر الملحق 2 من تقرير ميزانية النوع برسم سنة 2014.

وهكذا، فقد بلغت المبالغ المستثمرة في القطاع السياحي الوطني 16,4 مليار درهم برسم سنة 2014، ليصل بذلك مجموع الاستثمارات المسجلة منذ انطلاق "رؤية 2020 " إلى 86 مليار درهم، وهوما يمثل حوالي 61,4% من الغلاف المالي الإجمالي (140 مليار درهم) المرصود مبدئيا في إطار هذه الاستراتيجية.

وتغطي الاستثمارات المسجلة برسم سنة 2014 مجموعة من الأوراش، نذكر منها على الخصوص المشاريع الترفيهية الكبرى كالمتحف الوطني للآثار وعلوم الأرض والمسرح الكبير بالرباط. كما تم تعزيز العرض السياحي بافتتاح 190 فندقا جديدا وإضافة 10.000 سرير.

ومن جهته، عرف المخطط الأزرق تعديلا يهدف إلى تركيز جهود الاستثمار مبدئيا على ثلاث محطات ساحلية وهي تاغزوت والسعيدية وليكسوس. وهكذا، تم إنهاء أشغال الشطر الأول من محطة تاغزوت والذي يضم فندقا من فئة خمسة نجوم وملعبا للغولف. ومن المنتظر أن تشتمل هذه المحطة على 7 مركبات فندقية في أفق سنة 2017.

أما بالنسبة لمحطة السعيدية، فقد تم افتتاح واحدة من أصل ثلاث وحدات فندقية تضمها هذه المحطة ومن المنتظر افتتاح وحدة ثانية قريبا.

وهكذا، تتواصل عملية بناء فندقين آخرين بالسعيدية إلى جانب إصدار طلب عروض بغرض إنشاء إقامة سياحية بالمنطقة. فيما يتعلق بالترفيه، سيتم قريبا إعطاء إنطلاقة أشغال مجمع للمسابح (أكوابارك). وفي نفس الاتجاه، تعهدت الحكومة بالعمل، خلال الثلاث سنوات المقبلة، على إيصال محطة ليكسوس إلى حجم يمكن من تسهيل تسويقها.

وبخصوص السياحة الداخلية، عرف مخطط بلادي افتتاح محطتين بمنطقتي إفران وإمي ودار (أكادير)، كما تم، منذ سنة 2012، إطلاق أشغال محطة المهدية. إضافة إلى ذلك، تم إعداد مشروع شيك العطل وهو معروض حاليا على الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب قصد الاستشارة. وتعتزم وزارة السياحة العمل من أجل بروز فاعل وطني متخصص في مجال الأسفار الداخلية، وذلك برصد غلاف مالي يناهز 50 مليون درهما.

وفي الشق المتعلق بالتسويق، قام المكتب الوطني المغربي للسياحة ببرمجة حملة تسويقية تهدف إلى تعزيز الأسواق التقليدية المصدرة للسياح مع الانفتاح على الأسواق الجديدة الواعدة (روسيا والمملكة المتحدة والشرق الأوسط وإفريقيا والصين)، إضافة إلى دعم تطوير السوق الداخلية وكذا سوق المغاربة المقيمين بالخارج. وتجدر الإشارة، في هذا الإطار، إلى التوظيف المتزايد لتقنيات التواصل الرقمي التي أصبحت مكونا أساسيا للسياسة التسويقية المعتمدة من طرف المكتب الوطني المغربي للسياحة، حيث تعتبر أداة لا محيد عنها من أجل تسويق المنتوج السياحي المغربي. وبغرض تعزيز الربط الجوي، تطمح وزارة السياحة للوصول إلى 1.700 رحلة أسبوعية خارج الدار البيضاء والرباط، وقد خصصت لهذا الهدف ميزانية هامة تصل إلى 200 مليون درهم سنويا.

وموازاة مع ذلك، تم تحقيق تقدم ملحوظ على المستوى المؤسساتي، حيث من المتوقع أن تصادق الحكومة، قبل نهاية السنة الجارية، على المرسوم المحدث للهيأة العليا للسياحة. ومن جهته، قام مرصد السياحة بتجديد هيئاته المسيرة (الرئيس والمكتب). إضافة إلى ذلك، صادق البرلمان بغرفتيه على القانون رقم 80 – 14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وباقي أصناف الإيواء السياحي.

و تتويجا لكل هذه المجهودات، احتل المغرب المرتبة 62[102] حسب مؤشر السفر والسياحة المعد من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2015[103] والذي يرصد الإنجازات المحققة برسم سنة 2014، حيث ارتقت السياحة المغربية ب 9 رتب مقارنة مع سنة 2013 (الرتبة 71)[104]. ومقارنة مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تمكن المغرب من احتلال الرتبة 4 سنة 2014، محسنا موقعه بحوالي 5 رتب مقارنة مع 2013 التي احتل خلالها الرتبة 9.

[102] من أصل 141 بلدا.
[103] تقرير سنة 2015 حول تنافسية السفر والسياحة، المنتدى الاقتصادي العالمي، إصدار 2015.
[104] من أصل 140 بلدا.

2.2.7. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

توجد مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء وولوج الشبان إلى مهن السياحة وكذا تقليص الفوارق بين المناطق في قلب السياسات التي تستهدف القطاع السياحي بالمغرب.

وفي هذا الاتجاه، تساهم وزارة السياحة بشكل فعال، إلى جانب العديد من القطاعات الوزارية، في تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة برسم الفترة (2012-2016). وتشارك الوزارة في المحاور التالية :

- وضع التدابير الكفيلة بتنظيم وحدات الإنتاج غير المهيكلة الخاصة بالنساء وذلك بتكوينهن من أجل تطوير مهاراتهن في مجال المقاولة.
- تعزيز تمثيلية النساء في مختلف الغرف المهنية بتنظيم حملات للإعلام والتحسيس.

ويجدر بالوزارة الانكباب بشكل أعمق على القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وأخذها بعين الاعتبار في مخططات عملها تماشيا مع مقتضيات الدستور (الفصل 19) ومع القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية الذي يؤسس لإدماج بعد النوع في الممارسات المتعلقة ببرمجة وتتبع وتقييم القطاعات الوزارية، وذلك بالاعتماد على مؤشرات أداء تراعي بعد النوع الاجتماعي.

ولهذا الغرض، فإن وزارة السياحة مطالبة بإغناء نظام معلوماتها بمعطيات تأخذ بعين الاعتبار البعدين النوعي والمجالي.

3.2.7. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات فاعلية أداء

استفادت وزارة السياحة، برسم سنة 2015، من غلاف مالي وصل إلى 723,6 مليون درهم (يضم 300 مليون درهم من الإعانات الموجهة للمكتب الوطني المغربي للسياحة و59,7 مليون درهم مخصصة للشركة الوطنية للهندسة السياحية)، بارتفاع قدره 6,6%مقارنة مع السنة الماضية. وقد استحوذت نفقات الاستثمار على 63,4% من الميزانية الإجمالية للوزارة محققة تقدما ناهز 4,3% بالمقارنة مع سنة 2014، في حين سجلت ميزانية التسيير نموا وصل إلى 10,9%.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في أفق التحسين المستمر لفعالية ووضوح وشفافية ميزانية الدولة، انخرطت وزارة السياحة، منذ سنة 2007، في نظام شمولية الاعتمادات حيث تقوم سنويا بتحيين وإعداد إطار للنفقات على المدى المتوسط. وهكذا، اعتمد القطاع مبدأ البرمجة متعددة السنوات، والتي تتجلى أولا في وضع الاستراتيجيات على مستوى كل مجال، ثم تعيين الأهداف المراد تحقيقها وأخيرا تحديد الاعتمادات اللازمة للوصول لهذه الأهداف. وتشمل هذه البرمجة، برسم الفترة الممتدة ما بين 2015 و2017، أربعة مجالات وإحدى عشرة برنامجا حسب الهيكلة التالية :

البرنامج	2015 (بملايين درهم)	2016 (بملايين درهم)	2017 (بملايين درهم)
مجال : الإدارة المركزية			
1: نظام اليقظة والتدبير الاستراتيجي للتكوين	7,25	7,25	7,25
2: دعم المهن	9,98	10,18	10,18
3: التأهيل المعلوماتي والتكنولوجي	3,5	3,87	3,87
4: تنمية قدرات الموارد البشرية	1,2	1,5	1,5
مجال : التكوين			
1: نظام اليقظة والتدبير الاستراتيجي للتكوين	7,25	7,25	7,25
2: تأهيل مرافق الدولة المسيرة بطريقة مستقلة	17	17	19
مجال : هيكلة ودعم وتأطير المهنة			
1: تطوير ودعم وتأطير المهن والأنشطة السياحية	22,15	23	26
2: السياحة المستدامة	1,84	2,5	2,5
مجال : الإدارة الاستراتيجية			
1: دراسات استراتيجية	6,59	9,4	10,34
2: دراسات الأثر الماكرواقتصادي وإحصاءات	8,9	12,7	13,97
3: الإدارة المشتركة ودعم مرصد السياحة	1,1	1,1	1,1

ومن جهة أخرى، تعززت ميزانية الاستثمار المخصصة لمديرية الاستراتيجية والتعاون بحوالي 32,8%، حيث ارتفعت من 12,5 مليون درهما سنة 2014 إلى 16,6 مليون درهما سنة 2015، خصصت منها 48,8% لبرنامج "دراسات الأثر الاقتصادي والإحصاءات"، أي ما يعادل مبلغ 8,1 ملايين درهم (+19,1%). كما استفادت مديرية التنظيم والتطوير والجودة من ميزانية استثمار حددت في 20,5 مليون درهم برسم سنة 2015، مسجلة تحسنا ناهز 28,1% مقارنة مع السنة الفارطة (16 مليون درهما). وقد تم توجيه هذا المبلغ أساسا لتمويل برنامج "تنمية ودعم وتأطير المهن والأنشطة السياحية" بحصة 68,3% ومجموع 14 مليون درهم (+64,7%) وبرنامج "السياحة المستدامة" بنسبة 7,3% وغلاف مالي قدره 1,5 مليون درهم (-50%). أما بخصوص ميزانية الاستثمار الخاصة بمديرية الموارد والتكوين بالمصالح المركزية، فقد حددت في 21,9 مليون درهم سنة 2015 مقابل 21 مليون درهم سنة 2014، مسجلة نسبة ارتفاع وصلت إلى 4%. وقد رصد مبلغ 1,2 مليون درهم (+9,1%) من هذه الميزانية لتمويل برنامج "تطوير قدرات الموارد البشرية" حيث وصلت حصة هذا البرنامج إلى 5,5% من المبلغ المرصود.

تحليل مؤشرات فاعلية الأداءلقطاع السياحة

أعدت وزارة السياحة مجموعة من مؤشرات فاعلية الأداءالمتعلقة بميزانيتها المخصصة للاستثمار (45 مؤشرا برسم سنة 2015)، وهي مرتبة حسب الهياكل والبرامج. وتبقى هذه المؤشرات في معظمها مؤشرات وسيلة لا تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي.

وبغرض الاستجابة لمتطلبات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، يبقى من الضروري بالنسبة لوزارة السياحة صياغة مؤشرات أداء تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع، وهو ما يمر عبر الإدماج الفعلي لهذا البعد في مختلف البرامج الموضوعة خاصة تلك المتعلقة "بدعم وتأطير المهن والأنشطة السياحية" و"تنمية المهن والأنشطة السياحية"، إضافة إلى "السياحة المستدامة". وتتجلى انعكاسات إدماج بعد النوع من خلال الحضور النسوي على مستوى مناصب الشغل التي تحدثها الصناعة السياحية، وعدد الوحدات السياحية المسيرة من طرف النساء وعدد خريجات مدارس السياحة وعدد المستفيدات من التكوينات والتداريب، إضافة إلى المشاركة النسوية في الهيئات التقريرية المتعلقة بالنشاط السياحي (أنظر الملحق 2).

ويظل دور مرصد السياحة حاسما في هذا الصدد، باعتباره الهيأة المكلفة بجمع وإغناء نظام المعلومات الخاص بالنشاط السياحي، وهوبالتالي مدعو لإدماج بعد النوع الاجتماعي في البحوث والتحليلات التي يقوم بها بشكل منتظم.

3.7. تحليل مؤشرات النتائج الرئيسية المتعلقة بالقطاع

تبرز العديد من المؤشرات الدينامية التي يتمتع بها النشاط السياحي بالمغرب، ويتعلق الأمر أساسا بعدد السياح الوافدين وعدد ليالي المبيت والمداخيل السياحية وعدد مناصب الشغل المحدثة والتي من الأنسب تفصيلها حسب الجنس وطبيعة المنتوج السياحي...

وقد ارتفع عدد السياح الوافدين على المغرب بنسبة 2,4%، متجاوزا 10,2 ملايين سائح سنة 2014 مقابل 10 ملايين سائح سنة 2013. أما بخصوص السبعة أشهر الأولى من سنة 2015، بلغ عدد السياح 6 ملايين، أي بارتفاع +1,5% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

ومن جهته، سجل عدد ليالي المبيت بمؤسسات الإيواء منحى تصاعديا بين 2013 و2014، محققا نسبة نمو بلغت 2,7% لينتقل من 19,1 مليون إلى 19,6 مليون ليلة مبيت. ومقارنة مع السبعة أشهر الأولى من السنة الماضية، تراجع هذا العدد إلى 10,1 مليون، أي بنسبة -8%.

وبخصوص المداخيل السياحية، بلغ المجموع المسجل برسم سنة 2014 حوالي 57,2 مليار درهم، أي ما يعادل انخفاضا طفيفا محصورا في 0,7%. وبالتركيز على الثمانية أشهر الأولى من السنة الجارية، تراجعت مداخيل القطاع السياحي بما يقارب 2,5%، حيث سجلت مبلغا إجماليا قدره 39,8 مليار درهم.

وتؤكد الأرقام الصادرة عن وزارة السياحة وصول إجمالي مناصب الشغل المباشرة بالقطاع السياحي إلى 500.000. وقد بلغ عدد هذه المناصب 280.271 بالنسبة لفرع المطاعم والفنادق برسم سنة 2013. وبالرجوع إلى الفترة الممتدة ما بين 1999 و2013، يلاحظ انتقال عدد النساء العاملات بهذا الفرع من 21.350 إلى 63.707، مسجلا ارتفاعا سنويا ناهز في المتوسط 8,1%. كما تعززت نسبتهن بما يقارب 7,6 نقاط مرتفعة من 15,2% إلى 22,7%.

أما بالنسبة للشق الخاص بالتكوين، فقد شكل العنصر النسوي 30% من العدد الإجمالي للمستفيدين من دورات التكوين المستمر بوزارة السياحة خلال سنة 2014.

تطور عدد الطلبة المسجلين بالمعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة حسب الجنس ما بين 2001 و2015

السنة/ الصنف	2001-2002	2002-2003	2003-2004	2004-2005	2005-2006	2006-2007	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015
ذكر	189	175	171	205	244	270	258	264	228	239	231	301	450	482
أنثى	289	303	311	310	321	342	371	380	436	400	372	475	286	306
المجموع	478	478	482	515	565	612	629	644	664	639	603	776	736	788

8. وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

سجل قطاع الصناعة التقليدية، منذ تفعيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع سنة 2007، تقدما ملحوظا. فقد كانت نتائج هذه الاستراتيجية مهمة من حيث إحداث مناصب الشغل وتثمين الموارد وتحسين رقم المعاملات وإنعاش الصادرات وتطوير التكوين وحماية الحرف التقليدية وكذا مختلف العمليات المتعلقة بالجودة والمعايرة والبيئة والجانب المؤسساتي والتنظيمي.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التزمت الحكومة بإنعاش وتطوير هذا الاقتصاد باعتباره اقتصادا للقرب من خلال خلق وتنمية الأنشطة المدرة للدخل. وفي هذا الإطار، تمت بلورة الاستراتيجية الوطنية 2012-2020 من أجل تطوير مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتي تشكل خارطة طريق لكافة المتدخلين في هذا المجال.

1.8. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المرجعي

1.1.8. جذاذة تقديمية

على مستوى قطاع الصناعة التقليدية، تتجلى المهام الأساسية للوزارة في تفعيل استراتيجية تنمية القطاع والتنشيط الاقتصادي لمقاولات القطاع والقيام بكل الدراسات المتعلقة بالقطاع على المستوى الوطني والجهوي ووضع وإنجاز برامج للتعاون، تهدف إلى تطوير القطاع وتتبع أنشطة غرف الصناعة التقليدية وفيدراليتها.

ومنذ التعديل الوزاري في أكتوبر 2013، تتولى الوزارة أيضا تنفيذ وتتبع السياسة الحكومية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر مديرية إنعاش الاقتصاد الاجتماعي، التي تتكلف بشكل أساسي بوضع الاستراتيجيات والبرامج لتطوير الاقتصاد الاجتماعي على الصعيد الوطني والجهوي وضمان تتبع تنفيذها بتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية المعنية.

ومع الدينامية الجهوية الجديدة، تم حاليا إعطاء مهام جديدة وموسعة للمديريات الجهوية والإقليمية سواء من حيث تفعيل الاستراتيجية أوعلى مستوى التسيير الإداري. ومن أجل تفعيل استراتيجية كل من قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الصعيد المركزي والجهوي، تعتمد الوزارة على كفاءات بشرية متنوعة (انظر الملحق 1).

2.1.8. الإطار المرجعي

يندرج عمل الوزارة في إطار تحقيق أهداف الألفية للتنمية وخاصة الأهداف 1، 3، 7 و8، تماشيا مع معايير اتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء (البنود 11، 13و14). كما تساهم في تجسيد حقوق الإنسان الأساسية بالشكل الذي تمت

صياغتها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة حق التشغيل[105].

كما أن الوزارة عضو في لجان العمل المكلفة بتفعيل الخطة الحكومية للمساواة. فالأوراش المفتوحة من طرف الوزارة تأخذ بعين الاعتبار هذه الخطة التي تروم إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في قطاع الصناعة التقليدية من خلال العديد من مجالات التدخل. ويتعلق الأمر ببلورة السياسات والبرامج من أجل التشغيل والتنمية القروية وإنعاش القطاع الخاص من أجل ضمان تأطير جيد وتمثيلية نسائية والقضاء التدريجي على الفوارق في توزيع الموارد بين الرجال والنساء ومضاعفة الدعم للمبادرات النسائية في خلق المقاولات. كما تتدخل الوزارة في هيكلة الأنشطة غير المنظمة وبلورة مؤشرات تسمح بتتبع الأهداف السوسيو-اقتصادية لمختلف المشاريع وآثارها.

ومن جهة أخرى، فالوزارة عضوفي اللجان المكلفة ببرنامج حماية الطفولة، وهي ممثلة داخل شبكة التشاور بين الوزارت من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية. كما تساهم في إعداد تقارير تتبع اتفاقيات حقوق الإنسان التي يتم تنسيقها من طرف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وكذا تقرير تتبع خطة عمل بكين.

2.8. الجهود المبذولة لوضع السياسات العمومية المراعية للنوع الاجتماعي

مكن تفعيل استراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية "رؤية 2015" من تسجيل عدة إنجازات منها التزايد السنوي لرقم المعاملات للقطاع بنسبة 12% ليبلغ 21,8 مليار درهم وتحسن القيمة المضافة للقطاع لتصل إلى 10 ملايير درهم وكذا خلق 63.000 منصب شغل جديد، بارتفاع بنسبة 2,2% وتكوين 30.000 متخرج في مهن الصناعة التقليدية وتنظيم 10.430 يوم تكويني في إطار التكوين المستمر للصناع التقليديين وخلق 840 مقاولة صغيرة ومتوسطة في القطاع ووضع 203 معيار و5 علامات تجارية كبرى.

وفي إطار الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (2010-2020)[106]، شرعت الوزارة في تنفيذ برنامج عمل أفقي يأخذ بعين الاعتبار المحاور الاستراتيجية الكبرى مع مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز مبادرات الاقتصاد الاجتماعي وإنعاش تسويق منتجاتها وخدماتها وكذا تشجيع تكتلات النساء والشباب في الأنشطة الجماعية التي تسهل الولوج للمشاريع المدرة للدخل والتشغيل الذاتي.

1.2.8. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

1.1.2.8. قطاع الصناعة التقليدية

تم إحداث 64 "دارا للصانعة" في الوسط القروي إلى حدود نهاية سنة 2014 من أجل تقديم الدعم للصانعات التقليديات وتحسين ظروف عيشهن وكذا جودة عملهن. وتضم 3.650 امرأة عاملة في حرف الزرابي القروية والطرز والخياطة. ومن جهة أخرى، تم إحداث 839 تعاونية نسائية إلى نهاية 2014[107] (41,5% من مجموع التعاونيات) تضم 34.877 منخرطة (36,1% من مجموع المنخرطات) وتم إنجاز 15 علامة تجارية للصناعة التقليدية أوفي طور الإنجاز لفائدة الصانعات التقليديات، وهوما يمثل 40% من مجموع العلامات التجارية للصناعة التقليدية المحدثة من طرف الوزارة.

وقد تمت برمجة 11 "دارا للصانعة"[108] خلال سنة 2015 من طرف الوزارة والتي تتوخى أيضا إدراج التجارة المنصفة داخل التعاونيات النسائية (وهوعمل في طور التجريب في تعاونيات الشمال) وكذا إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في استراتيجية وضع العلامات التجارية للصناعة التقليدية وتسويق العلامات التجارية المنجزة.

---

[105] للمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على تقرير النوع الاجتماعي لسنة 2014.
[106] للمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على تقرير النوع الاجتماعي لسنة 2014.
[107] المصدر: مكتب تنمية التعاون.
[108] 1 بأزيلال، 2 بمكناس، 2 بكلميم، 2 بطاطا، 1 بطنطان، 2 بقلعة السراغنة و1 ببني ملال.

كما عرفت سنة 2015 إعداد علامات تجارية جديدة في مجال النسيج لصالح النساء العاملات في النسيج في مختلف الجهات[109] ومنح شهادات الملاءمة للصانعات التقليديات لمعايير استخدام العلامات التجارية ("سجادة أبي الجعد" و"نسيج وزان") وتسويق العلامات المنجزة وتنظيم النسخة الخامسة "للجائزة الوطنية لأفضل الصناع التقليديين".

وتجدر الإشارة إلى أن المرأة تتواجد في مجمل عمليات التكوين والتأهيل والتطوير. فبالنسبة للتكوين الأولي للشباب خلال الفترة 2007-2015، بلغ عدد خريجي التكوين داخل المؤسسات 4.891 شخص، تمثل الفتيات منهم 37%. كما بلغ عدد خريجي التكوين عبر التدرج المهني ما يناهز 20.407 متعلم، تمثل منهم الفتيات 55%.

وفيما يخص عدد المستفيدين من التكوين المستمر فقد بلغ 20.096 مستفيد ما بين 2007 و2015، تمثل الصانعات التقليديات 28% منهم. وفي نفس الاتجاه، عرف برنامج محوالأمية الوظيفية المندرج في إطار الشراكة بين الوزارة وهيأة تحدي الألفية، تسجيل 32.022 مستفيد، منهم 72,7% صانعات تقليديات.

وبالنسبة لمشاركة الصانعات التقليديات في المعارض الجهوية المنظمة سنويا من طرف مختلف غرف الصناعة التقليدية، فتبقى مهمة. كما تم تسجيل حضور نسوي قوي في المهرجانات والأسابيع المغربية والمعارض التجارية والمعارض خارج المغرب.

2.1.2.8. قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

في إطار تنفيذ استراتيجية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، واصلت الوزارة المشاريع ذات الأثر الكبير التي من شأنها تطوير وإنعاش القطاع. وتتجلى أهم الإنجازات الحالية في المحاور التالية:

تعزيز وتنظيم الفاعلين في القطاع

على المستوى القانوني، تم تبني القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات في دجنبر 2014. وسيسمح هذا القانون لهذه الوحدات بأن تصبح إلى مقاولات منظمة وتنافسية.

ومن جهة أخرى، تم التوقيع على اتفاق للتعاون التقني بين الوزارة ومنظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة في 18 يونيو2015. ويهم هذا الاتفاق إعداد، ولأول مرة في المغرب، قانون-إطار[110] للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والذي يهدف إلى إعطاء رؤية أوضح للفاعلين في القطاع والحصول على إطار قانوني ملائم لتطويره. ويهدف هذا القانون إلى:

- وضع قانون-إطار يحكم قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- توضيح وتحديد مجالات تدخله وأنشطته.
- السماح للقطاع بلعب دوره السوسيو-اقتصادي كاملا.
- العمل على الاندماج والتنسيق والتقريب بين برامج العمل لمختلف الوزارات والمؤسسات العمومية والفاعلين في القطاع.
- تطوير أداء وحدات القطاع (التعاونيات والجمعيات والتعاضديات،...) بفضل عمليات التشابك والتجمع من أجل تعزيز الفعالية والمردودية لوحدات القطاع.

ومن جهة أخرى، تابعت الوزارة جهودها في إطار برنامج "مرافقة" الذي تم إطلاقه في يناير 2011 والذي يستهدف 500 تعاونية جديدة كل سنة. وقد تم تمديد مدة تنفيذه إلى غاية سنة 2018، مما سيمكن من دعم ومواكبة 2.000 تعاونية جديدة خلال الفترة 2015-2018. ويأخذ برنامج "مرافقة" بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي عن طريق تحفيز المشاريع التي تعطي فرصا أكبر للمرأة في الحياة الاقتصادية عبر القيام بنشاط مدر للدخل.

---

[109] سجادة (زمور، بويحيى، أولاد بوسبع، امرابطية، بوطروش)، الحنبل (زمور، الأطلس المتوسط وكلاوي)، منديل الشمال وهندبرة الأطلس المتوسط.

[110] نظرا لأهمية مشروع القانون هذا وكذا طابعه الدستوري، فإن إعداده يتطلب إطلاق دراسة خاصة.

ويتمحور البرنامج حول: 1) إعداد تشخيص استراتيجي للتعاونية والذي سيحدد نقاط الضعف ونقاط القوة للتعاونية وتحضير مخطط لتطويرها؛ 2) تعزيز الطاقات البشرية من خلال تكوين المسيرين؛ 3) المواكبة عن قرب لكل تعاونية خلال سنتين من أجل مساعدتها على وضع مخططها التنموي ومواكبة المسيرين في وضع تقنيات حديثة للتدبير؛ و4) الدعم التقني للتعاونيات من أجل مساعدتها على الانخراط في مقاربة إيجابية لتحسين أدائها بشكل مستمر.

تثمين وإنعاش وتسويق سلع وخدمات القطاع

نظمت الوزارة إلى غاية سنة 2014، 12 معرضا للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، منها 3 معارض وطنية و9 معارض جهوية، و27 سوقا متجولا. وقد كانت المشاركة النسائية في هذه المعارض مهمة وتجاوزت 70%. وقد بلغ عدد المشاركين في المعارض التجارية 1.852 مشارك، 46% منهم نساء. وتبين معطيات 2015 أن نسبة المشاركة النسائية في المعارض الجهوية بلغت 30%.

وعلى هامش المعارض، نظمت الوزارة ورشات للتكوين لفائدة التعاونيات والجمعيات في مختلف الشعب، خاصة التدبير والمحاسبة والتحسسيس حول الإطار القانوني للتعاونيات وتقنيات التسويق وتدبير الجودة لهذه المؤسسات من أجل تعزيز قدراتها على الإنتاج والتجديد من أجل حكامة جيدة وشفافية في تسيير شؤونها. وقد همت هذه الشعب 1.714 ممثل عن التعاونيات والجمعيات مع حضور نسوي مكثف.

وفي نفس السياق، تقوم الوزارة بإعداد دراسة ومشروع قانون يهدف إلى تقنين وتنظيم قطاع التجارة المنصفة ووضع علامات تجارية خاصة بهذا النوع من التجارة لصالح المنتجين الصغار للسلع والخدمات. وسيسمح هذا القانون بتثمين عمل النساء المنخرطات في التعاونيات، خاصة في قطاع الفلاحة والصناعة التقليدية، وسيمكن بالتالي من تحسين وضعية النساء عبر ضمان دخل عادل من أجل تلبية حاجياتهن وحاجيات عائلاتهن.

مخططات التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي

تشجع الوزارة المبادرات المحلية من خلال مخططات التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي. وقد عرفت هذه الأخيرة إطلاق 14 مخططا، منها 8 دراسات تم استكمالها [111]. وتهدف هذه المخططات إلى تمكين كل جهة من رؤية ومخطط عمل يقود كل العمليات التي تتوخى إنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجهة لمدة خمس سنوات. ويتكامل هذا المخطط مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والاستراتيجيات القطاعية قيد التنفيذ والمخططات الجماعية للتنمية. وترمي هذه المخططات الجهوية إلى تحديد الأنشطة المدرة للدخل والفروع الاقتصادية المميزة لكل جهة ومواكبتها. وتهم مختلف هذه الأنشطة في أكثر من 60% منها القطاعات المنتجة للثروة والمحدثة لمناصب الشغل للنساء في الوسط الحضري والقروي.

وتتجلى باقي الأنشطة المستجيبة للنوع الاجتماعي في تنظيم جائزة أحسن امرأة فاعلة في مجال التعاونيات أو المجال الجمعوي (3 جوائز) وبث روح المبادرة والاستثمار بالنسبة للنساء الحاملات لمشاريع ورفع عدد النساء المستفيدات من برامج التكوين والتحسيس وكذا تنمية التجارة المنصفة لفائدة النساء القرويات.

2.2.8. إعداد الميزانية ومؤشرات فاعلية الأداء

تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي

بلغت الميزانية الإجمالية للوزارة برسم سنة 2015، ما يناهز 556,3 مليون درهم، خصص 46,1% منها لنفقات التسيير (256,5 مليون درهم). كما بلغت نفقات الاستثمار 299,8 مليون درهم، أي حوالي 53,9% من الميزانية الإجمالية للوزارة.

[111] تم التوقيع على عقد البرنامج لمخططات التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لجهة العيون-الساقية الحمراء واستمرار تفعيل مخطط جهة الرباط-سلا-القنيطرة واستكمال دراسة مخططات 8 جهات أخرى بالمملكة.

وقد عرف الغلاف الميزاناتي الإجمالي ارتفاعا بين 2014 و2015 بنسبة 12,5% نتيجة تزايد الميزانية المخصصة للاستثمار بنسبة 14,5% وتزايد نفقات التسيير بنسبة 10,3%. ويعزى هذا الارتفاع الأخير إلى إدراج الميزانية المخصصة لمديرية الاقتصاد الاجتماعي[112] والتي تناهز 44 مليون درهم.

تحليل مؤشرات فاعلية الأداء حسب النوع الاجتماعي

قامت الوزارة بإعداد 30 مؤشرا للأهداف المتعلقة بميزانية الاستثمار في إطار قانون المالية لسنة 2015، تمكنت من خلالها من تقييم أدائها وقياس درجة بلوغ الأهداف المنشودة. وبتحليل جذاذة مؤشرات فاعلية أداء، يتبين أن 15 مؤشرا يمكن جعلها مستجيبة لبعد النوع الاجتماعي من خلال تصنيفها حسب القطاع ووسط الإقامة والجهة والجنس. وتتمثل أساسا في التكوين والدراسات وإحداث وتهيأة فضاءات أنشطة الصناعة التقليدية وغيرها ودعم إنتاجها (انظر الملحق 2).

3.8. تحليل أهم مؤشرات النتائج

قطاع الصناعة التقليدية

تهم الأوراش المفتوحة في إطار رؤية 2015 لقطاع الصناعة التقليدية مختلف المجالات ارتباطا مع تطلعات الصناع التقليديين ومتطلبات تنمية القطاع. وقد أبان التقييم الأولي للاستراتيجية والحصيلة في مرحلة متقدمة عن تسجيل عدة مكتسبات ونتائج مشجعة مقارنة مع الأهداف المسطرة في مختلف المحاور.

ويتعلق الأمر بتفعيل مختلف مقتضيات الإتفاقية الإطار (46 فصلا) وإنجاز 16 مخططا جهويا لتنمية الصناعة التقليدية (تم بلوغ الهدف) ورفع رقم المعاملات إلى 21,8 مليار درهم سنة 2014 (قد يتم بلوغ هدف 24 مليار درهم سنة 2015). وإحداث 840 مقاولة صغرى ومتوسطة بين 2007 و2015، وهوما يمثل أكثر من ضعف الهدف المسطر في 300 مقاولة واختيار 16 فاعلا مرجعيا (تم بلوغ الهدف المسطر بين 15 و20).

غير أن خلق 63.000 منصب شغل إلى غاية سنة 2014 وبلوغ عدد خريجي التكوين المهني (التكوين بصيغة الإقامة والتكوين عبر التدرج المهني) إلى 30.000 شخص بين سنة 2007 و2014، ما زالا بعيدين عن الهدفين المنشودين (115.000 منصب شغل و60.000 متخرج سنة 2015).

ومن جهة أخرى، تم وضع 203 معيارا و27علامة تجارية جماعية و15 علامة جديدة و15 جائزة محلية لأحسن منتوج وتم تنظيم 4 محطات لمنح "الجائزة الوطنية لأفضل الصناع التقليديين". كما تم إحداث 64 دارا للصانعة وأكثر من 90 ورشا للبنيات التحتية للإنتاج والتسويق.

وعلى مستوى الصادرات، وبعد تذبذب الأرقام خلال سنوات عدة بسبب الأزمة الاقتصادية التي مست أهم الشركاء الاقتصاديين للمغرب، سجلت صادرات الصناعة التقليدية أداء جيدا سنة 2014[113]. فقد حققت رقم معاملات بلغ 415 مليون درهم، أي بمعدل تزايد برقمين مايعادل 14,2% مقارنة مع سنة 2013.

وقد عرفت واردات أوروبا من الصناعة التقليدية باعتبارها أهم زبون للمغرب، على إثر ظهور مؤشرات انتعاش اقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، ارتفاعا بنسبة 25% سنة 2014. وسجلت جميع البلدان الأوروبية تطورات إيجابية مع تميز واضح لإسبانيا وسويسرا اللتان سجلتا تزايدا بنسبة 105% و76% على التوالي.

قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

وبخصوص قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يتكون النسيج التعاوني بالمغرب من 13.822 تعاونية واتحادات لتعاونيات إلى غاية نهاية سنة 2014 (مقابل 4.827 تعاونية فقط خلال 2003)، تضم 461.878 منخرطا يتوزعون بين 22 قطاعا و117 فرعا

[112] تتوزع هذه الميزانية بين نفقات تسيير مكتب تنمية التعاون (24 مليون درهم) والمساهمة في برامج "مرافقة" (20 مليون درهم).
[113] المصدر: مرصد الصناعة التقليدية على الموقع الالكتروني: http://www.artisanat.gov.ma

للنشاط وتدر رأسمالا يناهز 6,45 مليار درهم. ويتميز النسيج التعاوني بهيمنة ثلاث قطاعات: الفلاحة (66,7%) والصناعة التقليدية (15,2%) والسكن (8,1%) والتي تمثل 90% من مجموع التعاونيات.

وتنخرط النساء بشكل متزايد في التعاونيات للقيام بأنشطة مدرة للدخل. فقد عرفت التعاونيات النسوية قفزة نوعية خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من 738 تعاونية سنة 2008 إلى 2.021 تعاونية سنة 2014، أي ما يعادل 14,6% من مجموع التعاونيات، تضم 34.877 منخرطة. وتنشط خصوصا في الفلاحة (12.662 منخرطة) والصناعة التقليدية (12.582 منخرطة) وتثمين شجر الأركان (6.860 منخرطة).

مبيان 19 : توزيع عدد التعاونيات النسوية وعدد المنخرطات حسب القطاع

مبيان: توزيع التعاونيات النسوية حسب القطاع

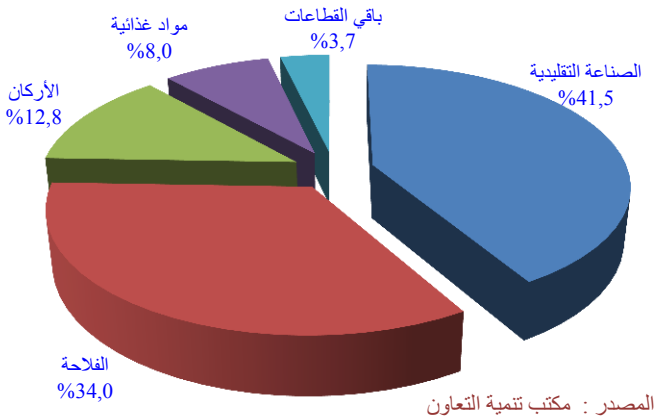

المصدر : مكتب تنمية التعاون

توزيع المنخرطات حسب القطاع

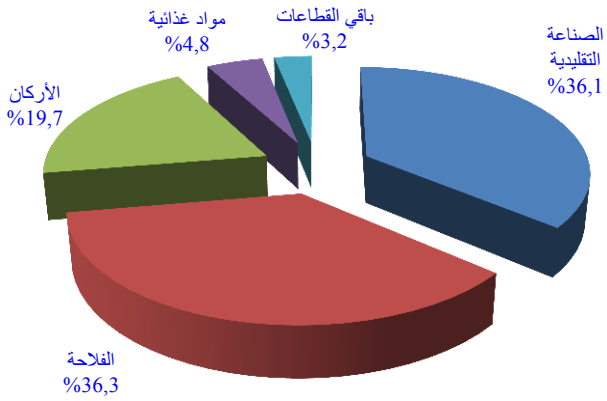

وقد قامت النساء المنخرطات في التعاونيات النسائية بتعبئة رأسمال إجمالي يناهز 16,1 مليون درهم عند متم سنة 2014. كما تتواجد النساء أيضا كعضوات نشيطات في العديد من التعاونيات المختلطة والتي يتجاوز عددها بكثير عدد التعاونيات النسوية. وما يقارب نصف المنخرطات في التعاونيات النسوية يقمن بالوسط القروي ويلعبن دورا رئيسيا في تطوير محيطهن الاجتماعي من خلال تضامنهن وعزيمتهن الجماعية.

خاتمة عامة

تشهد التحليلات التي أجريت في إطار هذه النسخة من تقرير ميزانية النوع الاجتماعي، بتطابق مع مبادئ تحليل النوع الاجتماعي للسياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان، على الإنجازات التشريعية والقانونية والمؤسساتية المحققة على صعيد تعزيز المساواة بين الجنسين. وستتحسن هذه الانجازات من خلال اعتماد الآليات الفعالة، كالقانون التنظيمي الجديد لقانون المالية ، الذي تهدف أحكامه إلى ملائمة موحدة لبرمجة وتخطيط إدماج البعد الاجتماعي.

ومن أجل تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، وخاصة تلك المتعلقة بإدماج النوع الاجتماعي في مؤشرات أداء الوزارات والمؤسسات العمومية، فإن تقرير ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2016 يتضمن مقترحات خاصة بكل وزارة، بما فيها الوزارات السباقة لتطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، تتعلق بمؤشرات فاعلية أداء خاصة بالنوع الاجتماعي تعتبر ضرورية لتعزيز المساواة بين الجنسين بارتباط مع البرامج المعتمدة من طرف هذه الوزارات. وتبقى هذه الأخيرة مطالبة بالإغناء والإمداد المستمر لأنظمة معلوماتها بالمعطيات الخاصة بالنوع الاجتماعي من أجل تطوير المؤشرات الفعالة، وذلك لضمان تتبع وتقييم أثر النوع الاجتماعي لاستراتيجياتها وإبراز مدى ملائمة الموارد المعبئة مع متطلبات المساءلة.

وللاستجابة للمتطلبات والحاجيات التي أعربت عنها الوزارات، بدأ مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي التابع لوزارة الاقتصاد والمالية، منذ أواخر سنة 2014، مسلسل تكوين وتقوية القدرات على مستوى ميزانية النوع الاجتماعي من أجل مصاحبتها في هذه العملية. وسوف تستمر هذه الجهود من أجل دعم التقدم المنتظر، بالنظر للنضج الذي تحقق من خلال الجهود المتواصلة للوزارات في هذا المجال.

وتجدر الاشارة أن الميزانية السنوية التي سترافقها هذه النسخة الحادية عشرة لتقرير النوع الاجتماعي، تأتي في سياق مؤسساتي وقانوني يؤرخ لجيل جديد من الإصلاحات الأساسية، تهم مستقبل تدبير الشأن العام والحكامة الاقتصادية للمغرب: كالجهوية المتقدمة والقانون التنظيمي الجديد لقانون المالية الذي يحدد المساواة بين النوع الاجتماعي كركيزة أخلاقية للأداء الجيد.

ويجب التأكيد على أنه في مفترق مسارات التنمية البشرية، يبرز هذان الاصلاحان التقدم الذي حققته بلادنا من خلال السياسات العمومية والتي من شأنها أن تثبت فعاليتها في مجال المساواة والإنصاف لكل المواطنات والمواطنين.

المراجع

- Ministère de l'Economie et des Finances, « Morasses budgétaires, 2015 ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Note de présentation de la Loi de Finances 2015 ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Indicateurs d'objectifs chiffrés 2015».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Rapport Genre LF 2014 et 2015 ».
- Enquête Nationale sur le Niveau de vie des Ménages 2006/2007, HCP.
- Les indicateurs sociaux 2010 et 2011, HCP.
- HCP, Rapport annuel détaillé sur l'emploi éditions 2010, 2011, 2012, 2013.
- HCP, Enquête emploi, 2014.
- HCP, Activité, emploi et chômage, premiers résultats (annuel), 2013 et 2014.
- HCP, Résultats l'Enquête Nationale sur l'Emploi du Temps au Maroc 2011-2012.
- Texte de la Constitution 2011.
- Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes (CEDAW).
- Les textes relatifs à la Déclaration Universelle des Droits de l'homme, au Pacte International des Droits Politiques et Civils,
- Pacte International des Droits Economiques, Sociaux et Culturels, Convention Internationale des Droits des Enfants, Plan
- d'Actions de Beijing, Conventions de l'Organisation Internationale du Travail etc.

الولوج العادل للحقوق المدنية والسياسية

وزارة العدل والحريات

- Charte de la réforme du système judiciaire, juillet 2013.
- Rapport d'activité du Ministère de la Justice et des Libertés, exercice 2014.
- Programme de mise en place des cellules chargées des femmes et des enfants aux tribunaux : un cas d'application de la BSG pour faciliter l'accès des femmes et des enfants à la justice
- Loi de Finances pour l'année budgétaire 2015, dépenses du budget général; volume 1/3.
- Rapport sur les indicateurs d'objectifs relatif à la Loi de Finances 2015.
- Rapport de contribution du département de la justice, Aout 2015.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

- Contribution du Ministère des Habous et des Affaires Islamiques au Rapport Genre 2016, Aout 2015.
- www.habous.gov.ma

المديرية العامة للجماعات المحلية

- Contribution au Rapport Genre 2016, Direction Générale des Collectivités Locales, juillet 2015.
- Termes de références relatifs à la consultation pour l'appui à la mise en place d'une unité de l'égalité de genre au niveau de la DGCL et le renforcement des capacités des points focaux genre, 2014.
- Présentation de clôture du Projet Gouvernance Locale (DGCL-ACDI), GLM : Egalité Homme Femme, bilan et perspectives, Avril 2012.
- Planification pour le Développement Local des Femmes : cibles et partenaires – Mars 2011.
- Rapport relatif aux résultats du diagnostic participatif sur l'état de l'exercice de la fonction de l'élue et de la participation des femmes à la gouvernance locale – Novembre 2010.

وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

- Contribution au Rapport Genre 2016, Ministère chargé des Relations avec le Parlement et la Société Civile, Août 2015.

وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

- Contribution au Rapport Genre 2016, Ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement Social.

وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

- Rapport d'activité du Ministère chargé de la Fonction Publique et de la Modernisation, année 2014.
- Bilan des Ressources Humaines des départements Ministériels, MFPM, 2013.

- Rapport phase I : Diagnostic et état des lieux, EFORH, 2014.
- Rapport phase II : Stratégie d'Institutionnalisation de l'Egalité des Sexes dans la Fonction Publique et son Plan de Mise en Œuvre, EFORH, 2015
- Site internet du MFPMA : www.mmsp.gov.ma

وزارةالاقتصادوالمالية

- Projet de performance 2015, MEF.
- Projet de budget du ministère de l'économie et des finances pour l'année 2014, commission des finances et du développement économique au parlement

وزارةالشؤون الخارجية والتعاون

- Ministère des Affaires Etrangères et de la Coopération.
- Déclaration universelle des droits de l'homme, adoptée par l'Assemblée générale des Nations unies le 10 décembre 1948 à
- Paris, au Palais de Chaillot (résolution 217 A (III)).
- Déclaration et Programme d'action de Vienne, adoptés le 25 juin 1993 par la Conférence mondiale sur les droits de l'homme.
- Rapport de la revue à mi-parcours de l'UNDAF 2012-2016 du Maroc, validé par l'équipe pays et approuvé par le Comité directeur de l'UNDAF le 18 décembre 2014.
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Morasses budgétaires LF 2014 ».
-

وزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وبشؤون الهجرة

- Site du Ministère chargé des Marocains Résidant à l'Etranger et des Affaires de la Migration : www.marocainsdumonde.gov.ma
- Fondation européenne pour la formation, « Mesures de soutien aux migrants en matière d'emploi et de compétences (MISMES) : Maroc », mai 2015.
- La Fédération internationale des ligues des droits de l'Homme (FIDH)/Groupe antiraciste d'accompagnement et de défense des étrangers et migrants (GADEM), « Maroc - Entre rafles et régularisations : Bilan d'une politique migratoire indécise », mars 2015.

وزارةالاتصال

- Contribution du Ministère de la Communication au Rapport Genre 2016, juillet 2015.
- Note de présentation de la loi de finances 2015.
- www.mincom.gov.ma

الولوج العادل للحقوق الاجتماعية

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

- Contribution au Rapport Genre 2016, Coordination Nationale de l'INDH.
- Rapport : « 10 ans de développement humain », relatif aux réalisations de l'INDH pour la période 2005-2014, à l'occasion de la célébration du 10éme anniversaire de l'INDH, Coordination Nationale, mai 2015.
- Note de cadrage : « L'INDH Vecteur de Transformation Sociale », à l'occasion du 9éme anniversaire de l'INDH le 18 mai 2014.
- Coordination Nationale, Rapport d'activités 2013, « bilan des réalisations de l'INDH», mai 2014.
- Rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental : « Initiative Nationale pour le Développement Humain : analyse et recommandations », Saisine n° 2/2013.
- ONDH, synthèse du rapport sur l' «Evaluation des réalisations de la première phase de l'INDH (2005-2010) et de leurs effets sur les populations cibles.», avril 2013.
- Plate-forme INDH 2011-2015.
- Site de l'INDH : www.indh.gov.ma

الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء

- Ministère de l'Economie et des Finances, « Morasse budgétaire 2015» ;
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Indicateurs d'objectifs chiffrés 2015 » ;
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Rapport genre LF 2015 » ;
- Plan National de l'Eau, 2014 ;
- Sites de l'Office Nationale de l'Eau Potable et de l'Electricité (www.onep.org.ma), du Ministère délégué chargé de l'Eau www.water.gov.ma .

الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة

- Ministère de l'Economie et des Finances, « Morasse budgétaire 2015» ;
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Rapport genre LF 2015 » ;

- 3ème Rapport sur l'état de l'environnement du Maroc, 2015 ;
- 4ème rapport national sur les indicateurs du développement durable au Maroc, 2014 ;
- Site du Ministère délégué chargé de l'environnement :www.environnement.gov.ma

المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

- Site internet Haut-Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte contre la Désertification: www.eauxetforets.gov.ma
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Morasses budgétaires LF 2015 ».
- Contribution du Haut-Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte contre la Désertification à l'élaboration au Rapport
- Genre 2016, Septembre 2015.

قطاع الطاقة

- Ministère de l'énergie, des mines, de l'eau et de l'environnement : www.mem.gov.ma
- Agence Nationale pour le Développement des Energies Renouvelables et de l'Efficacité Energétique : www.aderee.ma
- L'Office National de l'Electricité : Electrification rurale (PERG) au Maroc, Avril 2014

وزارةالسكنى وسياسة المدينة

- Conseil Consultatif des Droits de l'Homme et Programme des Nations Unies Pour le Développement, Droit au Développement au Maroc : Entre Pacte International relatif aux Droits Economiques, Sociaux et Culturels et Objectifs du Millénaire pour le Développement, septembre 2010.
- Les panels périodiques sur les Droits Economiques et Sociaux et Culturels, Collection éditée par la Fondation Friedrich EBERT (Bureau de Rabat), Le droit au logement, Panel n°2, Novembre 2009.
- Consultation Méditerranéenne sur les femmes et le logement, Barcelone, Mars 2006.
- Site du Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de l'Aménagement de l'Espace : www.mhuae.gov.ma
- Contribution du Ministère de l'Habitat et de la Politique de la Ville au rapport Genre 2016.
- Evaluation de l'impact du programme d'appui à la résorption de l'habitat insalubre et des bidonvilles au Maroc, Groupe Al Omrane et l'Agence française de Développement (AFD), 2014.

وزارةالتجهيزوالنقل واللوجيستيك

- Ministère de l'Equipement, du Transport et de la Logistique, « Contribution au rapport genre 2016 accompagnant le projet de loi de finance 2015 », Août 2015.
- Ministère de l'Equipement, du Transport et de la Logistique, « stratégie portuaire nationale à l'horizon 2030 ».
- Ministère de l'Equipement, du Transport et de la Logistique, « Bilan annuel d'activité 2013 : grands projets et réforme dans les secteurs de l'équipement, du transport et de la logistique ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, Rapport sur « les dépenses du budget général 2015 », volume 2/3.
- Banque mondiale « Morocco - MA-Rural Roads II : P094007 - Implementation Status Results Report : Sequence 18 », juin 2015

وزارةالصحة

- Ministère de la Santé, « Enquête Nationale sur la Population et la Santé Familiale (ENPSF) 2011 ».
- Ministère de la Santé, « Enquête Nationale sur la Population et la Santé Familiale (ENPSF) 2011 ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Morasses budgétaires LF 2015 ».
- وزارة الصحة، مشروع فاعلية الأداء الملحق بمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة برسم سنة2015.
- Ministère de la Santé, « Enquête sur la Population et la Santé Familiale, 2003-2004 ».
- « La convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes ».
- « Déclaration Universelle des Droits de l'Homme ».
- « Le Pacte International relatif aux Droits Economiques, Sociaux et Culturels ».
- « La convention internationale relative aux droits de l'enfant ».
- « La Convention Internationale sur l'Elimination de toutes formes de Discrimination Raciale ».
- « La déclaration sur l'élimination de la violence à l'égard des femme ».
- « l'Agenda national pour l'Egalité 2010-2015 ».
- « Comptes Nationaux de la Santé 2010 ».

- « Priorités de développement de l'après 2015 les marocains s'expriment sur l'avenir que nous voulons», coordinateur des nations Unies au Maroc, mai 2013.
- Ministère de la Santé, « Santé en chiffres 2013, édition 2014».
- HCP, « Enquête Nationale Démographique 2009-2010 à Passages Répétés, principaux résultats ».
- Ministère de la Santé, UNFPA « Réduire la mortalité maternelle au Maroc, partager l'expérience et soutenir le progrès », 2011.
- Ministère de la Santé, « Contribution au Rapport Genre qui accompagne la Loi de Finances 2016 ».
- الإستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016، وزارة الصحة مارس 2012.
- Dahir n° 1-15-26 du 29 rabii II 1436, 19 février 2015 portant promulgation de Loi n°131-13 abrogeant la Loi 10-94 relative à l'exercice de la médecine.
- Projet de Loi n°71-13 relatif à lutte contre les troubles mentaux et à la protection des personnes atteintes de ces troubles.
- Arrêté du Ministre de la Santé n° 787-14 du 7 Joumada II 1435 (7 avril 2014) portant sur la révision des médicaments princeps et génériques et des bioéquivalences au Maroc.
- Agence Nationale de l'Assurance Maladie, « Rapport Global Annuel 2013 et plan d'action 2014-2016 relatif au RAMED », 27/02/2014.
- Agence Nationale de l'Assurance Maladie, « Rapport annuel Global AMO au titre de l'année 2013 »
- www.sante.gov.ma
- www.ramed.gov.ma
- www.anam.ma
- www.sgg.gov.ma

قطاع التربية الوطنية

- « Plan d'Action Stratégique à Moyen Terme pour l'Institutionnalisation de l'Égalité entre les Sexes (PASMT/IÉS) dans le système éducatif 2009-2011 », Ministère de l'Education nationale, de l'enseignement supérieur, de la formation des cadres et de la recherche scientifique.
- Stratégie nationale pour l'équité et l'égalité entre les sexes par l'intégration de l'approche genre dans les politiques et les programmes de développement, Secrétariat d'État chargé de la Famille, de l'Enfance et des Personnes Handicapées.
- Contribution du Ministère de l'Education Nationale à l'élaboration au Rapport Genre 2016, septembre 2015.
- Allocution de M. Omar Azziman Président du CSEFRS , audience Royale Mercredi 20 mai 2015
- -من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030 ، المجلس الأعلى للتربة والتكوين والبحث العلمي.
- « Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes ».
- Déclaration Universelle des Droits de l'Homme.
- Pacte International relatif aux Droits Economiques, Sociaux et Culturels.
- Convention internationale des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille.
- Convention relative aux droits des personnes handicapées.
- Convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale.
- La Déclaration du millénaire des nations Unies.

قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية

- Contribution de l'Agence Nationale de Lutte Contre l'Analphabétisme au Rapport Genre 2016, juillet 2015
- « Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes ».
- Déclaration Universelle des Droits de l'Homme.
- Pacte International relatif au Droits Economiques, Sociaux et Culturels.
- Convention internationale des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille.
- Convention relative aux droits des personnes handicapées.
- Convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale.
- La Déclaration du millénaire des nations Unies.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

- Contribution du Ministère de l'Enseignement Supérieur, de la Recherche Scientifique et de la Formation des Cadres au rapport genre 2016, Aout 2015.
- www.enssup.gov.ma

قطاع التكوين المهني

- La carte de la formation professionnelle, Département de la Formation Professionnelle, 2014.
- Contribution du Département de la Formation Professionnelle, Genre 2015.
- Site web du Département de la Formation Professionnelle DFP : www.dfp.ac.ma

قطاع الشباب

- Stratégie nationale intégrée de la jeunesse 2015 -2030
- Décrêt N° 2-02- 379 du 30 rabii 1 – 1423 (12 juin 2002) relatif aux attributions et à l'organisation du Ministère de la jeunesse te des sports
- Http://www.mjs.gov.ma

الاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية

وزارة لتشغيل والشؤون الاجتماعية

- Contribution du Ministère de l'Emploi et des Affaires Sociales dans le rapport genre 2016, juillet 2015.
- Activité, emploi et chômage, premiers résultats, 2014, Haut-Commissariat au Plan.
- Site internet du Ministère de l'Emploi et des Affaires Sociales : www.emploi.gov.ma
- Projet de la Stratégie Nationale pour l'Emploi 2015-2025, Comité de pilotage de la SNE, Rabat, 24 février 2015.
- Synthèse de de l'Enquête Nationale sur l'Emploi du Temps au Maroc, DEPF, janvier 2015.
- تقديم النتائج الأولية للبحث الوطني حول استعمال الزمن 2012 /2011 بالمغرب، مداخلة السيد المندوب السامي للتخطيط الرباط، في 28أكتوبر 2014

قطاع الفلاحة

- Note synthétique de politique - L'emploi rural et l'emploi informel : précarité et vulnérabilité au travail, août 2014. Ministère de l'Emploi et des Affaires sociales et International Labor Office.
- Activité, emploi et chômage, année 2014, premiers résultats. Haut-commissariat au Plan.
- Bilan Social, 2014. Département de l'Agriculture.
- La femme marocaine en chiffre : Tendance d'évolution des caractéristiques démographiques et socioprofessionnelles, octobre 2014. Haut-commissariat au Plan.
- Projet de performance pour l'année 2015. Département de l'Agriculture.
- Note d'information au sujet de la situation du marché du travail en 2014. Haut-commissariat au Plan.

قطاع الصيد البحري

- Département des pêches Maritimes, contribution du Département à l'élaboration du Rapport genre 2016.
- « Genre, pêche et aquaculture », Ministère fédéral allemand de la Coopération économique et du Développement (BMZ), Mars 2014.
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Morasses budgétaires, 2015 ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Indicateurs d'objectifs chiffrés 2015 ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « rapport genre 2015 ».
- Rapport National 2007 sur les Objectifs du Millénaire pour le Développement.
- Site internet Département des pêche : www.mpm.gov.ma
- Site internet Agence Nationale de Développement de l'Aquaculture www.anda.gov.ma

قطاع الصناعة والتجارة

- Note de présentation de la loi de finances 2015.
- Enquête annuelle portant sur les industries de transformation (édition 2013) élaborée par le Ministère de l'Industrie, du Commerce et des Nouvelles Technologies.
- Haut-Commissariat au plan, Résultats détaillés : « Activité Emploi et Chômage 2013 ».
- Haut-Commissariat au plan : « Femmes Marocaines en chiffres », octobre 2014.
- "The Gender Global Entrepreneurship and Development Index (GEDI)" DELL 2013.
- www.mcinet.gov.ma
- www.anpme.ma
- www.afem.ma

مجال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات

- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2015, « Tableau de bord marché du mobile au Maroc ».
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2015, « Tableau de bord marché du fixe au Maroc ».
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2015, « Tableau de bord marché de l'Internet au Maroc ».
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2014, « L'accès et l'utilisation des technologies de l'information et de la communication par les individus et les ménages au Maroc en 2014 ».

- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, juin 2015, « Etude sur l'accès et l'usage des Technologies de l'Information et de Communication par les individus et les ménages en 2014 »
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2014, « rapport annuel 2014 ».
- R.Bourqia, M. Abdourabi, 2005, « La participation des femmes au secteur des TIC au Maroc : « VERS UNE E-PARITE ».
- Triplec, 2010, « Crise, Genre et TIC : Recette pour une Dés-Union Prononcée. L'Exemple de l'Afrique du Sud »
- UIT, 2012, « Intégration du principe de l'égalité entre les femmes et les hommes dans les activités du Secteur de la normalisation des télécommunications de l'UIT »
- UNESCO 2003, « l'égalité des sexes dans la société de l'information ».

قطاع التجارة الخارجية

- Contribution du Ministère chargé du Commerce Extérieur au Rapport Genre 2016;
- Genre et commerce – numéro 17, Institute of Development Studies UK, Déc 2005 ;
- Loi n° 15-09 relative aux mesures de défense commerciale, 30 juin 2011
- Loi n°13-89 relative au commerce extérieur, 1993
- www.mce.gov.ma

وزارة السياحة

- « Tableau de bord du tourisme », Observatoire du Tourisme.
- « Contribution au Rapport Genre 2016 accompagnant le projet de Loi de Finances 2016 », Ministère du Tourisme.

وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- Contribution du Ministère de l'Artisanat et de l'Economie Sociale et Solidaire au Rapport Genre 2016, juillet 2015.
- Stratégie nationale de l'économie sociale et solidaire, 2010-2020, Direction de l'Economie Sociale, mars 2011.
- Panorama de l'artisanat 2014, 8ème édition de l'Observatoire National de l'Artisanat.
- www.artesnet.gov.ma
- www.odco.gov.ma

ملحق 1: تمثيل المرأة ورصد نقط ارتكاز النوع الاجتماعي على مستوى القطاعات الوزارية

القطب	القطاعات	العدد	حصة النساء	حصة النساء في مراكز القرار	وحدة النوع الاجتماعي	
					وجود بنية مخصصة لملف النوع الاجتماعي	في أي مستوى من الهيكل التنظيمي
الولوج المتساوي للحقوق المدنية والسياسية	وزارة العدل والحريات	14.915	%49	على مستوى قطاع العدل و بالمجلس الأعلى13,64% 23,5% للقضاء	نعم	- خلية النوع الاجتماعي المرتبطة مباشرة بالكتابة العامة -مصلحة قضايا المرأة والطفل بمديرية الشؤون الجنائية والعفو - مصلحة قضايا المرأة والطفل بمديرية الشؤون المدنية -67 قسم الأسرة تحت قيادة القضاة
	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	4.569	%32,83	%14,87	-وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ممثلة على مستوى شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية	
	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	407	%50	%34,5	- أنشأت الوزارة مديرية المرأة وتضم إدارتين: المرصد الوطني للمرأة الذي يضم مصلحة لمناهضة العنف ضد المرأة، ومركز توثيق المعلومات والمستقبلية، وكذا قسم تمكين المرأة الذي يضم مصلحة تتبع برامج المساواة ، ومصلحة تعزيز مبادرات المرأة وكذا مصلحة تعزيز حقوق المرأة. - وفي نفس السياق، تم إنشاء لجنة مقاربة النوع للقطب الاجتماعي سنة 2014 تضم ممثلين مختلف القطاعات الوزارية و وكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني.	
	وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	143	%50,34	%26	-الوزارة ممثلة على مستوى شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية	
	وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	306	%42	%20	نعم	- مصلحة مقاربة النوع الاجتماعي التابعة لقسم تثمين الموارد البشرية المتواجد بمديرية تحديث الإدارة.
	وزارة الاقتصاد والمالية	17.472	%37	%17	نعم	-مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي. -المصلحة المكلفة بإعداد تقرير النوع الاجتماعي بمديرية الدراسات والتوقعات المالية وقسم القطاعات الاجتماعية بمديرية الميزانية وقسم الاعلام والتواصل بمديرية الشؤون الادارية والعامة.

	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	-	%33,4	%20,9	نعم	- تتكلف مديرية التعاون المتعدد الأطراف والشؤون الاقتصادية الدولية بتتبع القضايا ذات الصلة بالمساواة بين الرجل والمرأة. - يقوم قسم التدريب والعمل الاجتماعي التابع لمديرية الموارد البشرية للوزارة بتمثيلها في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.
	الوزارة المكلفة بالمغاربة القاطنين بالخارج وبشؤون الهجرة	120	%40	%33,3	نعم	- مديرية العمل التربوي والسوسيو ثقافي والقضايا القانونية.
	وزارة الاتصال	437	%41	%38,55	- مصلحة التكوين وتطوير مقاربة النوع الاجتماعي	- مديرية الموارد البشرية والمالية
الولوج المتساوي للحقوق الاجتماعية	الوزارة المكلفة بالماء	- 1046 موظف بالإدارات المركزية - 751موظف بمديرية الأرصاد الجوية - 823 موظف على مستوى وكالات الأحواض المائية	%26 %30 %12	%22 من العدد الاجمالي للمسؤولين الذي ناهز 250 مسؤولا.	- تتوفر الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء منذ نونبر 2013 على نقطة ارتكاز للنوع الاجتماعي - الوزارة ممثلة داخل شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية منذ متم سنة 2013	-تابع للكتابة العامة للوزارة المنتدبة
	الوزارة المكلفة بالبيئة	351	%46,7	%23	- الوزارة ممثلة داخل شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية	

	المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر	4970	%13,89	%5	- وضع لجنتين (استراتيجية و تقنية) مكلفتين بتتبع إدماج النوع الاجتماعي في هياكل ومخططات عمل المندوبية	- اللجنة الاستراتيجية التي يترأسها الكاتب العام والتي تضم المديريات المركزية والجهوية وتشرف على عملية مأسسة المساواة بين الجنسين داخل المندوبية، وكذلك على مختلف المشاريع التي تتبنى مقاربة النوع الاجتماعي. - تراقب اللجنة التقنية سير المشاريع المتعلقة بإدماج مأسسة المساواة بين الجنسين ؛ وذلك من خلال التتبع والتقييم.
	قطاع الطاقة	792	%35 (278)	%27	- اختيار نقطة ارتكاز النوع الاجتماعي، عضو بشبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية سنة 2012. - يقوم قطاع الطاقة، في إطار اللجنة المشتركة بين الوزارات بقيادة وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الادارة، بإعداد الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات بالادارة.	- مديرية الجيولوجيا
	وزارة السكنى وسياسة المدينة	1.898	%38	%32	نعم	-الكتابة العامة
	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	6.719	%24,5	%17	- اختيار نقطة ارتكاز النوع الاجتماعي، عضو بشبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.	- نقطة ارتكاز النوع الاجتماعي، تابع لقسم الموارد البشرية.
	وزارة الصحة	47.111	%59	%37	نعم	-مديرية السكان.
	قطاع التربية الوطنية	283.312[1]	%39	- 4 مديرات بالإدارة المركزية - 2 رئيسات قسم بالإدارة المركزية. - 7 رئيسات مصلحة بالإدارة المركزية. - 2 مديرات جهوية أكاديمية. - 9 مندوبات اقليميات. - 1 رئيسة قسم بالإدارة الجهوية. - 21 رئيسة مصلحة بالإدارة	نعم	- الفريق المكلف ببعد النوع الاجتماعي التابع لمديرية الاستراتيجية والإحصائيات والتخطيط

[1] عدد موظفي وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني سنة 2013-2014.

			الجهوية. - 427 مديرة بالمؤسسات التعليمية.			
	الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية	37	أكثر من %50	- امرأتان في منصب مسؤولية - مكلفتان بالقطاع - رئيسة قطب	نعم	
	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	الموظفين الإداريين: 16.644 الأساتذة: 14.336	%41 %26	- ما يقارب 28% في الإدارة المركزية - ما يقارب 10% بالجامعات	نعم	- أحدثت خلية للنوع الاجتماعي على المستوى المركزي منبثقة عنها خلايا على مستوى الجامعات.
	قطاع التكوين المهني	332	%40	%31	نعم	- أحدثت وحدة للتسيير حسب النوع تابعة لقسم التعاون والشراكة ,التابع مباشرة للكتابة العامة للقطاع
	قطاع الشباب "مديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية"	154	%48,7		نعم	- قسم الشؤون النسوية بالقطاع
الاستفادة المتساوية من الفرص الاقتصادية	قطاع التشغيل	1084	%38,9	%12	نعم	- نقط ارتكاز للنوع الاجتماعي في مختلف هياكل القطاع (الديوان، قطاع التشغيل، الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات، الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وإدارة صناديق الشغل)
	قطاع الفلاحة	4748	%28	%19.6	نعم	- قسم الإرشاد الفلاحي (مديرية التعليم والتكوين والبحث)
	قطاع الصيد البحري	1.311	%23	%11.8	نعم	- تابعة للكتابة العامة للوزارة
	وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	862	%37,54	- 27% من مجموع 185 منصب مسؤولية - يتقلد منصب أمين عام الوزارة امرأة - تتولى 3 نساء منصب مدير ضمن المديريات التسع التي تضمها الوزارة - توجد 10 نساء رؤساء أقسام	- الوزارة ممثلة بنقطة ارتكاز في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية	-

	قطاع التجارة الخارجية	259	%50	%33	ـ نقطة ارتكاز واحدة فقط لمقاربة النوع بشبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية	-
	وزارة السياحة	1390	%46	%24	لا	ـ تتم معالجة الملفات المتعلقة ببعد النوع على مستوى مصلحة تطوير الموارد البشرية ـ قسم الموارد البشرية
	وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	1.163	%42,3	%4,1	نعم	ـ إطاران تابعان لقسم الموارد البشرية

الملحق 2: تصنيف مؤشرات الأهداف مع اقتراحات لإدراج بعد النوع الاجتماعي

القطاع	الوزارة أوالقطاع	ميزانية التسيير/ الاستثمار	مؤشرات الأهداف	المؤشرات المرتبطة بالمهام	نوع المؤشر	إمكانية إدراج النوع الاجتماعي في المؤشر
الولوج العادل للحقوق المدنية والسياسية	وزارة العدل والحريات	BF	• نسبة تغطية خلايا استقبال النساء والأطفال ضحايا العنف بالموارد البشرية	الولوج إلى العدالة	مؤشر وسيلة	مؤشرات أهداف مقترحة
			• عدد خلايا استقبال النساء والأطفال ضحايا العنف المجهزة		مؤشر وسيلة	
			• حصة النساء في مناصب المسؤولية	تسيير الموارد البشرية	مؤشر نتيجة	
			• عدد القضاة و الأطر و المساعدات الاجتماعية المستفيدين من التكوين المستمر حول حقوق الانسان و خاصة حقوق المرأة	تعزيز التكوين المستمر	مؤشر نتيجة	
					مؤشر نتيجة	
	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	ميزانية التسيير	• عدد المستفيدين من برنامج التكوين الداخلي بمشاركة مسؤولي الوزارة	تعزيز وتطوير كفاء ا ت الموارد البشرية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			• عدد المستفيدين من مخطط التكوين والتكوين المستمر		مؤشر وسيلة	تصنيف المتقدمين حسب الجنس، مع إعتماد مقاربة النوع أثناء وضع المخطط
			• عدد الأعوان المتقدمين لمباراة التأهيل المهني		مؤشر وسيلة	تصنيف المتقدمين حسب الجنس
			• عدد المتخرجين من المعهد الوطني للعمل الإجتماعي	المعهد الوطني للعمل الإجتماعي بطنجة	مؤشر وسيلة	تصنيف المتخرجين حسب الجنس
		ميزانية الاستثمار	• عدد التعاونيات المستهدفة ضمن برنامج **"تثمين"**	دعم المؤسسات تحت الوصاية	مؤشر وسيلة	إدماج مؤشر آخر متعلق بعدد التعاونيات النسوية المستهدفة في إطار هذا البرنامج
			• عدد المقاولات التي استفادت من الدعم المقدم في إطار برنامج **"مغرب المبادرات "**			إدماج مؤشر آخر متعلق بعدد الشركات المحدثة من طرف النساء ضمن برنامج مغرب المبادرات
			• عدد الأطفال المقيمين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستفيدين من برامج التخييم	المساهمة في نفقات استثمار لوكالة التنمية الاجتماعية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			• عدد المستفيدين من التربية على المواطنة ضمن برامج محو الأمية		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			• عدد المستفيدين من الدورات التكوينية	المساهمة في تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ودعم الفاعلين في مجال التنمية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة

			• عدد المستفيدين من المشاريع المدرة للدخل	المساهمة في نفقات استثمار التعاون الوطني: برنامج محاربة الفقر والهشاشة والتهميش	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة
			• عدد المستفيدين من الإعانات المقدمة للجمعيات العاملة في مجال الطفولة		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة
			• عدد المستفيدين من مشاريع التنمية البشرية		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة
			• عدد المستفيدين من مشاريع RCA		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة
			• عدد المستفيدين من التكوين لصالح الخلايا الجهوية المكلفة بالأشخاص المعاقين	دعم ومواكبة الفاعلين في التنمية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة
			• عدد المستفيدين من الدورات التدريبية في الاستقبال والتوجيه			
			• عدد الأطفال ذوي الإعاقة المستفيدين من تعليم في مراكز متخصصة	المشاركة في إرساء تكافؤ الفرص	مؤشر هدف	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			• عدد المستفيدين من المساعدات التقنية الممنوحة وأجهزة تقويم العظام	تعزيز وتطوير التكفل بالآخرين	مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس مع تحديد وسط الإقامة
			• عدد الأطر المستفيدين من تعزيز قدرات مراكز الاستماع	دعم ومواكبة الفاعلين في التنمية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة
			• عدد المستفيدين من تعزيز قدرات الفاعلين المحليين في مجال حماية الطفولة ضد العنف	حماية الأسرة والطفولة وكبار السن: دعم ومواكبة الفاعلين في مجال التنمية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة
			• عدد المستفيدين من تعزيز قدرات العاملين داخل مؤسسات حماية الأطفال			
			• عدد المستفيدين من تعزيز قدرات الفاعلين في الاعلام حول حقوق الطفل			
	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	**ميزانية التسيير**	• عدد المستفيدين في السنة من دورات التكوينية	دعم مهام الإدارة العامة	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس والجهة
			• عدد المرشحين لحصص حفظ وتجويد القران الكريم	الجوائز المبرمجة من طرف مديرية الشؤون الإسلامية	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس والجهة
			• عدد بثّ الدروس التلفزيونية في المساجد	توعية الناس في الأمور الدينية	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس والجهة
			• نسبة النجاح اخر السنة • نسبة المردودية	برنامج محو الأمية بالمساجد	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس والجهة
			• عدد المسجلين • عدد الأطر التربوية . • عدد المرشحين لجائزة محمد السادس للمدارس القرآنية	تشجيع التعليم العتيق في إطار تطوير التعليم العتيق	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب الجنس والجهة
			• عدد المسجلين • عدد الأطر التربوية • عدد المستفيدين من الأنشطة الثقافية والرياضية • عدد المستفيدين من المخيمات المنظمة	تشجيع التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي والنهائي في إطار تطوير التعليم العتيق	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب الجنس والجهة
			• النسبة العامة للنجاح في نهاية سلك التعليم الابتدائي	تحسين نسبة النجاح في مؤسسات التعليم	مؤشر نتيجة	تصنيف النسبة العامة للنجاح حسب

			• النسبة العامة للنجاح في نهاية سلك التعليم الإعدادي • النسبة العامة للنجاح في نهاية سلك التعليم الثانوي • النسبة العامة للنجاح في نهاية سلك التعليم النهائي	العتيق في إطار تطوير التعليم العتيق		الجنس
			• عدد المستفيدين في السنة	تكوين الأطر الإدارية والتربوية في اطار تطوير التعليم العتيق	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس والجهة
	وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	**ميزانية التسيير**	• الدورات التكوينية لفائدة الموظفين المستهدفين	مطابقة كفاءات ومهارات موظفي الوزارة مع الوظائف المنبثقة عن مراجع الوظائف والكفاءات الخاصة بالوزارة	مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين من الدورات التكوينية حسب الجنس
			• حصة القطاعات الوزارية التي اعتمدت التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات للموارد البشرية		مؤشر نتيجة	إضافة مؤشر آخر يدل على معدل القطاعات الوزارية التي اعتمدت التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات للموارد البشرية حسب النوع
			• معدل تمثيلية النساء داخل الهيئات الاستشارية	تطوير أدوات تثمين الرأسمال البشري	مؤشر نتيجة	مؤشرات مقترحة
			• نسبة النساء في مناصب للمسؤولية		مؤشر وسيلة	
	وزارة الاقتصاد والمالية	**ميزانية الاستثمار**	• نسبة النساء في مناصب للمسؤولية	تطوير كفاءات الموارد البشرية	مؤشر نتيجة	مؤشرات مقترحة
			• نسبة ولوج النساء للتكوين	تطوير كفاءات الموارد البشرية	مؤشر نتيجة	
			• عدد المستفيدين من الدورات التكوينية المنظمة في اطار مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي	تطوير كفاءات الموارد البشرية	مؤشر نتيجة	
			• عدد القطاعات الوزارية المستفيدة من التكوين في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي المنظمة في اطار مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي	تحسين الحكامة العامة	مؤشر نتيجة	
			• عدد المستفيدين من صندوق التبغ لمنح المساعدات	تحسين جودة الخدمات	مؤشر نتيجة	
	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	**ميزانية التسيير**	• نسبة النساء في مناصب للمسؤولية • عدد الدورات التكوينية المتعلقة بقضايا مقاربة النوع الاجتماعي التي يستفيد منها الدبلوماسيون المعينون بالخارج. • عدد المستفيدين من هذه الدورات التكوينية	تطوير كفاءات الموارد البشرية	مؤشر وسيلة	عدد المستفيدين حسب الجنس
			• عدد البرامج المنسقة من طرف الوزارة مع شركاء المغرب من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين	توطيد النموذج المغربي	مؤشر نتيجة	

			• عدد المستفيدين من هذه البرامج • المناطق التي تغطيها هذه البرامج			تصنيف المستفيدين حسب الجنس
	الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وبشؤون الهجرة	**ميزانية الاستثمار**	• عدد الفتيات المستفيدات من برنامج التخييم. • عدد النساء المشاركات في عيد العرش. • عدد النساء المشاركات في الرحلات الثقافية.	تنظيم الأنشطة الاجتماعية و الثقافية لفائدة المغاربة القاطنين بالخارج	مؤشر وسيلة	مؤشرات مقترحة
			• نسبة المستفيدات من برنامج دعم الطالبات و الشباب في وضعية صعبة. • عدد الطالبات المستفيدات من المنح الجامعية. • عدد الفتيات المغربيات القاطنات بالخارج و المستفيدات من برنامج التكوين المهني. • عدد الطالبات المستفيدات من برنامج الجامعات الصيفية.	تيسير إدماج المرأة في منظومة التعليم الوطني وسوق الشغل		
			• ولوج النساء المهاجرات إلى صندوق "ضمان السكن". • ولوج النساء المهاجرات إلى البرامج المنجزة من أجل تعزيز مساهمة المغاربة المقيمين بالخارج في الاستثمار (الحصول على القروض البنكية، وإحداث المقاولات ... الخ).	توطيد مساهمة النساء المهاجرات في تعزيز الاستثمار في المغرب		
			• عدد النساء المهاجرات واللاجئات اللواتي استفدن من تدابير لإدماجهن, وذلك في اطار خطة ادماج المهاجرين واللاجئين. • عدد النساء المهاجرات اللواتي سويت وضعيتهن. • عدد النساء المهاجرات اللواتي حصلن على بطاقات إقامة. • عدد النساء اللواتي حصلن على الموافقة على طلبات اللجوء.	تعزيز إدماج المهاجرين واللاجئين	مؤشر نتيجة	
	قطاع الاتصال	**ميزانية الاستثمار**	• حصة النساء ضمن مراكز المسؤولية داخل وزارة الإتصال وكذا المؤسسات تحت وصايتها	تعزيز المساواة بين الجنسين في وزارة الاتصال والمؤسسات الإعلامية	مؤشر نتيجة	
			• نسبة النساء المستفيدات من التكوين في وزارة الاتصال والبنيات الشريكة.		مؤشر وسيلة	
			• تردد بث الحملات التحسيسية حول حقوق المرأة من طرف الإذاعة والتلفزة المغربية.	تحسين صورة المرأة في الإعلام	مؤشر أداء	

			• عدد الصحفيات (الإعلام السمعي البصري) المستفيدات من التكوينات التحسيسية حول المساواة بين الجنسين.	تعزيز المساواة بين الجنسين في وزارة الاتصال والمؤسسات الإعلامية	مؤشر وسيلة	مؤشرات مقترحة
			• عدد الطلاب والطالبات الذين تم اختيارهم للاستفادة من تكوين حول المساواة بين الجنسين.		مؤشر وسيلة	
			• تطور عدد النساء الصحفيات (الإعلام السمعي البصري)	تعزيز المساواة بين الجنسين في وزارة الاتصال والمؤسسات الإعلامية	مؤشر أداء	
الولوج العادل للحقوق الاجتماعية	الوزارة المكلفة بالماء	ميزانية الاستثمار	• تطور عدد النساء بمراكز القرار على مستوى الوزارة ووكالات الأحواض المائية	تقوية تمثيلية النساء بمراكز القرار	مؤشر نتيجة	مؤشرات مقترحة
			• عدد النساء والرجال المستفيدين من برامج تعزيز قدرات الفاعلين من أجل إدماج النوع في التخطيط وبرمجة الميزانية داخل الوزارة	تعزيز التكوين المستمر لموظفي الوزارة	مؤشر نتيجة	
			• عدد الفتيات والأطفال المستفيدين من برنامج التأهيل البيئي بالمدارس القروية	تعميم التزود بالماء الشروب والتطهير والتربية البيئية بالوسط القروي	مؤشر نتيجة	
			• عدد الفتيات والأطفال المستفيدين من برنامج التأهيل البيئي بالمساجد والمدارس القرآنية بالوسط القروي		مؤشر نتيجة	
	المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر	ميزانية الاستثمار	• عدد المستفيدين حسب الجنس من دورات التكوين المستمر	الدعم والخدمات المتنوعة	مؤشر وسيلة	مؤشرات مقترحة
			• عدد مشاريع التأهيل والتنمية الغابوية لصالح النساء	التهيئة والتنمية الغابوية	مؤشر نتيجة	
			• معدل تزايد دخل المستفيدين من مشاريع تنمية الغابات		مؤشر أداء	مع تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة
	قطاع الطاقة	ميزانية الاستثمار	• عدد المستفيدين من التكوين المستمر	التعاون والتكوين	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			• عدد مشاريع استعمال الطاقة الحيوية Biomasse	الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية	مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين من المشاريع حسب الجنس (وعدد المشاريع النسوية).
			• عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة التي استفادت من منازل الطاقة في الوسط القروي		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين (أرباب المقاولات الصغرى والمتوسطة) حسب الجنس
			• عدد المنخرطين في مشروع النجاعة الطاقية		مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين من المشاريع حسب الجهات
	وزارة السكنى وسياسة المدينة	ميزانية الاستثمار	• عدد المستفيدين من التكوين لتأهيل الموظفين للقيام بالمهام الجديدة للوزارة	تحديث الإدارة	مؤشر وسيلة	تصنيف هذا المؤشر حسب الجنس
			• النسبة المئوية للأسر المتعاقد معها في إطار برنامج مدن بدون صفيح	برامج محاربة دور الصفيح: 361.000 دور للصفيح	مؤشر وسيلة	تصنيف هذا المؤشر حسب رب الأسرة رجل / امرأة وحسب الجهة

			• النسبة المئوية للأسر القاطنة بالأحياء المستفيدة من إعادة الهيكلة		برنامج إعادة هيكلة السكن الغير القانوني: اعادة تأهيل السكن الغير القانوني لفائدة 224.000 أسرة و500 حي سكني	مؤشر وسيلة	تصنيف هذا المؤشر حسب رب الأسرة رجل / امرأة وحسب الجهة
			• عدد للأسر المبرمجة				
			• عدد الأسر المستفيدة من هذه العملية				
			• عدد الأسر المستفيدة من عمليات إعادة الإسكان		البرنامج الاستعجالي لتأهيل النسيج السكني العتيق وعمليات التضامن: انجاز مشاريع لفائدة 150.000 أسرة	مؤشر وسيلة	تصنيف هذا المؤشر حسب رب الأسرة رجل / امرأة وحسب الجهة
			• عدد الأسر المبرمجة				
			• عدد العقود المبرمة				
			• عدد الأسر المستفيدة من العمليات المنجزة				
			• عدد البقع الجاهزة		برنامج مناطق التهيئة المتدرجة	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين من البقع حسب الجنس أو حسب جنس رب الأسرة المستفيدة وحسب الجهة
			• تطور العجز في السكن حسب جنس رب الأسرة			مؤشر نتيجة	مؤشرات مقترحة
			• النفقة العمومية المخصصة للسكن الاجتماعي حسب جنس المستفيدين		الدعم العمومي للسكن لفائدة المعوزين	مؤشر وسيلة	
			• تخصيص مبالغ صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري حسب جنس المستفيد		الدعم المالي العمومي للسكن ومستوى العيش اللائق	مؤشر وسيلة	
			• عدد القروض الممنوحة حسب الجنس		حق الولوج لسكن لائق	مؤشر وسيلة	
			• عدد الحاصلين على رخص البناء حسب الجنس			مؤشر وسيلة	
			• عدد البقع الموزعة حسب جنس المستفيد		محاربة جميع أشكال السكن غير اللائق	مؤشر وسيلة	
			• عدد المستفيدين من مختلف برامج محاربة السكن غير اللائق حسب الجنس			مؤشر نتيجة	
			• حصة الأسر التي تعيلها النساء والقاطنات في سكن غير لائق أوسكن مشترك			مؤشر تتبع	
			• عدد سندات الملكية الممنوحة من طرف المحافظة العقارية حسب جنس المستفيد		الولوج العادل للملكية العقارية	مؤشر تتبع	
		وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك	• نسبة إدماج المتخرجين من المدارس التابعة لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك في سوق الشغل	**ميزانية الاستثمار**	برنامج "التوجيه والقيادة " لتحسين تدبير الموارد البشرية وتطوير	مؤشر وسيلة	توزيع المؤشر حسب الجنس

			• نسبة النساء في مناصب المسؤولية داخل الوزارة	كفاءاتها	مؤشر نتيجة	
			• نسبة ولوج الساكنة القروية	برنامج "طرق" لتطوير الشبكة الطرقية	مؤشر نتيجة	ربط هذا المؤشر بمؤشرات الأثر الأخرى مثل تغير معدلات التمدرس للفتيات والفتيان، وتطور نسبة الولوج للخدمات الصحية، وتطور دخل الأسر القروية المعنية بالبرنامج
			• تطور نسبة العاملين في قطاع النقل البحري	برنامج "الملاحة البحرية" لتطوير الأسطول الوطني والشغل البحري	مؤشر وسيلة	توزيع العاملين في قطاع الصيد البحري حسب الجنس
	وزارة الصحة		**التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة الصحية** • نسبة الساكنة المستفيدة من التأمين الإجباري عن المرض • نسبة الساكنة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية	المساهمة في توسيع الاستفادة من التغطية الصحية لجميع الفئات	مؤشر فاعلية الأداء/نجاعة	تصنيف المؤشر حسب وسط الإقامة
			• عدد الساكنة لكل مؤسسة صحية أساسية • عدد الساكنة لكل سرير استشفائي • عدد الساكنة لكل طبيب • عدد الساكنة لكل ممرض	تطوير العرض الصحي حسب معايير تخطيط الخريطة الصحية	مؤشر فاعلية الأداء/نجاعة	
			الصحة الإنجابية وصحة الأم و الطفل والشاب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة • المعدل السنوي لاستعمال الاستشارات الطبية والعلاجية لكل طفل دون سن الخامسة على المؤسسات الصحية الأولية • نسبة التغطية بالجرعة الثالثة من اللقاح الخماسي[1]في سن أربعة أشهر • نسبة تغطية الأطفال دون السنة بالجرعة الثانية من فيتامين "د" • نسبة تغطية التلاميذ والطلبة بالفحص الطبي المنتظم • نسبة الولادات في المؤسسات الصحية • نسبة المشاركة في الكشف عن سرطان الثدي • عدد خرجات الفرق المتنقلة المنجزة • نسبة استعمال الأزواج لوسائل منع الحمل خلال السنة	تعزيز الوقاية الصحية للأطفال والشباب تحسين صحة الأمهات و الصحة الإنجابية	مؤشر فاعلية الأداء /نجاعة مؤشر فاعلية الأداء /نجاعة	تصنيف المؤشر حسب الجنس ووسط الإقامة تصنيف المؤشر حسب وسط الإقامة

[1]يستعمل هذا اللقاح للحماية من الديفتيريا والكزاز والسعال الديكي، الهيموفيلوس أنفلونزا نوع "ب" والتهاب الكبد "ب".

			الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض • عدد الأشخاص الحاملون للفيروس والذين تلقوا العلاج • نسبة نجاح علاج مرض السل بجميع أشكاله	تعزيز مكافحة الأمراض المعدية تحت السيطرة (فيروس السيدا، السل)	مؤشر فاعلية الأداء /نجاعة	تصنيف المؤشر حسب الجنس والسن ووسط الإقامة
			إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية • نسبة الاستشارات الطبية العلاجية • نسبة العمليات القيصرية • عدد مصالح المستعجلات الاستشفائية المؤهلة • عدد مروحيات النقل الطبي الاستعجالي المشغلة • عدد سيارات الإسعاف التي تم اقتناؤها • معدل الولوج الاستشفائي • معدل تحصيل فواتير نظام المساعدة الطبية	تحسين التكفل بالمؤسسات العلاجات الصحية الأولية تحسين التكفل بالمستعجلات الطبية تحسين الولوج للعلاجات والتكفل بالمؤسسات الاستشفائية	مؤشر فاعلية الأداء /نجاعة	تصنيف المؤشر حسب وسط الإقامة تصنيف المؤشر حسب وسط الإقامة تصنيف المؤشر حسب الجنس
			الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية • عدد المستفيدين من التكوين المستمر • عدد خريجي المدرسة الوطنية للصحة العمومية • عدد خريجي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة	ضمان تكوين أولي ومستمر متنوع وذو جودة عالية	مؤشر فاعلية الأداء /نجاعة	تصنيف المؤشر حسب الجنس
			البنية التحتية الصحية والممتلكات • عدد المؤسسات الاستشفائية التي تم انجازها وتشغيلها • عدد المؤسسات العلاجات الصحية الأساسية التي تم انجازها وتشغيلها • عدد المؤسسات الاستشفائية التي تم تعزيزها و/أو تجديد تجهيزاتها بأحدث التكنولوجيات	تأهيل العرض الاستشفائي تأهيل عرض العلاجات الطبية الأساسية تعزيز وتطوير التجهيزات التقنية للمستشفيات	مؤشر فاعلية الأداء /نجاعة	تصنيف المؤشر حسب وسط الإقامة
			• نسبة المدرسين الذين يشتغلون بالابتدائي • المعدل الإجمالي تلميذ/معلم بالتعليم الابتدائي	التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى حدود 15 سنة	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب الجنس
			• نسبة المدرسين يشتغلون بالتعليم الإعدادي • المعدل الإجمالي تلميذ/معلم بالتعليم الإعدادي	التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى حدود 15 سنة	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب الجنس

	قطاع التربية الوطنية	**ميزانية الاستثمار**	• نسبة التلاميذ بالأقسام العلمية بالتعليم الثانوي التأهيلي • نسبة المدرسين يشتغلون بالتعليم الثانوي التأهيلي	تشجيع المبادرات والتفوق في الثانوية التأهيلية	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب الوسط والجنس
			• عدد الأكاديميات التي تطبق ميزانية النوع الاجتماعي	ادماج المساواة بين الجنسين في برمجة الميزانية	مؤشر مسلسل	يتعلق الأمر بمؤشر مسلسل والذي سيمكن من تقييم تطبيق ميزانية النوع الاجتماعي في اطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي
			مؤشرات تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي • عدد الرجال المسجلين بالوسط القروي • عدد الرجال المسجلين بالوسط الخضري • عدد النساء المسجلات بالوسط القروي • عدد النساء المسجلات بالوسط الخضري	دعم المهام محاربة الأمية	مؤشر نتيجة	تأخذ هذه المؤشرات بعين الاعتبار النوع الاجتماعي
			• نسبة الفتيات المسجلات في برنامج "الفرصة الثانية". • -نسبة الفتيات المسجلات في برنامج" استدراك".	دعم المهام في إطار برنامج الفرصة الثانية	مؤشر نتيجة	
			مؤشرات يجب جندرتها • نسبة المستفيدين بالوسط القروي • معدل إدماج الأطفال المستفيدين من برنامج استدراك التمدرس واعادة الإدماج (برنامج الفرصة الثانية وبرنامج استدراك) • عدد المتدخلين المستفيدين من التكوين • العدد الإجمالي للمستفيدين من المواكبة التربوية (البرنامج الثانوي 1: مواكبة المستفيدين من برنامج الفرصة الثانية من أجل ادماجهم في المسار التربوي) • معدل المستفيدين من المواكبة المدرسية في الوسط القروي (البرنامج الثانوي 1: مواكبة المستفيدين من برنامج الفرصة الثانية من أجل إدماجهم في المسار التربوي) • العدد الإجمالي للمستفيدين من المواكبة المدرسية (البرنامج الثانوي 2: إدماج فوري لغير المتمدرسين في المسار التربوي) • نسبة المستفيدين من المواكبة المدرسية في الوسط القروي (البرنامج الثانوي رقم 2: إدماج فوري لغير المتمدرسين في المسار التربوي)	دعم التربية غير النظامية	مؤشرات نتيجة	تصنيف حسب الجنس
	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	**ميزانية التسيير**	• عدد المستفيدين (من التداريب والمنتديات والتكوين)	دورات تدريبية، منتديات وتكوين مستمر للموظفين، تقوية الكفاءات وتدبير جيد للموارد البشرية.	مؤشر وسيلة	التصنيف حسب الجنس
			• عدد الزيارات إلى مكتبة المعهد المغربي للإعلام العلمي والتقني	المساهمة في نفقات تسيير المركز الوطني	مؤشر وسيلة	التصنيف حسب الجنس

			• ورشات التكوين (عدد المستفيدين)	للبحث العلمي والتقني.	مؤشر وسيلة	التصنيف حسب الجنس
			• عدد المقالات المنشورة في المجلات الدولية المصنفة في إطار برنامج وحدات البحث (URACS) المرتبطة بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني.		مؤشر وسيلة	تصنيف كتاب المقالات حسب جنس
			• عدد الباحثين الخبراء (فرد/يوم) المغاربة في الخارج في إطار هذا البرنامج		مؤشر وسيلة	التصنيف حسب الجنس
			• عدد المشاريع المسنودة من طرف المركز الوطني للبحث العلمي والتقني في إطار التعاون الدولي • عدد المشاريع التجريبية المستفيدة من دعم الشبكة المغربية لاحتضان المقاولات (RMIE) • عدد المشاريع الممولة من طرف(CNRST)		مؤشر وسيلة	التصنيف حاملي المشاريع حسب الجنس
			• عدد الأشخاص المكونين في مجال التجارب. • عدد المنخرطين في الشبكة الوطنية للثقافة العلمية والتقنية. • عدد الوسطاء المكونين. • عدد الأساتذة الباحثين المستفيدين من التكوين المستمر (بما فيه في الخارج). • نسبة الأساتذة الباحثين المستفيدين من التكوين المستمر (بما فيه في الخارج). • عدد الإداريين والمهندسين والتقنيين المستفيدين من التكوين المستمر.		مؤشر وسيلة	التصنيف حسب الجنس
			• نسبة الطلاب القاطنين بالأحياء الجامعية من الطلاب المتمدرسين. • نسبة تخصيص المنح الدراسية لطلاب الإجازة. • نسبة تخصيص المنح الدراسية لطلاب الماستر. • نسبة تخصيص المنح الدراسية لطلاب الدكتوراه. • عدد المستفيدين في الخارج حسب السلك (الإجازة). • عدد المستفيدين في الخارج حسب السلك (الماستر). • عدد المستفيدين في الخارج حسب السلك (الدكتوراه).	المساهمة في نفقات تسيير المكتب الوطني للأعمال الجامعية، الاجتماعية والثقافية.	مؤشر نتيجة	التصنيف حسب الجنس
			• عدد المستفيدين (التداريب والمنتديات والتكوين)	تكوين الأطر	مؤشر وسيلة	التصنيف حسب الجنس
			• عدد الطلبة الذين منحت لهم جائزة. • عدد المسجلين الجدد. • عدد المسجلين الجدد في الشعب المهنية المفتوحة في الجامعات. • نسبة الطلبة المسجلين في الماستر المتخصص. • معدل الانقطاع المدرسي في السنة الأولى من الإجازة. • معدل التخرج بغض النظر عن عدد السنوات. • معدل التخرج مع احترام عدد السنوات. • عدد الطلبة المؤطرين. • معدل طلبة الأسدس الأول والثاني من الإجازة المؤطرين.	المساهمة في نفقات تسيير الجامعة: مجموع جامعات المملكة	مؤشر نتيجة	التصنيف حسب الجنس

			• عدد الطلبة في شعب الإجازة الأساسية المستفيدين من المناهج المهنية في الاسدس الخامس والسادس. • معدل الإدماج في ستة أشهر. • معدل الإدماج في 12 شهرا. • معدل الإدماج في 24 شهرا.			
			• عدد المنشورات في المجلات الدولية المصنفة • عدد المنشورات الحاملة لتواقيع المغاربة • عدد الأطروحات المناقشة . • عدد مشاريع البحث التطبيقي المنجزة في إطار المقاولات. • عدد حقوق الابتكار المودعة.	مؤشر نتيجة	تصنيف حاملي المشاريع حسب الجنس	
			برنامج: توجيه وقيادة منظومة التكوين المهني			
	قطاع التكوين المهني	**ميزانية الاستثمار**	• نسبة تغطية حاجيات الموارد البشرية المعبرة عنها من طرف القطاعات الاستراتيجية. • عدد المستفيدين من التكوين المهني عن طريق التكوين حسب الطلب • تطور عدد مؤسسات التكوين المهني الاولي حسب النوع (مؤسسات متخصصة، مراكز التعلم عن طريق التدرج...). • عدد العاملين المكونين حسب حجم المقاولة • (المقاولات الصغيرة جدا المقاولات الصغرى والمتوسطة، المقاولات الصناعية الصغرى والمتوسطة)	ضمان التقارب بين الحاجة إلى الكفاءات وعرض التكوين	مؤشر نتيجة مؤشر نتيجة مؤشر وسيلة مؤشر نتيجة	- يجب تصنيفه حسب الجنس - يجب تصنيفه حسب الجنس - يجب تصنيفه حسب الجنس وحجم المقاولة
			• نسبة الإقبال على منظومة التكوين المهني (الدائم والتداولي) • تطور أعداد المتدربين حسب نوعية الساكنة والوسط/الاعداد المستهدفة (تحديد التكوين المهني الأولي والتكوين المهني المستمر). • تعداد الساكنة ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني/الاعداد المستهدفة • نسبة المستفيدين من دعم الدولة لمصاريف التكوين لفائدة مؤسسات التكوين المهني المعتمدة والمؤهلة	توسيع الولوج للتكوين المهني مع تعزيز الاندماج الاجتماعي والجهوي	مؤشر نتيجة مؤشر نتيجة مؤشر نتيجة مؤشر نتيجة	- يجب تصنيفه حسب الجنس - يجب تصنيفه حسب الجنس - يجب تصنيفه حسب الجنس - يجب تصنيفه حسب الجنس
			• نسبة الإدماج (نسبة التشغيل) حسب نوع التكوين • نسبة رضا المقاولات • تطور كلفة التكوين حسب الفاعلين • نسبة مؤسسات التكوين المهني الخاصة المعتمدة	تحسين جودة التكوين وكذا أداء الفاعلين في القطاع	مؤشر نتيجة	يجب التصنيف حسب الجنس لنسبة الإدماج حسب نوع التكوين

			برنامج: تطوير ودعم عرض التكوين		
			• عدد المكوِنين المستفيدين من التكوين مقارنة مع الهدف المسطر له • البرامج المنجزة أو/والمراجعة مقارنة مع تلك المخطط لها في خريطة التكوين المهني.	تحسين نوعية التكوين وأداء الفاعلين.	مؤشر وسيلة مؤشر وسيلة	يجب التصنيف حسب الجنس لعدد المكوِنين والمكوَنين المستفيدين مقارنة مع الهدف المسطر له
			• نسبة عدد المتدربين في التكوين المهني بالتناوب مقارنة مع الهدف المسطر له • نسبة عدد المتدربين في التكوين المهني عن طريق التعلم بالتدرج مقارنة مع الهدف المسطر له • نسبة الأجراء المستفيدين من التكوين المستمر حسب السنة مقارنة مع الهدف المسطر له.	تطوير وإنعاش وتنويع التكوين داخل الوسط المهني والشراكة ما بين القطاع العام والخاص	مؤشر نتيجة مؤشر نتيجة مؤشر نتيجة	-يجب التصنيف حسب الجنس لعدد المتدربين في التكوين المهني بالتناوب مع الهدف المسطر له -يجب التصنيف حسب الجنس لعدد المتدربين في التكوين المهني عن طريق التعلم بالتدرج مقارنة مع الهدف المسطر له -يجب التصنيف حسب الجنس لعدد الأجراء المستفيدين من التكوين المستمر في السنة مقارنة مع الهادف المسطر له
	قطاع الشباب	**ميزانية التسيير**	• عدد المتدربين	الأنشطة السوسيو تربوية للشبيبة والطفولة والشؤون النسوية	مؤشر نتيجة	تصنيف المتدربين حسب الجنس
			• عدد أيام إطعام المتدربين الشباب		مؤشر نتيجة	استبدال المؤشر بعدد المستفيدين الشباب من أيام الإطعام وتصنيفه حسب الجنس ووسط الإقامة
			• عدد المستفيدين من الأنشطة السوسيو-تربوية التي تقدمها دور الشباب حسب الجهة		مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجهة والجنس
			• عدد المستفيدين من مراكز الاستقبال حسب الجهة		مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجهة والجنس
			• عدد المستفيدات من الأندية النسوية حسب الجهة		مؤشر نتيجة	تصنيفه حسب الجهة
			• عدد المستفيدين من المخيمات الدائمة	برنامج "عطلة وترفيه "	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والوسط (حضري / قروي)
			• عدد المخيمات الدائمة		مؤشر وسيلة	تصنيفه حسب الجهة
			• عدد المستفيدين من التبادل الوطني المرتبط بأنشطة الشباب	المساعدة والدعم لجمعيات ومؤسسات الشباب والأطفال وتعزيز دور المرأة	مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والوسط
			• عدد المستفيدين من التبادل الدولي المرتبط بأنشطة الشباب		مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والوسط
			• عدد المستفيدين من برنامج "التكوين المهني النسوي"		مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدات حسب الجهة

		ميزانية الاستثمار	• معدل تجهيز مؤسسات الشؤون النسوية • معدل التغطية الوطنية لمؤسسات الشؤون النسوية المؤهلة	بناء وتجهيز مؤسسات الشؤون النسوية	مؤشر وسيلة مؤشر نتيجة	- تصنيف المؤشر حسب الجهة
الاستفادة العادلة من الفرص الاقتصادية	**وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية**	**ميزانية التسيير**	• عدد المستفيدين من قروض السكن	دعم الأعمال الاجتماعية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			• عدد المستفيدين من القروض الاجتماعية		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			• عدد موظفي الوزارة المنخرطين في المساعدة طبية		مؤشر وسيلة	تصنيف المنخرط حسب الجنس
			• عدد المنخرطين في الأعمال الاجتماعية		مؤشر نتيجة	تصنيف المنخرط حسب الجنس
			• عدد المستفيدين من خدمات الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات (مواكبة، ورشات وتقييمات)	المساهمة في نفقات التسيير للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
		ميزانية الاستثمار	• عدد الأعوان المستفيدين من التكوين (الكتابة)	تجهيز المصالح المركزية	مؤشر إنتاج	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			• دراسة لوضع نظام التدبير التوقعي للوظائف والكفأات	تجهيز القطاع	مؤشر وسيلة	يستحسن إعتماد بعد النوع الإجتماعي
			• عدد مفتشي الشغل المستفيدين من التكوين	دعم قدرات الموارد البشرية	مؤشر إنتاج	تصنيف حسب الجنس
			• عدد موظفي المرصد الوطني للشغل المستفيدين من التكوين والتدريب		مؤشر إنتاج	تصنيف حسب الجنس
			• عدد حاملي الشواهد الشباب المدمجين من خلال برنامج "إدماج"	إنعاش الشغل	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			• عدد المستفيدين من التكوين في إطار برنامج "تأهيل"		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			• عدد المقاولات الجد الصغرى المحدثة من خلال برنامج "مقاولتي"		مؤشر وسيلة	تصنيف أرباب المقاولات حسب الجنس
			• عدد الأيام التي تخص المحاضرات المنظمة لفائدة الأطر والمقاولات والنقابات في مجال النظافة والسلامة	حملات تحسيسية حول النظافة والسلامة المهنية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			• عدد الأيام التي تخص المحاضرات المنظمة لفائدة الأطر والمقاولات والنقابات في مجال الحماية الاجتماعية	حملات للوقاية من حوادث الشغل والأمراض المهنية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			• عدد الأيام التي تخص المحاضرات المنظمة لفائدة الأطر والمقاولات في إطار تعزيز المساواة بين الجنسين	تعزيز المساواة بين الجنسين داخل مجال العمل		

			• العدد الإجمالي للمشاريع التضامنية التي تم إعطاء انطلاقتها	تنمية الفلاحة التضامنية	مؤشر نتيجة	عدد أصحاب المشاريع حسب الجنس
			• عدد الفلاحين المؤطرين من طرف المستشارين الفلاحيين	تعزيز نسبة تأطير الفلاحين من طرف المستشارين الفلاحيين	مؤشر وسيلة	عدد الفلاحين المؤطرين حسب الجنس
			• نسبة إدماج الخريجين من مؤسسات التعليم العالي	توجيه تكوين الأطر العليا حسب حاجيات المهنيين	مؤشر نتيجة	نسبة الإدماج حسب الجنس
			• نسبة إدماج الخريجين من التكوين المهني (المردودية الخارجية)	تحسين جودة التعليم التقني و التكوين المهني الفلاحي	مؤشر نتيجة	نسبة الإدماج حسب الجنس
	قطاع الفلاحة	**ميزانية الاستثمار**	• نسبة تأطير المتدربين ضمن التكوين المهني (المردودية الداخلية)	تحسين جودة التعليم التقني و التكوين المهني الفلاحي	مؤشر وسيلة	نسبة التأطير حسب الجنس
			• عدد الضيعات الفلاحية المتابعة أو المراقبة	تعزيز رصد و حماية الرصيد النباتي و تحسين سلامة و جودة المنتجات النباتية أو ذات الأصل النباتي	مؤشر وسيلة	عدد الضيعات المسيرة من طرف النساء
			• نسبة تخفيض معدل مؤشر الفقر لدى كل أسرة مستفيدة من البرنامج	الحد من الفقر في منطقة تدخل برنامج تنمية المجال القروي و المناطق الجبلية	مؤشر نتيجة	نسبة التخفيض لدى الأسر المسيرة من طرف النساء
			• نسبة الساكنة المستفيدة من طرق معبدة أو مسالك على مسافة لا تتعدى 1 كلم	تحسين الظروف المعيشية للساكنة المستفيدة من المشاريع	مؤشر وسيلة	نسبة الساكنة النسوية المستفيدة
			• عدد المستفيدين من التكوين	تنمية كفاءات موظفي قطاع الفلاحة	مؤشر وسيلة	عدد المستفيدين حسب الجنس
	قطاع الصيد البحري	**ميزانية الاستثمار**	• معدل تجهيز المصالح المركزية بالأجهزة المعلوماتية	بناء وتجهيز المصالح المركزية	مؤشر وسيلة	عدد المستفيدين حسب الجنس
			• عدد نقط التفريغ المهيأة المراد إنجازها بمناطق سوس ماسة و بالمنطقة الشرقية	بناء وتجهيز نقط التفريغ المهيأة	مؤشر وسيلة	يستحسن الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المختلفة للساكنة المستهدفة لكل مشروع
			• عدد قرى الصيد المراد إنجازها بدكالة-عبدة وغرب شراردة و ببني حسن و كذا بطنجة-تطوان	بناء وتجهيز قرى الصيد	مؤشر وسيلة	يستحسن الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المختلفة للساكنة المستهدفة بقرى الصيد [الخدمات التي يتم تقديمها لفائدة النساء اللواتي تمارسن أنشطة متعلقة بالصيد البحري [منها الخدمات الصحية، التكوين و التدريب])

			• معدل إصدار وسائل الإرشاد لمحو الأمية: ملصقات و كتيبات	دعم وسائل محاربة الأمية لفائدة البحارة	*مؤشر وسيلة*	- يمكن تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			• معدل انجاز الدراسة حول تقييم التكوين		*مؤشر وسيلة*	- معدل محاربة الأمية للساكنة المستهدفة [يستحسن إدماج بعد النوع الاجتماعي على مستوى وسائل الإرشاد و تقييم النتائج بمنظور المساوات بين الجنسين]
			• عدد الأيام التكوينية لإعادة تأهيل الأطر	تشجيع مهنيي القطاع	*مؤشر وسيلة*	تصنيف المستفيدين حسب النوع
			• عدد الدورات التكوينية والورشات المنظمة حول تعزيز القدرات لفائدة التعاونيات النسائية	دراسات عامة لمديرية الصناعات التحويلية للموارد البحرية	*مؤشر وسيلة*	مؤشرات مقترحة
			• عدد المشاريع التي تم إنجازها [وحدات الإنتاج] لفائدة التعاونيات النسائية			
			• عدد التعاونيات النسائية/عدد المستفيدات من الدورات التدريبية و الدعم			
	قطاع الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي		• نسبة النساء المستفيدات من التكوينات في قطاع التجارة والصناعة و في المؤسسات الشريكة.	إدماج المساواة بين الجنسين في قطاع التجارة والصناعة	مؤشر وسيلة	مؤشرات مقترحة
		ميزانية التسيير	• عدد مناصب الشغل النسائيةالمحدثة في فضاءات الاستقبال التي تم تجديدها حسب الجهات	دعم التشغيل النسائي و المقاولة النسائية في قطاع الصناعة	مؤشر نتيجة	
			• عدد مناصب الشغل النسائيةالمحدثة في فضاءات الاستقبال حسب الجهات		مؤشر نتيجة	
			• عدد النساء المقاولات في مناطق الاستقبال التي تم تجديدها حسب الجهات		مؤشر نتيجة	
			• عدد النساء المقاولات في مناطق الاستقبال حسب الجهات		مؤشر نتيجة	
			• عدد المقاولات النسائية المستفيدات من التكوينات حول "دعم جودة المقاولات"		مؤشر نتيجة	

			• عدد المؤشرات التي تعنى بالنوع الاجتماعي في البحوث والدراسات التي تخص قطاع الصناعة	إدماج مقاربة النوع في مجال الصناعات التحويلية مما يساهم في توجيه القرارات والإجراءات التي يتعين اتخاذها لتعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع الصناعة	مؤشر وسيلة	
		ميزانية الاستثمار	• عدد المؤشرات التي تعنى بالنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف المرصد الوطني للصناعة		مؤشر وسيلة	
			• عدد المؤشرات التي تعنى بالنوع الاجتماعي في البحوث والدراسات التي تخص قطاع التجارة والتوزيع من خلال الشبكات	إدماج مقاربة النوع في قطاع التجارة والتوزيع مما يساهم في توجيه القرارات والإجراءات التي يتعين اتخاذها لتعزيز المساواة بين الجنسين في القطاع .	مؤشر وسيلة	
			• عدد المؤشرات التي تعنى بالنوع الاجتماعي للمرصد الوطني للظرفية التجارية		مؤشر وسيلة	
			• عدد المقاولات النسائية في قطاع التجارة والتوزيع التي تمت مواكبتها في إطار جهودها للتحديث	دعم التشغيل النسائي و المقاولة النسائية في قطاع التجارة والصناعة	مؤشر نتيجة	
	قطاع التكنولوجيات الحديثة	**ميزانية الاستثمار**	• عدد المؤشرات الصادرة • عدد شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحددة	-البحث السنوي لقطاع التكنولوجيات الحديثة: مرصد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - إنشاء سجل الشركات	مؤشر نتيجة	- عدد المؤشرات الصادرة التي تراعي النوع الاجتماعي. - عدد شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تمتلكها النساء؛ - عدد شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تديرها النساء؛
			• عدد شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي سيشملها البحث. • عدد المؤشرات التي ستصدر.	البحث حول فعالية شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مؤشر نتيجة	- عدد شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي شملها البحث و التي ترأسها النساء / تديرها النساء. - عدد المؤشرات التي ستصدر مع مراعاة النوع الاجتماعي.
			• معدل ولوج المرأة لخدمة الهاتف النقال • معدل ولوج المرأة لخدمة الهاتف الثابت • معدل ولوج المرأة لخدمة الانترنت	البحث السنوي لقطاع التكنولوجيات الحديثة: مرصد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدات حسب الجهة

	قطاع التجارة الخارجية	**ميزانية الاستثمار**	• عدد التدقيق في التصدير	إنعاش التجارة الخارجية	مؤشر وسيلة	عدد المقاولات الجديدة المستهدفة التي تملكها النساء
			• عدد المقاولات الجديدة والناشئة المؤهلة في التصدير	إنعاش التجارة الخارجية	مؤشر وسيلة	عدد مديرات المقاولات الجديدة المستهدفة
			• عدد المقاولات الجديدة و المدعومة في إطار برنامج دعم اتحادات التصدير	إنعاش التجارة الخارجية	مؤشر وسيلة	عدد المقاولات المختارة والتي تملكها النساء
			• عدد المستفيدين من برنامج التكوين وبناء القدرات في التجارة الدولية (مستوى الماستر والتكوين المستمر)	تطوير قدرات الموارد البشرية	مؤشر وسيلة	عدد النساء المستفيدات: ينبغي كذلك استهداف النساء ذات مناصب مسؤولية ورئيسات المقاولات
			• مرافقة تنفيذ استراتيجية قطاع المعارض التجارية الدولية في المغرب	إنعاش التجارة الخارجية	مؤشر وسيلة	عدد المقاولات المستهدفة التي تملكها النساء
			• معدل إنجاز الحملة الإعلامية حول أدوات الدفاع عن التجارة	إنعاش التجارة الخارجية		استهداف المقاولات التي تملكها أو تديرها النساء
	وزارة السياحة	**ميزانية الاستثمار**	• نسبة إنجاز الدراسة المتعلقة بوضع نظام لليقظة الاستراتيجية والاستباق في ميدان السياحة	الدراسات الاستراتيجية	مؤشر وسيلة	إدماج بعد النوع في هذه الدراسة. ويجب أن يتجسد هذا الإدماج على مستوى الآليات التي يتعين وضعها من أجل ضمان اليقظة الاستراتيجية فيما يتعلق بجمع المعطيات وإعداد مؤشرات تتبع الأداء...
			• عدد استطلاعات الرأي المنجزة لتتبع الطلب السياحي	دراسات الأثر الاقتصادي والإحصائيات	مؤشر وسيلة	الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي وبعد الجهة في مضمون الاستبيانات. (الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المختلفة للساكنة المستهدفة حسب الطبقات السوسيومهنية والجهوية...)
			• نسبة إنجاز الدراسة المتعلقة بمعايير الاستثمار في قطاع الفندقة والتنشيط والترفيه		مؤشر وسيلة	الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي (الاحتياجات المتباينة لمختلف فئات المستثمرين) عند تصميم معايير الاستثمار في القطاع السياحي
			• عدد الدراسات المتعلقة بوضع آلية للنهوض	دعم وتأطير المهن والأنشطة السياحية		أخذ بعد النوع بعين الاعتبار إضافة

			بالمقاولات السياحية			إلى البعد الجهوي
			• عدد المدققين/المراقبين المكونين المعتمدين	مصاحبة إصلاح نظام تصنيف وحدات الإيواء السياح		تفصيل المؤشر حسب الجهة والجنس
			• عدد المرشدين السياحيين المكونين	دعم وتأطير المهن والأنشطة السياحية : التكوين المستمر للمرشدين السياحيين	مؤشر وسيلة	يجب تفصيل هذا المؤشر حسب الجهة وبرنامج التكوين والجنس
			• عدد التكوينات و تحسيس مهنيي السياحة بخصوص المواضيع ذات الصلة بالتنافسية	تطوير المهن والأنشطة السياحية		تصنيف المستفيدين من هذه التكوينات حسب الجنس
			• عدد المقاولين الذين تمت مصاحبتهم في إطار برنامج تنمية الكفاءات القيادية		مؤشر وسيلة	تفصيل المؤشر حسب الجهة والجنس
			• نسبة إنجاز عملية تطوير والحسم في مؤشرات التتبع والقيادة المستدامة	السياحة المستدامة	مؤشر وسيلة	إدماج بعد النوع في مؤشرات تتبع الاستدامة والتي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص جميع الفاعلين السياحيين (الوحدات الكبرى والمتوسطة...إلخ)
			• عدد دورات التكوين/التحسيس/التواصل حول السياحة المستدامة	آلية مصاحبة الفاعلين السياحيين من أجل تطبيق مبادئ الاستدامة	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين من دورات التكوين والتحسيس حول السياحة المستدامة حسب الجنس
			• عدد المستفيدين من دورات التكوين المستمر	دعم المهام	مؤشر وسيلة	تصنيف المؤشر حسب الجنس
			• عدد المسجلين	المساهمة في نفقات الاستثمار الخاصة بمؤسسات التكوين السياحي والفندقي	مؤشر وسيلة	تصنيف المؤشر حسب الجنس والجهة
			• عدد الخريجين		مؤشر وسيلة	تصنيف المؤشر حسب الجنس والجهة
	وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**ميزانية الاستثمار**	• عدد المستفيدين من دورات التكوين المستمر	التكوين المستمر	مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة والوسط
			• عدد الدكاكين والورشات المحدثة	المشاركة في إحداث وتهيئة فضاء لصناعة التقليدية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة والوسط
			• عدد المناطق المهيأة والمبنية (مناطق أنشطة الصناعة التقليدية		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة
			• عدد ورشات مجمعات الصناعة التقليدية التي في طور الترميم		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة

			• عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تم تشخيصها	دعم إنتاج الصناعة التقليدية	مؤشر وسيلة	تصنيف أرباب المقاولات حسب الجنس
			• عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة التي استفادت من الخبرة		مؤشر نتيجة	تصنيف أرباب المقاولات حسب الجنس
			• عدد التشكيلات الفنية التي تم استكمالها للصناع التقليديين الأفراد		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة
			• عدد الصناع التقليديين المجهزين		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة
			• عدد المسجلين	التكوين المهني	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة
			• عدد الخريجين		مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة
			• عدد خريجي التكوين عبر التدرج المهني	الدعم والشراكة	مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة

ملحقـــات إحـصـــائيـــة

1- الديمغرافيا
2- التربية و التكوين
3- نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة
4- الصحة

1- الديمغرافيا

	2004	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
1.1- الساكنة (بالألف) (1)	**29840**	**30509**	**30850**	**31195**	**31543**	**31894**	**32245**	**32597**	**32950**	**33848**
إناث	15020	15363	15536	15711	15886	16063	16234	16406	16579	
ذكور	14820	15146	15314	15484	15657	15831	16011	16191	16371	
معدل الأنوثة (%) (2)	50,3	50,4	50,4	50,4	50,4	50,3	50,3	50,3	50,3	50,3

	2004	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
1.2- الخصوبة										
معدل الخصوبة (2)	**2,5**	**2,4**	**2,3**	**2,3**	**2,2**	**2,2**	**2,2**	**2,2**	**2,1**	**2,21**
الوسط الحضري	2,1	2,0	2,0	2,0	2,0	1,8	1,8	1,8	1,8	2,0
الوسط القروي	3,1		2,8	2,7		2,7	2,7	2,7	2,6	2,6

	06/07	07/08	08/09	09/10	10/11	11/12	12/13	13/14	14/15	15/16
1.3- الولادات										
المعدل الخام للولادات (بالنسبة للألف)	**19,8**	**19,5**	**19,2**	**18,9**	**18,7**	**18,5**	**18,3**	**18,1**	**17,9**	**17,6**
الوسط الحضري	17,8	17,7	17,6	17,5	16,4	16,3	16,2	16,1	16	15,8
الوسط القروي	22,3	21,9	21,4	20,9	21,9	21,6	21,4	21,1	20,7	20,3

	1999	2003	2004	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
1.4- الزوا ج										
نسبة الإناث العازبا ت البالغات 15 سنة فما فوق (%)										
15- 24 سنة	80,4	83,3	83,5	80,0	80,0	79,5	78,1	77,4	76,5	76,8
25- 34 سنة	36,8	42,4	43,0	36,4	36,1	35,4	35,1	32,7	31,2	30,9
35- 44 سنة	11,6	15,4	16,4	15,8	15,6	15,7	16,0	15,6	15,5	15,6
45- 59 سنة	2,1	3,7	3,8	4,7	4,9	5,5	6,0	6,1	6,4	6,6
60 سنوات فما فوق	1,2	0,5	0,5	0,6	0,6	0,7	0,6	0,7	1,1	1,2
المجموع	**36,7**	**38,6**	**38,6**	**35,0**	**34,5**	**33,9**	**33,2**	**32,0**	**31,1**	**30,7**
نسبة الإناث المتزوجات البالغات 15 سنة فما فوق (%)										
15- 24 سنة	18,6	15,8	15,8	19,4	19,3	19,9	21,2	21,9	22,7	22,5
25- 34 سنة	58,5	53,5	52,6	60,2	60,7	61,5	61,8	63,9	65,2	65,2
35- 44 سنة	79,4	76,2	74,7	76,5	77,0	76,9	76,7	77,1	77,3	77,3
45- 59 سنة	78,3	77,0	77,4	76,9	76,9	76,9	76,6	76,2	76,1	76,3
60 سنوات فما فوق	46,0	47,3	47,2	47,4	47,6	46,5	47,5	47,0	47,1	47,3
المجموع	**51,6**	**49,6**	**49,3**	**53,3**	**53,8**	**54,3**	**55,0**	**55,8**	**56,5**	**56,9**

	1971	1982	1987	1994	2004	2007	2009	2010	2011	2014
1.5- السن المتوسط للزوا ج الأول										
الوسط الحضري والوسط القروي										
ذكور	25,0	27,2	27,9	30,0	31,2	31,8	31,6	31,4	31,2	31,4
إناث	19,3	22,3	23,4	25,8	26,3	27,2	26,6	26,6	26,3	25,8
الوسط الحضري										
ذكور	26,0	28,5	29,7	31,2	32,2	32,9	32,5	32,5	32,5	32,1
إناث	20,9	23,8	25,4	26,9	27,1	27,9	27,0	27,4	27,2	26,4
الوسط القروي										
ذكور	24,2	25,6	26,1	28,3	29,5	30,2	29,9	30,0	29,5	30,3
إناث	18,5	20,8	21,5	24,2	25,5	26,3	25,7	25,6	25,3	24,9

	2004	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أرباب الأسرحسب الجنس (%)										
إناث	**16,1**	**18,7**	**16,9**	**17,0**	**17,2**	**17,5**	**17,7**	**17,9**	**18,1**	**18,3**
الوسط الحضري	18,6	20,4	19,0	19,1	19,3	19,4	19,6	19,7	19,8	20,0
الوسط القروي	12,3	16,0	13,2	13,4	13,7	13,9	14,1	14,4	14,7	14,9
ذكور	**83,9**	**81,3**	**83,1**	**83,0**	**82,8**	**82,5**	**82,3**	**82,1**	**81,9**	**81,7**
الوسط الحضري	81,4	79,6	81,0	80,9	80,7	80,6	80,4	80,3	80,2	80,0
الوسط القروي	87,7	84,0	86,8	86,6	86,3	86,1	85,9	85,6	85,3	85,1

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط

(1)الإحصاء العام للسكان و السكنى بالنسبة لسنوات 2004، 2014، البحث الوطني حول الديمغرافيا 2010 و إسقاطات مركز الدراسات و الأبحاث الديمغرافية لسنة 2008
(2) تم حسابه اعتمادا على اسقاطات مركز الدراسات و الأبحاث الديمغرافية لسنة 2008

2- التربية و التكوين

14/15	13/14	12/13	11/12	10/11	09/10	08/09	07/08	06/07	05/06	
99,1	**99,5**	**99,6**	**97,9**	**97,5**	**94,8**	**91,6**	**91,4**	**90,7**	**89,0**	**نسبة التمدرس الخاصة بالفئة العمرية 6-11 سنة (%)**
99,7	99,9	100,1	98,9	98,7	96,2	93,3	93,7	93,3	91,6	ذكور
98,5	99,1	99,1	97,0	96,3	93,5	89,9	89,1	88,0	86,3	إناث
101,1	99,5	101,9	100,5	100,0	96,2	92,1	93,9	94,3	93,7	ذكور- حضري
98,5	97,5	100,3	98,9	98,7	95,1	91,4	93,0	93,6	92,6	إناث- حضري
98,2	100,6	98,1	96,9	97,1	96,1	94,6	93,6	92,4	89,6	ذكور- قروي
98,4	101,0	97,7	94,8	93,6	91,7	88,3	85,0	82,4	80,0	إناث- قروي
90,4	**87,6**	**85,1**	**83,7**	**79,1**	**75,4**	**70,2**	**71,3**	**69,6**	**68,1**	**نسبة للتمدرس الخاصة بالفئة العمرية 12-14 سنة (%)**
105,1	104,4	103,6	103,1	99,7	95,9	89,4	94,2	92,9	90,9	ذكور- حضري
101,1	100,2	99,2	98,5	95,0	91,5	85,5	89,7	88,4	86,1	إناث- حضري
81,3	77,5	74,8	73,3	68,2	65,0	61,0	59,3	57,4	56,7	ذكور- قروي
68,9	61,5	57,8	55,3	49,6	46,1	42,7	39,9	37,9	37,3	إناث- قروي
70,1	**61,1**	**58,5**	**55,4**	**52,8**	**50,4**	**49,9**	**48,1**	**47,4**	**46,0**	**نسبة للتمدرس الخاصة بالفئة العمرية 15-17 سنة (%)**
100,9	91,2	89,3	86,5	83,3	79,4	78,5	76,7	76,7	76,0	ذكور- حضري
90,5	83,2	83,1	80,1	77,7	75,3	73,5	71,2	69,3	67,6	إناث- حضري
49,6	39,3	35,2	31,6	29,2	27,6	28,4	26,9	26,6	25,1	ذكور- قروي
29,4	21,9	18,8	16,3	14,9	14,1	14,9	13,6	13,1	11,9	إناث- قروي

14/15	13/14	12/13	11/12	10/11	09/10	08/09	07/08	06/07	05/06	
743	**746**	**685**	**683**	**740**	**674**	**722**	**669**	**706**	**705**	**عدد تلاميذ التعليم الأولي (بالألف)**
320	326	294	290	302	284	306	278	289	283	إناث
423	420	391	392	438	390	416	391	417	422	ذكور
4039	**4030**	**4021**	**4017**	**4001**	**3945**	**3864**	**3879**	**3939**	**3944**	**عدد تلاميذ التعليم الابتدائي (بالألف)**
1915	1918	1915	1911	1897	1864	1817	1811	1830	1826	إناث
2125	2112	2106	2106	2104	2081	2047	2068	2109	2118	ذكور
1627	**1618**	**1571**	**1489**	**1457**	**1433**	**1447**	**1438**	**1404**	**1317**	**عدد تلاميذ التعليم الثانوي الاعدادي (بالألف)**
734	724	697	654	642	634	641	644	630	592	إناث
893	895	875	835	815	799	806	794	774	725	ذكور
975	**988**	**984**	**961**	**922**	**862**	**785**	**714**	**681**	**657**	**عدد تلاميذ التعليم الثانوي التأهيلي (بالألف)**
465	469	470	460	448	424	386	347	328	312	إناث
510	520	514	500	474	437	399	367	354	345	ذكور
	603	**541**	**448**	**361**	**308**	**314**	**291**	**273**	**301**	**التعليم العالي (بالألف)**
		260	213	172	146	137	139	127	139	إناث
		281	235	189	162	177	152	145	166	ذكور
	320	**301**	**293**	**272**	**263**	**252**	**224**	**204**	**187**	**عدد الطلبة بمراكز التكوين المهني (بالألف) (1)**
		65,6	64,1	63,0	62,5	60,9	60,0	57,3	53,1	نسبة التقنيين (%)

2014	2013	2012	2010	2009	2008	2007	2004	1998	1994	
32,0		**28,0**	**36,8**	**39,7**	**40,5**	**41,3**	**42,7**	**48,3**	**54,9**	**معدل الأمية 10 سنوات فما فوق (%) (2)**
22,1	**24,4**	**20,0**	**24,3**	**28,1**	**28,6**	**29,4**	**30,8**	**33,8**	**41,7**	**ذكور**
13,7	16,4	13,0	15,6	18,4	18,6	19,0	18,8	21,0	24,7	الوسط الحضري
35,2	36,4	31,0	36,7	41,6	42,3	43,5	46,0	49,9	61,2	الوسط القروي
41,9	**45,4**	**37,0**	**48,7**	**50,8**	**51,9**	**52,7**	**55,0**	**61,9**	**67,5**	**إناث**
30,5	34,4	26,0	36,5	37,9	38,4	38,5	39,5	45,5	48,6	الوسط الحضري
60,4	62,8	55,0	66,0	69,0	70,7	72,2	74,5	83,0	89,1	الوسط القروي

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط
- وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي و البحث العلمي

(1) المصدر : قطاع التكوين المهني

(2) المصدر : الإحصاء العام للسكان و السكنى بالنسبة لسنوات 1982، 1994، 2004، البحث الوطني حول الديمغرافيا 2010، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر بالنسبة 1998/1999، المؤشرات الإجتماعية 2007 و 2008 و 2011، التقرير الوطني حول أهداف الألفية للتنمية 2009 و2012 والمرأة المغربية بالأرقام 2014 المندوبية السامية للتخطيط، و البحث الوطني حول محاربة الأمية 2012 وزارة التربية الوطنية، ولإحصاء العام للسكان و السكنى 2014.

3- نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة (15 سنة فما فوق)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السكان النشيطين إناث (بالآلف)	**2985**	**2983**	**3030**	**3032**	**2999**	**3071**	**3080**	**3042**	**3141**	**3212**
الوسط الحضري	1249	1231	1289	1302	1289	1303	1311	1307	1326	1378
الوسط القروي	1735	1752	1741	1730	1710	1768	1769	1736	1815	1834
البنية حسب فئات السن (%)										
على المستوى الوطني										
15- 24 سنة	23,2	22,9	22,0	21,6	19,8	19,1	18,4	17,5	16,6	17,0
25- 44 سنة	49,4	48,3	48,9	49,4	49,5	50,1	51,0	50,8	51,3	50,9
45 - 59 سنة	18,0	19,6	20,4	21,2	22,9	23,3	23,5	24,3	24,6	24,9
على المستوى الحضري										
15- 24 سنة	21,1	20,0	20,3	19,6	17,4	17,1	15,5	14,8	14,1	13,9
25- 44 سنة	62,0	60,3	60,0	60,2	59,9	59,9	61,2	60,0	60,5	59,3
45 - 59 سنة	14,4	17,7	17,8	18,3	20,8	21,2	21,6	23,3	23,0	23,8
على المستوى القروي										
15- 24 سنة	24,5	24,9	23,1	23,0	21,5	20,5	20,5	19,5	18,4	19,3
25- 44 سنة	40,9	40,4	41,1	41,6	42,0	43,0	43,6	44,1	44,8	44,6
45 - 59 سنة	20,3	20,9	22,3	23,3	24,4	24,8	24,8	25,1	25,8	25,7
معدل النشاط إناث (بـ %)	**27,9**	**27,2**	**27,1**	**26,6**	**25,8**	**25,9**	**25,5**	**24,7**	**25,1**	**25,3**
الوسط الحضري	20,1	19,3	19,6	19,3	18,6	18,4	18,1	17,6	17,5	17,8
الوسط القروي	38,6	38,4	37,7	37,0	36,1	36,9	36,6	35,6	36,8	36,9
عدد السكان النشيطين المشتغلين إناث (بالآلف)	**2783**	**2816**	**2839**	**2818**	**2785**	**2837**	**2818**	**2782**	**2877**	**2905**
الوسط الحضري	945	979	1024	1040	1037	1046	1035	1039	1056	1077
الوسط القروي	1838	1837	1815	1777	1749	1791	1784	1743	1821	1828
البنية حسب فئات السن (%)										
على المستوى الوطني										
15- 24 سنة	22,1	21,7	20,5	20,0	18,2	17,7	16,9	15,7	15,0	15,4
25- 44 سنة	47,4	47,0	47,6	48,3	48,4	48,8	49,6	49,7	50,1	49,6
45 - 59 سنة	19,9	21,3	22,3	23,0	24,8	25,2	25,6	26,4	26,7	27,1
على المستوى الحضري										
15- 24 سنة	17,8	16,3	16,5	15,7	13,5	13,9	11,6	10,3	9,7	9,4
25- 44 سنة	60,5	59,6	59,4	59,9	59,3	58,6	60,0	59,1	59,5	58,0
45 - 59 سنة	18,4	21,5	21,7	22,1	24,9	25,3	26,4	28,1	27,8	28,9
على المستوى القروي										
15- 24 سنة	24,3	24,6	22,8	22,5	21,1	19,9	20,0	18,8	18,0	18,8
25- 44 سنة	40,7	40,3	41,0	41,5	41,9	43,1	43,5	44,2	44,7	44,7
45 - 59 سنة	20,6	21,2	22,6	23,6	24,8	25,1	25,2	25,4	26,1	26,1
بنية السكان الحضريين النشيطين المشتغلين إناث حسب قطاعات الإنتاج (%)										
الفلاحة والغابات والصيد البحري	6,1	6,1	6,8	6,4	5,5	5,7	5,8	5,4	4,8	
الصناعة	34,8	31,1	30,5	31,0	28,8	30,0	27,5	25,0	24,5	
البناء والأشغال العمومية	0,6	0,6	0,6	0,5	0,8	0,7	0,7	0,7	0,5	
التجارة بالجملة وبالتقسيط	9,6	9,5	9,5	9,8	10,1	9,6	9,6	10,3	11,3	
النـــقل والتخزين والمواصلات	2,9	2,6	2,8	2,9	3,1	3,2	3,1	2,6	2,8	
الإدارة العمومية	8,0	8,9	8,9	8,0	8,3	7,9	8,3	30,2	0,0	
أنشطة غير مصنفة	0,2	0,2	0,3	0,4	0,2	0,2	0,2	0,3	0,3	

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط

3- نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة (15 سنة فما فوق)(تابع)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السكان النشيطين العاطلين إناث(بالآلف)	**337**	**288**	**298**	**297**	**284**	**293**	**315**	**302**	**301**	**334**
الوسط الحضري	311	257	268	265	255	258	277	269	271	302
الوسط القروي	25	31	30	32	29	36	37	34	30	33
معدل أنوثة السكان النشيطين العاطلين	**28,1**	**27,1**	**27,3**	**27,5**	**27,6**	**28,3**	**30,6**	**29,1**	**27,8**	**28,6**
الوسط الحضري	31,0	29,8	30,3	30,8	31,3	31,3	34,0	32,6	31,1	32,3
الوسط القروي	13,3	15,6	14,3	14,7	13,4	16,7	17,7	15,7	14,2	14,0
معدل البطالة إناث حسب وسط الإقامة (%)	**11,3**	**9,7**	**9,8**	**9,8**	**9,5**	**9,6**	**10,2**	**9,9**	**9,6**	**10,4**
الوسط الحضري	24,9	20,9	20,8	20,3	19,8	19,8	21,2	20,6	20,4	21,9
الوسط القروي	1,5	1,8	1,7	1,8	1,7	2,0	2,1	1,9	1,6	1,8
معدل البطالة الحضري إناث حسب فئات السن (%)										
15- 24 سنة	36,4	35,3	35,9	36,1	37,7	34,8	41,0	44,5	44,9	46,8
25- 44 سنة	26,6	21,7	21,4	20,7	20,6	21,5	22,8	21,7	21,7	23,7
45 - 59 سنة	3,9	3,8	3,2	3,9	3,9	4,2	3,6	4,0	3,9	5,2
معدل البطالة القروي إناث حسب فئات السن (%)										
15- 24 سنة	2,4	2,9	3,0	3,8	3,6	5,0	4,6	5,0	3,6	4,6
25- 44 سنة	1,8	2,1	1,9	1,9	1,8	1,8	2,2	1,8	1,9	1,7
45 - 59 سنة	0,2	0,5	0,5	0,4	0,2	0,6	0,6	0,6	0,4	0,4

4-الصحة

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
أمل الحياة عند الولادة (بالسنوات)	**71,7**	**72,0**	**72,2**	**72,5**	**72,6**	**72,8**	**74,8**	**74,9**	**75,1**	
إناث	73,0	73,2	73,5	73,7	73,9	74,2	75,6	75,8	76,0	76,2
ذكور	70,6	70,8	71,0	71,2	71,4	71,6	73,9	74,0	74,2	74,3

	1979	1983	1987	1992	1995	1997	2003-04	2011
نسبة استعمال وسائل منع الحمل (%)	19,4	**25,5**	**35,9**	**41,5**	**50,3**	**58,4**	**63,0**	**67,4**
الوسط الحضري	36	42,5	51,9	54,4	64,2	65,8	65,5	68,9
الوسط القروي	9,7	15,2	24,9	31,6	39,2	51,7	59,7	65,5

	1972	1978-84	1985-91	1992-96	94-2003	2004-09	2010
معدل الوفيات للأمهات (100,000 ولادة حية)	**631**	**359**	**332**	**228**	**227**	**132**	**112**
الوسط الحضري		249	284	125	187		73,0
الوسط القروي		423	362	307	267		148,0

	1987-91	1994	1995	2002	2004	2010	2011
نسبة الولادات تحت إشراف جهاز طبي موهل (%)							
الوسط الحضري والوسط القروي	31,0	31,0	39,6	45,6	62,6	74,1	73,6
الوسط الحضري	64,0	63,7	80,3	75,2	85,3	93,0	92,1
الوسط القروي	14,0	13,8	19,3	26,6	39,5	56,7	55,0
نسبة الأمهات اللائي خضعن لفحص طبي علي الأقل قبل الولادة (%)							
الوسط الحضري والوسط القروي	33,0	32,3	44,7		68,0	80,2	77,1
الوسط الحضري	61,0	60,6	78,9		85,1	94,0	91,6
الوسط القروي	18,0	17,6	27,6		48,3	68,3	62,7

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط
- وزارة الصحة